معجم

مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد

تأليف

الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي

الأستاذ بالجامعة الإسلامية

بالمدينة النبوية

أضواء السلف

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي الحزمي

الرياض - شارع عمر بن عبد العزيز - بجوار بنده - ص.ب ١٣١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١

تلفون وفاكس: ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

المملكة العربية السعودية : مؤسسة الجريسي . ت: ٤٠٢٢٥٦٤

مصر : مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية - ت ٣٤٣٧٤٣ / ٠٦٤

باقي الدول : دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وصلى الله على نبينا ورسولنا وهادينا الذي أدَّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في سبيل الله حق جهاده حتى جعل الإسلام يعلو على جميع الأديان، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه بحوث في مصطلحات الحديث، وعلومه، ولطائف أسانيده، رتبتها على حروف المعجم غير مراعٍ فيها إلا الحرف الأول ليكون الكتاب بداية للمجتهد، ونهاية للمقتصد، وذلك تلبية لطلب كثير من الإخوة الأفاضل المثقفين المختصين بغير علم الحديث الشريف وعلومه، وسميتها: «**معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**»

وقد كنت ترددت كثيرا في القيام بهذا العمل، نظرًا لوجود مراجع كثيرة في علوم الحديث، ولكن قَوِي عزمي عند ما سئلت عن كثير من المسائل في علوم الحديث، والجرح والتعديل، وأنا في سفر من الأسفار، وليس لدي من المراجع الكافية للإجابة الشافية، فرأيت أن أجمع هذه البحوث المتعلقة بعلوم الحديث المختلفة: كالمصطلح، والجرح والتعديل،

ولطائف الأسانيد، وأهم كتب الحديث، وغيرها، المنتشرة في بطون عشرات من الكتب في دفتر واحد ليُغنى حامَله عن الأسفار في الأسفار.

ثم اعلم أيها القاري الكريم إن علم الحديث بحر لا يدرك قعره، ومن ثَم فلا أدعي استيعاب موضوعات هذا الفن الشريف، ولكنني على يقين بأن هذا السفر اللطيف يحوي بين دفتيه معظم المباحث الحديثية، والحمد لله الذي بتوفيقه وفضله تتم الصالحات سائلاً منه سبحانه وتعالى أن ينفع به الراغبين في معرفة علم الحديث خاصة وطلبة العلم عامة، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، فإنه نعم المولى ونعم المعين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

تم الفراغ منه في داري الكائنة في حي الأزهري بمدينة الرسول ﷺ في ثمانية خلون من شهر رجب عام ١٤١٩ من هجرة المصطفى ﷺ .

المؤلف

عفا الله عنه

حرف الألف

● **الأثبات:** جمع ثَبَتَ.وهو أن يذكر فيه مؤلفه أسانيده للكتب التي قرأها على شيوخه إلى مؤلفيها[١].

فالأثبات في الأصل مجموعة من الإجازات التي حصل عليها الطالب من شيوخه لرواية كتب الحديث. فإذا جمعت هذه الإجازات في مؤلف سُميتْ الأثبات.

ومن فوائد الأثبات:

١- الوقوف على تراجم العلماء المعاصرين للمؤلف.

٢- تراجم رجال قد لا نجدهم في كتب التراجم العامة.

٣- وجود أسانيد المصنفات مما يعين على تحقيق التراث[٢].

ومن الأثبات المشهورة:

١- (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)

وتوجد نسخ خطية للكتاب بدار الكتب المصرية، انظر فهرس المخطوطات (مصطلح الحديث) المجلد الأول ص٢٨٣، وقد طبع الكتاب.

٢- (الأمم لإيقاظ الهِمَم) للشيخ إبراهيم بن حسن الكردي الكوراني المدني المتوفى سنة (ت١١٠٢هـ) طبع بحيدر آباد عام ١٣٢٨هـ.

---

(١) انظر: تاج العروس (١/٥٣٤).

(٢) انظر للمزيد: عناية المحدثين بتوثيق المرويات، للدكتور أحمد محمد نور سيف (ص٣٠-٣١).

٣- (بغية الطالبين لبيان المشايخ المحققين) للشيخ أحمد بن محمد النخلي المكي (ت١١٣٠هـ).

٤- (الإمداد بمعرفة علو الإسناد) للشيخ عبد الله بن سالم البصري المتوفى سنة (ت١١٣٥هـ) طبع عام ١٣٢٨هـ جمعه ولده سالم.

٥- (الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد) للشيخ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي صاحب "حجة الله البالغة" (١١١٤-١١٧٦هـ) وعليه يدور أسانيد علماء الهند، طبع الكتاب بمدينة لاهور عام ١٩٦٠م.

٦- (إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه له) باللسان الفارسي، حققه الشيخ المحدث عطاء الله حنيف، طبع بمدينة لاهور في عام ١٣٨٦هـ.

٧- (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر) للعلامة المحدث الفقيه أبي علي محمد ابن علي الشوكاني رحمه الله تعالى مؤلف "نيل الأوطار" وغيره المتوفى سنة (١٢٥٥هـ) طبع عام ١٣٢٨هـ بدائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند. ولكاتب هذه السطور إجازة برواية ما في إتحاف الأكابر.

٨- (العجالة النافعة) (بالفارسية)، للشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (١١٥٩-١٢٣٩هـ) أخذ الحديث عن أبيه الشيخ ولي الله إمام الهند.

٩- (حصر الشارد في أسانيد محمد عابد) (ت١٢٥٧هـ).

١٠- (الوجازة في الإجازة) للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ).

طبع عام ١٤٠٨هـ بمدينة كراتشي بتحقيق الدكتور بدر الزمان محمد شفيع النيبالي.

١١- (وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات) للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت١٣٤٧هـ)، طبع بدار الغرب الإسلامي[١].

١٢- (اتحاف القاري بثبت الأنصاري) : للعلامة المحدث الشيخ حماد ابن محمد الأنصاري المدني المتوفى سنة (١٤١٨هـ) ولكاتب هذه السطور إجازة برواية ما في (إتحاف القاري) من المؤلف رحمه الله تعالى. كما أن لي إجازات وأثبات أخرى من كبار محدثي هذا العصر.

* * *

• **أثبت البلاد في الحديث الصحيح:** قال الخطيب: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين: مكة والمدينة؛ فإن التدليس فيهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة، إلا أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة، غير أن رواياتهم كثيرةُ الدّغَل، قليلةُ السلامة من العلل، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اتفق أهل العلم بالحديث على أن

---

(١) انظر لمعرفة مزيد من كتب الأثبات: "كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها" للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، المطبوع عام ١٤١٦هـ.

(٢) الجامع للخطيب (٢/٢٨٦-٢٨٧).

أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام»[1].

* * *

● **الأثـر**: لغة - البقية من الشيء، يقال: أثر الدار لما بقي منها.

واصطلاحاً - هو المروي عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي أو عن تابعي ومن بعده من السلف، وهو يقابل الخبر، فمن يشتغل بعلم السلف يقال له: الأثري، ومن يشتغل بالتاريخ يقال له: الأخباري.

ويقال: الأثر خاص بما جاء عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والحديث لما جاء عن رسول الله ﷺ، والخبر لما جاء من تاريخ الملوك والأمراء وأفراد الأمة.

* * *

● **الإجازة**: هي إحدى أنواع التحمل عند المحدثين، وهي عبارة عن إذن في الرواية لفظاً أو كتابة، واحتاج الناس إليها عند ما تم تدوين كتب الحديث، ولم يتيسر لكل محدث أن يعقد مجلس القراءة، كما كان من الصعوبة لكل طالب أن يطيل القيام عند الشيخ، ليسمع منه جميع مروياته، فأجازوا لمن أحضر كتابا قد قوبل على نسخة الشيخ أن يروي عنه، ولو لم يسمع منه.

قال ابن وهب: "كنت عند مالك بن أنس، فجاءه رجل يحمل الموطأ في كسائه فقال له: يا أبا عبد الله: هذا موطؤك قد كتبتُه وقابلتُه، فأجزه لي، قال: قد فعلتُ، قال: فكيف أقول: حدثنا مالك، أو أخبرنا مالك؟

---

(١) قواعد التحديث (ص٨١).

قال: قل أيهما شئت"[١].

قال الترمذي: "وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، إذا أجاز العالمُ لأحدٍ أن يروىَ لأحد عنه شيئاً من حَديثه فله أن يروي عنه"[٢]، ثم ذكر بإسناده قصة بَشير بن نَهيك قال: كتبتُ كتاباً عن أبي هريرة فقلت: أرويه عنك؟ فقال: نعم. وذكر مثل هذا عن الحسن، والزهري، وهشام ابن عروة[٣].

١- **أعلاها: الإجازة لمعين في معين**، بأن يقول: أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب، أو هذه الكتب، وهو شبيه بالمناولة.

حكم هذه الإجازة: قال أبو الوليد الباجي: (لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها[٤].

ولكن نقضه ابن الصلاح فقال:

(هذا باطل، فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث، والفقهاء، والأصوليين، وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي، روى عنه صاحبه الربيع بن سليمان قال: كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث. قال الربيع: وأنا أخالف الشافعي في هذا"[٥].

وإنما قال هذا الشافعي عند ما لم تكن كتب الحديث من الجوامع

---

(١) الإجماع، ص٩٠.

(٢) انظر علل الترمذي (٥/٧٥٣) مع السنن.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإلماع (ص٨٩).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٢).

والسنن وغيرها قد دونت، ورحلات المحدثين في الجمع والترتيب لا تزال موجودة. ولكن بعد ما تم تدوين كتب الحديث في آواخر القرن الثالث استقر رأي المحدثين على جواز الرواية بالإجازة.

قال الحافظ: «الإجازة عند المحدثين لها حكم الاتصال[١].

واعتذر بعضهم قائلا: إن من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع، فكأنه قال له: أجزت لك أن تكذب عليَّ، لأن الإسلام لا يبيح رواية ما لم يسمع».

قال العلامة أحمد شاكر: «وهذا يصح لو أذن في رواية ما لم يسمع مع تصريح الراوي بالسماع، لأنه يكون كذباً حقيقاً، أما إذا كان يروي عنه على سبيل الإجازة -وهو محل البحث- فلا»[٢].

قال الخطيب في كتابه "الكفاية"[٣]: «واحتج بعض أهل العلم لجوازها بحديث، أن النبي ﷺ كتب سورة براءة في صحيفة، ودفعها لأبي بكر، ثم بعث علي بن أبي طالب فأخذها منه، و لم يقرأها عليه، ولا هو أيضاً، حتى وصل إلى مكة ففتحها وقرأ على الناس».

وقد رجح العلماء: أن الإجازة جائزة يُروى بها ويعمل بها، وإن كان السماع أقوى منها.

قال ابن الصلاح: «ثم إن الذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير

---

(١) النكت (١/٢٤٠).

(٢) الباعث الحثيث (١/٣٥٣).

(٣) الكفاية (ص٤٤٨).

أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجويز الإجازة، وإباحة الرواية بها»[١].

واشترط العلماء في ذلك شروطاً، فقالوا:

«إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيز، والمجاز والمجاز له من أهل العلم؛ لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها. وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطا فيها، وحكاه أبو العباس الوليد ابن بكر المالكي عن مالك رحمه الله، وقال الحافظ أبو عمر: الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة، وفي شيء معين لا يشكل إسناده»[٢].

٢- **أن يجيز لمعين في غير معين**، مثل أن يقول: "أجزت لك أن تروي عني جميع مسموعاتي أو مروياتي" وما أشبه ذلك.

هذا مما يجوزه أيضاً جمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم رواية وعملاً.

٣- **الإجازة العامة**، وهي أن يجيز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول: "أجزت للمسلمين" أو أن يقول: "أجزت الموجودين".

اختلف العلماء في جواز هذه الإجازة، فجوزها الخطيب، والحافظ ابن منده، والقاضي أبو الطيب الطبري، وغيرهم. ومنعها الآخرون.

قال ابن الصلاح: «ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٣).

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح (٧٨-٧٩)، وانظر قول ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٨٠/٢).

استعمل هذه الإجازة، فروى بها، ولا عن الشرذمة المتأخرة الذين سوَّغوها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله»[1].

٤- **الإجازة للمجهول بالمجهول**، بأن يقول: "أجزت محمداً أن يروي عني كتاب السنن" ومحمد كثيرون، وكتب السنن كثيرة، فأكثر العلماء على أن هذه الإجازة فاسدة.

ولكن لو قال: "أجزت رواية هذا الكتاب لمن أحب روايته عني"، فقد أجازه بعض العلماء، وقواه ابن الصلاح.

٥- **الإجازة للمعدوم**، وهي مثل أن يقول: "أجزتك ولولدك ونسلك وعقيبك رواية هذا الكتاب"، فقد جوزها جماعة منهم: أبو بكر بن أبي داود.

ومنعها الآخرون.

ولكن الحمد لله لم يقع شيء من هذا في كتب الحديث، فإني لم أقف على حديث روى بهذه الإجازة.

٦- **الإجازة بإجازة المجاز**، وهو مثل أن يقول: "أجزت لك مجازاتي، أو أجزت لك رواية ما أجيز لي روايته".

قال ابن الصلاح: "الصحيح والذي عليه العمل أن ذلك جائز".

وشبهوا ذلك بتوكيل الوكيل:

وممن نص على جواز ذلك الدارقطني، وشيخه أبو العباس ابن عقدة،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٤).

والحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والخطيب، وغيرهم.

والخلاصة أن الإسناد من خصائص هذه الأمة، فمن المستحب أن تستمر الإجازة لإبقاء تسلسل الإسناد، على أن يكون المجيز والمجاز له من أهل العلم لا سيما عند المتأخرين، لتعسر السماع من الشيخ والقراءة عليه جميع كتبه، فإذا كانت هذه الحال في الزمن القديم فنحن اليوم في أشد حاجة إلى جواز الإجازة على أن يكون المجيز أيضاً من أهل العلم والمعرفة، وممن سبق له قراءة بعض كتب الحديث على الشيوخ، وبخاصة الصحيحان وبعض كتب السنن، وكذا إذا لم يكن المجيز من أهل هذا الفن فلا ينبغي له أن يفتح باب الإجازة، وعلى الطلبة ألاّ يستجيزوا منه، كما عليهم ألا يترددوا على أهل البدعة طالبين منهم الإجازة.

وينبغي للمجيز أن يتلفظ بالإجازة فيقول: "أجزتك أن تروي عني مسموعاتي ونحوه"، وإن كتب و لم يتكلم جاز، لأن الكتابة بمثابة التكلم.

أقدم إجازة: قال العراقي في شرح ألفيته: «قال الإمام أبو الحسن محمد بن أبي الحسين بن الوزان: ألفيت بخط أبي بكر بن أبي خيثمة (وهو صاحب التاريخ المتوفى سنة (ت٢٧٩هـ) (قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني أبو محمد القاسم بن الأصبغ، ومحمد بن عبد الأعلى، كما سمعاه مني، وأذنت له في ذلك، ولمن أحب من أصحابه، فإن أحب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا فإني أجزت له ذلك بكتابي هذا).

كتب أحمد بن أبي خيثمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين»[١].

* * *

● **الأجزاء:** جمع جزء، وهو نوع من التصنيف عند المحدثين، وهو على ضروب.

١- تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة ومن دونهم، كجزء أبي بكر وجزء عمر وغيرهما.

٢- أو جمع أحاديث في موضوع واحد، كجزء قيام الليل للمروزي.

٣- أو جمع الفوائد الحديثية كالوحدانيات والثنائيات إلى العشاريات، ومنه كتاب الوحدان للإمام مسلم[٢].

* * *

● **الآحاد:** جمع أحد، وهو بمعنى الواحد.

وهو الحديث الذي لم ينته بنفسه إلى التواتر سواء كثر رواته أو قلُّوا[٣].

وعبر عنه الحافظ بقوله: من له طرق محصورة سواء بالواحد، أو بالاثنين، أو بما فوق الاثنين.

فالأول: الغريب، والثاني: العزيز، والثالث: المستفيض[٤].

---

(١) شرح ألفية العراقي (٢/٧١-٧٢).

(٢) انظر: الأجزاء الحديثية المعروفة في أماكنها مثل الغيلانيات، والطيوريات، والسلفيات وغيرها.

(٣) انظر: إرشاد الفحول (١/١٦٨).

(٤) انظر نخبة الفكر (ص١١-١٩).

وهذه كلها من أقسام الآحاد فمنها المقبول، ومنها المردود حسب رواة الإسناد.

وخبر الواحد العدل يفيد العلم ويجب العمل به. وإلى هذا ذهب جمهور أهل الحديث، الشافعي كما صرح في رسالته[١]، والإمام أحمد[٢]، وابن حزم[٣]، وغيرهم.

قال الحافظ ابن القيم: «فمن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم مالك، والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وداود بن علي وأصحابه، كأبي محمد بن حزم، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي».

والكرابيسي من أشهر تلاميذ الشافعي، كان عارفاً بالحديث والفقه، توفي سنة ٢٤٥هـ.

والحارث المحاسبي من الطبقة الأولى من الشافعية فيمن صحب الشافعي، إلا أنه تصوف، توفي سنة ٢٤٣هـ.

ولذا ذهب الجمهور إلى وجوب العمل بخبر الواحد العدل وأنه وقع التعبد به بدون فرق بين العقيدة والشريعة.

قال الإمام أحمد في حديث الرؤية: «نعلم أنها حق، ونقطع على العلم بها»، وكذلك روى المروذي، قال: «قلت لأبي عبد الله: ههنا اثنان

---

(١) الرسالة (ص٣٦٩، ٤٥٨).

(٢) المسودة لشيخ الإسلام (ص٢٤٠)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٤٨٠).

(٣) الإحكام لابن حزم (١/٩٧).

يقولان: إن الخبر يوجب عملا، ولا يوجب علما، فعابه، وقال: لا أدري ما هذا».

قال القاضي: «وظاهره أنه يسوي بين العلم والعمل إذا صح سنده، ولم تختلف الرواية فيه، وتلقته الأمة بالقبول، وأصحابنا يطلقون القول فيه، وأنه يوجب العلم، وإن لم تتلقه بالقبول، قال: والمذهب على ما حكيتُ لا غير»[١].

وذهب جماعة من الأصوليين إلى أن خبر الواحد العدل لا يفيد العلم، كما ذهب الفقهاء من أهل الظاهر وغيرهم بأن خبر الواحد لا يقبل في السنن والديات[٢].

ولهؤلاء جميعاً شبهة غير صحيحة ولا واردة، انظر تفصيل ذلك من كلام الحافظ ابن القيم فإنه أجاد وأفاد، والشوكاني في كتابه: إرشاد الفحول، والدراسة المفصلة في: "خبر الواحد وحجيته" للدكتور أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي[٣].

* * *

• **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين:** بلغ ما انتقد به الدارقطني على الصحيحين مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، ويشترك هو مع مسلم في اثنين وثلاثين، والباقي اختص به مسلم.

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (١/٤٧٤-٤٧٥).

(٢) انظر إرشاد الفحول (١/١٦٩-١٧٠).

(٣) طبع ونشر كتابه من قبل المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، عام ١٤١٣هـ.

قال العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى:

«الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، ومن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث "الصحيحين" صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزم كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها. فلا يُهولنَّك إرجافُ المرجفين، وزعم الزاعمين: أن في "الصحيحين" أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقُدْها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمةُ أهل العلم، واحكم عن بينة»[1].

وقد صَوَّب الحافظ ابن كثير قول ابن الصلاح بأن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره. وقال: ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظَنَّتْ صِحَّتَه ووجب عليها العمل به، لابد وأن يكون صحيحاً في نفس الأمر، وقال: وهذا جيد... ثم وقفت بعد هذا على كلام شيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: أنه نُقل القطعُ بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة منهم: القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو

---

(١) الباعث الحثيث (١/١٢٤-١٢٥).

يعلى ابن الفرَّاء، وأبو الخطَّاب، وابن الزاغوني، وأمثالُهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي إسحاق الإسفرائيني وابن فورك، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة.

قال الشيخ: «وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً فوافق فيه هؤلاء الأئمة»[1] انتهى.

* * *

● **أخبرنا:** من عبارات الأداء أن يقول الراوي: "أخبرنا"، إذا سمع الحديث من الشيخ وكان معه غيره، ويجوز استعماله في العرض.

وفي كتب الحديث يكتب "نا" اختصاراً.

* * *

● **أخبرني:** من عبارات الأداء أن يقول الراوي: "أخبرني"، إذا سمع الحديث من الشيخ وليس معه غيره، ويُجوز استعماله مع غيره أيضاً وفي حالة العرض.

ويكتب في كتب الحديث "ني" اختصاراً.

وجعلها الحافظ في المرتبة الثانية من "صيغ الأداء" انظر هناك.

* * *

● **اختصار الحديث:** أجاز المحدثون اختصار الحديث، واشترطوا أن يكون عالماً.

قال الحافظ: «لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما

---

(١) اختصار علوم الحديث (١/١٢٥-١٢٦).

يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حَذَفه، بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ما له تعلق، كتركه الاستثناء»[1].

كقوله ﷺ: (**لا يباع الذهب بالذهب إلا سواءً بسواء**) فإنه لا يجوز حذف الاستثناء بلا خلاف، وفي معناه ترك الغاية نحو قوله ﷺ: (**لا تباع الثمرة حتى تُزهي**).

والحديثان صحيحان مخرجان في الصحيحين وغيرهما.

وكذا يجوز تقطيع الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب للاحتجاج به، وقد فعله الإمام البخاري وغيره.

وكره ذلك بعض السلف خوفاً من الالتباس على الآخرين، وظنا منهم بأن هذا الحديث هو الكامل، والأول الأرجح.

* * *

● **الاختلاط**: من أسباب الجرح في الرواة من اختلط في آخر عمره؛ لأجل الضعف في القوة البدنية التي تؤدي إلى الضعف في العقل والحفظ.

والقيد بآخر العمر هو للغالبية؛ وإلاّ فإن الاختلاط يقع في حالة الشباب، لأسباب عديدة منها: مصيبة تنزل على الراوي: كموت الابن، وسرقة المال، وذهاب الكتب واحتراقها التي تؤدي أيضاً إلى ضعف الذاكرة إذا كانت الصدمة شديدة، وأحياناً تؤدي إلى فقدان الذاكرة تماما.

والحكم في هؤلاء كما قال ابن الصلاح: «يقبل حديث من أخذ

---

(١) انظر: شرحه نخبة الفكر مع شرح القاري (ص٤٩٥).

عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط»[١].

وقال ابن حبان في ديباجة كتابه (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع): «وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجُريري، وسعيد بن أبي عروبة، وأشباههما، فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما روَوا، إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنه الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى؛ لأن حكمهم -وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم- حُكْمُ الثقة إذا أخطأ: أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما أفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء»[٢].

وقد يقع في الصحيحين، أو في أحدهما خلق كثيرون ممن وصفوا بالاختلاط؛ فأجاب عنهم ابن الصلاح: «واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيحين أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط».

والمثال على ذلك ما ذكره الحافظ في ترجمة سعيد بن إياس الجريري البصري: أحد الأثبات، إلا أنه تغير قبل موته، وقد حدد ابن حبان أن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٩٥).

(٢) الإحسان في ترتيب ابن حبان (١/١٦١).

تغيره كان قبل موته بثلاث سنين؛ فمن سمع منه قبل الاختلاط كعبد الأعلى، وعبد الوارث، وبشر بن مفضل، فأحاديثهم صحيحة، وقد أخرج البخاري من حديثه عن هؤلاء.

وقد أخرج البخاري من رواية خالد الواسطي عنه، يقول الحافظ: «ولم يتحرر لي أمره إلى الآن، هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟ لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن مفضل»[١].

وهذا هو الغالب في رواية البخاري عمن رمي بالاختلاط، وقد أخرج عنهم بعض الأحاديث بعد الاختلاط أيضاً، مثل سعيد بن أبي عروبة البصري أحد كبار الأئمة، إلا أنه لما كبر اختلط؟ فأكثر البخاري الرواية عنه، عمن سمع منه قبل الاختلاط، كما أخرج أيضاً عنه عمن سمع منه بعد الاختلاط كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي.

والبخاري رحمه الله انتقى من أحاديث هؤلاء ما توبعوا عليها، وثبت لديه بأدلة أخرى أنه لم يهم فيها؛ فيجب الحذر من تضعيف حديث في الصحيحين أو في أحدهما من أجل وجود مختلط في الإسناد.

وقد أفرد العلماء التصانيف للمختلطين، كالحافظ أبي بكر الحازمي[٢]، والعلائي[٣]، والحلبي[٤].

---

(١) هدي الساري (ص٤٠٥).

(٢) هو محمد بن موسى بن عثمان حازم الهمداني (ت٥٨٤هـ)، صاحب: (الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار) وصاحب (شروط الأئمة الخمسة).

(٣) هو الإمام الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى العلائي (ت٧٦١هـ).

(٤) هو الحافظ إبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، وسمى كتابه: =

ويبدو أن ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ) لم يعلم بتصنيف الحازمي؛ لذا قال في مقدمته في النوع الثاني والستين: "معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات: هذا فنّ عزيز مهمّ، لم أعلم أحدا أفرده بالتصنيف واعتنى به، مع كونه حقيقاً بذلك جدا"[١].

* * *

● **أخذ الأجرة على التحديث:** اتفق أهل الحديث بعد اختلافهم في أول الأمر على جواز أخذ الأجرة على التحديث وأفتى بذلك أبو إسحاق الشيرازي؛ لأنهم كانوا يمتنعون عن الكسب لعيالهم[٢].

* * *

● **آداب طالب الحديث:** منها:

١- أن يحسن نيته بأن يقصد به وجه الله تعالى، والعمل به، وإحياء الشريعة، قال سفيان الثوري: "ما عالجت شيئاً أشد علي من نيتي"[٣]، ولا يقصد به الأغراض الدنيوية من تحصيل الرئاسة، والجاه، والمال، ومباهاة الأقران.

٢- أن يجعل طلب الحديث عبادة.

قال سفيان الثوري: «ما أعلم عملا هو أفضل من طلب الحديث لمن

=

(الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط).

(١) ومن المتأخرين من ألف في هذا الموضوع الحافظ ابن الكيال (ت٩٣٩هـ) وسماه: (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات)، حققه الدكتور عبد القيوم ابن عبد رب النبي، وطبع عام ١٤٠١هـ.

(٢) قارن بما في مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص١٣١).

(٣) انظر: تذكرة السامع والمتكلم (ص٦٨).

حسنت نيته»[١].

٣- أن يوقر شيخه، ويعظمه، فيسمع ما يقوله الشيخ، ولا يرفع صوته عليه.

٤- ألا يستحي ولا يستكبر.

٥- ولا يأنف من أن يكتب عمن دونه.

٦- وأن يصبر على التحصيل ولو بقليل، قال الزهري: «من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديثا أو حديثين».

٧- إذا انتهى من شيخ، قصد شيخاً آخر، ويحاول أن يجمع أكبر قدر من الإجازات، والأثبات مقتديا في ذلك بالسلف الصالح.

٨- أن يديم المذاكرة، قال علقمة النخعي: «تذكروا الحديث، فإن حياته ذكره».

وكان الشافعي رحمه الله تعالى يُجَزّي الليل ثلاثة أثلاث: الثلث يكتب، والثاني يصلي، والأخير ينام[٢].

٩- أن يعمل بما يسمع، قال وكيع: إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به، ولأن العمل هو زكاة الحديث.

١٠- أن يدون من فوائد الحديث ما يذكره الشيخ. فإذا أكمل هذه المراحل الدراسية يجوز له أن يروي الحديث.

ومن أهم المصنفات في ذلك:

١- المحدث الفاصل للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ).

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص١٨٢).

(٢) انظر: المحدث الفاصل (ص٢٠٣).

٢- الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).
٣- تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ت٧٣٣هـ).

آداب المحدث:

علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وينافر مساوئ الأخلاق، ومشاين الشيم، لأن هذا العلم يتصل بأفضل الخلق، وأشرفهم الذي وصفه التنزيل: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾ وتقول عائشة رضي الله عنها: (**كان خلقه القرآن**)، فيجب على المحدث أن يكون متصفا بأعلى الخُلق.

وإليكم ذكر بعض الآداب المهمة التي لابد من توفرها لمن يجلس مجلس التحديث:

١- أن يصحح نيته لقول النبي ﷺ: (**إنما الأعمال بالنيات**) وقد قال سفيان الثوري لحبيب بن أبي ثابت: حدثنا، قال: حتى تجيء النية"[١].
٢- وأن يتطهر ويتزين، كان مالك بن أنس رضي الله عنه إذا أراد أن يخرج يحدث، توضأ وضوءه للصلاة، ولبس أحسن ثيابه، ولبس قلنسوة، ومشطَ لحيتَه، فقيل له في ذلك فقال: أوقرّ حديث رسول الله ﷺ[٢].
٣- وألا يسرع في التحديث إسراعاً يمنع السامع متابعته؛ لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت: "**لم يكن النبي ﷺ يَسْرُدُ الحديث كَسَرْدِكم، ولكن كان يتكلم بكلامٍ بيّنٍ فصْلٍ يحفظه**

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص٥٨٤).
(٢) المصدر السابق (ص٥٨٥).

من جلس إليه"[١].

٤- وألا يمر بحديث ضعيف إلا بأن يبين ضعفه؛ فإن من آداب المحدث: الذب عن سنة المصطفى ﷺ.

٥- وألا يمنع أحدا من المستمعين من كتابة الحديث؛ لما جاء في الصحيح من قول أبي هريرة رضي الله عنه: **(ما كان أحد أكثر حديثاً مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب)**[٢].

٦- وأن يراعي عند تحديثه عقول الحاضرين، فلا يحدث بما يشق عليهم فهمه، وإدراكه.

٧- وأن يُمسكَ عن التحديث إذا خَشِي التخليط بهرم، أو عَمًى، أو بأي سبب كان؛ لأن علم الحديث أساسه الحفظ والمذاكرة، فإذا خاف الغلط قعد عن التحديث، كما ثبت عن بعض السلف أنهم أمسكوا عن التحديث.

٨- وألا يحدث في مجلس إذا كان فيه محدث أكبر منه علماً وحفظاً، أو سناً، أو يجمع بينهما.

٩- وألا يكتفي بالحكم على الحديث وحده، بل عليه أن يبين شيئاً من فقهه؛ لأن الحديث وإن كان صحيحاً فإنه قد يكون منسوخاً، أو شاذاً، أو غير معمول به، لئلا يقع السامع في وهم بمضمونه فيعمل به وهو لا يدري أنه منسوخ ونحو ذلك.

---

(١) رواه مسلم (٢٤٩٣)، والترمذي (٣٦٤٣)، واللفظ له، والبخاري معلقاً (٣٣٧٥).

(٢) رواه البخاري (١١٣)، انظر: (كتابة الحديث).

١٠- اختلف الوضع اليوم عن السابق، فينبغي ألا يقدم أحد على التحديث إلا بعد أن يحصل على أعلى إجازات في الحديث، ويتمكن من معرفة الصحيح من الضعيف، فمن لم يميز بين الصحيح والضعيف فهو حاطب ليل.

ومن أشهر المصنفات في ذلك:

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

٢- وجامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ).

* * *

● **إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي:** قول مشهور للإمام الشافعي، قد تواتر النقل عنه بلفظه ومعناه.

يقول حرملة: «قال الشافعي: كل ما قلت، فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح فحديث النبي ﷺ أولى ولا تقلدوني».

ويقول الربيع: سمعت الشافعي يقول: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بها، ودعوا ما قلته».

وعنه أيضاً: قال: سمعت الشافعي يقول: «كل مسألة تكلمت فيها صح الخبر فيها عن النبي ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي».

وقد ألّف تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى (ت٧٥٦هـ) رسالة بذلك وفيها كثيرمن الأقوال عن الشافعي[1].

* * *

---

(١) المطبوعة مع الرسائل المنيرية (٢/٩٨).

● **الأربعينيات:** يجمع فيها الآحاديث في باب واحد، أو في أبواب شتى بسند واحد، أو بأسانيد متعددة.

وأول من صنف في الأربعينيات: هو الحافظ الإمام عبد الله بن المبارك الحنظلي (ت١٨١هـ).

وممن ألف في الأربعينيات أيضاً الحافظ أبو نعيم (ت٤٣٠هـ)، والحافظ أبو بكر الآجري (ت٣٦٠هـ) طبع بتحقيق الدكتور محمود النقراش السيد علي عام ١٤٠٧هـ.

وله تحقيق آخر بقلم الأستاذ مجدي فتحي السيد، طبع عام ١٤١١هـ، وتمتاز هذه بمقدمة استقصى فيها الأربعينات بمراجعة سير أعلام النبلاء.

والبكري (ت٦٥٦هـ) وسماه: "الأربعين من أربعين عن أربعين"، يعني إنه اختار حديثا واحدا من الأربعينات السابقة عليه، وبين مخارجها فوقع له هذه الأربعينات عالياً. وختم الأربعين بحديث ختم به الإمام البخاري كتابه الصحيح وهو: (**كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن -سبحان الله بحمده سبحان الله العظيم**) طبع بتحقيق الأستاذ محمد محفوظ عام ١٤٠٠هـ.

والمؤلفات في الأربعينات كثيرة جداً يصعب حصرها[1].

والأصل في هذا ما روى عن عدة من الصحابة، في حفظ أربعين حديثا إلا أنها كلها ضعيفة، بل ومنكرة وموضوعة.

قال النووي: طرقه كلها ضعيفة وليس بثابت، وجمع الحافظ ابن حجر

---

(١) انظر: العلل المتناهية (١/١٢١).

طرقه في جزء وقال: «ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة، وقد قال الإمام أحمد فيما حكاه البيهقي في الشعب عنه عقب حديث أبي الدرداء منها: هذا متن مشهور فيما بين الناس، وليس له إسناد صحيح»[١].

وقد حاول بعضهم تحسين الحديث لكثرة طرقه وشواهده؛ ولذا توجه الناس إلى التأليف في الأربعينات، وممن حاول تحسينه من المتأخرين الشيخ الملا علي القاري صاحب "مرقاة المصابيح" فإنه حاول تأويل كلام النووي لجعل الحديث في درجة الحسن. والحق أن الضعف الشديد الموجود في جميع طرق الحديث وشواهده لا يجعله حسنا[٢].

ومن هذه الأحاديث:

١- حديث أنس ﷺ مرفوعاً: **(من حمل من أمتي أربعين حديثا لقي الله يوم القيامة فقيها عالما)**.

قال ابن عبد البر: «وفي إسناده علي بن يعقوب بن سويد ينسبونه إلى الكذب، ووضع الحديث، وإسناد هذا الحديث كله ضعيف»[٣].

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: **(من حفظ على أمتي أربعين حديثا من السنة حتى يؤديها إليهم، كنت له شفيعاً، أو شهيداً يوم القيامة)**.

---

(١) انظر: "المقاصد الحسنة" (ص٤١١).

قلت: للحافظ ابن حجر: "الأربعين المتباينة" طبع بتحقيق الشيخ صلاح مقبول عام ١٤٠٨هـ كما أن له: "الأربعين العوالي".

(٢) انظر أيضاً كلام الشيخ الألباني في تعليقه على "المشكاة" (٨٦/١).

(٣) جامع بيان العلم (رقم ٢٠٤).

قال ابن عبد البر: «هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث، لكنه غير محفوظ، ولا معروف من حديث مالك (عن نافع، عن ابن عمر) ومن رواه عن مالك فقد أخطأ، وأضاف ما ليس من رواياته إليه»[١].

وفي إسناده أيضاً يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني، قال الذهبي بعد أن أورد الحديث من طريقه: "كذاب"[٢].

٣- حديث أبي هريرة ﷺ: **(من حفظ على أمتي أربعين حديثا فيما ينفعهم في أمر دينهم، بعثه الله يوم القيامة فقيها عالما)**.

وفي إسناده عمرو بن حصين وشيخه محمد بن عبد الله بن عُلاثة وكلاهما متروكان. قال الذهبي: «الظاهر أنه من وضع ابن حصين»[٣].

وقال الدارقطني في عمرو بن حصين: إنه متروك.

٤- حديث أنس بن مالك ﷺ: **(ما من مسلم يحفظ على أمتي أربعين حديثا يعلمهم بها أمر دينهم، إلا جيء به يوم القيامة فقيل له: اشفع لمن شئت)**.

وفي إسناده عمرو بن الأزهر، وشيخه أبان بن أبي عياش كلاهما متروكان.

وروى مثل هذا عن ابن عباس، ومعاذ بن جبل، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود وغيرهم إلا أنه لا يثبت منها شيء، كما قال الدارقطني والبيهقي، وذكر ابن الجوزي طرق هذه الأحاديث في كتابه (العلل

---

(١) المصدر السابق (رقم ٢٠٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٤٤٩).

(٣) المصدر السابق (٣/٥٩٥).

المتناهية)[١] وبين ضعفها، ورواها أيضاً ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم)[٢] وفنَّد بعضها ونقل قول الدارقطني إنه قال: «لا يثبت منها شيء»، وترك بعضها، وأجاد محقق الجامع في بيان وضعها. ولم يغفل النووي في خطبة كتابه (الأربعون) عن الحكم عليه بأنه ضعيف باتفاق الحفاظ.

* * *

● **الاستقراء:** يستعمله المحدثون لمعرفة الرجال، فإذا لم يثبت عندهم عدالة الرجل أو ضعفه بنص من أئمة النقد والجرح التجؤوا إلى استعمال الاستقراء في مروياته، وعرضها على روايات الآخرين، فإذا كان مصيباً في أكثرها حكموا عليه بالعدالة، وإذا خالف في أكثرها حكموا عليه بالضعف على مراتب الجرح. ومعظم النقاد الأوائل بنوا منهج نقدهم على الاستقراء، ومن أصحاب الاستقراء من المتأخرين شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر، فإن أحكامهم في الحديث ورجاله لا تصدر إلا بعد الاستقراء.

* * *

● **الأسد:** من ألفاظ التوثيق إلا أنه قليل الاستعمال، كان الحافظ عثمان ابن أبي شيبة يصف أحد مشايخه بالأسد فكان يقول: حدثنا الأسد، فقيل له: من هو؟ فقال: «الفضل بن دكين»[٣].

* * *

● **أسماء رجال الكتب الستة:** توجهت أنظار العلماء إلى خدمة رجال

---

(١) العلل المتناهية (١/١١١-١٢٢)

(٢) جامع بيان العلم (١/١٩٢-١٩٨).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١٢/٣٥٤)، وتهذيب التهذيب (٨/٢٧٣).

الكتب الستة منذ عهد مبكر، لِما لهذه الكتب من مكانة عظيمة ورفيعة في معرفة أصول الدين، وإليكم ذكر هؤلاء بالتسلسل الزمني.

١- (شيوخ أصحاب الستة)، لأبي القاسم ابن عساكر حافظ الشام (٤٩٩-٥٧١هـ) وسماه: (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين.

٢- (الكمال في أسماء الرجال) للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبدالواحد المقدسي الحنبلي (٥٤٤-٦٠٠هـ)، تناول فيه جميع الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى شيوخ أصحاب الستة.

٣- (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ جمال الدين المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ) وهو ليس مختصراً للكمال، بل هو إكمال وإتمام له من حيث الترتيب، والتنظيم والزيادة من رجال الكتب الستة، كما أنه أضاف إليه رجال مؤلفات أصحاب الكتب الستة.

فأضاف من كتب البخاري: القراءة خلف الإمام، وجزء رفع اليدين في الصلاة، وكتاب الأدب المفرد، وجزء خلق أفعال العباد، وما استشهد به في الصحيح تعليقاً، وأضاف لمسلم رجال مقدمة صحيحه، ولأبي داود: المراسيل، والرد على أهل القدر، والناسخ والمنسوخ، وفضائل الأنصار، وللترمذي: كتاب الشمائل، وللنسائي: كتاب عمل اليوم والليلة، وكتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، ولابن ماجه: كتاب التفسير، وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبعمائة ترجمة كما قال محقق: (تهذيب

الكمال) الدكتور بشار[١] كما زاد المزي على أصل الكتاب أشياء جعلته ثلاثة أضعاف الكمال.

٤- (تذهيب تهذيب الكمال): للحافظ شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ).

٥- (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة): للحافظ الذهبي أيضاً.

٦- (المجرد من تهذيب الكمال): للحافظ الذهبي أيضاً، اقتصر فيه على رجال الكتب الستة، ورتبهم على الطبقات، فجعلهم في عشر طبقات.

٧- (المقتضب من تهذيب الكمال): للحافظ الذهبي أيضاً.

٨- (اختصار تهذيب الكمال): للحافظ الأندرشي (ت٧٥٠هـ).

٩- (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال): للحافظ علاء الدين مغلطائي (٦٨٩-٧٦٢هـ) قال ابن قطلوبغا: «ثلاثة عشر مجلداً ثم لخصه»[٢].

١٠- (أوهام تهذيب الكمال): للحافظ علاء الدين مغلطائي.

١١- (التذكرة في رجال العشرة): للحافظ شمس الدين الحسيني (٧١٥-٧٧٥هـ) اختصر فيه (تهذيب الكمال)، وحذف منه من ليس في الكتب الستة، وأضاف إليهم رجال كتب وهي: الموطأ للإمام مالك، والمسند للإمام أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة للحارثي.

١٢- (التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل): للحافظ ابن كثير (٧٠١-٧٧٤هـ) جمع بين (تهذيب الكمال)

---

(١) تهذيب الكمال (١/٤٤).

(٢) تاج التراجم (ص٣٠٦).

للمزي، و(ميزان الاعتدال) للذهبي مع زيادات.

١٣-(بغية الأريب في اختصار التهذيب): لابن بَرْدِس البعلبكي(٧٢٠-٧٨٦هـ).

١٤- (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال): للحافظ سراج الدين المعروف بابن الملقن (٧٢٣-٨٠٤هـ) اختصر فيه (التهذيب) مع التذييل عليه من رجال ستة كتب هي: (مسند) الإمام أحمد، و(صحيح) ابن خزيمة، و(صحيح) ابن حبان، و(المستدرك) للحاكم، و(السنن) للدارقطني، و(السنن) للبيهقي.

١٥- (منتخب تهذيب الكمال): لعماد الدين الحنبلي (ت٨٠٤هـ).

١٦- (الأحاديث العوالي من التهذيب):لأحمدبن عمر الجوهري(ت٨٠٩هـ).

١٧- (نهاية السُول في رواة الستة الأصول): للحافظ سبط ابن العجمي (٧٥٣-٨٤١هـ).

١٨- (اختصار تهذيب الكمال): لابن قاضي شهبة (٧٧٩-٨٥١هـ).

١٩- (تهذيب تهذيب الكمال): للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) اختصر فيه (تهذيب الكمال) إلى نحو الثلث، وانتفع بالمؤلفات التي سبقته مما وضع على (تهذيب الكمال) استدراكاً، أو اختصاراً، ولا سيما (تذهيب التهذيب) للذهبي، و(إكمال تهذيب الكمال) للحافظ مغلطائي.

٢٠- (تقريب التهذيب): للحافظ ابن حجر.

٢١- (نهاية التقريب، وتكميل التهذيب بالتذهيب): لتقي الدين بن فهد (٧٨٧-٨٧١هـ).

٢٢- (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال): للحافظ

صفي الدين الخزرجي الأنصاري (ت٩٢٣هـ)، وهو يتميز على التقريب في أمور منها:

١- أنه يذكر لكل راو من أشهر شيوخه وتلاميذه.

٢- ينقل ألفاظ الجرح والتعديل من الأئمة النقاد.

٣- يذكر لكثير من الرواة وبخاصة الصحابة عددَ الأحاديث التي رووها.

٤- يذكر معلومات دقيقة عن بعض الرواة لتعيين طبقتهم.

هذه بعض الكتب التي ألفت لمعرفة رجال الكتب الستة التي وقفت عليها، وأكثر هذه المعلومات اقتبستها من مقدمة (تهذيب الكمال) التي كتبها المحقق الدكتور بشار، لأن (تهذيب الكمال) أصبح مصدرا هاما للمؤلفين المتأخرين، وآخر من ذكرتهم هو الخزرجي المتوفى سنة (٩٢٣هـ) ومن جاء بعده لم أذكرهم، لأنهم عيال على الذهبي والحافظ ابن حجر.

* * *

● **الإسناد:** امتازت الأمة الإسلامية باستعمال الإسناد وهو مايذكر في أول الحديث وبه يعرف الصحيح والضعيف مع مراعاة قرائن أخرى.

قال مالك: «الإسناد من الدين».

وقال ابن المبارك: «لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وقال شعبة: «كل حديث ليس فيه "أنا" و"ثنا" فهو خل وبقل»[1].

ولم تعن الأمم السابقة في النقل والرواية بالإسناد، ولذا وقع في رواياتهم وأخبارهم التحريف والتبديل.

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي ﷺ

(١) الكفاية (ص٢٨٣).

خَصَّ الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها»[١].

وكتب الحديث تشتمل على إسناد ومتن. فمن حدَّث بدون إسناد فكأنما صَعِد البيت بدون سلّم.

وأول من أثر عنه الاهتمام باستعمال الإسناد بالمعنى المصطلح هو محمد بن سيرين المتوفى سنة ١١٠هـ.

روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، بإسناده عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين، قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[٢].

ورواه أيضاً بإسناده عن هشام، عن محمد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٣].

قال ابن رجب: «ابن سيرين رحمه الله أول من انتقد الرجال، وميّز الثقات من غيرهم».

وقال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال: برأسه، أي لا»[٤].

ونقل ابن الأثير عن ابن سيرين: «كانوا في الزمن الأول لا يسألون

---

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٨٢/٢).

(٢) مقدمة مسلم (٨٤/١) مع شرح النووي، وانظر أيضاً المحدث الفاصل (ص٢٠٩).

(٣) مقدمة مسلم مع شرح النووي (٨٤/١).

(٤) شرح علل الترمذي (٥٤/١).

عن الإسناد، فلما وقعت الفتن سألوا عن الإسناد؛ ليأخذوا حديث أهل السنة ويدعوا حديث أهل البدع، فإن القوم كانوا أصحاب حفظ وإتقان، ورب رجل -وإن كان صالحا- لا يقيم الشهادة، ولا يحفظها»[1].

* * *

• **أصح الأسانيد:** قال الحاكم: «وقد اختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد» ثم ذكر ما وصل علمه إليه منها:

١- يقول البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وأصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ.

٢- ويقول أبو بكر بن أبي شيبة: أصح الأسانيد كلها: الزهري، عن علي ابن الحسين، عن أبيه، عن علي ﷺ.

٣- ويقول عمرو بن علي: أصح الأسانيد: محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي ﷺ.

٤- ويقول سليمان بن داود: أصح الأسانيد كلها: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

٥- ويقول إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: أصح الأسانيد كلها: الزهري، عن سالم، عن أبيه ﷺ.

٦- وعن علي بن المديني: أجود الأسانيد: ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي ﷺ.

٧- وقال أحمد بن حنبل: أجود الأسانيد: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

٨- وقال يحيى بن معين: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله

---

(١) جامع الأصول (١/٣١).

ابن مسعود.

ثم قال الحاكم: إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أَدَّى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد، ولكل صحابي رواة من التابعين، ولهم أتباع، وأكثرهم ثقات، فلا يمكن أن يقطع بالحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد، ثم ذكر أصح الأسانيد لبعض الصحابة وإليكم هؤلاء.

١- إن أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي. إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

٢- وأصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق ﷺ.

٣- وأصح أسانيد عمر: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن جده ﷺ.

٤- وأصح أسانيد أبي هريرة: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ.

٥- ولعبد الله بن عمر: مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

٦- ولعائشة: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها.

وأيضاً: محمد بن مسلم الزهري، عن عروة، عن عائشة.

٧- وأصح أسانيد عبد الله بن مسعود: سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

٨- وأصح أسانيد أنس بن مالك: الزهري، عن أنس.

٩- وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار،

عن جابر ﷺ.

١٠- وأصح أسانيد اليمانيين: معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة.

١١- وأثبت إسناد المصريين: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجهني.

١٢- وأثبت إسناد الشاميين: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن حسان ابن عطية، عن الصحابة.

١٣- وأثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد، عن عبدا لله بن بريدة، عن أبيه[١].

قال الحافظ: وهذا الذي ذكره الحاكم قد ينازع في بعضه[٢].

ثم قال: فهذه بقية أقوال الأئمة في أصح الأسانيد فذكر منها:

أ - ذكر البزار في مسنده أن رواية علي بن الحسين بن علي، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ أصح إسناد يروى عن سعد ﷺ.

ب- وقال ابن حزم: أصح طريق يروى في الدنيا عن عمر ﷺ، رواية الزهري، عن السائب بن يزيد ﷺ[٣].

هذا هو التصور العام في أصح الأسانيد، وقد تقترن القرائن والأدلة الأخرى لتقديم بعض الأسانيد على بعض، والأمر في هذا راجع إلى الباحث والمحقق نفسه.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث: (ص٥٥-٥٨).

(٢) النكت (٢٥٩/١).

(٣) المصدر السابق.

قال الحافظ رحمه الله تعالى:

«فإن عارضه من نص أيضاً على أصحيته نظر إلى المرجحين، فأيهما كان أرجح حكم بقوله، وإلا فيرجع إلى القرائن التي تحف أحد الحديثين فيقدم بها على غيره»[١].

وقد أطلق علماء الحديث على إسناد مالك، عن نافع، عن ابن عمر بأنه سلسلة الذهب لاجتماع الأئمة الثلاثة في هذا الإسناد[٢].

قال ابن مهدي: «لا أقدم أحداً على مالك في صحة الحديث».

ومن أجَلِّ رواة مالكٍ الشافعيُ، وأجَلّ من روى عن الشافعي الإمام أحمد، فالإسناد الذي فيه: أحمد، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر يسمى سلسلة الذهب، ويكون أصح حديث في الدنيا.

* * *

• **أصح شيء في الباب كذا:** لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، كأنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً.

* * *

• **الأصول الخمسة:** يقصد بها صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي.

اشتهرت هذه الخمسة عند المحدثين لاشتمالها على صحة أصولها كما قال أبو طاهر السِلفي[٣] (ت٥٧٦هـ) ذكره ابن الصلاح وعقَّب عليه[٤]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: فتح المغيث (٢٣/١).

(٣) السِلَفي -بكسر السين المهملة وفتح اللام- نسبة إلى "سِلَفة".

ورد عليه ابن دقيق العيد[١].

ثم قال ابن الصلاح: «وكتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند عبد بن حميد، ومسند أحمد، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى...« إلى أن قال: «فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاًبه»[٢].

* * *

• **الأطراف:** الأطراف جمع طرف، وهو نوع من المصنفات في الحديث، ظهر هذا النوع من التصنيف في أواخر القرن الرابع، وأوائل القرن الخامس عندما تم تصنيف أكثر أنواع كتب الحديث. فاحتاج الناس إلى معرفة دلالة الحديث وأطراف الأسانيد في الكتب المصنفة.

فيذكر فيه طرف الحديث الدال على بقيته مع جمع أسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة.

ومن أشهر كتب الأطراف:

١- (أطراف الصحيحين)، لأبي مسعود الدمشقي المتوفى سنة (٤٠١هـ).

٢- و(أطراف الكتب الخمسة)، الصحيحين وكتب السنن ما عدا ابن ماجه،

=

(٤) مقدمة بن الصلاح (ص٢٠).

(١) انظر: التقييد والإيضاح (ص٤٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٩).

لأبي العباس الأزدي الحافظ لا يعرف تاريخ وفاته.

٣- و(أطراف الكتب الستة)، الخمسة المتقدمة مع ابن ماجه، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة (ت٥٠٧هـ).

٤- و(تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف)، للحافظ أبي الحجاج المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

جمع فيه أطراف الكتب الستة، ومراسيل أبي داود، وشمائل الترمذي، والعلل الصغير له، وعمل اليوم والليلة للنسائي.

٥- و(إتحافُ المهَرة بأطراف العشرة)، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

جمع فيه الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني.

زاد واحدا؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه، وقد أجاد فيه الحافظ وأفاد، ويقوم بتحقيقه مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية فصدر منه أكثر أجزائه.

٦- و(إتحاف الخيرة المهرة بأطراف المسانيد العشرة)، للحافظ شهاب الدين البوصيري (ت٨٤٠هـ)،

جمع فيه مسند أبي داود الطيالسي، ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن

محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

ومن فوائد معرفته:

١- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصلية.

٢- الوقوف على الأسانيد في موضع واحد.

٣- الوقوف على موضع الالتقاء والتفرق في الإسناد.

* * *

● **الاعتبار:** قال الحافظ: «هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد».

وتعقب على عبارة ابن الصلاح فإنه جعل الاعتبار قسيما للمتابعة والشاهد.

فالاعتبار هو: تتبع طرق الحديث من مظانه ليعلم هل تفرد به راويه، أم يوجد له متابعة أو شاهد؟ فالعمل الذي يقوم به المحدث يسمى "الاعتبار" فإن وجد أن الراوي لم ينفرد بهذا الحديث يسمى ذلك الطريق "متابعة" وإن وجد أن الحديث قد جاء من صحابي آخر يسمى ذلك الحديث "شاهداً".

وهذا معنى قولهم: "اعتبرنا هذا الحديث" ثم يذكر نتيجة الاعتبار.

ثم في المتابعة والاستشهاد لا يشترط أن يكون راويه ثقة، بل قد يكون ممن دون الثقة يعتبر حديثه، وإليه إشارة المحدثين بقولهم: فلا يعتبر به، وفلان لا يعتبر به.

وبهذا يظهر حجة تعقيب الحافظ على ابن الصلاح في قوله: "معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد" في جعل الاعتبار قسما من المتابعات والشواهد.

وقال ابن الصلاح أيضاً: «وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله تعالى أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروي حماد ابن سلمة حديثا لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين، فإن وجد علم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلا يرجع إليه وإلا فلا»[1] انتهى.

فهذا العمل يسمى الاعتبار، يعني تتبع الطرق في الجوامع والمسانيد للحديث بعينه ليعلم هل له متابع أم لا؟

قال السيوطي: «هو أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر الطرق ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره، فرواه عن شيخه أولا؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عمن روى عنه؛ وهكذا إلى آخر الإسناد، وذلك المتابعة، فإن لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر؟ وهو الشاهد، فإن لم يكن فالحديث فرد»[2].

وكان للإمام الترمذي رحمه الله تعالى علم واسع في معرفة المتابعات والشواهد كما هو ظاهر من صنيعه في كتابه السنن، وانظر بقية الموضوع

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٩).

(٢) تدريب الراوي (١/٢٤٢).

في "الشاهد" و"المتابع".

في مظان وجود المتابعات والشواهد: كتب العلل مثل علل ابن أبي حاتم، وعلل الإمام أحمد بن حنبل، وعلل الدارقطني، وغيرها.

* * *

● **الإعلام:** من أنواع التحمل عند المحدثين الإعلام -بكسر الهمزة- وهو أن يُعلِم الشيخُ الطالبَ أن هذا الكتاب روايته من فلان من غير أن يقول له اروه عني.

فإذا كان الإعلام مجرداً عن الإجازة فالصحيح الذي عليه المحققون من المحدثين أنه لا تجوز الرواية به؛ لاحتمال أن يكون الشيخُ قد عرف في مروياته، أو في الطالب نفسه خللاً فلا يأذن له[1].

وذهب ابن جريج، وعبيد الله بن عمر العمري، وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى جواز الرواية به[2]، لأن مجرد الإعلام به إذن لروايته، ومنع الرواية بعد الإعلام يؤدي إلى تعطيل الأحكام، وقد بالغ فيه القاضي عياض فأجاز الرواية بالإعلام ولو منعه الشيخُ؛ لأن منعه ألاَّ يُحدِّثَ بما حدَّثه لا لعلة ولا لريبة في الحديث لا يؤثر؛ لأنه قد حدَّثه، فهو شيء لا يرجع فيه[3].

ومن صيغ الأداء في صورة الإعلام أن يقول: أعلمني شيخي بكذا.

* * *

---

(١) قارن بما في مقدمة ابن الصلاح.

(٢) انظر: فتح المغيث (٢/١٣٠).

(٣) انظر: الإلماع (١١٠).

• **الأفراد:** جمع فرد، لا يترتب حكمُ تصحيحٍ أو تضعيفٍ على معرفة الأفراد، فقد يكون الحديث صحيحاً إذا تفرد به ثقة، ويكون ضعيفاً إذا تفرد به ضعيف، فالعبرة بصفة المتفرد، لا بالتفرد.

وهو على قسمين:

١- فرد مطلق: أي لم يقيد بقيدما.

٢- فرد نسبي: و يسمى أيضاً: فرد مقيد براوٍ، أو برواية عن راوٍ معين، أو بأهل بلد، أو نحوه.

فأما **الفرد المطلق:** فهو ما ينفرد به واحد عن واحد في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، فحكمه أنه إذا انفرد هذا الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ثقة، ولكنه رواه مخالفاً لما رواه من هو أولى منه في الحفظ والإتقان فهو شاذ مردود، وإن كان ضعيفا فهو منكر، وإن كان ثقة، و لم يخالف من هو أوثق منه فحديثه صحيح يحتج به مع تفرده، وإن كان لم يبلغ حد الضبط والاتقان لكنه قريب من هذا الحد فحديثه حسن يحتج به أيضاً، وإن كان بعيدا من حد الضبط والإتقان كان حديثه ضعيفاً مردوداً.

ومثال الأول الذي بلغ المتفرد حد الضبط والإتقان ما رواه عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: **(نهى عن بيع الولاء وهبته)**[1].

فإن هذا الحديث تفرد به عمرو بن دينار، عن ابن عمر، وعمرو بن

---

(١) رواه الشافعي هو قوله ﷺ: (الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب، ولا يورث).

دينار رجل ضابط متقن.

ومثله حديث: **(إنما الأعمال بالنيات)** متفق عليه، تفرد به عمر بن الخطاب ﷺ، وعنه علقمة بن وقاص، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي، وعنه يحيى بن سعيد، ثم تواتر عنه، فيقال له أوله غريب، وآخره مشهور.

ومثاله أيضاً حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي العباس، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في حصار الطائف متفق عليه[1].

تفرد به ابن عيينة عن عمرٍو، وعمرٌو عن أبي العباس، وأبو العباس عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وفي الصحيحين أمثلة كثيرة للفرد المطلق.

وأما **الفرد النسبي**: فمعناه أنه فرد بالنسبة والإضافة إلى شيء معين. وهو على أنواع:

أحدها: تفرد ثقة برواية الحديث، وإن كان مرويا من وجوه، ولكن من غير الثقات.

ومثاله ما رواه مسلم، وأصحاب السنن من حديث ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي، ماذا كان رسول الله ﷺ يقرأ في الأضحى والفطر؟ فقال: «كان يقرأ فيهما بـ﴿**ق والقرآن المجيد**﴾ و﴿**اقتربت الساعة**﴾»[2].

---

(١) البخاري في كتاب المغازي (رقم الحديث ٤٣٢٥)، ومسلم في كتاب الجهاد (رقم ٨٢).

(٢) مسلم (٨٩١)، وأبو داود (١١٥٤)، والترمذي (٥٣٤)، والنسائي (١٥٦٨)، وابن ماجه (١٢٨٢)، وأحمد (٥/٢١٥)، والدارقطني (٢/٤٥).

فإن هذا الحديث رواه الدارقطني عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً، وابن لهيعة ضعيف، فتفرد به ضمزة لا مطلقاً بل من بين الثقات.

والثاني: لم يروه عن فلان سوى فلان، فإن معناه أنه قد رواه غير فلان، ولكن عن غير الذي رواه فلان عنه.

ومثاله: حديث عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، عن جابر ﷺ في قصة الكدية الشديدة التي عرضت لهم يوم الخندق. أخرجه البخاري[1]، وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه. وقد روى من غير حديث جابر ﷺ.

والثالث: أن ينفرد به أهل مدينة، كأهل الكوفة، أو أهل البصرة، أو أهل المدينة.

والمثال على ذلك ما رواه الضحاك بن عثمان، عن أبي النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة رضي الله عنها لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت: ادخلوا به المسجد حتى أصلّي عليه، فأنكر ذلك عليها فقالت: «**والله لقد صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد**».

قال الحاكم: تفرد به أهل المدينة، ورواته كلهم مدنيون، وقد روى بإسناد آخر عن موسى بن عقبة، عن عبد الواحد بن حمزة، عن عبد الله

---

(١) البخاري، كتاب المغازي (رقم الحديث ٤١٠١)، والكدية: الصلبة من الأرض، وهي الجبلة الصغيرة.

ابن الزبير، عن عائشة، وكلهم مدنيون لم يشركهم فيه أحد[١].

والرابع: أحاديث لأهل المدينة ينفرد بها عنهم أهل مكة مثلا، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً.

ومثاله: ما أخرجه الحاكم بإسناده من حديث إسماعيل ابن علية، عن خالد الحذاء، عن سعيد بن عمرو بن أشوع، عن الشعبي، عن ورّاد قال: كتب معاوية بن سفيان إلى المغيرة: اكتب إليّ بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب إليه: «**أنه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**».

قال الحاكم: «سعيد بن عمرو بن أشوع شيخ من ثقات الكوفيين، يجمع حديثه، ويعز وجوده، وليس هذا الحديث عند الكوفيين عنه، إنما ينفرد به أبو المنازل خالد بن مهران الحذاء البصري عنه» انتهى.

وحديث المغيرة بن شعبة هذا أخرجه الشيخان من طريق إسماعيل بن علية به[٢].

وأكثر ما يستعمل لفظ الفرد في الفرد المطلق، ويقال للفرد المقيد أو النسبي: غريب فيقال: أغرب به فلان عن أهل مدينة كذا.

وقال الحافظ ابن حجر: «الغريب والفرد مُترادفان لغةً واصطلاحاً إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٩٧)، والحديث في مسلم، كتاب الجنائز (رقم الحديث ٩٩)، ورواه أيضاً أبو داود، كتاب الجنائز (٥٤)، والترمذي، كتاب الجنائز (٤٤)، والنسائي (٤/٥٥)، وابن ماجه، كتاب الجنائز (٢٩).

(٢) البخاري (٥٩٩٢، ٦٧٤٨)، ومسلم (٣٢٣٨).

فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي»[1].

والحكم في هذه الأنواع أن ينظر إلى الطريق، فإن استوفى شروط الصحة فصحيح، وإن استوفى شروط الحسن فحسن، وإن نزل إلى درجة الضعف فهو ضعيف.

ومن مظان الأحاديث الأفراد والغرائب:

١- مسند البزار.

٢- المعجم الأوسط للطبراني.

٣- غرائب مالك للدارقطني.

٤- الأفراد للدارقطني.

٥- السنن التي تفرد بها أهل كل بلدة لأبي داود.

٦- الأحاديث الواقعة في سنن الترمذي التي أشار إليها مؤلفها قائلاً: "غريب من هذا الوجه، أو "لا يروَى إلا من هذا الوجه"، وما أشبهه.

* * *

● **أقسام الصحيح:** ذكر ابن الصلاح أنه سبعة:

الأول: ما أخرجه البخاري ومسلم جميعاً.

والثاني: صحيح انفرد به البخاري عن مسلم.

والثالث: صحيح انفرد به مسلم عن البخاري.

والرابع: صحيح على شرطهما و لم يخرجاه.

والخامس: صحيح على شرط البخاري و لم يخرجه.

---

(١) شرح نخبة الفكر (ص٢٩).

والسادس: صحيح على شرط مسلم و لم يخرجه.

والسابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما[١].

ثم قال: هذه أمهات أقسامه، وأعلاها الأولُ، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: صحيح متفق عليه، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك، وحاصل معه، باتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول، انتهى.

* * *

● **الأقران:** جمع قرين. وهم المتقاربون في سنهم وإسنادهم كما قال الحاكم[٢].

ومعنى التقارب في الإسناد: أنهم أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

ومثاله: سليمان التيمي، عن مِسعر بن كدام، وهما قرينان أخذا عن شيخ في طبقة واحدة، إلا أنه يروي أحدهما عن الآخر عن شيخ كما قال المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن مِسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن الحسن،، عن عبد الله بن جعفر قال في شأن هؤلاء الكلمات «**لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم اغفرلي، اللهم ارحمني، اللهم تجاوز عني، اللهم اعف عني، فإنك عفو غفور**»، قال عبد الله بن جعفر: أخبرني عمي أن رسول الله ﷺ علمه هؤلاء الكلمات.

قال الحاكم: «مِسعر وسليمان التيمي قرينان إلا أني لا أحفظ لمسعر

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٤).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٢١٥).

عنه رواية».

قلت: توفى سليمان التيمي سنة ١٤٣هـ، وتوفى مِسعر سنة ١٥٥هـ، فهما متقاربان، ولم يوافق على هذا السخاوي فقال: إن غيره توقف في كون التيمي من أقران مِسعر، بل هو أكبر منه كما صرح به المزي وغيره، نعم روى كل من الثوري، ومالك بن مغول، عن مِسعر وهم أقران، والأعمش، عن التيمي، وهما قرينان، والزين رضوان عن الرشيدي وهما قرينان من شيوخنا"[1].

وكذا انتقد العراقيُّ الحاكمَ قائلا بأن مِسعرا أيضاً روى عن سليمان التيمي كما ذكره الدارقطني في كتاب المدبج، وعلى رأي العراقي فإن الأمثلة التي ذكرها الحاكم لم يصح منها إلا رواية زائدة ابن قدامة، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله أن النبي ﷺ «**كان إذا دعا دعا ثلاثاً**».

قال الحاكم: «زائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية قرينان إلا أني لا أحفظ لزهير رواية»[2].

فإذا ثبتت الرواية من الجانبين يسمى **مدبجا**، وإذا روى أحدهما عن الآخر، ولم يرو الثاني عن الأول يسمى: **الأقران**.

ومن أشهر المصنفات في رواية الأقران ما ألّفه أبو الشيخ ابن حبان الأصبهاني، وأبو عبد الله الأخرم الشيباني، كما ذكره السخاوي.

* * *

---

(١) انظر: فتح المغيث (١٦١/٣).

(٢) هذا الذي صوبه العراقي، انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٩٣).

● **الإلزامات:** وهي نوع من التصنيف عند المحدثين يقصدون بها إلزام مصنف بأحاديث تركها، وهي على شرطه.

ومن أشهر الإلزامات: كتاب الحافظ أبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ) على صحيح البخاري ومسلم، جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيهما، وألزمهما ذكره، وهو مرتب على المسانيد[١] حقَّقه الشيخ مقبل بن هادي، وطبع بالقاهرة.

وقام شيخ الإسلام أبو ذر الهروي (ت٤٣٥هـ) بتخريج الإلزامات، كما قال ابن خير في فهرسته[٢].

* * *

● **ألفاظ الجرح والتعديل:**

نظراً لدقة موضوع الجرح والتعديل، وصعوبة الوصول إلى المقصد المطلوب، وضع العلماء الجهابذة ألفاظا خاصة تناسب حال الراوي من الصدق، وعدمه، كما أن هذه الألفاظ تغني عن الإسهاب في ترجمة الراوي، وبيان ما فيه من الفضائل والرذائل.

والعمدة في ذلك ما قاله ابن المديني، وابن معين، وأحمد، وابن مهدي، والشافعي، والبخاري، وغيرهم.

وقد اختلف قليلا هؤلاء الجهابذة في اختيار اللفظ المناسب لكل راو، كما اختلفوا أيضاً في التوثيق والتجريح، ولكن يمكن ضبطها في المراتب والمنازل.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٢٣).

(٢) فهرست ابن خير (ص٣٠٢)، لعله يقصد به "الصحيح المسند المخرج على الصحيحين".

وأما المتأخرون من الجهابذة مثل: ابن الصلاح، والنووي، والذهبي، وابن حجر -فقد حاولوا التوفيق بين الأقوال المتناقضة وضبط هذه الألفاظ بزيادة بعض المراتب ونقصانها من مراتب القدماء[١].

كما حاول السيوطي التوفيق بين هذه المراتب، فأحسن وأجاد.

* * *

● **الألقاب**: من مهمة الباحث في الحديث أن يكون مُطلعاً على ألقاب المحدثين، لئلا يقع في الوهم، فإنهم كثيراً ما يذكرون الراوي مرة باسمه، وأخرى بلقبه، فيظن من لا دراية له في علم الرجال أنه اثنان.

وهذه الألقاب على نوعين: نوع فيه ذم ولمز وتنابز، ويكرهه المُلَقَّب به، والثاني: ما لا يكرهه المُلَقَّب.

فأما الأول: فلا يجوز استعماله إلا على سبيل التعريف والتمييز، والمحدثون رحمهم الله لم يستعملوه إلا لهذا الغرض.

قال عبد الغني بن سعيد الحافظ: رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان، معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه"[٢].

وأما الثاني: فلا يكره استعماله.

وإليكم ذكر بعض الألقاب المشهورة للصحابة:

١- ذو اليدين: الصحابي المعروف الذي نبه على سهو وقع في الصلاة.

---

(١) انظر: مراتب التعديل، ومراتب الجرح.

(٢) المقنع (٢/٥٨٣).

٢- ذو الغرة: يقال هو: البراء بن عازب الصحابي المعروف.

٣- ذو الشهادتين: هو خزيمة بن ثابت الأنصاري من كبار الصحابة، شهد بدراً، وقتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين.

٤- ذو النورين: هو عثمان بن عفان أمير المؤمنين ﷺ.

٥- ذو الأذنين: هو أنس بن مالك القشيري، الصحابي المشهور.

ومن بعد الصحابة:

غُنْدَر: لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شُعبة.

وسببهُ: أن ابن جريج لما قدم البصرة حدثهم بحديث عن الحسن البصري، فأنكروا عليه وشَغَّبُوا، وأكثر محمد بن جعفر الشَغَب عليه، فقال له ابن جريج: اسكتت يا غُنْدَر. وأهل الحجاز يسمون المُشغِّب غندرا. فلزمه هذا اللقب.

وقد اشتهر جماعة بعده بهذا اللقب ممن يسمى محمد بن جعفر.

منهم: محمد بن جعفر الرازي يروي عن أبي حاتم وغيره.

ومحمد بن جعفر البغدادي الحافظ الجوال حدث عنه أبو نعيم وغيره.

ومحمد بن جعفر بن دران البغدادي، أبو الطيب روى عن أبي خليفة الجُمَحي.

ومحمد بن جعفر بن العباس النجار مات سنة ٣٧٩هـ.

ومحمد بن جعفر البغدادي: أبو بكر القاضي.

وممن لقب بهذا اللقب وليس اسمه محمد بن جعفر:

أحمد بن عبد الرحمن الجرجاني.

ومحمد بن المهلب الحراني.

وأحمد بن محمد بن عيسى البلوي من أهل قرطبة.

غُنْجار: لقب به اثنان:

أحدهما: عيسى بن موسى أبو أحمد البخاري، روى عن مالك، وغيره لقب به لحمرة وجنتيه[١].

والآخر: أبو عبدا لله محمد بن أحمد البخاري الحافظ صاحب: "تاريخ بخارى" مات سنة ٤١٢هـ[٢].

صاعِقة: لقب به محمد بن عبد الرحيم لحفظه وشدَّة مذاكرته، روى عنه البخاري وغيره.

بندار: لقب به محمد بن بشار البصري، روى عنه الشيخان. لقب به لأنه كان بُندار الحديث.

والبُندار: من يكون مكثراً من شيء يشتريه منه من هو دونه، ثم يبيعه. وهي لفظة أعجمية[٣].

مُشْكَدانة: بضم الميم، وفتح الكاف، ومعناه بالفارسية: وِعاءُ المسك. لقب به: عبد ا لله بن عمر بن محمد بن أبان.

ومن ألقاب الرواة والمحدثين: **الأعرج، والأعمش، والأعور، والأغر، والبكاء، وزنبور، وسندل، والماجشون، والناقد، وياقوتة العلماء** وغيرها.

ومن فوائد معرفته: ألا يظن من لا علم له أن الألقاب هي الأسامي،

---

(١) كذا ذكره النووي في الإرشاد (٦٨٨/٢).

(٢) ابن الملقن في المقنع (٥٨٧/٢)، انظر: تذكرة الحفاظ (١٠٥٣/٣).

(٣) انظر: الأنساب (٣٣٥/٢-٣٣٦)، قال السمعاني: اشتهر به جماعة، فذكر عدة و لم يذكر فيهم محمد بن بشار.

فيجعل من ذكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضع آخر، شخصين[١].

ومن أشهر المؤلفين فيه:

١- أبو بكر الشيرازي.

٢- وأبو الفضل الفلكي باسم (منتهي الكمال في معرفة ألقاب الرجال).

٣- وأبو الوليد الدباغ.

٤- وابن الجوزي.

٥- وابن حجر العسقلاني باسم: (نزهة الألباب) يقول السيوطي: «وهو أحسنها وأخصرها وأجمعها».

٦- والسيوطي: باسم (كشف النقاب عن الألقاب).

* * *

• **إليه المنتهى في التثبت:** من أرفع مراتب التعديل.

انظر: مراتب التعديل.

* * *

• **إليه المنتهي في الوضع:** من أشد مراتب الجرح وهو يعادل: أكذب الناس، بل قال بعضهم: إليه المنتهي في الوضع - أشد من قولهم: أكذب الناس.

* * *

• **إلى الصدق ما هو:** من مراتب التعديل: المعنى المتبادر إلى الأذهان أنه ليس ببعيد عن الصدق.

ويحمل على المعاني الأخرى أيضاً:

---

(١) تقريب النووي مع التدريب (٣/٢٨٩).

منها: أن حرف الجر يتعلق بما يصلح التعلق به، وهو هنا قريب؛ فيكون المعنى: فلان قريب إلى الصدق.

ومنها: التردد في التوثيق، وذلك إذا جعلنا (ما) نافية؛ فيكون معناه حينئذ: ما هو قريب منه.

ومنها: ما هو ببعيد؛ فيكون هذا تأكيدا للجملة الأولى وهي: فلان قريب إلى الصدق.

ومنها: أن تكون (ما) استفهامية؛ فكأنه قيل: هو قريب إلى الصدق، ثم سأل عن مقدار القرب، فقال: ما هو قليل أو كثير.

وأولى التوجيهات هو الأول: ليس ببعيد عن الصدق[1].

* * *

● **الأمالي**: نوع من أنواع طرق تدريس الحديث النبوي في العصور الأولى، وهو جمع إملاء.

"والإملاء وظيفة من وظائف العلماء قديما، خصوصاً الحفاظ من أهل الحديث في يوم من أيام الأسبوع، يوم الثلاثاء، أو يوم الأربعاء، أو يوم الجمعة، وهو المستحب، كما يستحب أن يكون في المسجد لشرفه، وطريقتهم فيه أن يكتب المُسْتملي في أول القائمة: هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا، في يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يورد المُمْلي بأسانيده أحاديث وآثاراً، ثم يفسر غريبها، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد، أو بدونه ما يختاره، ويتيسر له"[2].

---

(١) قارن بما في توضيح الأفكار (٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٥٩).

لقد شاء الله تعالى أن تبقى مجموعة من كتب الأمالي[١].

* * *

● **الأم:** من أشهر الكتب التي جمعت بين الحديث والفقه، للإمام محمد ابن إدريس الشافعي (ت٢٠٥هـ) الذي اشتهر بفقه الحديث.

يقول هلال بن العلاء الرقي:

«مَنَّ الله تعالى على هذه الأمة بأربعة: بالشافعي بفقه الحديث، وبأبي عبيد فسر غرائب الحديث، وبيحيى بن معين نفي الكذب عن أحاديث رسول الله ﷺ، وبأحمد بن حنبل ثبت في المحنة بأمر رسول الله ﷺ، لولاهم لذهب الإسلام»[٢].

وكتاب الأم من رواية أبي علي الحسن بن حبيب الحصائري الدمشقي (ت٣٣٨هـ) عن الربيع بن سليمان المرادي (ت٢٧٠هـ) صاحب الشافعي. لخصه المزني في مجلد. والمطبوع من كتاب "الأم" يحتاج إلى إعادة التحقيق، لما فيه من تقديم وتأخير، وتداخل في الموضوعات، كما أنه توجد فيه روايات غير رواية الحصائري، وذلك بعد مقابلته على أصوله المعتمدة.

* * *

● **أمرنا بكذا:** إذا كان قائله صحابياً فلا خلاف بين أهل الحديث بأن حكمه الرفع، كقول أم عطية: «**أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق،**

---

(١) انظر: فهرست هذه الكتب في مقدمة: ثلاثة أمالي ابن مردويه بتحقيقي، المطبوع عام ١٤١٠هـ.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٨٨).

وذوات الخدور إلى المصلى» متفق عليه.

ومثله: (**أمر بلال أن يشفع الآذان، ويوتر الإقامة**)، متفق عليه، فالآمر والناهي في هذه الصورة هو رسول الله ﷺ، ولا ينصرف إلى غيره.

قال النووي: «قول الصحابي: "أُمِرْنا بكذا" و"نُهينا عن كذا" أو "أمر الناس بكذا" ونحوه كله مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أو بعد وفاته»[1].

وأما إذا قال التابعي فيحتمل أن يكون مرفوعاً ويحتمل أن يكون مرسلا.

* * *

● **أمير المؤمنين في الحديث**: هو من أرفع ألقاب المحدثين وأعلاها. وهو يطلق على من فاق حفظاً وإتقاناً وتعمقاً في علم الحديث وعلله، كل من سبقه حتى صار مرجعا لمن يأتي بعده.

ومن أمراء المؤمنين في الحديث: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري.

وعند الإطلاق يقصد به الإمام البخاري وحده.

* * *

● **أنبأنا**: من صيغ الأداء أن يقول الراوي: "أنبأنا" إذا سمع الحديث من الشيخ ومعه غيره. ويجوز التعبير به ولو كان مفرداً، ويجوز استعماله في العرض.

ويكتب في كتب الحديث: "أنبأ" اختصاراً.

* * *

---

(١) تقريب النووي مع تدريب السيوطي (١/١٨٨).

● **أنبأني**: من صيغ الأداء أن يقول الراوي: أنبأني إذا سمع الحديث من الشيخ وحده، ويجوز مع الجماعة التعبير به، وكما يجوز استعماله في العرض.

وجعله الحافظ في المرتبة الرابعة من صيغ الأداء.

انظر: "**صيغ الأداء**" لأنها تحتمل الإجازة كما هو المعروف عند المتأخرين.

* * *

● **أنواع تحمل الحديث**: وهي ثمانية:

١- السماع.

٢- العرض.

٣- الإجازة.

٤- المناولة.

٥- المكاتبة.

٦- إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعُه من فلان.

٧- الوصية.

٨- الوجادة.

انظر تفاسير هذه العبارات في أماكنها من حروف الهجاء.

وفي تحمل الحديث وكيفية السماع لا يشترط فيه أهلية الرواية، فلو سمع في حال صغره، أو حال كفره، أو فسقه، ثم روى بعد بلوغه، أو إسلامه، أو عدالته قبل.

ومثال الصحابي الذي تحمله قبل الإسلام، ثم رواه بعد الإسلام: حديث جبير بن مُطعم أنه سمع النبي ﷺ (**يقرأ في المغرب بالطور**)، وكان

جاء في فداء أسارى بدر قبل أن يسلم.

وفي رواية البخاري: وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي[١].

وأما وقت سماع الصبي فالعبرة فيه بالفهم والتمييز، فإذا فهم الخطاب، ورد الجواب صح سماعه، ومن حدّد بخمس سنين استأنس في ذلك بحديث محمود بن الربيع الأنصاري الذي يقول: توفي النبي ﷺ وأنا ابن خمس سنين. وروى أنه عقل مَجَّةً مَجَّها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو معلق في بئرهم، بوَّب عليه البخاري في كتاب العلم بقوله: "متى يصح سماع الصغير"[٢]، وكان أكثر روايته عن الصحابة، ومات سنة ٩٩هـ، وهذه قصة عين ليس فيها دليل على أنه لا يجوز السماع قبله، فإن الصبي في عمره الثالث قد يدرك ويفهم.

* * *

● **أهل الحديث:** يقول شيخ الإسلام: «نحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه، ومعرفته، وفهمه ظاهراً وباطنا، واتباعه باطنا وظاهرا، وكذلك أهل القرآن».

وقال: «وأدنى خصلة هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما، وعن معانيهما، والعمل بما علموا من موجبهما، وفقهاء الحديث أخبر بالرسول ﷺ من فقهاء غيرهم»[٣].

---

(١) متفق عليه، البخاري (٣٢٣/٧)، ومسلم (رقم ٤٦٢).

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري (١٧٢/١).

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى (٩٥/٤).

وقال: «أهل الحديث هم الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: (**ما أنا عليه وأصحابي**)، وفي رواية: (**هي الجماعة، يد الله على الجماعة**)»[١].

وأهل الحديث هم خير أهل الدنيا كما قال حفص بن غياث[٢].

وقال الشافعي: «إذا رأيتُ صاحب حديث فكأني رأيت رجلا من أصحاب النبي ﷺ، هو بمنزلته»، وقال: «جزاهم الله عنا خيرا؛ أنهم حفظوا لنا الأصل، فلهم علينا فضل»[٣].

وقال علي بن المديني: «ليس قوم خيرا من أصحاب الحديث، الناس في طلب الدينا، وهم في إقامة الدين»[٤]، أي السنة.

وقال الحافظ ابن رجب: «أهل الحديث هم المرجع في معرفة الحديث، ومعرفة صحيحه، من سقيمه»[٥].

وقد دعا النبي ﷺ بالنضارة لمن يشتغل بعلم الحديث حفظا وتبليغاً وفقها، فقال: (**نَضَّر الله امْرَءاً سمع مِنَّا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فَرُبَّ حاملِ فِقْهٍ إلى من هو أفْقَه منه، ورب حاملِ فِقْهٍ ليس بِفقيه**)[٦].

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى (٣/٣٤٥-٣٤٧).

(٢) الإلماع (ص٢٧).

(٣) مسألة العو والنزول (ص٤٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) جامع العلوم والحكم (٢/١٠٥).

(٦) أخرجه أبو داود (٤/٦٩)، والترمذي (٥/٣٣) من طريق عمر بن سليمان من ولد عمر ابن الخطاب، عن عبد الرحمن بن أبان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت ﷺ، مرفوعاً، ورواه ابن ماجه (١/٨٤)، من وجه آخر عن زيد بن ثابت قال الترمذي: «حسن» وقال: «وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، =

علمُ الحديث شريفٌ ليس يدركه ... إلا الذي فارق الأوطان مغتربا
وجاهَدَ النفس في تحصيله فغدا ... يجتاب بحراً وفي الأوعار مضطربا
يَلقَى الشيوخ ويروي عنهم سندا ... وحافَظَ ما روى عنهم وما كتبا
ذاك الذي فاز بالحسنى وتمَّ له ... حظُّ السعادة موهوبا ومكتسَبا
طوبى لمن كان هذا العلم صاحبَه ... لقد نفى الله عنهم الهمَّ والوصبا[1]

وقد ألف الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي كتابا خاصا سماه (شرف أصحاب الحديث)، وذكر فيه الأحاديث والآثار من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومن الملوك والخلفاء والوزراء وغيرهم في فضل علم الحديث والاشتغال به، وشرف أهله على المهتمين بعلم الكلام والفلسفة من أهل البدع والضلال من الزنادقة، وهو كتاب حافل في الموضوع.

* * *

● **أهل السنة:** هذه الكلمة يطلقها النقاد على من يتبع السنة، ويبتعد عن البدعة، مثل الإمام مالك، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، والإمام البخاري، وغيرهم، يقال لكل هؤلاء: إمام أهل السنة.

وبين قولهم: أهل السنة والجماعة، وأهل الحديث، عموم وخصوص، فكل من قيل فيه: إنه من أهل السنة والجماعة فهو من أهل الحديث أيضاً، وليس العكس، فكثير من الرواة وصفوا بأنهم من أهل الحديث لاشتغالهم به، ولكنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة؛ لابتعادهم عن منهج السلف

=

وأنس، رضي الله عنهم جميعاً».

(١) مقدمة تحفة الأحوذي (١/١٧-١٨)، وانظر مزيدا من الأبيات في الحطة (ص٤٣ ٥٤).

في الاعتقاد، وسلوكهم مسالك المتكلمين استدلالاً وتقريرًا. إلا أن أهل الحديث عند الإطلاق لا يفهم منه إلا من كان متبعًا لا مبتدعًا. فقد يكون المبتدع محدثًا لاشتغاله بالحديث، ولكنه ليس من أهل الحديث الذين جمعوا بين المعرفة الحديثية والعمل بما عليه أهل السنة والجماعة الطائفة المنصورة الذين جاء ذكرهم في الحديث المعروف. ففي هذه الصورة يرادف أهلُ الحديث أهلَ السنة والجماعة.

* * *

● **أوثق الناس:** وهو من أرفع مراتب التعديل، ومثله أثبت الناس، وإليه المنتهَى في التثبت، ويأتي بعده من كُرِّرَ وصفه مثل: ثقة ثقة، ثقة عدل، ثقة حافظ، انظر (مراتب التعديل).

* * *

● **أوطان الرواة وبلدانهم:** تميز العرب من قديم الزمان عن العجم بحفظ أنسابهم، فكانوا ينتسبون إليها، بخلاف العجم فإنهم لم يحافظوا على أنسابهم فكانوا ينتسبون إلى مدنهم وقراهم، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم، بدأ العرب أيضاً ينتسبون إلى البلدان مع المحافظة على أنسابهم، فاهتم المحدثون بمعرفة أوطان الرواة وبلدانهم؛ فربما اشتبه الراوي بغيره إذا وافقه اسمه واسم أبيه، فلا يتميز إلا بتعيين بلده وطبقته، والأصل في النسبة إلى البلد يختص بالولادة، ولكن لكثرة رحلات الراوي في الآفاق لجمع الأحاديث غلب عليه نسبة بلده الذي أقام فيه مدة حددها عبد الله بن المبارك بأربع سنوات،

رواه الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور[١]، إلا أن هذا القول لا أساس له من السنة، ولذا انتقده البُلْقِيني قائلاً: "هذا قول ساقط لا يقوم عليه دليل"[٢].

ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد، وأراد الجمع بينهما في الانتساب فليبدأ بالأول، ثم بالثاني المنقول إليه، وحسن أن يدخل على الثاني كلمة: (ثم) فيقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلا: فلان المصري ثم الدمشقي، ومن كان من أهل قرية من قرى بلده، فجائز أن ينتسب إلى القرية، وإلى البلدة أيضاً، وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً[٣].

ومثال ذلك إذا كان الشخص من "الباب" وهي تابعة لمدينة "حلب" وحَلَبُ من "الشام" فله أن يقول في انتسابه: فلان البابي، أو فلان الحَلَبي، أو فلان الشامي، ويجوز أن يجمع بين الاثنين فيقول: فلان البابي الحلبي، أو فلان الحلبي الشامي، ويكره أن يجمع بين الثلاث البابي الحلبي الشامي.

وفي الأنساب أن ينسب الرجل إلى النسب العام، ثم الخاص ليحصل في الثاني فائدة، لم تكن في الأول.

فيقال: فلان القرشي الهاشمي، ولا يقال: الهاشمي القرشي، لأنه لا فائدة في الثاني حينئذ إذ يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً بخلاف العكس[٤].

---

(١) انظر: إرشاد طلاب الحقائق (٨٠٦/٢).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص٦٠٧).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٤١٧).

(٤) انظر: تهذيب الأسماء (١٣/١).

ويجوز الاختصار على العام، أو على الخاص إذا لم يكن فيه وهم.

* * *

● **أوَّلُ من دوّن الصحيح**: يقصدون به الصحيح المجردَ وهو عمل البخاري في صحيحه، وإلا فأوّل من دون الصحيح هو الإمام مالك في الموطأ بالنظر إلى مطلق الجمع للحديث الصحيح.

لكنه لم يجرد فيه الصحيح فقط، بل أدخل فيه المرسل، والمنقطع، والبلاغات، وهي حجة عنده، بخلاف البخاري فإنه وإن كان أدخل التعاليقَ، وأقوالَ الصحابة، والتابعين فهي في تراجم الأبواب للاستئناس بها، لا للاستشهاد.

* * *

● **آية**: من ألفاظ الجرح والتعديل، فإذا أضيف إليها ألفاظ الجرح مثل متروك، كما قال الدارقطني في الحسن بن عبد الغفار بن عمرو الأزدي: «هذا آية متروك، كان بلية»[1]، فتكون من ألفاظ الجرح.

وإذا أضيف إليها لفظ من ألفاظ التعديل فتكون من ألفاظ التعديل والتوثيق مثل: آية في الحفظ، آية في الإتقان.

❁ ❁ ❁

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص٢٠٥).

حرف الباء

● **البدعة:** من بدَعَ الشيء يبدعه بَدْعا، مثل (منع يمنعه منعا)، وابتدعه: أنشأه، وبدأه.

وفي التنزيل: ﴿**قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ**﴾ [سورة الأحقاف:٩] أي: ما كنت أول من أُرسل، وقد أرسل قبلي رسل كثيرون؛ فلأي شيء تنكرون ذلك.

والبِدعة - بكسر الباء - في الشرع هي: (**إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ**).

أو: (**ما ابتدع من الدين بعد الإكمال**).

وهي تطلق على الزيادة والنقصان في الدين مما لم يأمر به الشارع.

روى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي عن الشافعي رحمه الله تعالى قال: (المحدثات من الأمور ضربان:

أحدهما: ما أحدث مما يخالف كتابا، أو سنة، أو أثرا، أو إجماعا؛ فهذه هي البدعة الضلالة.

والثاني: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من العلماء؛ وهذه محدثة غير مذمومة، وقد قال عمر بن الخطاب في قيام شهر رمضان: (نعمت البدعة هذه)، يعني أنها محدثة لم تكن، وإن كانت ليس فيها ردّ لما مضى» انتهى.

لم يمض القرن الأول من الهجرة حتى افترقت الأمة الإسلامية إلى فرق كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

أحدهما: أهل السنة والجماعة، وكان في مقدمتهم علماء الحديث الذين دَعَوا إلى اتباع آثار الرسول ﷺ باطنا وظاهرا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: (**عَلَيْكُم بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدين المَهْدِيِّين مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بها، وعضوا عليها بالنَّواجِذ، وإيَّاكُم ومُحْدَثات الأُمور؛ فإنَّ كُلَّ بِدْعَة ضَلالَة**)[1].

والقسم الثاني: أهل البدعة من المعتزلة، والجهمية، والخوارج، والروافض، وكان لواؤها بأيدي الذين كانوا يسمَّون بالمدرسة العقلية؛ لأنهم غذَّوا عقولهم بالفلسفات المختلفة، وتجوّلوا بين الديانات والعقائد المتنوعة، وكانت دعوتهم جهارا إلى تأويل آيات الله وصفاته، وتعطيل ما يصعب فهمه منها، والتطاول على الله ورسوله بالحجج الواهية، والعقول الزائفة.

قال مؤمل بن هشام: سمعت ابن عيية يقول: (أوّل من تكلم في الاعتزال واصل الغزال، ودخل معه في ذلك عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزَوَّجه أُختَه، وقال لها: زوجتكِ برجل ما يصلح إلا أن يكون خليفة)[2].

ويبدو أن أوّل من غاص في علم الكلام وتطاول على الله ورسوله، هو عمرو بن عبيد.

قال نعيم بن حماد: (سمعت معاذ بن معاذ يصيح في مسجد البصرة،

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٤٤/٥)، وابن ماجه - المقدمة (٤٢)، والدارمي (٥٧/١)، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٢) ميزان الاعتدال (٢٧٥/٣).

يقول ليحيى القطان: أما تتقي الله ! تروي عن عمرو بن عبيد وقد سمعته يقول: لو كانت ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ**﴾ في اللوح المحفوظ لم يكن لله على العباد حجة)[١].

يقول عبيد الله بن معاذ عن أبيه: إنه سمع عمرو بن عبيد يقول- وذكر حديث الصادق المصدوق - فقال: (**لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعته من ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا**)[٢].

ومع هذا فلم يكن موقف المحدثين شديداً في رواية الحديث عن المبتدعة. فمن ثبت فيه أنه يحرم الكذب على نفسه، وهو من أهل الصدق والأمانة والحفظ والإتقان، وليس بداعية إلى بدعته، قبلوا منه روايته.

وأما الداعية إلى بدعته فالتحقيق أنه لا تقبل روايته إلا في نطاق ضيق، وفي حالات خاصة، وإن تاب عنها ففي قبول روايته مذهبان:

المذهب الأول: تقبل توبته.

لقول رسول الله ﷺ: (**أُمِرتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاس حتَّى يَقولوا لا إله إلاّ اللّه؛ فَإذا قَالُوها عَصَموا منّي دِماءَهم وأموالَهم إلا بِحَقِّها، وحِسَابُهم على اللّه**). رواه أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولأن الدين بني على الظاهر، والله يتولى السرائر، ومثاله كالمكره إذا

---

(١) المصدر السابق (٣/٢٧٦).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٧٨).

أسلم تحت ظلال السيوف وهو خائف على روحه، والظاهر أنه يضمر غير ما يظهر، ومع ذلك فيقبل إسلامه، وقد زجر النبي ﷺ أسامة بن زيد لما قتل من قال: لا إله إلا الله، وقال: إنما قال ذلك خوفا من السيف، فقال له رسول الله ﷺ: (**أفلا شَقَقْتَ عَنْ قلبه**)[1].

والمذهب الثاني: لا تقبل توبته.

لأنه لو فتح هذا الباب لم يمكن حسم مادتهم، وقمع غائلتهم؛ فإن من سرّ عقيدة المبتدعة من الروافض والباطنية التدين بالتقية.

قال الغزالي: (في قبول توبة الروافض والغلاة من الباطنية أحوال:

الأولى: أن يسارع إلى إظهار التوبة واحد منهم من غير قتال ولا إرهاق واضطرار، ولكن على سبيل الإيثار والاختيار، متبرعا به ابتداء من غير خوف؛ فهذا تقبل توبته.

الحالة الثانية: الذي يسلم تحت ظلال السيوف، ولكنه من جملة عوامهم وجهالهم، لا من جملة دعاتهم وضُلاّلهم؛ فهذا أيضاً تقبل توبته.

الحالة الثالثة: أن نظفر بواحد من دعاتهم، ممن يُعرَف منه أنه يعتقد بطلان مذهبه، ولكنه ينتحله غير معتقد له، ليتوصل إلى استمالة الخلق وصرف وجوهم إلى نفسه، طلبا للرئاسة، وطمعا في حطام الدنيا؛ فهذا الذي يتّقَى شره، وأمره فيه منوط برأي الإمام)[2].

وأما التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا تقبل توبته

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦/١).

(٢) انظر: فضائح الباطنية (ص١٦٠-١٦٣).

أبدا، وإن حسنت طريقته؛ اختاره الإمام أحمد، وأبو بكر الحميدي، وأبو بكر الصيرفي.

ويمكن توجيه هذا القول بأنه جعل ذلك تغليظا عليه، وزجرا عن الكذب على رسول الله ﷺ؛ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعا مستمرا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، فإن مفسدته قاصرة[١].

وأما من كُفِّر ببدعته فقد ادّعى النووي في التقريب الاتفاق على عدم الاحتجاج به.

ولكن قال الحافظ ابن حجر: «والتحقيق أنه لا يردّ كل مكفِّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفِّر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف».

ثم قال: (فالمعتمد أن الذي تردّ روايته من أنكر أمراً متواترا من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة، كذا من اعتقد عكسه، وأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله).

وقد مثل الشيخ الملا علي القارئ بالصلوات الخمس والحج وغير ذلك[٢].

وأما غير ذلك فكل مجتهد مأجور؛ إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد.

---

(١) تدريب الراوي (١/٣٣٠).

(٢) شرح شرح نخبة الفكر (ص١٥٦-١٥٧).

قال الذهبي: «والذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية، ولا نكفر أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والضبط والتقوى فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الروافض»[1].

وعقد الإمام ابن حزم - وهو من المتشددين - فصلا في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" فقال: (الكلام فيمن يكفر وفيمن لا يكفر: اختلف الناس في هذا الباب:

فذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد، أو في شيء من مسائل الفتيا- فهو كافر.

وذهبت طائفةٌ إلى أنه كافر في بعض ذلك، فاسق غير كافر في بعضه، حسب ما أدتهم إليه عقولهم وظنونهم.

وذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في مسائل الاعتقاد فهو كافر، وأن من خالفهم في مسائل الأحكام والعبادات فليس بكافر ولا فاسق، ولكنه مجتهد معذور إن أخطأ بنيته. على كل حال: إن أصاب الحق فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد.

وهذا قول أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وسفيان الثوري، وداود

---

(١) انظر: الموقظة (ص٨٥-٨٧)، والخطابية: هم أصحاب أبي الخَطَّاب الأسدي، كانوا يقولون: الأئمة الأنبياء - وأبو الخطاب نبي. ومن عقيدتهم: الجنة نعيم الدنيا، والنار - آلامُها، انظر: (التعريفات للجرجاني ص٥٣).

ابن علي، وهو قول كل من عرفنا له قولا في هذه المسألة من الصحابة لا نعلم منهم في ذلك خلافا أصلا، إلا من ذكرنا اختلافهم في تكفير من ترك الصلاة متعمدا حتى خرج وقتها، أو ترك أداء الزكاة، أو ترك الحج، أو ترك صيام رمضان، أو شرب الخمر)[١].

وقال الحافظ: (التشيع في عرف المتقدمين هو: اعتقاد تفضيل عِلي علَى عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورِعاً ديّناً صادقا مجتهدا، فلا تردّ روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي، ولا كرامة)[٢].

وهذا هو الصواب؛ فإن الروافض لا تقبل روايتهم، لأنهم يسبون الصحابة ويكفرونهم، ومن كان هذا من مذهبه فكيف يؤمَن منه الكذب على رسول الله ﷺ.

وقد قال الذهبي في "الميزان" في ترجمة أبان بن تغلب: «إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحريف؛ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم، مع الدين والورع والصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطّ على أبي بكر

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/٢٤٧) .

(٢) تهذيب التهذيب (١/٩٤) .

وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم، ولا كرامة)، ثم قال: (بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل مَن هذا حاله؟ حاشا وكلا»[١].

* * *

● **البدل**: من أقسام الإسناد العالي، وهو الوصول إلى شيخ شيخ المؤلف، انظر تفصيل ذلك في: (العالي والنازل من الإسناد).

* * *

● **بُندار**: من ألفاظ التوثيق لقب به أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي (ت٢٥٢هـ).

قال الذهبي: «لُقِّب به لأنه كان بُندار الحديث في عصره ببلده، والبُندار الحافظ»[٢].

وهو من شيوخ البخاري، وقد أكثر عنه في صحيحه، وروى عنه مرة واحدة فقط بالمكاتبة قائلاً: كتب إلى محمد بن بشار.

يقول الحافظ: «لم تقع هذه الصيغة للبخاري في صحيحه عن أحد مشايخه إلا في هذا الموضع، وقد أخرج بصيغة المكاتبة فيه أشياء كثيرة، لكن من رواية التابعي عن الصحابي، أو رواية غير التابعي عن التابعي ونحو ذلك»[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٥) .

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/١٤٤).

(٣) انظر الفتح (١١/٥٥٤)، و"الفوائد المنتقاة" لشيخنا عبد المحسن العباد (ص٩٩).

حرف التاء

● **التابعي**: هو كل مسلم يسمع صحابياً أو يلقاه، وإن لم توجد الصحبة العرفية.

وعليه يدل عمل أئمة الحديث كمسلم، وأبي حاتم بن حبان، وأبي عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد وغيرهم.

وقد ذكر مسلم في كتاب الطبقات: سليمان بن مهران الأعمش في طبقة التابعين، وكذلك ذكره ابن حبان فيهم وقال: إنما أخرجناه في هذه الطبقة، لأن له لُقْياً وحفظاً. رأى أنس بن مالك، ولم يصح له سماع المسند عن أنس، وقال علي بن المديني: لم يسمع الأعمش من أنس، إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام[١].

وطبقة التابعيين تلي طبقة الصحابة في الفضل لقوله تعالى: ﴿**والسابقون الأولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ والأَنصار وَالَّذِينَ اتبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ الله عَنْهُم وَرَضُوا عَنه**﴾[٢].

ولقوله ﷺ: (**خَيرُ أمتي القرنُ الذي يَلُوني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم**)[٣].

وهم مقسمون إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: كِبارُ التابعين مثل سعيد بن المسيب، وبقية الفقهاء السبعة وهم: القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٧٤).

(٢) سورة التوبة، الآية: (١٠٠).

(٣) مسلم في فضائل الصحابة (رقم ٢١٠) من حديث عبد الله بن مسعود.

سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وغيرهم ممن رووا عن كبار الصحابة.

والطبقة الثانية: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن، وابن سيرين، وغيرهما الذين رووا عن بعض الصحابة، وأرسلوا عن الآخرين.

الطبقة الثالثة: طبقة صغار التابعين الذين حدثوا عن صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم، فأدركوهم في حال صغر سنهم، وكَبُر من الصحابة الذين كانوا صغاراً في عهد النبي ﷺ

ويرى بعض أهل العلم أن آخر عصر التابعين يكون في حدود خمسين ومائة من الهجرة، وذكر البُليقي أن أول التابعين موتاً: «أبو زيد معمر بن راشد" قتل بخراسان، وقيل: بآذر بيجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتا: "خَلف بن خَليفة" توفى سنة ثمان ومائة»[1].

كذا قال: ثمان ومائة، وهو خطأ والصواب: "سنة إحدى وثمانين ومائة"، انظر خلاصة الخزرجي وتقريب الحافظ.

وأما أفضلُ التابعين فورد عن الإمام أحمد أنه قال: أفضل التابعين سعيد بن المسيب، فقيل له: فعلقمة والأسود؟ فقال: سعيد بن المسيب، وعلقمة والأسود.

وعنه أنه قال: لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، وعنه أيضاً: أنه قال: "أفضل التابعين: قيس بن أبي حازم، وأبو عثمان، وعلقمة، ومسروق، هؤلاء كانوا فاضلين، ومن عِلْيةِ التابعين"[2].

وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص٤٥٨).

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح (ص٤٥٥).

يقول: **(إن خير التابعين رجل يقال له أويس وله والدة، وكان به بياض، فمروه فليستغفر لكم)**[١].

فذهب أهل الكوفة إلى أن خير التابعين: أُويس لأنه سكن الكوفة في خلافة عمر ﷺ، وذهب أهل المدينة إلى أن خير التابعين: سعيد بن المسيب، وذهب أهل البصرة إلى أن خير التابعين: الحسن البصري. ولا منافاة بين قول أحمد وقول أهل الكوفة، فإن الإمام أحمد يقصد بالخيرية في رواية الحديث، ويقصد أهل الكوفة في الصلاح والزهد.

وأما سيدات النساء من التابعين: فحفصة بنت سيرين (ت١٠٠هـ أو بعدها) وعمرة بنت عبدالرحمن (ت١٠٠هـ) وأم الدرداء الصغرى وتسمى هُجَيمة (ت٨١هـ).

ومن فوائد معرفة التابعين: تمييز المرسل من المتصل.

ومن أشهر المصنفات في ذلك:

١- كتاب أبي المصراف الأندلسي، باسم: (معرفة التابعين)[٢].

٢- كتب رجال الحديث عموماً مثل كتاب البخاري وابن أبي حاتم، وكتاب الكمال للمقدسي وفروعه.

٣- وزهد الثمانية من التابعين، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

* * *

● **تاريخ الرواة:** هو عند المحدثين التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال

---

(١) مسلم، فضائل الصحابة (٢٢٤).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٠٥).

في المواليد، والوفيات، ويلتحق به ما يتفق معه من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك"[١].

ومعرفة تواريخ الرواة عند المحدثين لها أهمية كبرى، فبها يعرفُ اتصال الإسناد وانقطاعه، وبها يعرفُ كون الراوي صادقا أم كاذبا. وإليه يشير سفيان الثوري: "لما استعمل الرواةُ الكِذبَ استعملنا لهم التاريخ"[٢].

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[٣].

وقد حاسب إسماعيل بن عياش رجلا فظهر كذبُه. يقول: كنت بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيتُه، فقلت له: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشر ومائة.

فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدانِ بعد موته بسبع سنين.

قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة[٤].

وروي عن الحاكم قال: «لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشّي وحدَّث عن عبد بن حُميد، سألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[٥].

ولذا نقل ابن الصلاح عن أبي عبد الله الحميدي الأندلسي بلاغا أنه

---

(١) فتح المغيث (٣/٢٨٠).

(٢) الكفاية (ص١٩٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: الجامع للخطيب (١/١٣٢).

(٥) المدخل إلى الإكليل (ص٦١) وأيضاً الخطيب في الجامع (١/١٣٢).

قال: «ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الاهتمام بها: العلل، وأحسن كتاب وُضع فيه كتابُ الدارقطني،والمؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وُضع فيه كتابُ ابن ماكولا، ووفيات الشيوخ وليس فيها كتاب».

وعلق عليه ابن الصلاح قائلا: قلت: فيها غير كتاب، ولكن من غير استيفاء وتعميم.

وقال السيوطي بعد أن نقل قوله: «ليس فيها كتاب: "يعني على الاستقصاء، وإلا ففيه كتب كالوفيات لابن زَبْر (ت٣٨٩هـ) ولابن قانع، وذَيَّل على ابن زَبْر الحافظُ عبد العزيز بن أحمد الكتاني، ثم أبو محمد الأكفاني، ثم الحافظ أبو الحسن بن المفضل، ثم الشريف عز الدين الحسيني، ثم المحدث أحمد بن أيبك الدمياطي، ثم الحافظ أبو الفضل العراقي»[1]. انتهى.

قلت: ومن الكتب التي ينبغي الرجوع إليها لمعرفة تاريخ الرواة: كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ومشاهير علماء الأمصار لأبي حاتم محمد بن حبان البستي وغيرها.

* * *

● **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**: لما كان لمعرفة مواليد العلماء وتاريخ وفياتهم أهمية كبرى في معرفة طبقات الرجال ولقاء التلاميذ بالشيوخ، اهتم المحدثون بهذا النوع من التصنيف.

فأول من صَنَّف في هذا هو: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي المولود سنة ٢٦٥هـ، والمتوفى سنة ٣٥١هـ، ابتدأه من الهجرة وانتهى به إلى سنة ٣٤٦هـ.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (٣/٣٥٠).

ثم تلاه الحافظ أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبر الربعي الدمشقي المولود سنة ٢٩٨هـ والمتوفى سنة ٣٧٩هـ وسماه: (تاريخ ولادة العلماء ووفياتهم) حققه زميلي الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد لرسالة الماجستير، وطبع عام ١٤١٠هـ بالرياض.

وذيَّل عليه تلميذه الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني المتوفى سنة ٤٦٦هـ، ابتدأ تذييله من سنة ٣٣٨هـ، وانتهى إلى سنة ٤٦٢هـ حققه أيضاً زميلي الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد وهو مطبوع أيضاً.

ثم تلاه تلميذه الحافظ أبو محمد هبة الله الأكفاني المتوفى سنة ٥٢٤هـ فذيَّل على تذييل شيخه بذيل ابتدأه من سنة ٤٦٣هـ وانتهى بسنة ٤٨٥هـ.

وقد حققه أيضاً الدكتور عبد الله الحمد.

ثم تلاه شرف الدين أبو الحسن الإسكندراني المالكي المتوفى سنة ٦١١هـ، سماه: (وفيات النقلة).

ثم تلاه تلميذه زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ، بكتاب سماه: التكملة لوفيات النقلة، حققه الدكتور بشار عواد.

ثم تتابع التذييل[1].

وهذا النوع من التصنيف يفيد في معرفة من اختلط من الرواة ومتى كان اختلاطه، كما يفيد أيضاً في تمييز المؤتلف والمختلف، والمتفق

---

(١) انظر: مقدمة الدكتور عبد الله الحمد لكتاب (تاريخ مولد العلماء) لابن زبر الربعي (١/٣٥-٣٧)، ومقدمة الدكتور بشار عواد (١/١٩٩).

والمفترق من الأسماء والأنساب وغير ذلك.

* * *

● **تبع التابعين:** هو من لقي تابعيا مثل مالك ابن أنس مؤلف الموطأ.

من فوائد معرفة تبع التابعين: التمييز بين المرسل والمنقطع.

* * *

● **التتبع:** وهو نوع من التصنيف عند المحدثين يقصدون به الاستدراك والتتبع على مصنف التزم الصحة، وأشهرها: تتبع الدارقطني (٣٨٥هـ) على الصحيحين وعددها مائتان وعشرة أحاديث، يختص البخاري منها بثمانين حديثا، يشترك مع مسلم في ثلاثين حديثاً، وانفرد مسلم بمائة حديث، وسماه ابن خير في فهرسته[1] "الاستدراك" وسماه القاضي عياض: الاستدراكات على البخاري ومسلم، وكذا سماه أيضاً ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" وتعقب الحافظ أبو مسعود إبراهيم الدمشقي (ت٤٠٠هـ) الدارقطني وسماه: جوابات أبي مسعود الدمشقي على استدراكات الدارقطني".

وقد تتبع الإمام النووي استدراكات الدارقطني فأجاب عن أكثرها في شرح مسلم، كما أن الحافظ ابن حجر تتبع استدراكاته على البخاري فأجاب عن أكثرها، واعتذر عن بعض.

وقد طُبِع "التتبعُ" مع "الإلزامات" بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي بن مقبل.

موضوع التتبع: أنه يدور حول فقه الإسناد، ومن المعلوم لدى طلبة الحديث أن للإسناد أهمية كبرى في صحة الحديث وضعفه، فإذا جاء الحديث مرة متصلاً، وأخرى مرسلا فللعلماء في ترجيح أحدهما على

(١) فهرست ابن خير (ص٢٠٤).

الآخر مذاهب ثلاثة.

١- تقديم الرفع على الوقف، والوصل على الإرسال، وبه قال أكثر المحدثين، ومعظم الفقهاء، والأصوليين؛ بحجة أن الرفع زيادة من الثقة، وزيادة الثقة مقبولة.

٢- تقديم الوقف على الرفع، والإرسال على الوصل، وبه قال بعض المحدثين، وقليل من الفقهاء والأصوليين؛ وحجتهم في ذلك أن الوقف يقين، والرفع فيه شبهة.

٣- اللجوء إلى القرائن وهي كثيرة جدا. مثل كثرة الرواة، واجتماع الحفاظ وغيرهما.

والدارقطني رحمه الله تعالى اختار الطريق الثالث فمرة يرجح بالكثرة وأخرى بالحفظ والإتقان، ولهذا صار فيه مجال للمناقشة.

وقد قام الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي بدراسة الإمامين مسلم والدارقطني، فتتبع الدارقطني وأبدى ما يترجح عنده في كل تتبع.

* * *

● **التحريف:** هو تغيير شكل.

ومثاله ما رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (**رُمي أبيٌّ يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله ﷺ**)[1].

فحرفه أحد الرواة فقال: أبى -بالإضافة- وإنما هو: أبيّ بن كعب، لأن أبا جابر استشهد بأحد قبل الأحزاب.

ومنه حديث (**نهيه ﷺ عن الحِلَق قبل الصلاة في الجمعة**).

فحَرَّفَه بعض الرواة إلى "**الحَلْق**".

---

(١) مسلم (٤/١٧٣٠).

قال الخطابي: «قال لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوا من أربعين سنة بعد ما سمعت هذا الحديث»[1].

ومنه كتحريف يوم كُلاب بضم الكاف إلى يوم كِلاب-بكسر الكاف.

ومن المتقدمين من لم يفرقوا بين التصحيف والتحريف.

قال أبو أحمد العسكري اللغوي (٢٩٣-٣٨٢هـ) في أول كتابه: تصحيفات المحدثين"، شرحت في كتابي هذا الألفاظَ والأسماءَ المشكلةَ التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف، ويدخلها التحريف".

فجمع بين التصحيف والتحريف في مكان واحد.

وقد صنف فيه الدارقطني، والخطابي، وابن الجوزي، وغيرهم، لأن هذا الموضوع هام جداً، قد وقع فيه كبارُ الحفاظ والنقاد. ولذا عني به المحدثون وضبطوه.

وأصل التحريف مستقى من قوله تعالى: ﴿**وَيُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ**﴾ سورة النساء [آية:٤٦].

* * *

● **التخريج**: هو ذكر مصادر الحديث الأصلية مع التنصيص على طرقه إن كانت مختلفة، وتدعو الحاجة إلى ذكرها. و سوف أفصل القول فيه. وإلا فبيان موضع الالتقاء الذي يدور عليه الإسناد، ثم دراسة رجال السند والمتن، ثم الحكم عليه صحة أو حسنا أو ضعفا.

هذا التعريف مستخلص من عمل المخرجين مثل الزيلعي وابن الملقن وابن حجر وغيرهم.

وأما العزو فيكفي فيه ذكر المصادر الحديثية بدون تنصيص على

(١) إصلاح خطأ المحدثين (ص١٢-١٣).

طرقها، وبغير التزام ببيان الصحيح من السقيم.

ومناهج المحدثين في التخريج متشعبة الأطراف عند التطبيق، فيختلف بعضهم عن بعض حسب اجتهادهم، وقد ظهرت لي بعض قواعد التخريج المهمة عند أهل هذا الشأن عند الإشراف على الرسائل في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، فكنتُ أشير إليها، وأمليها على الطلاب، فكان أحد طلابي جمع هذه القواعد والفوائد. ولما ألقيت النظرة السريعة على ماجمعه وجدتها مفيدة لطلبة العلم فأحببت أن أذكر هنا مع بعض توضيحات وتنبيهات. أقول وبا لله التوفيق:

١- التخريج على نوعين:

أ - التخريج على طريق أطراف الأسانيد.

ب- والتخريج على طريق التقاء الأسانيد.

وأما الأول فيستحسن استعماله في الحالات التالية:

١- إذا كانت الطرق كلها معلّلة.

٢- وإذا كان في المتن زيادة أو نقصان.

٣- وإذا كان في الإسناد مخالفة أو ترجيح.

٤- وإذا كان هناك ترجيح بين ألفاظ الحديث، ولو كان في الصحيحين.

٥- وإذا كان الراوي في الذي يدور عليه الإسناد مختلطاً.

٦- وإذا روي الحديث مرسلاً من وجه، ومتصلاً من وجه آخر، أو مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه آخر.

٧- وإذا كان في الإسناد مدلس و لم يصرح بالسماع

٨- وإذا كان المطلوب معرفة المتواتر والمشهور والغريب.

٩- وإذا كان المطلوب معرفة العالي والنازل من الإسناد

١٠- وإذا كان المطلوب تقوية الإسناد بذكر المتابعة

وغير هذه الأسباب، وهي كثيرة. ومن الصعب حصرها

فيجوز في هذه الحالات تخريج الحديث بطريق أطراف الأسانيد.

وأما الثاني فيستحسن استعماله إذا لم يكن في الإسناد أو في المتن علة قادحة، والإسناد يدور على راو من الرواة الثقات فلا يلجأ إلى التخريج بذكر أطراف الأسانيد.

ثم يجب ملاحظة النص المطلوب تخريجه. وهو لايخلو من إحدى حالتين:

الأولى: تخريج نص من الكتاب المسند مثل حديث في سنن أبي داود، أو مسند الإمام أحمد أوغيرهما من الكتب المسندة. فالتخريج في هذه الحال يشمل دراسة الأسانيد للنص المطلوب من الكتاب المطلوب والحكم عليه صحة أو ضعفا، ثم بحث المتابعات إن كانت الحاجة تدعو إليها لتقوية الإسناد، وبحث الشواهد عند الضرورة، ويأتي ذكرها. ثم دراسة المتن من حيث النكارة والشذوذ وبيان غيرهما من العلل إن وُجدت.

والثانية: إن كان من المطلوب تخريج حديث من الأحاديث بدون قيد كتاب معين مثل حديث أبي هريرة أو حديث عائشة أو حديث أنس من كتاب المشكاة، أو من رياض الصالحين، أو من كتاب المحرر، أو من أي كتاب آخر غير مسند، أو تخريج حديث مشهور بين الناس مثل: **(اطلبوا العلم ولو بالصين)**، أو: **(إنما الأعمال بالنيات)** أو **(اختلاف أمتي رحمة)** وغيرها.

فتخريج هذه الأحاديث يختلف قليلا عن تخريج الأحاديث في الحالة الأولى. إذ ليس المطلوب في هذا النوع من التخريج الحكمُ على إسناد معين مثل إسناد أبي داود أو الترمذي أو غيرهما. بل المطلوب في هذا الحكمُ على الحديث بغض النظر عن الإسناد الخاص.

فقبل البدء بالتخريج يجب جمع الأسانيد من المصادر الحديثية أولاً. ثم ترتيب هذه الأسانيد على أحد الوجهين السابقين ذكرهما: طريق أطراف الأسانيد أو طريق التقاء الأسانيد، ثم الحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً بعد دراسة رجال الأسانيد و جمع شواهده إن لزم الأمر ذلك.

فإذا عرفنا النوعين من التخريج، فيستحسن مراعاة بعض القواعد المهمة لمن يشتغل بالتخريج وهي:

١- إذا كان الحديث حسن الإسناد، فإنه يُفضل ذكر سبب تحسينه، فيذكر الراوي الذي خف ضبطه حتى يبحث عن متابعاته إن وجدت، فيكون الحديث صحيحاً لغيره، أو يرجح بينه وبين حديث آخر عند المخالفة، والمثال على ذلك:

حديث جابر (**ما أسكر كثيره فالفرق منه حرام**).

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من حديث جابر".

قال ابن الملقن: «وفي إسناده داود بن بكر بن أبي الفرات، وثقه ابن معين، وقال ابو حاتم: لا بأس به، ليس بالمتين».

وقال ابن القطان: «ولهذا السبب لم يصححه الترمذي»، فتعقبه ابن الملقن بقوله: «و لم يتفرد به داود فقد تابعه موسى بن عقبة».

٢- لا يقال "رُوي الحديث من وجه آخر" إلا إذا كان في إسناده كلام، وأما إذا لم يكن فيه كلام فإنه يقال: "جاء أو ورد من وجه آخر".

٣- إذا لم يعرف حال راوٍ من حيث الثقة والضعف، فلا يقال: "مجهول"، بل يقال: "لم أجد ترجمته".

٤- إذا كان الحديث مختلفاً فيه بين الرفع والوقف، فينبغي التصريح به مع بيان أطرافه. نحو: أخرجه فلان وفلان كلهم من طرق عنه به

مرفوعاً... أو موقوفاً.

٥- إذا كان هناك نصٌّ من الأئمة النقاد بعدم اللقاء أو السماع بين الراويين، ولم يوجد ما يخالفه، فلا تفيد المعاصرة ، ويحكم على الحديث بالانقطاع، وأما إذا كان خلاف في اللقاء أو السماع بين الراويين، فيدرس الخلاف ويرجح بينهما. وإن لم يعرف فيه خلاف، وإنما الأمر فيه على الإبهام وجاء الحديث بصيغة (عن) ولم يعرف أن الراوي مدلس، فهنا تفيد المعاصرة وإمكانية اللقاء ويحكم على الإسناد بالاتصال على رأي مسلم والجماهير ولانبحث عن ثبوت اللقاء على رأي البخاري وجماعة.

٦- ينبغي عند ذكر طرق الحديث التنبه إلى الرواة، فإذا كان الراوي الذي عليه المدار من رجال الصحيحين فلا يحتاج إلى تعريفه، وأما إذا لم يكن من رجالهما فإنه يذكر درجته.

٧- لا بأس أن تقول: "أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود، كلهم عن فلان"، مكان قولك "كلهم من طريق فلان"، إذا أمن اللبس، ومعناه إذا لم يكن الرجل الذي تذكره بعد "عن" شيخاً لأحد المخرجين، فلا بأس من استعمال "عن" في هذا المكان، وأما إذا كان ذلك الرجل شيخاً لبعض من أخرجه، ولم يرو عنه البعض مباشرة، فلا ينبغي استعمال "عن"، لئلا يظن أن الجميع رووا عنه مباشرة.

٨- لا يقال في التخريج "أخرجه عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة ثلاثتهم من طريق الزهري عن نافع به" إلا إذا كان الثلاثة يروون عن الزهري مباشرة، وإن لم يكن كذلك فإنه يقال: "أخرجه عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة كلهم من طريق الزهري عن نافع به".

٩- اختصار السند يكون غالباً عند الراوي المشهور، صاحب الطبقة، كالزهري وقتادة، نحو أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي كلهم من طريق الزهري عن فلان...، وإذا كان في السند راوٍ ضعيف، فإنه يُذكر هو ومن بعده، وإن لم يُذكر الضعيف، وكان الاختصار ممن بعده فإنه يبين الضعيف بعد سياق الحديث.

١٠- إذا كان الحديث ضعيفاً، وتؤيده آثار من الصحابة، فإنها تذكر لتقوية الحديث، وأما إذا كان الحديث صحيحاً ويخالفه حديث ضعيف وآثار، فلا تذكر تلك الآثار ولا الحديث الضعيف، لأن الصحيح لا يعلل بالضعيف.

١١- لا تذكر في الشواهد والمتابعات أحاديث المتروكين والمتهمين، بل يُؤخر ذكرها للتنبيه على ضعفها الشديد، فيقال: "وروي مثله عن فلان أيضاً، إلا أن فيه متروكاً".

١٢- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإنه يبحث عنه في الكتب الأخرى مع الستة أيضاً، ولكن لا يذكر منها إلا ما اشتمل على فائدة إسنادية أو لفظية، وإلا فلا حاجة إلى ذكرها. ويكتفى بالتخريج من الستة.

١٣- تفسَّر ألفاظ الجرح والتعديل عند التعليل، نحو حديث "الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء" اختلف فيه على الحجاج بن أرطاة، فرواه مرة عن أبي المليح عن أبيه أسامة، ومرة ثانية عن أبي المليح، عن شداد بن أوس، وثالثة عن مكحول، عن أبي أيوب، وهذا كله تخليط من الحجاج، فإنه سيء الحفظ.

١٤- إذا كان الحديث في غير الصحيحين، ورجاله رجال الصحيحين فلا

بأس بأن تنص على أن رجاله رجال الصحيح، ولكن لايلزم منه صحة الحديث حتى تعرف كيف روى الشيخان عنهم، فإنهما قد يرويان عن مختلط، أو واهم من حديثه الذي لم يختلط ولم يهم فيه، كما أنهما قد يرويان في صورة خاصة، لاعامة. فلا بد من معرفة رجال الإسناد للحكم على الحديث؛ فإنه لا يكفي لتصحيح الحديث أن رجاله رجال الصحيح.

١٥- وقد يكون تلفيق في الإسناد بأن يكون أحد الرواة من رجال البخاري، والآخر من رجال مسلم، فلا يقال: (إنهم من رجال الشيخين)

١٦- وأهم من ذلك كله أن يتجرد المخرج عن أهوائه وأهدافه. فيتبع منهج المحدثين في التصحيح والتضعيف فلا يحرف النصوص ويحملها على غير مرادها، كما لا يفسر ألفاظ الجرح والتعديل حسب اتجاهه، أو يذكر الجرح ويسكت عن التعديل، أو العكس لغرض في نفسه.

١٧- يستفاد من سكوت الأئمة المحدثين عن الحديث إذا كان صحيحاً، فيقال: "الحديث صحيح أو حسن، ولذا سكت عنه فلان"، ويتعقب عليهم إذا سكتوا عن حديث وهو ضعيف فيقال: "الحديث ضعيف، ومع ذلك سكت عنه فلان، وهذا إذا لم يذكروا السند، وأما إذا ذكروا السند فإنه يدرس ولا يؤخذ عليهم، فإن من أسند فقد أعذر.

١٨- الفرق بين «روى» و«أخرج» فلفظ "روى" استعمل مع بداية استعمال الإسناد لبيان كون الإسناد متصلا، أو غير متصل.

وأما لفظ "أخرج" فكان استعماله بعد تدوين الحديث في المصنفات لبيان من أخرج الحديث من أصحاب هذه المصنفات.

ويجوز استعمال "روى" مكان "أخرج" ولا عكس.

١٩- العادة التي جرى عليها المحدثون أنه إذا صحّح الحديثَ الأولون فلا يُشْتَغل بتضعيفه وتأويله وتنسيخه؛ لأن التصحيح يقتضي انتفاء جميع موانع التضعيف مثل الإرسال والانقطاع والإعضال في الإسناد، والضعف في الرجال، والنكارة والشذوذ والاضطراب والنسخ في المتن، إلا أن يكون الإمام موصوفًا بالتساهل مثل الترمذي والحاكم وغيرهما، أو ذكر الإسناد وفيه علة خفية خفيت عليه فيجوز مخالفته. بخلاف ما إذا ضعَّفوا فللمتأخرين أن يجتهدوا في الوقوف على مزيد من الطرق لتقويته، والبحث عن شواهده من الأحاديث والآثار، ولذا خولف الترمذي والبزار والطبراني وغيرهم في مواضع كثيرة في دعواهم بأنه لا يروى إلا من هذا الوجه.

٢٠- تذكر الشواهد لأهداف إذا صح الحديث بنفسه منها:

١- معرفة كون الحديث متواتراً أو مشهوراً أو مستفيضاً.

٢- ومعرفة كون الحديث معمولاً به في معظم الديار الإسلامية.

٣- ومعرفة زيادة الألفاظ ونقصانها.

٤- ودفع التعارض بين حديثين صحيحين من حيث العموم والخصوص، نحو حديث "لا يجلس أحدكم إذا جاء المسجد والإمام يخطب حتى يصلي ركعتين"، زعم الأحناف أن الحديث مخصوص بالرجل الذي أمره النبي ﷺ لما ورد في حديث آخر بلفظ "قم فصل ركعتين"، وأنه إنما رواه بعض الرواة باللفظ الأول فجعله عاماً.

والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وأما إن كان الإسناد ضعيفاً والمتن صحيحا فيجب ذكر الشواهد لئلا يتوهم القارئ أن المتن ضعيف أيضاً.

٢١- الخريطة وموقعها:

ترسم خريطة شجرة الأسانيد لبيان محل الضعف في الطرق، وفي أي طبقة هو، وذلك إذا كانت الطرق والمتابعات قاصرة أو ناقصة، ولا حاجة إلى رسم شجرة الإسناد إذا كانت المتابعات كاملة وصحيحة.

وأما معنى التخريج الذي ذكره السخاوي[1] بقوله: "والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوها"، فالمراد منه رواية نسخة من مسموعات الشيوخ مثل تخريج الدارقطني للغيلانيات، والأجزاء الكنجروديات من تخريج أبي سعيد علي بن موسى النيسابوري، الشهير بالسكري (ت٤٦٥هـ) من حديث أبي سعيد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، وأخرى من تخريج أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي من حديثه وغيره، فهو غير شامل للتخريج الذي نحن بصدد بيانه والله أعلم.

هذا ماظهر لي. والحق أن التخريج ذوق وفنٌّ لايمكن ضبطه في التحرير، ولهذا فلا أدعي أني طبقت جميع هذه القواعد في الأحاديث التي خرّجتها وقد بلغت قريبًا من خمسة آلاف حديث، منها أكثر من ثلاثة آلاف وحدها في السنن الصغرى للبيهقي علاوة عن الآثار. فإني قد خالفت بعض هذه القواعد لسبب من الأسباب التي يتعذر حصرها. فيجب على من يتصدى لتخريج الأحاديث أن يكثر النظر في كتب التخريج، ويطبق منهج الأئمة الفضلاء فيما يقوم به فإنه قد يظهر له ما لم

(١) فتح المغيث (٢/٣٣٨).

يظهر لي؛ لأن مجال التخريج واسعٌ فليجتهد المجتهدون.

وأما كتب التخريج حسب التعريف الذي ذكرته أولاً فراجع: فيها (كتب التخريج).

الكتب المساعدة لتخريج الأحاديث: كان العلماء المتقدمون يعرفون مواضع الحديث من كتب الحديث الأصول، ولما قَلَّتْ الهِمَمُ، وضَعُفت الذاكرة احتاج الباحثون والمخرجون إلى كتب تدلهم على مواضع الحديث في الأصول، فتوجه العلماء إلى تأليف أنواع من الكتب تُعين الطالب على تخريج الحديث.

ومن هذه الكتب:

١- ما ألف على ترتيب أسماء الصحابة وهو أيضاً على نوعين:

النوع الأول: ما رتب على ترتيب الأسانيد للصحابة من كتب خاصة كالأصول الستة وملحقاتها.

ومثاله: (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) لحافظ المزي (ت٧٤٢هـ) فإنه رتب أسانيد الكتب الستة على ترتيب الصحابة، فإذا كان الصحابي من المكثرين رتب على ترتيب التابعين، وإذا كان التابعي من المكثرين رتب على ترتيب أتباعهم وهكذا إلى مؤلفي الأصول الستة، فيجب على الباحث أن يكون منتبهاً؛ فإن الصحابي قد يروي عنه أكثر من تابعي، فهو يرتب حديث التابعين ثم من يروي عنهم، ثم من أخرج هذا الطريق من أصحاب الأصول الستة. وقد فات المؤلف ذكر بعض الطرق فنبَّه عليه الحافظ ابن حجر وسمّى هذه التنبيهات: (النكت الظراف).

والنوع الثاني: ما رتب على ترتيب الصحابة بدون النظر إلى ترتيب الأسانيد، وإنما رُتّب على طرف الحديث لكل صحابي ثم من رواه من

أصحاب الأصول الستة وموطأ مالك، ومثاله: (ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث) للشيخ عبد الغني النابلسي الدمشقي (ت١١٤٣هـ)، ولكن يؤخذ عليه أنه إذا كان الحديث مروياً عن عدة من الصحابة فإنه يذكر الحديث في مسند صحابي واحد منهم، ويترك الباقين، مما يُوهم أنه لم يُروَ هذا الحديث إلا من طريق هذا الصحابي وحده.

٢- ما ألف على طريقة أوائل الأحاديث.

والكتب المؤلفة من هذه الطريقة كثيرة جداً، ومن أشهرها: (الجامع الصغير من حديث البشير النذير) للحافظ السيوطي وهو مرتب على حروف المعجم مراعيا أول الحديث، وهذا الكتاب يضم عدة كتب نفيسة في الحديث.

ومن هذه الكتب كما ذكرها المؤلف: "الأصول الستة، ومسند الإمام أحمد وزيادات ابنه، ومستدرك الحاكم، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير للبخاري، وصحيح ابن حبان، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وسنن سعيد بن منصور، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وسنن الدارقطني، ومسند الفردوس للديلمي، والحلية لأبي نعيم، وشعب الإيمان والسنن للبيهقي، والكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، وتاريخ بغداد للخطيب".

قال المؤلف رحمه الله تعالى: «وقد بالغت في تحرير التخريج».

قال المناوي شارحه: «أي عزو الآحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله، وحال مخرجه».

وقد خدم الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني هذا الكتاب

فقسمه إلى صحيح وضعيف مع زيادات الشيخ يوسف النبهاني باسم: (الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير).

فإذا كان الحديث مخرجا في كتبه الأخرى أحال إليها، وما لم يكن عليها مخرجا حكم عليه بالصحة والحسن والضعف.

ومن الكتب المؤلفة على أوائل الأحاديث التي يستفيد منها طالب الحديث في التخريج: (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للعلامة السخاوي (ت٩٠٢هـ)، و(كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ) وهو ملخص للمقاصد الحسنة مع زيادات عليه. ويلحق بهذا القسم الكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة، والموضوعة وغيرها فإنها رتبت على أوائل الأحاديث، ومن ملحقاته أيضاً الفهارس المستقلة مثل فهارس تاريخ بغداد، والحلية، وغيرهما، والتعليقات على بعض الكتب بالعزو إلى الكتب الستة الباقية، مثل: تعليقات عزت عبيد الدعاس على سنن أبي داود فهذه وغيرها كلها تفيد في تخريج الحديث.

٣- ما ألف باللفظ المشهور، أو الذي يقل دورانه على الألسنة، ومثاله: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) من تأليف عدد من المستشرقين ونشر الدكتور أرندجان وِنْسِنك، وهذا المعجم يحتوي على تسعة كتب وهي: الستة الأصول، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وهو من الكتب النفيسة يستفيد منه الباحث في معرفة موضع الحديث من الكتب، ولكن لا يجوز للمخرج أن يعزو إليه، وعلى الباحث أن يكون على قدر من الحذر في أمرين هامين.

أحدهما: أن هذا المعجم ينقصه كثير من العزو، وخاصة إلى مسند الإمام أحمد، وفي تقديري أنه يصل إلى عشرين في المائة.

والثاني: إذا اختلف لفظ الحديث في المصادر الأخرى فلا تجد في الموضع المشار إليه في المعجم، لأنه من المعروف أن الحديث روى بالمعنى، وصاحب المعجم التزم بلفظ الحديث فقط، وبذلك قد يقع الباحث في وهم في مظان الحديث، ولذا اقترحت في عدة مناسبات إعادة كتابة المعجم من جديد، أو وضع استدراك عليه استكمالا للفائدة نظرا لكثرة اعتماد الباحثين عليه، وخاصة غير المتخصصين في الحديث.

٤- **كتب تجمع الأحاديث حسب الموضوعات** وتعزو إلى مخرجيها مثل: (مصابيح السنة) للحافظ البغوي (ت٥١٦هـ) مع "المشكاة" للحافظ الخطيب التبريزي (ت٧٣٧هـ) و(المحرر في الحديث) للحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) و(بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) وغيرها، ويلحق به كتب التخريج مثل: (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية) للحافظ الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) و(البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) للحافظ ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) وغيرها، وهي كثيرة جدا.

هذه أربعة أنواع من كتب الحديث وما يلحق بها، يستعين بها الباحث في تخريج الأحاديث بعد الرجوع إلى الأصول، والوقوف على طرق الأسانيد، وكيفية روايتها في الكتب.

* * *

● **التشيع**: قال الحافظ: التشيع في عرف المتقدمين هو: اعتقاد تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما، وأن عليا كان مصيبا في حروبه،

وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينًا صادقاً مجتهداً، فلا ترد روايته بهذا. لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي، ولا كرامة"[١].

وكان الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى يقول: "من قدم عليا على الشيخين فقد آذى المهاجرين والأنصار، انظر مزيدا من التفاصيل في "البدعة".

* * *

● **تصحيح الحديث في الأزمنة المتأخرة:** يرى ابن الصلاح تعذر تصحيح الحديث لضعف أهلية هذه الأزمان حيث قال: إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على الجزم بالحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلالُ بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد"[٢].

هذا مذهب ابن الصلاح ولم يوافق عليه علماء الحديث.

قال النووي: «وينبغي أن يجوز التصحيح لمن تمكن في معرفة ذلك، ولا فرق في إدراك ذلك بين أهل الأعصار، بل معرفته في هذه الأعصار

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٩٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص١٢).

أمكن لتيسر طرقه»[١].

وقال الحافظ العراقي: «وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً، فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب "بيان الوهم والإيهام" وقد صحح في كتابه المذكور عدة أحاديث. منها: حديث ابن عمر (أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه، ويمسح عليهما، ويقول: كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل)، أخرجه أبو بكر البزار في مسنده. وقال ابن القطان: إنه حديث صحيح... ثم قال: توفي ابن القطان هذا سنة ثمان وعشرين وستمائة، وممن صحح أيضاً من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين المقدسي، فجمع كتابا سماه: (المختارة) التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها فيما أعلم. وتوفي المقدسي في السنة التي مات فيها ابن الصلاح سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

وقال أيضاً: «وصَحَّح الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري حديثاً في جزء له جمع فيه ما ورد فيه: **(غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر)** وتوفي المنذري سنة ست وخمسين وستمائة، وصَحَّح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث جابر مرفوعاً: **(ماء زمزم لما شرب له)**... ثم صَحَّحت الطبقةُ التي تلي هذه الطبقة وهم شيوخنا»[٢].

---

(١) إرشاد الطلاب (١/١٣٥).

(٢) التقييد والإيضاح (ص١٢-١٣).

قال الحافظ: «فإذا روى حديثا، و لم يعلله، وجمعَ إسنادُه شروطَ الصحة، و لم يطلع المحدثُ المطلعُ فيه على علة، فما المانع من الحكم بصحته، ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين»[١].

ولذا قبل العلماءُ تصحيحات ضياء الدين في (المختارة) فإنه صَحَّح أحاديث لم يوجد من صححها. وكذلك تصحيحات الحفاظ المتأخرين، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه، فإنه يصحح بمجرد النظر إلى الإسناد، و لم يذكر من صححه من المتقدمين.

* * *

● **التصحيف:** هو تغيير حرف،أو أكثر بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط.

ومن أمثلته ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده، عن زيد بن ثابت أن رسول ا لله ﷺ **(احتجم في المسجد)**[٢].

فقد تصحف عليه لأنه أخذه من كتاب بغير سماع، وإنما هو **(احتجر)** أي اتخذ حجرة من حصير للصلاة فيه، كما في الصحيحين.

ومن أمثلته أيضاً ما ذكره الحاكم[٣] أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي، أُجلس للتحديث شيخ لهم يعرف بمحمش فحدث أن النبي ﷺ قال: **(يا أبا عمير ما فعل البعير؟)**.

فقد تصحف عليه حديث مشهور في الصحيحين وهو بلفظ **(ما فعل النُغير)**.

والنغير: بضم النون وفتح الغين -تصغير نُغْر، وهو طائر صغير يشبه

---

(١) النكت (٢/٢٧٢).

(٢) رواه الإمام أحمد (٥/١٨٥).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص١٤٦).

العصفور، فصحفه إلى: بعير" بالباء والعين.

وقد يكون التصحيف بالمعنى دون اللفظ، مثل ما يذكر عن الحافظ محمد بن موسى العنزي أنه قال يوما: "نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلّى النبي ﷺ إلينا" يريد بذلك الحديث المشهور: (**أن النبي ﷺ صلّى إلى عَنَزة**) وهوحديث متفق عليه.

وعنَزَة: هي حَرْبةٌ تنصب بين يديه ليكون له ستراً.

قال الفيومي في (المصباح): «العنَزَة -عصا أقصر من الرمح، ولها زُجٌّ من أسفلها، والجمع عنَز مثل: قصَبَة وقصب.

ولكن الصواب في هذه القصة أن الحافظ محمد بن موسى كان يذكر ذلك على سبيل المزاح.

ولكن أغرب من هذا ما رواه الحاكم عن أعرابي زعم أنه ﷺ كان إذا صلى نُصِبَتْ بين يديه شاة[١].

أي صحفها إلى عَنْزَة بإسكان النون، الأنثى من المعز إذا أتى عليها حول.

والتصحيف قد يكون في الاسم أيضاً:

وهو على نوعين. تصحيف البصر وهو الأكثر مثل: (العوام بن مراجم) إلى (العوام بن مزاحم).

وتصحيف السمع كتصحيف (عاصم الأحول) (بواصل الأحدب).

قال الرازي: ظني أن هذا من تصحيف السمع، لا من تصحيف البصر، لعدم الاشتباه بالكتابة، ومثله تصحيف (الزجاجة) بالزاي (بالدجاجة)، بالدال[٢].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٢٤٢).

(٢) شرح شرح نخبة الفكر للقاري (ص٤٩١).

والتحريف هو: تغيير شكل بدون تحريف في اللفظ.

وقد يكون التصحيف والتحريف مترادفين.

* * *

● **تصنيف الحديث:** صُنِّفَتْ كتب الحديث على أنواع:

الأول: التصنيف على المسانيد وهو: أن يجمع مسند كل صحابي على حِدة، فإن شاء رتبه على سوابقهم، وإن شاء رتبه على حروف المعجم وهو الأسهل، وإن شاء رتبه على الشرف وكل ذلك جائز عند المحدثين.

والثاني: التصنيف على الأبواب الفقهية، وهو أن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه أمراً أو نهياً.

ومن أهل هذه الطريقة من يتقيد بالصحيح كالشيخين، ومنهم من لم يتقيد بذلك كبقية الكتب الستة وغيرها، والأولى في هذا أن يقتصر على الصحاح والحسان، وإن تطرق إلى غيرها بين علتها.

والثالث: التصنيف على العِلل: فيذكر المتن وطرقه، وبيان اختلاف نقلته، فإن رُتِّب على الأبواب فهو أحسن وأسهل، لأن معرفة علل الحديث مقصد عظيم عند المحدثين، يقول ابن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي»، ومن أشهر كتاب في هذا (علل الدارقطني).

والرابع: التصنيف على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، وتجمع أسانيده إما مستوعبة، وإما مقيدة بكتب مخصوصة.

ومن أشهر كتاب في هذا: (تحفة الأشراف للحافظ المزي) وعليه استدراك من الحافظ العراقي (٨٢٦هـ) سماه: (الإطراف بأوهام الأطراف).

واستدراك من الحافظ ابن حجر سماه (النكت الظراف على الأطراف).

* * *

● **تعارض الروايات**: التعارض هو اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى الآخر. والتعارض الحقيقي بين الروايات الصحيحة لا يتصور وجوده في الأحكام الشرعية، لأن التناقض محال من الشارع، وأما التعارض الظاهري فيمكن وقوعه، وهو في الحقيقة ليس بتعارض؛ لأنه يمكن جمعه، وهو ما يسمى عند المحدثين بـ(**مختلف الحديث**) وقد صنف فيه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ولكنه لم يستوف، ثم ابن قنيبة وغيرهما. انظر لفظ (**مختلف الحديث**).

فإذا وقع التعارض في الظاهر بين الروايات يمكن دفعه بإحدى الطرق التالية:

١- الجمع بين المتعارضين؛ بأن يحمل أحدهما على المطلق، والآخر على المقيد.

٢- فإذا تعذر الجمع يلجأ إلى النسخ إذا عرف المتقدم منهما والمتأخر، فيعتبر الأول منسوخاً، والآخر ناسخاً.

٣- فإذا تعذر النسخ يُرجَّحُ بينهما من المرجحات المعتبرة، فيعتبر الراجح محفوظاً، والمرجوح شاذاً.

٤- فإذا تعذر الترجيحُ بينهما يتوقف عن العمل، وينتقل إلى ما دونهما من الأدلة.

ومن العلماء من يرى التخيير بينهما، ولكن إذا صحب التخيير بينهما دليل فينتقل إلى ما قبله وهو الترجيح.

وأما التناقض الحقيقي بين الروايات الصحيحة فأنكر العلماء وقوعه.

قال السيوطي: «وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه حتى قال:

لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأُلّف بينهما»[١].

* * *

• **تعريف علوم الحديث**: هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي[٢].

وقسم أبو شامة (ت٦٦٥هـ) علوم الحديث إلى ثلاثة.

١- حفظ متونها، ومعرفة غريبها، وفقهها.

٢- حفظ أسانيدها، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

٣- جمعه، وكتابته، وسماعه، وتطريقه، وطلب العلو فيه، والرحلة إلى البلدان.

وقال الحازمي: (اعلم أن علوم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره ما أدرك نهايته)[٣].

وبعلوم الحديث تم حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، كما أن هذا العلم يُجَنِّبُ العَالِمَ خطر الوعيد الشديد من قوله ﷺ: (**من حدَّث عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**)، ومن قوله ﷺ: (**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**)، وكلاهما في صحيح مسلم، وفائدة هذا العلم أنه يُنَمّي قدرة في العالم تمنعه من قبول الخرافات والبدع التي وضعها الكذابون والدجالون والمنحرفون عن طريق الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، والتي انتشرت في الأمة باسم الدين.

* * *

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١٩٦/٢).

(٢) النكت (٢٢٥٨).

(٣) المصدر السابق (٢٢٩/١).

● **تغير بآخِرِه:** بمدّ الهمزة، وكسر الخاء والراء: من اختلط ضبطه في آخر عمره، وآخر أمره، وقد قرئ بوجهين آخرين أيضاً، وهما:

تغير بآخِرَة: بمد الهمزة، وكسر الخاء، وفتح الراء، وبعدها تاء مربوطة.

وتغير بأخَرَة: بفتح الهمزة والخاء والراء، وبعدها تاء مربوطة.

والمعنى واحد.

* * *

● **تفردُ صحابي أو غَيرِه من الثقات لا يَضُر صحةَ الحديث:** هذا الذي عليه المحدثون والفقهاء والأصوليون.

لا يعرف لهم مخالف، إلا ما يحكى عن أهل البدعة، ومن تبعهم، والعجب من هؤلاء أنهم اعترضوا على تفرد صحابي، أو ثقة في رواية الحديث، وقالوا: لا يقبل تفردهُم فيما تعمُ به البلوى، وبنوا كثيرا من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة، انفرد بها رواتها الضعفاء، ولا تعرف عن سواهم.

* * *

● **تَعرف وتُنكر:** أي في عقائدهم وأعمالهم، وفيه ذم لمن جعل للدين أصلا غير الكتاب والسنة، انظر: **(فلان تَعرف وتُنكر)**.

* * *

● **التفريق:** يستعمل المحدثون هذه الكلمة في عَدِّ الواحدِ اثنين فأكثر.

والمثال على ذلك: محمد بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس الهاشمي ذكرهما البخاري في التاريخ الكبير على أنهما رجلان. والصواب أنهما واحد. استفتح به الخطيب كتابه:

(الموضح لأوهام الجمع والتفريق)[١]، وهو موضوع كتابه.

ومثال آخر ذكره الخطيب أيضاً[٢]:

فقال: (أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد المقري النقاش).

هو: (محمد بن أبي سعيد الموصلي).

وقال: هو: (محمد بن سند).

فهذه ثلاثة أسماء لشخص واحد وهو: النقاش، محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند مولى أبي دجانة.

ويقابل التفريقُ الجمعَ: وهو في عَدِّ الاثنين فأكثر واحدا. انظر: (الجمع).

* * *

● **التقرير**: هو أحد أنواع الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، فما نسب إليه إما أن يكون من قوله، أو فعله، أو تقريره.

لأن تقرير الرسول للفعل مع القدرة على إنكاره دليل على إباحته.

والتقرير قد يحصل بالسكوت التام وهو الغالب الكثير.

وقد يحصل بالاستبشار كما في حديث مُجزّز المُدْلِجي. (**بأن أقدام أسامة وأبيه زيد يشبه بعضها بعضاً**).

وقد يكون بالقول كقوله: أصَبْتَ السنة.

وقد يكون باستحسانه ورضاه.

أو بأي سبب آخر يحصل منه المقصود.

ومن العلماء من يرى أنه ﷺ إذا أفصح، أو أبان إقراره عليه، خرج

---

(١) (١/٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٩٠-٣٩١).

من كونه سنة تقريرية إلى السنة القولية، أو الفعلية، والأول أصح.

* * *

● **تقطيع الحديث**: وهو تفريقه في الأبواب للاحتجاج به، وقد يفعله كثيراً الإمام البخاري، انظر: (**اختصار الحديث**).

* * *

● **التلقين**: وهو نوع من الاختلاط، ينشأ من الاختلال في الضبط، فمن اختل ضبطه فهو مردود الرواية.

قال ابن حزم: «من صحّ أنه قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله؛ لأنه لم يتفقّه في دين الله عز وجل، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه السلام: (**نضّر اللّهُ امْرَءاً سَمِع مِنّا حَدِيثاً فَحَفِظَه حَتّى بَلّغه غَيْره**)، فإنما أمر رسول الله ﷺ بقبول تبليغ الحافظ».

والتلقين هو أن يقول القائل: «حدّثك فلان بكذا، ويسمّي له ما شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: "نعم".

فهذا لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون فاسقا يحدث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهلَ العقل، مدخولَ الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له؛ لأنه ليس من ذوي الألباب»[1].

ويعرف التلقين بمقارنة روايته بما حدث في السابق.

قال سفيان: حدثنا يزيد بن زياد بمكة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال: (**رأيت رَسُولَ اللّهِ ﷺ افْتَتَح الصَّلاة فَرَفَع يَدَيْه**).

قال سفيان: «فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به فيقول فيه: ثُمَّ لا

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/١٥٩).

يَعُود؛ فظننت أنهم لقّنوه»[١].

ويعرف التلقين بوضع حديث له عن شيخ فلان.

قال الآجري: سمعت أبا داود يقول: «عطاء بن عجلان بصري، يقال له: عطاء العطار، ليس بشيء؛ قال أبو معاوية: وضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له: قل: حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله! أنا محمد بن خازم، ما حدثتك بشيء»[٢].

قال أبو الأسود: «إذا سرّك أن تكذب صاحبك فلقّنه».

وقال يحيى بن سعيد: «إن الشيخ إذا لقّنته قَبِل، فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد، فذاك ليس به بأس»[٣].

وقال الحميدي: «ومن قِبل التلقين ترك حديثه الذي لقّن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علم ذلك التلقين حادثا في حفظه لا يعرف به قديما، وأما من عرف به قديما في جميع حديثه، فلا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقّن»[٤].

وأما إذا كان اعتماده على الأصل المحفوظ لديه، فلا يضره كثرة السهو والتلقين؛ لأنه حينئذ لا يحدث من حفظه.

❁ ❁ ❁

---

(١) الكفاية (ص١٤٩) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

حرف الثاء

● **الثقاتُ الذين ضُعِّفُوا**: الأحاديث الصحيحة تدور على الثقات الضابطين. إلا أنه قد وُجد بعضُ الثقات الذين ضُعِّفوا بأسباب، فإذا خلوا عن هذه الأسباب تقبل أحاديثهم وإلا فلا.

ومعرفة الثقات الذين ضعفوا من أصعب أنواع علوم الحديث وأدقها. لا يفطن إليها إلا الماهر الحاذق في أخبار الرواة وأحوالهم.

وهؤلاء الثقات الذين ضُعِّفوا جعلهم ابن رجب ثلاثة أنواع[١]:

النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم، وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطا فاحشا، ومنهم من خلّط تخليطا يسيرا. فذكر من أعيان هؤلاء: عطاء بن السائب، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة وغيرهم[٢].

النوع الثاني: من ضُعّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: من حدّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلّط، وحدث في

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥٥٢).

(٢) ومن أشهر من ألّف في المختلطين - الحافظ سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) سماه (الاغتباط بمن رمي بالاختلاط) ثم أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣هـ-٩٣٩هـ) وسماه: (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات)، انظر مزيدا من التفصيل في حرف الألف (**الاختلاط**).

مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط، وذكر من هؤلاء: معمر بن راشد، حديثه في البصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، ومنهم: هشام بن عروة، رواية أهل المدينة عنه أحسن أو أصح كما قال الإمام أحمد، وإذا روى عنه أهل العراق ففيه بعض الاختلاف، ومنهم: عبدالرزاق بن همام الصنعاني، قال الإمام أحمد: سماع عبدالرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا.

وثانيها: من حدث عن أهل مصر، أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ، وذكر من هؤلاء: إسماعيل بن عياش الحِمصي أبا عتبة، إذا حدَّث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدّث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

هذا ما أشار إليه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبو زرعة وغيرهم.

وثالثها: من حدَّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، وذكر من هؤلاء: زهير بن محمد الخراساني المكي ثقة متفق على تخريج حديثه، إذا روى أهل العراق عنه وما خُرِّج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة.

ومنهم: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب المدني الفقيه الإمام الرباني، ذكر مسلم في كتاب (التمييز) أن سماع الحجازيين منه -يعني أنه صحيح قال: وفي حديث العراقيين عنه وهم كثير، قال: ولعله كان يُلَقَّن فيتلقن، يعني بالعراق.

النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض

الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، وذكر من هؤلاء: حماد بن سلمة البصري قال يعقوب بن شيبة: «حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ، فإنه حسن الحديث عنهم، متقن لحديثهم، مقدم على غيره فيهم.

ومنهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، وغيرهما».

ومن هؤلاء: جرير بن حازم البصري ثقة متفق على تخريج حديثه، وقد تغير قبل موته بسنة، لكن قال ابن مهدي: «حجبه أولاده فلم يُسمع منه في اختلاطه شيء، ولكن يضعف في حديثه عن قتادة».

قال الإمام أحمد: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة، يسندها بواطيل».

فهذا ومثله إذا روى حديثا عمن ضعف فيه، لا يقبل منه، حتى نجد له متابعا، مثل روايته حديث: (**كانت قراءة النبي ﷺ مداً**) رواه البخاري[1] من طريق جرير المذكور ثم أخرج له متابعة من طريق همام عن قتادة.

ومثل حديثه في صفة النبي ﷺ أنه كان (**ضخم الكفين والقدمين**) رواه أيضاً البخاري[2].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن (رقم ٥٠٤٥)، رواه البخاري عن مسلم بن إبراهيم، ثنا جرير بن حازم الأزدي، ثنا قتادة قال: سألت أنس بن مالك عن قراءة النبي ﷺ فقال: (**كان يَمُدُّ مَدًّا**)، ثم رواه عن عمرو بن عاصم، ثنا همام، عن قتادة قال: سئل أنس: كيف كانت قراءةُ النبي ﷺ؟ فقال: كانت مَدًّا. ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم، يَمُدُّ ببسم الله، ويَمُدُّ بالرحمن، ويَمدُّ بالرحيم".

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللباس (رقم ٥٩٠٧) قال البخاري: حدثنا أبو النعمان، ثنا =

وقد استقصى هذا الموضوع الدكتور صالح حامد الرفاعي أحد تلاميذي في كتابه القيم: (الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم) قام بطبعه مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٣هـ.

* * *

● **ثقة ثقة:** من أرفع مراتب التعديل: التكرار بالوصف.

انظر: **(مراتب التعديل)**.

* * *

● **الثلاثيات للبخاري:** وهي اثنان وعشرون حديثا جمعها الحافظ ابن حجر[1].

❁ ❁ ❁

=

جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس ﷺ قال: **(كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين، حسن الوجه، لم أر بعده ولا قبله مثله، وكان بسط الكفين)**، ثم رواه عن عمرو بن علي، ثنا معاذ بن هاني، ثنا همام، ثنا قتادة، عن أنس ﷺ، أو عن رجل، عن أبي هريرة ﷺ قال: **(كان النبي ﷺ ضخم القدمين، حسن الوجه، لم أر بعده مثله)** انتهى.

وهذان الحديثان يدلان على بعض الأسرار المكنونة من الصناعة الحديثية في صحيح البخاري.

(١) انظر: الرسالة المتطرفة (ص٩٧).

حرف الجيم

● **الجامع**: هو نوع من كتب الحديث المرتب على أبواب الفقه في جميع موضوعات الدين عقيدة وشريعة، مثل العقائد، والأحكام، والسير والتاريخ، والآداب، والرقاق، والتفسير، والفتن، وأشرط الساعة، والمناقب، والمثالب وغير ذلك.

ومن أشهر كتب الجوامع:

١- الجامع الصحيح للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ).

٢- والجامع الصحيح للإمام مسلم (ت٢٦١هـ).

٣- والجامع للإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ).

٤- وجامع معمر بن راشد (ت١٥٤هـ) رواه عبد الرزاق عنه وطبع في آخر مصنفه في الجزء العاشر (ص٣٧٩) وينتهى بنهاية الجزء الحادي عشر ويبلغ عدده (٢٦١٤) حديثا وأثراً.

٥- وجامع ابن وهب الفهري (ت١٩٧هـ).

٦- وجامع رَزين بن معاوية السَرَقُسْطِي (ت٥٣٥هـ).

نقل منه ابن الأثير في جامع الأصول في أماكن متفرقة.

* * *

● **جامع الأصول من آحاديث الرسول**: للحافظ ابن الأثير المبارك ابن محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت٦٠٦هـ) جمع فيه مؤلفه الأصولَ الستةَ وهي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وموطأ مالك، بعد أن حذف أسانيدها، وهذبها

ورتبها على حروف الهجاء للكتب الرئيسة، مثلا في حرف الصاد: يذكر الصلاة، ثم يفرع الصلاة على أبواب وهكذا، وتكلم على غريب الحديث، وبين معانيه أحيانا وحاول استقصاء ألفاظ الحديث المختلفة إلا أنه غفل عن الكلام على إسناد الحديث.

وله عدة طبعات وأجودها التي بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط.

* * *

● **الجادة:** يستعمل المحدثون هذه الكلمة في الحديث الذي يروى بلفظ منكر، فيأتي أحد ويرويه بلفظ معروف. فيقال: جرى فيه على الجادة.

مثاله ما رواه ابن ماجه[١] عن عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، عن عون بن عُمارة، ثنا رَوح بن القاسم، عن عبيد الله بن عمر، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: **(من حلف على يمين، فرأى غيرها خيرا منها، فليتركها، فإن تركَها كفارتُها)**.

هذا حديث منكر، عون بن عُمارة ضعيف جداً، كما قال البوصيري وغيره إلا أنه لم ينفرد.

فقد رواه الإمام أحمد[٢] عن أبي سعيد مولى بني هاشم، ثنا خليفة بن خياط، حدثني عمرو بن شعيب به مثله.

وكذا رواه أيضاً[٣] عن عبد الصمد، ثنا خليفة بن خياط به، إلا أنه لم يذكر فيه لفظ (تركُها).

---

(١) ابن ماجه (١/٦٨٢).

(٢) المسند (٢/١٨٥).

(٣) المسند (٢/٢١٠-٢١١).

ورواه أيضاً أبو داود[١] عن المنذر بن الوليد، ثنا عبد الله بن بكر، ثنا عبيد الله بن الأخنس، عن عمرو بن شعيب به مثله مع زيادات.

وحديث عمرو بن شعيب هذا رُوي بهذا اللفظ وهو منكر. وإن كان له متابعات فقد قال أبو داود: الأحاديث كلها عن النبي ﷺ: **(وليكفر عن يمينه)** إلا فيما لا يعبأ به، ولكن رواه النسائي[٢] عن عمرو ابن علي، عن يحيى، عن عبيد الله بن الأَخْنَس، عن عمرو بن شعيب به ولفظه: **(فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير)**.

وهذا اللفظ لحديث مشهور رُويَ عن عدة من الصحابة غير عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فلما جاء هذا اللفظ في حديث عمرو بن شعيب عند النسائي فيقال فيه: لعل بعض الرواة جروا فيه على الجادة فرووا بهذا اللفظ.

ولأن النسائي رَوَى فيما بعد[٣] عن إبراهيم بن محمد، ثنا يحيى به ولفظه: (لا نَذْر ولا يَمينَ فيما لا تملك، ولا في معصية ولا قطيعة رحمٍ).

* * *

● **جبل**: من ألفاظ التوثيق وكان الحافظ الدارقطني يستعمله في بعض الرواة مقرونا بثقة ومن هؤلاء:

- بشر بن الحارث أبو نصر الحافي (ت٢٢٧هـ)[٤].

---

(١) سنن أبي داود (٣/٥٨٢).

(٢) سنن النسائي (٧/١٠).

(٣) المصدر السابق (٧/١٢).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (١/٤٤٥).

- ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي مُطيَّن (ت٢٩٧هـ)[١].
- وأحمد بن هارون بن روح البَرديجي البرذعي (ت٣٠١هـ)[٢].

* * *

● **الجرح:** هو بيان عيوب الرواة التي من أجلها تسقط عدالتهم، ويكون حديثهم مردوداً.

قال ابن الأثير: «الجرح وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به»[٣].

ويتحقق الجرح في الراوي بسلب أحد الأمرين. وهما العدالة والضبط، فمن سُلِبتْ عدالتُه صار فاسقاً، ومن سُلِبَ ضبطُه صار مغفلا.

وجرح الرواة وإن كان غيبة إلا أن المحدثين أجازوه للذب عن سنة المصطفى ﷺ، بل كانوا يتقربون إلى الله تعالى بجرح الكذابين والدجالين.

وأصل الجرح والتعديل ثابت بالكتاب والسنة الصحيحة.

فمن كتاب الله قوله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنْ جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ**...﴾ [سورة الحجرات: ٦].

كما ذمَّ الله تبارك وتعالى المنافقين والكافرين في آيات كثيرة، وعدل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين؛ فقال: ﴿**لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ**...﴾ [سورة الفتح: ١٨].

ومن السنة ما رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد الساعدي

---

(١) انظر: سؤالات حمزة السهمي (ص٧٢).

(٢) المصدر السابق (ص٧٣).

(٣) جامع الأصول (١/١٢١).

أنه قال: (**مَرَّ رَجُلٌ عَلى رَسُول اللّه ﷺ فقَالَ لِرَجلٍ عنده جالس: ما رَأْيُك فِي هَذَا؟ فقَالَ رَجلٌ من أَشْرافِ النَّاس: هَذَا وا لله حَرِيٌّ إنْ خَطَب أن يُنْكَح، وإن شفع أن يُشَفَّع. قَالَ: فَسَكَتَ رَسُول اللّه ﷺ، ثم مَرَّ رَجل، فقَالَ لَهُ رَسُول اللّه ﷺ: ما رَأْيُك في هَذَا؟ فقَالَ: يا رَسُول اللّه! هَذَا من فُقَراءِ المسلمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إنْ خَطَب أَنْ لا يُنْكَح، وإن شَفع أن لا يُشَفَّع، وإن قَالَ أن لا يُسْمَع لقوله. فقَالَ رَسُول اللّه ﷺ: هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الأرضِ من مِثْل هَذَا**)[1].

وما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: (**استأذَنَ رجُلٌ على رَسُول اللّه ﷺ فقَالَ: ائذَنُوا لَهُ، بِئْسَ أخو العَشِيرِ - أو ابن العشيرة- فَلَمّا دخَلَ أَلاَنَ لَهُ الكلامَ، قُلْتُ: يا رَسُول اللّه! قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الكَلامَ؟ قَالَ: أي عائشة! إن شَرَّ الناسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ - أَوْ وَدَعَه النَّاس- اتِّقَاءَ فُحْشِه**)[2]. واللفظ للبخاري.

وقد استدل البيهقي رحمه الله تعالى بقول النبي ﷺ: (**المُؤمِنونَ شُهَداءُ اللّه في الأرْضِ**) على وجوب تبيين حال من وجد منه ما يوجب رد خبره، وقال: «وروينا عنه، عن جماعة من الصحابة تكذيب الكاذب، في الإخبار به، وروينا عن جماعة من التابعين فمن بعدهم من الأئمة»[3].

---

(١) البخاري (١١/٢٧٣)

(٢) البخاري في الأدب (١٠/٤٧١)، ومسلم في البر والصلة باب حسن العشيرة.

(٣) معرفة السنن والآثار (١/١٤٨).

وأما الحديث: «المؤمنون شهداء الله في الأرض» فهو في صحيح مسلم (٢/٦٥٥) من حديث أنس قال: مر بجنازة فأثني عليها خيرا، فقال النبي ﷺ «وجبت وجبت... أنتم شهدا الله في الأرض».

وما رواه أيضا عبد الرزاق عن معمر عن موسى الجندي قال: (**رَدَّ رَسُول اللَّه ﷺ شَهَادَةَ رَجلٍ في كذبةٍ كَذَبَها**)، قال معمر: «لا أدري أَكذَبَ على الله، أو على رسوله، أو كذب على أحد من الناس؟»[١].

ويستنبط من هذا أنه لا تجوز الرواية عن الكذابين، ولو كان في حديث الناس، فضلا عن حديث رسول الله ﷺ، ولا مانع من بيان كذبه؛ فإنه ليس بغيبة لشرف المطلب منه

قال الحافظ في مقدمة كتابه (لسان الميزان): «ثم إن مَنْ بعد الصحابة تلقَّوا ذلك منهم، وبذلوا أنفسهم في حفظه وتبليغه، وكذلك من بعدهم، إلا أنه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليست له أهلية ذلك وتبليغه؛ فأخطأوا فيما تحمَّلوا ونقلوا، ومنهم من تعمد ذلك؛ فدخلت الآفة فيه من هذا الوجه».

«فأقام الله طائفة كبيرة من هذه الأمة للذّبّ عن سنة نبيه ﷺ؛ فتكلموا في الرواية على قصد النصيحة».

ولم يعدّ ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية»[٢].

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشفَ عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخير؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو

---

(١) التمهيد (١/٦٨).

(٢) لسان الميزان (١/٣-٤).

أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه مَن قد عرفه و لم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع»[١].

ولذا كان المحدثون يتقربون إلى الله تعالى بجرح الرواة الضعفاء والمتروكين.

يذكر عن أبي بكر بن خلاد قال: «قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تذكر حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لِمَ حدثت حديثا ترى أنه كذب»[٢].

قال الإمام النووي: إن غيبة الرجل حيا وميتا تباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهي ستة:

الأول: التظلم؛ فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما، فيقول: ظلمني فلان بكذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر، ورد العاصي إلى الصواب؛ فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونحو

---

(١) مقدمة مسلم (١/٢٨).

(٢) المدخل للحاكم (ص١١١).

ذلك، ويكون مقصده التوصل إلى إزالة المنكر.

الثالث: الاستفتاء؛ فيقول للمفتي: ظلمني أبي أو أخي أو فلان بكذا، فهل له ذلك؟ فهذا جائز للحاجة.

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه:

منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان.

ومنها: إذا رأى متفقها يتردد إلى مبتدع، أو فاسق يأخذ عنه العلم.

ومنها: أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها.

الخامس: أن يكون مجاهرا بفسقه أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المكس، وجباية الأموال ظلما.

السادس: التعريف؛ فإذا كان الإنسان معروفا بلقب -كالأعمش، والأعرج، والأصم، والأحول، وغيرهم - جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى[1].

انتهى مختصرا.

قال عاصم الأحول: «جلست إلى قتادة، فذكر عمرو بن عبيد، فوقع فيه، فقلت: لا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض، فقال: يا أحول! ألا تدري أن الرجل إذا ابتدع فينبغي أن يذكر حتى يحذر منه»[2].

---

(١) انظر: رياض الصالحين (ص٦٧٣) في بيان ما يباح من الغيبة، الباب (٢٥٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٣٧٣).

وقال ابن عدي: حدثنا يوسف بن الحجاج، نا أبو زرعة الدمشقي، قال: «سمعت أبا مسعر يسأل عن رجل يغلط، ويَهِم، ويُصَحِّف، قال: بَيِّن أمرَه، قلت: أرى ذلك من الفتنة؟ قال: لا»[١].

وذكر ابن المبارك رجلا، فقال: يكذب، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن! تغتاب؟ قال: «اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحق من الباطل»؟[٢].

وروي عن ابن علية أنه قال في الجرح: «إن هذا أمانة ليس بغيبة»[٣].

وذكر حديث رجل عنده فقال: «لا تحدث عن هذا؛ فإنه ليس بثبت»، فقيل له: «اغتبته»، فقال إسماعيل بن علية: «ما أغتابه، ولكنه حُكْم عليه أنه ليس بثبت»[٤].

قال يحيى بن سعيد: «سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، عن الرجل واهي الحديث، فأُسأل عنه؟ فأجمعوا على أن أقول: ليس هو ثبتا، وأن أُبيِّن أمره»[٥].

قال ابن المبارك: «قلت لسفيان: إن عباد بن كثير يغلط في الحديث،

---

(١) مقدمة الكامل (ص١١٤).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص٧٧).

(٣) المصدر السابق (ص٧٧).

(٤) الجرح والتعديل (٢٣/٢).

(٥) المحدث الفاصل (ص٥٩٤)، والجرح والتعديل (٢٤/٢)، ومقدمة الكامل (ص١١٣)، والأباطيل (٨/١).

فأذكره للناس؟ قال: نعم، اذكره»[١].

قال ابن مهدي: «مررت مع سفيان الثوري برجل، فقال: كذّاب وا لله! لولا أنه لا يحل لي أن أسكت لسكت»[٢].

وعن محمد بن بندار السباك الجرجاني قال: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد ا لله! إنه ليشتد عليّ أن أقول: فلان كذاب، فلان ضعيف، فقال لي: إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا، فمتى يَعرِف الجاهلُ الصحيحَ من السقيم»[٣].

وعن النضر بن شميل قال: سمعت شعبة يقول: «تعالوا حتى نغتاب في دين ا لله».

وعن أسود بن سالم قال: سمعت هشيما يقول: «كنا ندَع مجالسة شعبة؛ لأنه كان يدخلنا في الغيبة»[٤].

ويظهر أن بعض الناس تركوا الجلوس مع شعبة؛ لأنه كان يتكلم في الرجال، ظنا منهم بأن ذلك من الغيبة المحرمة شرعا.

هذه النصوص من الأئمة الأعلام تبين بصراحة جواز مثل هذه الغيبة.

والاختلاف في ذلك بين العلماء، أيسمى غيبة أم لا؟

والظاهر أنه غيبة، ولكن جوّزها العلماء حفاظا على سنة رسول ا لله ﷺ، وصونا للشريعة الإسلامية، لا طعنا في الناس.

وكذا أجمعوا على أنه لا يجوز التجاوز عن الحد المطلوب، وقالوا: إن

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٩٤).

(٢) الأباطيل (١/٩).

(٣) الكفاية (ص٤٦)، والأباطيل (١/١٠).

(٤) مقدمة الكامل (ص١١٦).

الإفراط في الجرح من أقبح القبائح التي حرّمها الشارع؛ قال الله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات: ١٢].

وقد خطب النبي ﷺ في حجة الوداع فقال: (**إنَّ دِماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم بَيْنكم حَرَام**) كما في حديث مسلم.

قال العز بن عبد السلام: «إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين، مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما؛ فإن القدح للضرورة، فليقدّر بقدرها»[(١)].

قال ابن دقيق العيد: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من المسلمين: المحدثون، والحكام»[(٢)].

فعلى من يشتغل بعلم الجرح والتعديل أن يعلم جيدا أن أعراض المسلمين محرمة، وجَوَّزها الشارع لمقصد، فلا يجوز أن يتجاوز هذا المقصد، ولا يحمله الهوى في نفسه والتعصب لمذهبه، أن ينحرف عن الحق، فذلك من شر الأمور.

* * *

• الجرح لا يقبل إلا مفسراً:

إن مناهج المحدثين في قبول الجرح أشدّ من قبول التعديل؛ لأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة، والحكم بالفسق بأدنى سبب.

يقول الخطيب: «مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز؛ فتوقف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن

---

(١) انظر فتح المغيث (٣/٣٢٥).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي (ص٣٠)، ومقدمة ابن الصلاح (ص١٩٤).

الذي سمعه موجبا لرد الحديث، ولا مسقطا للعدالة»[١].

فكانوا يتشدّدون في قبول الرواية حتى من مرتكبي المباحات، كالجلوس في الطرقات، والأكل في الأسواق، والمشي مكشوف الرأس، والتبسط في المداعبة والمزاح[٢].

ونظرا للشدة والدقة البالغتين في نقد الرجال اختلف العلماء في قبول الجرح على رأيين:

الرأي الأول:

لا يقبل الجرح مبهما؛ وذلك لسببين:

أحدهما: أن الجرح يحصل بأمر واحد، فلا يشق ذكره.

والثاني: أن الناس يختلفون في أسباب الجرح؛ فيجرح أحد بأمر لا يراه غيره جرحا في نفس الأمر؛ لذا لزم بيان سبب الجرح ليكون واضحا أمام الناقد.

قال الشافعي: «يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل؛ إذ قد يجرح بما لا يراه غيره جارحا، لاختلاف المذاهب فيه»[٣].

وذكر الذهبي في (الميزان) مثالا لذلك في ترجمة معلى بن منصور الرازي الفقيه، قيل لأحمد: «كيف لم تكتب عنه، قال: كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب».

---

(١) الكفاية (ص١٠٩).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٩).

(٣) المستصفى (١/١٩٢).

قال الذهبي: «فهذا الذي صحّ عن أحمد بن حنبل فيه، وهكذا حكى أبو الوليد الباجي في كتابه.

وأما ابن أبي حاتم فحكى عن أبيه أنه قال: قيل لأحمد: كيف لم تكتب عن معلى؟ فقال: كان يكذب.

وقال أبو داود في سننه: «كان أحمد لا يروي عن معلى؛ لأنه كان ينظر في الرأي».

ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: رحم الله أحمد بن حنبل، بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور»[١].

وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة.

ذُكر الحسن بن موسى عند ابن المديني فقال: كان ببغداد، كأنه ضعفه.

وتعقب عليه الخطيب بقوله: «لا أعلم علة تضعيفه إياه». انتهى

كأنه لم يقبل من ابن المديني هذا الجرح المجمل، لذا نرى أنه قد وثقه ابن معين، وابن سعد، ومسلم وغيره، وأخرج له أصحاب الكتب الستة[٢].

يقول جرير الضبي: «أتيت سماك بن حرب، فرأيته يبول قائما، فرجعت، ولم أسأله»[٣].

وقد وثق جماعة من العلماء سماك بن حرب، وأخرج له مسلم، وكان فيه ضعف قليل.

---

(١) الميزان (٤/١٥٠)، وقال الحافظ: «أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب».

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٣٢٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٢٣٢-٢٣٣).

قال الشافعي: «حضرت بمصر رجلا يجرح رجلا، فسئل عن سببه، وألحّ عليه، فقال: رأيته يبول قائما، فقيل: وما في ذلك؟ قال: ترد الريح من رشاشه على يده وثيابه، فيصلي فيه، قيل: هل رأيته قد أصابه الرشاش، وصلى قبل أن يغسل ما أصابه؟ قال: لا، ولكن أراه سيفعل»[١].

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها الخطيب في الكفاية، وبيّن أنه قد أخرج الإمامان البخاري ومسلم أحاديثَ جماعة سبق الجرح فيهم من غيرهم، كعكرمة مولى ابن عباس، وإسماعيل بن أويس، وعاصم بن علي، وعمرو ابن مرزوق عند البخاري، وسويد بن سعيد عند مسلم، وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق، وغير واحد ممن بعده؛ فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه[٢].

قال النووي في مقدمة شرح مسلم: «قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي وغيره: ما احتجّ البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم، محمولٌ على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسَّر السبب»[٣].

الرأي الثاني:

قبول الجرح من غير بيان السبب، إذا كان الجارح عالما بأسباب الجرح.

قال السيوطي: «وهذا اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني، ونقله عن

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل (ص٥٤).

(٢) انظر الكفاية (ص١٠٨-١٠٩).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٢٥).

الجمهور، واختاره الغزالي والرازي والخطيب، وصححه أبو الفضل العراقي، والبُلقيني»[١]. انتهى.

والجارح لا يخلو من إحدى الحالين: إما أن يكون عالما بأسباب الجرح، فهذا لا يكلف أن يفسِّر ما أَجمل من الجرح في شخص من الأشخاص، وحكمه مثل العدل الذي لا يستفسر عما به صار عنده المزكَّى عدلا؛ لأننا متى استفسرنا الجارح لغيره، فإنما يجب علينا بسوء الظن والاتهام بالجهل بما يصير به المجروح مجروحا.

أما إذا كان الجارح عاميا، فقد وجب لا محالة استفساره[٢].

يتبين من هذا أن الجرح إذا كان من عالم لا يحتاج إلى الاستفسار، ومن هذا الباب أقوال الجرح في الكتب الحديثية التي اكتفت بالإجمال.

قال ابن الصلاح: «ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم، على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقلَّما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: «فلان ضعيف»، و«فلان ليس بشيء»، ونحو ذلك؛ فاشتراط

---

(١) تدريب الراوي (ص٣٠٨) وانظر أيضاً المستصفى (ص١٨٨) إلا أنه يقول: «والصحيح عندنا أن هذا يختلف باختلاف حال المزكي، فمن حصلت الثقة ببصيرته وضبطه يكتفى بإطلاقه، ومن عرفت عدالته في نفسه، و لم تعرف بَصيرتُه بشروط العدالة فقد نراجعه إذا فقدنا عالما بصيرا به. وعند ذلك نستفصله، وأما إذا تعارض الجرح والتعديل فإننا نقدم الجرح؛ فإن الجارح اطّلع على زيادة ما اطّلع عليها المعدل ولا نفاها، فإن نفاها بطلتْ عدالةُ المزكى».

(٢) الكفاية (ص١٠٧-١٠٨).

بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر».

قال رحمه الله: «وجوابه أن ذلك، إن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن مثل حديث من قالوا فيه مثل ذلك؛ بناء على أن ذلك أوقع فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف»[١].

والمحدثون لم يعتمدوا على هذه الكتب كثيرا؛ لأنها أثارت ريبة في نفوسهم، فبدأوا يدرسونها قضية قضية؛ حتى تذهب هذه الريبة، وتثبت عدالة الراوي، فيقبل حديثه، أو تتقوى هذه الريبة بالشواهد والقرائن الأخرى، فيرد حديث هذا الرجل المتهم في دينه وأخلاقه.

يقول الحافظ في مقدمة (اللسان): «فأما من جهل حاله، و لم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف، أو متروك، أو ساقط، أو لا يحتج به، ونحو ذلك، فإن القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك؛ إذ لو فَسَّر وكان غير قادح لمنعنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضعف!»[٢].

لقد اهتم ابن حبان بمعرفة أسباب الضعف، فمن يطالع كتابه (المجروحين) يجد كلاما مفصلا في الضعفاء، وأسباب جرحهم، إلا أنه يقع أحيانا في التناقض والتضاد في ذكر بعض الرواة مرة في الضعفاء ومرة في الثقات، ولا

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥١).

(٢) اللسان (١/١٥-١٦).

أعرف له وجها صحيحا.

* * *

● **الجمع**: يستعمل المحدثون هذه الكلمة في عد الاثنين فأكثر واحدا، مثل إسماعيل بن أبان هما اثنان بهذا الاسم اشتركا في الاسم، واسم الأب أحدهما كذاب وهو إسماعيل بن أبان العنزي، والثاني ثقة وهو: إسماعيل بن أبان الوراق، فإذا جاء في الإسناد بغير نسبة يتوقف في أمرهما، لأن عدم التمييز بينهما هو بمثابة الجهالة بحالهما.

ومثله إسماعيل بن مسلم هما اثنان بصريان في طبقة واحدة، وحدَّثا جميعاً عن الحسن البصري، غَير أن أحدهما نزل مكة فنسب إليها وكنيته أبو ربيعة وكان متروك الحديث، والآخر يكنى أبا محمد وهو ثقة.

سئل ابن معين عن إسماعيل بن مسلم المكي فقال: ليس بشيء، وسئل عن إسماعيل بن مسلم العبدي فقال: ثقة[1].

ويقابله التفريق: وهو عدّ الواحد اثنين فأكثر، انظر: (**التفريق**).

❁ ❁ ❁

---

(١) الكفاية (ص٣٧٢).

حرف الحاء

● **ح:** هو بمعنى تحويل الإسناد، وتكتب بحرف (ح) مفردة مهملة إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، فكانوا يكتبونها عند الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر[١].

واختلف العلماء في المراد منها:

فقيل: إنها من التحويل كما سبق من إسناد إلى إسناد.

وقيل: إنها رمز لكلمة "صح".

وقيل: إنها "حاء" من حائل.

وقيل: إنها رمز لكلمة "الحديث".

والمختار هو الأول.

* * *

● **الحافظ:** لقب خاص للمحدثين وهو أن يكون عارفا بسنن رسول الله ﷺ، بصيرا بطرقها، مميزا لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه.

قال تقي الدين السبكي: «إنه سأل الحافظ جمال الدين المزي عن حد الحافظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ؟ قال: يرجع إلى أهل العرف. فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جدا، قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم، وأحوالهم، وبلدانهم، أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب».

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث (ص١٥٠).

وقال ابن سيد الناس: «المحدث إذا توسع في حفظه حتى عرف شيوخه، وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها فهذا هو الحافظ».

ومن الحفاظ الذين يضرب بهم المثل: الإمام أحمد بن حنبل الذي يقول انتقيتُ المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث.

وقال أبو زرعة الرازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، قيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب».

وممن يضرب به المثل في الحفظ: يحيى بن معين الذي يقول: «كتبت بيدي ألف ألف حديث»، وغيرهما مثل البخاري، وأبي زرعة، ومسلم، وغيرهم.

وكفى بالمحدثين فخرا أن هذا اللقب يختص بهم فلا يقال للغوي أو النحوي -مهما بلغ في علمه ومعرفته- إنه حافظ.

وذكر الحافظ ابن حجر شروط التسمية بالحافظ فقال:

١- الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.

٢- والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.

٣- والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون.

قال: فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظاً[1].

* * *

● **الحاكم:** هو لقب للمحدثين، يقولون: من أحاط علمه بجميع

---

(١) النكت (١/٢٦٨).

الأحاديث المروية متنا وسنداً، وجرحا وتعديلاً ولا يفوتُه إلا القليل يقال له الحاكم.

* * *

● **الحجة**: هو لقب للمحدثين، يقولون: من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث يقال له الحجة.

* * *

● **حدثنا**: من عبارات التحمل أن يقول الراوي: حدثنا، إذا سمع الحديث من الشيخ وكان معه غيره، ويجوز أن يعبر بقوله: حدثنا إذا قرئ على الشيخ وهو يسمعه.

ومن العلماء من جعل: حدثنا، أعلى من (سمعت) والصواب: أن (سمعت) أعلى من (حدثنا).

وفي كتب الحديث يكتب (ثنا) اختصاراً.

يقول أحمد بن عبد الرحمن: «سمعت عمي (وهو عبد الله بن وهب المصري صاحب مالك، يقول: إنما هو أربعة: إذا قلت: حدثني، فهو ما سمعته من العالم وحدي، وإذا قلت: حدثنا، فهو ما سمعته مع الجماعة، وإذا قلت: أخبرني، فهو ما قرأت على المحدث، وإذا قلت: أخبرنا، فهو ما قرئ على المحدث، وأنا أسمع»[1].

ويجوز استعماله في العرض. انظر: (**صيغ الأداء**).

* * *

● **حدثني**: من عبارات التحمل أن يقول الراوي (حدثني) إذا سمع

---

(١) الكفاية (ص٢٩٤).

الحديث من لفظ الشيخ وليس معه غيره، ويجوز استعماله إذا سمع مع غيره أيضاً. كما يجوز استعماله في العرض. انظر: **(صيغ الأداء)**.

* * *

● **الحديث**: أصله ضد القديم.

والمراد بالحديث في عرف الشرع: "ما يضاف إلى النبي ﷺ".

قال السخاوي: «هو قول النبي ﷺ وفعله وتقريره وصفته حتى في الحركات والسكنات في اليقظة والمنام»[١].

وقال الطيبي: «الحديث أعم من أن يكون قول النبي ﷺ والصحابي والتابعي وفعلهم وتقريرهم»[٢].

وعلى هذا فيكون الحديث مرادفا للسنة فيقال - فيمن اتبع منهج النبي ﷺ والصحابة والتابعين في العقائد الأحكام- إنه من أهل الحديث ومن أهل السنة.

* * *

● **الحديث القدسي**: هو ما أسنده رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى، وسمي قدسياً لتكريم هذه الأحاديث من حيث إضافتها إلى الله سبحانه وتعالى.

الفرق بين القرآن والحديث القدسي والأحاديث الأخرى:

١- القرآن وحي من الله سبحانه وتعالى لفظا ومعنى نزل به جبريل على النبي ﷺ، وهو معجز، وقد أمرنا بالتعبد به، ولا يجوز مسه لمحدث، ولا قراءته للجنب والحائض، ووصل إلينا بالتواتر.

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/٨).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١/٤٢).

٢- والحديث القدسي معناه من الله سبحانه وتعالى، ولا ينحصر في كيفية من كيفيات الوحي، بل يجوز أن ينزل بأي كيفية من كيفياته كرُؤيا النوم، والإلقاء في الروع، وليس هو بمعجز، ولا أمرنا بالتعبد بتلاوته، ويجوز مسه لغير طاهر، ولم يبلغ إلينا كله بالتواتر، بل فيه ما يضعف.

ولروايته صيغتان:

إحداهما أن يقول: قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه.

والثانية: قال الله تعالى فيما روى عنه رسول الله ﷺ.

واختار السلف الصيغة الأولى.

٣- وأما سائر الأحاديث الأخرى فإنها لا تضاف إلى الله تبارك وتعالى، وإن كانت هي أيضاً وحياً لقوله تعالى: ﴿**وما يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى**﴾، ولقوله ﷺ: (**ألا إني أوتيت الكتاب، ومثلَه معه**)، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وإسناده صحيح.

ومن أمثلة الحديث القدسي:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تبارك وتعالى: (**أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركته**)[1].

وحديث معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**قال الله عز وجل: وجبت محبتي للمتحابين فيَّ، والمتجالسين فيَّ، والمتباذلين فيَّ،**

---

(١) رواه مسلم (٤/٢٢٨٩).

والمتزاورين فيَّ)[١].

وحديث أبي ذر الغفاري ﷺ، عن النبي ﷺ فيما يرْويه عن ربه تعالى أنه قال: **(يا عبادي: إني حرَّمْتُ الظُلْمَ على نَفْسِي، وجعلتُه بينكم مُحرَّمًا فلا تظَالَمُوا... في حديث طويل)**[٢].

ومن أشهر المؤلفات في الحديث القدسي:

١- المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية وما أضيف إليها من الحكايات الوعظية والأشعار الزهدية. للشيخ أبي القاسم علي بن بلبان المقدسي (ت ٦٨٤هـ) طبع بتحقيق الدكتور محي الدين مستو والدكتور محمد الخطراوي، وفيه مائة حديث

٢- الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية.

للعلامة عبد الرؤوف المُناوي (ت١٠٣١هـ)[٣] جمع فيه ٢٧٢ حديثاً قدسيا من الصحيح والضعيف.

٣- الأحاديث القدسية للجنة من العلماء غير معروفين جمعوا فيه ما وجدوا في الكتب الستة، وموطأ الإمام مالك من الأحاديث القدسية، وبلغ عددها ٣٩٩ حديثا، وفي بعضها خلاف.

---

(١) أخرجه مالك (٢/٩٥٣-٩٥٤)، عن أبي حازم بن دينار، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل.

وأخرجه أحمد (٥/٢٣٢)، والحاكم (٤/١٦٨-١٦٩) من طريق مالك، قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

(٢) رواه مسلم (٤/١٩٩٤).

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٨٤-١٨٥).

٤- صحيح الأحاديث القدسية: للشيخ أبي عبد الرحمن عصام الدين الصبابطي، طبع عام ١٤١١هـ، وفيه ٥٤٤ حديثاً، وهو مستخلص من (جامع الأحاديث القدسية) له كما ذكر ذلك في المقدمة، وهو مطبوع في مجلدين أيضاً.

٥- الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية: للشيخ محمد مدني، وفيه ٨١٤ حديثاً، اختارها من (جمع الجوامع) للسيوطي.

* * *

● **الحسن:** أول من اصطلح الحسن في الحديث هو الإمام الترمذي[١] وأكْثَر استعماله في كتابه "السنن" وعرفه بقوله:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب (حديثٌ حسنٌ) فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا».

ثم قال: «كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكِذب، ولا يكون الحديثُ شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن»[٢].

ويُشعر قولُه: لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، أن بين الثقات الضابطين وبين المتهمين طبقات. فمن نزل عن الثقة ولم يبلغ درجة التهمة فحديثه حسن. وهو الذي أطلق عليه علماء النقد بعبارات مختلفة مثل: صدوق، شيخ يكتب حديثه، صالح الحديث، محله الصدق، لا بأس به،

---

(١) وقد وجد في كلام من سبق الترمذي ففي الغالب المقصود منه الحسن اللفظي لا الاصطلاحي.

(٢) العلل مع السنن (٥/٧٥٨).

مقارب الحديث، شيخ وسط، مأمون، أرجو أن ليس به بأس، صويلح، صدوق سيء الحفظ، صدوق له أوهام، وغيرها، فمن قيل فيه هذه العبارات وما يشابهها فحديثه حسن باختلاف درجات حُسنِه، فقد يكون حسنا لذاته، وقد يحتاج إلى من يعاضده، وإلا فهو حسن بأدنى درجات الحسن.

وقد استشكل الناس تعريف الترمذي عندما قال: «ويروى من غير وجه» وهو يحكم على أحاديث كثيرة بالحسن مع التأكيد بأنه: غريب ولا يروى إلا من هذا الوجه.

وأجيب عنه بأنه قد يكون غريباً، لم يرو إلا عن تابعي واحد، لكن رُوي عنه من وجهين، فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب[١].

وللحديث الحسن تعريف آخر ذكره الخطابي رحمه الله تعالى في خطبة كتابه (معالم السنن) بقوله:

«والحسن منه ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء».

وقد نازعه العلماء في هذا التعريف[٢].

والذي يظهر من تعريف الخطابي أنه يريد أن يفرق بين الصحيح والحسن فقال في تعريف الصحيح: «ما اتصل سنده وعدلت نقلته».

---

(١) انظر (علوم الحديث ص١٠١) لشيخ الإسلام.

(٢) انظر كلام العراقي في (التقييد والإيضاح ص٣٠-٣١) وكلام الحافظ في (النكت ١/٣٨٦-٣٨٧).

يعني أن يكون الإسناد متصلا من أوله إلى آخره، ويكون ناقلوه من العدول الثقات الضابطين، لأن لفظ التعديل يشمل كل هذا عند أهل الحديث.

وقال في تعريف الحسن:

«ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله».

أي كون الحديث في الكتب التي تجمع بين الصحيح وما دونه، لا في الكتب التي فيها الموضوعات والمقلوبات.

وقوله: واشتهر رجاله -أي بالسلامة في الرواية- غير مستورين ولا مجاهيل ولا متهمين، إلا أنهم لم يبلغوا درجة العدالة التي هي من شرط الصحيح.

وعلى هذا فيكون تعريف الخطابي للحسن قريباً مما هو عند أهل الحديث.

وكلام ابن دقيق العيد قريب من هذا فإنه قال: «وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجُه واشتهر رجاله، مما لم يبلغ درجة الصحيح»[1].

ومظان الحديث الحسن: كتب السنن، والمسانيد، والمصنفات وغيرها.

قال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن ثم سنن أبي داود».

وللحافظ البغوي اصطلاح خاص به في تعريف الحسن، فإنه جعل الفصل الثاني في كتابه (مصابيح السنة) الحسان- ما أخرجه أصحاب السنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي.

والفصل الأول -الصحاح- ما أخرجه الشيخان، وقد نازعه العلماء في صنيعه هذا.

---

(١) الاقتراح (ص١٦٥).

حكم الحديث الحسن: لم يختلف المحدثون والفقهاء في الاحتجاج بالحديث الحسن، فهو كالصحيح، ولذا جمع بعض المحدثين في مصنفاتهم الصحاح والحسان وسموها كلها صحيحة، مثل الحافظ ابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم، وابن السكن، وغيرهم.

وللحسن مراتب، فإذا كان رجاله على درجة (صدوق) أو (صدوق لا بأس به) أو (ليس به بأس) فهو حسن لذاته، ومن كان دونهم ولم يبلغوا درجة الضعيف، وانضم إليه ما يؤيده فهو حسن لغيره.

* * *

● **حسن صحيح**: لقد عرف الترمذي باستعمال الاصطلاحات المركبة في جامعه مثل قوله: «**حسن صحيح**» أو «**حسن غريب**» أو «**صحيح غريب**»أو «**حسن صحيح غريب**»، وأحيانا يأتي بالإفراد مثل قوله: «**حسن**» و «**صحيح**» و «**غريب**»، ويعقب أحيانا بعد هذا فيقول: «**لا نعرفه إلا من هذا الوجه**».

مما جعل العلماء يكشفون مراده، ويبينون قصده؛ فاختلفت أقوالهم، وتشعبت مشاربهم في فهم هذه العبارات.

والسبب في ذلك هو أن الترمذي لم يعرّف في كتابه (العلل) إلا الحديث الحسن؛ حيث قال: «ما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث حسن) فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يُروَى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويُروى من غير وجه نحو ذلك - فهو عندنا حديث حسن.

وما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث غريب) فإن أهل العلم يستغربون

الحديث لمعان: ربّ حديث يكون غريبا لا يُروى إلا من وجه واحد، مثل حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه، قال: قلتُ: يا رَسُولَ اللَّـهِ أمَـا تَكون الذَّكاة إلاّ فِي الحَلْق واللَّبَّة؟ فقَالَ: (**لَوْ طَعَنْـت فِـي فَخِذهـا أَجْـزَأه عنك**)، فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه إلا هذا الحديث، وإن كـان هـذا الحديـث مشـهورا عند أهل العلم».

فلم يتعرض الترمذي لتعريف الحديث الصحيح؛ ولعـل ذلـك استغناء بشهرته عند أهل هذا الفن.

لذا وجب إيضاح بعض الأمور التي أشار إليها الترمذي في قوله هذا:

الأمر الأول:

لقد قال الترمذي في تعريف الحسن: «... وأن يُروى من غـير وجـه» أي: بتعدد إسناده، إلا أنه يخالف كثيرا في جامعه، فيقول عقب الحديـث: «هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

فعلى سبيل المثال قال في كتاب الصلاة بـاب مـا ذكـر في الاغتسـال عندما يسلم الرجل: عن قيس بن عاصم: أنَّه أَسْلَم، (**فَـأَمَره النَّبـيُّ ﷺ أنْ يَغْتَسِل بِماء وسِدْر**). قال الترمذي: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا مـن هذا الوجه»[1].

وفي كتـاب البيـوع بـاب مـا جـاء في التبكـير بالتجـارة: عـن صخـر الغامدي قال: قال رسول الله ﷺ: (**اللَّهُمَّ بارِكْ لأُمَّتِي في بُكورِها**). قـال

(١) (٥٠٢/٢) .

الترمذي: «حديث صخر الغامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث»[١].

وفي كتاب الجهاد باب ما جاء في الفرار من الزحف: عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ابن عمر، قال: بَعَثَنا رَسُولُ اللَّهِ فِي سَرِيّة فَحاص النَّاس حَيْصةً، فَقَدِمْنا المَدِينة فاخْتَبَيْنا بها، وقُلْنا هَلَكْنا، ثم أَتَيْنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنا: يا رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ الفارُّون، قَالَ: **(بَلْ أنتُم العَكّارُون، وأنا فِئتُكُم)**. قال الترمذي: «هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد»[٢].

ومعنى قوله: (فحاص الناس حيصة) يعني: فروا من القتال.

ومعنى قوله: (بل أنتم العكارون) العكّار: الذي يفر إلى إمامه لينصره، ليس يريد الفرار من الزحف.

وفي كتاب الأدب - باب ما جاء في طيب الرجال والنساء: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **(طِيب الرِّجال ما ظَهَر رِيحُه وخَفِيَ لَوْنُه، وطِيب النِّسَاء ما ظَهَر لَوْنُه وخَفِيَ رِيحُه)**. قال الترمذي: «حديث حسن، إلا أن الطَّفاوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث، ولا نعرف اسمه»[٣].

فهذه الأحكام منه على هذه الأحاديث وغيرها غير مطابقة لتعريف الحسن.

وقد سجل العراقي مثل هذه الاعتراضات كثيرا في شرحه (لجامع

---

(١) (٥٠٨/٢).

(٢) (٢١٥/٤).

(٣) (١٠٧/٥).

الترمذي) وفي شرحه (لألفيته)[١].

وأجاب العلماء عن هذا الإشكال بأجوبة منها:

أولا: إن أوصاف هذه الأحاديث وحدها كافية لجعلها حسانا بدون حاجة إلى ما يقويها، وقاربت أن تكون صحيحة لولا أن خَفَّ ضَبْطُ رجاله، وتعريف الترمذي يشمل نوعا خاصا من الحسن.

وثانيا: أن قيده أن يروى من غير وجه لما لا يصل بنفسه إلى درجة الحسن؛ لأجل ضعف فيه.

قال أبو الفتح اليعمري: «إن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرّف الحسن بنوع منه لا بكل أنواعه»[٢].

وثالثا: أن الترمذي لم يقل: ويُروى من غير وجه عن النبي ﷺ؛ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه: يروى من غير وجه ولو موقوفا؛ ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعضد به.

وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به - كان صحيحا[٣].

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/٨٥)، وانظر أيضاً: توضيح الأفكار (١/١٦١).

(٢) توضيح الأفكار (١/١٦١)، وقارن بما قاله الحافظ أيضاً في شرح نخبة الفكر (ص٧٥-٧٦) بشرح علي القاري.

(٣) شرح العلل لابن رجب (١/٢٩٩-٣٠٠).

الأمر الثاني:

قول الترمذي: «**حسن غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه**»[١].

والإشكال في هذه الأحاديث هو: استحالة جمع تعدد الطرق مع الغرابة؛ فإن الحسن ما روي من وجه آخر، والغريب ما روي من وجه واحد.

والجواب عن هذا الإشكال كما في الأول، وهو أن رتبة هذه الأحاديث كافية لجعلها حسانا بدون حاجة إلى دعم خارجي، وأكد ذلك بقوله: «غريب» لأنه لم يعرف هذا الحديث إلا من جهة واحدة، وهذا يرادف قول من يقول: حسن لذاته.

فقوله: «حسن غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه» أقوى من قوله: «حسن غريب» فقط؛ لأن الأول حسن بالتأكيد لأنه قال: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، والآخر يحتمل أن يكون حسنا لغيره، ويكون غريبا من حيث اللفظ لا من حيث الإسناد؛ ولذا أطلق و لم يقيده بوجه واحد.

الأمر الثالث:

قول الترمذي: «**حسن غريب، وإسناده ليس بمتصل**» يقصد به الضعيف؛ لأنه أبان عن علة ضعفه في أكثر الأماكن.

فقال في حديث علي بن أبي طالب[٢]: «هذا حديث غريب؛ وإسناده ليس بمتصل، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب»، أي: فيه انقطاع.

---

(١) انظر على سبيل المثال: (٢/٥٧، ١٣٣، ٢٧١، ٣١٧، ٤٢٨، ٥١٣).

(٢) (٤/٩٩).

وقال في حديث ركانة أنَّه صارَع النَّبيَّ ﷺ، فَصَرَعَه النَّبيُّ ﷺ «هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة»[١] أي: فيه جهالة.

وقال في حديث أبي هريرة المرفوع: (**الْيَوْم الْمَوْعُودُ يَوْمُ القِيامَة، واليَوْم المَشْهودُ يَوْم عَرَفة، والشَّاهِد يَوْم الجُمعة...**): «هذا حديث حسن غريب؛ لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث؛ ضعفه يحيى بن سعيد وغيره»[٢].

والإشكال في هذه الأحاديث وغيرها هو الجمع بين قوله: «حسن» وقوله: «وليس إسناده بمتصل» أو «فيه ضعف»؛ فإن الحسن عنده: ما لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويُروى من غير وجه؛ ونرى في الأمثلة السابقة الانقطاع، والجهالة، والضعف في بعض الرجال، فكيف يجمع الحسن مع الانقطاع والجهالة والضعف؟

ويجاب عن هذا - كما أجاب ابن الصلاح وغيره - أن الحسن على قسمين: أحدهما: الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر؛ حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو

---

(١) (٤/٢٤٨).

(٢) (٥/٤٣٦).

بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه؛ فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل...[١].

لأنه اشترط ألا يكون الراوي متهما بالكذب؛ فيدخل في الحسن رواية الثقة، ورواية الصدوق، ورواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب، مثل سيء الحفظ، ومَن وصف بالغلط والخطأ، وكذلك المستور الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل؛ فإن أوصاف هؤلاء لا تنافي شرط عدم الاتهام بالكذب.

وأما إذا كان الضعف لا ينجبر فهذا لا يدخل في تعريف الحسن؛ لأنه قال: «يُروى من وجه آخر»، والضعف الشديد الذي لا ينجبر لا ينفعه ولو جاء من طريق آخر.

فالضعف على قسمين: ضعف خفيف لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن عند الترمذي، هو أقرب إلى الصحة من الضعف كما مضى، وضعف شديد أقرب إلى الضعف من الصحة، وهو لا يجوز العمل به.

وأما الانقطاع فإنه لم يشترط نفيه في تعريف الحسن، بل اشترط فقط نفي الشذوذ؛ فإذا كان الراوي موصوفا بالضبط، وترجح الظن بأنه حفظه، وروي من وجه آخر، لا يضر الانقطاع فيه.

الأمر الرابع:

إذا أطلق الترمذي كلمة «غريب» فإنه يقصد بها الضعيف في الغالب؛ ولذا نرى أنه يعقبه في أكثر الأحيان بقوله: «فيه فلان ضعيف»، أو «ليس إسناده بمتصل»، أو «فلان لا يعرف»، وغير ذلك.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٥-١٦).

انظر على سبيل المثال:

١- حديث أبي أمامة: (**خَيْر الأُضْحِيـة الكَبْـش، وخَـيْر الكَفَـن الحُلّـة**)؛ قال: «هذا حديث غريب؛ وعُفَير بن مَعْدان يضعف في الحديث»[١].

٢- وحديث معاذ بن جبل: (**مَنْ عَيَّر أخاه بذَنْب لَمْ يَمُتْ حتّى يَعْمله**)؛ قال فيه: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل؛ وخالد بن مَعْدان لم يدرك معاذ بن جبل»[٢].

٣- وحديث سالم بن عبد الله عن أبيه: (**باب أُمَّتِي الَّذِي يَدْخُلون مِنْه الجَنَّة عَرْضُه مَسِيرة الرَّاكِب الجَواد ثلاث...**)؛ قال فيه: «هذا حديث غريب؛ سألت محمدا عن هذا فلم يعرفه، وقال: لخالد بن أبي بكر مناكير عن سالم، عن عبدالله»[٣].

٤- وحديث عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها: (**يُشَمَّت العاطِس ثَلاثاً، فإنْ زاد فَإنْ شِئْتَ فَشَمِّتْه وإنْ شِئْتَ فَلا**)؛ قال فيه: «هذا حديث غريب؛ وإسناده مجهول»[٤].

٥- وحديث سعيد بن المسيب [غير مرفوع]: (**إنَّ اللّـهَ طَيِّب يُحِبُّ الطَّيِّب، نَظِيف يُحِبُّ النَّظافة، كَرِيم يُحِبّ الكَرَم، جَواد يُحِبّ الجُود؛ فَنَظِّفوا [أراه قَالَ] أَفْنِيَتَكم، ولا تَشَبَّهوا باليهود**)، قال:

---

(١) (٤/٩٨).

(٢) (٤/٦٦١).

(٣) (٤/٦٨٤).

(٤) (٥/٨٥).

فذكرت ذلك لمهاجر بن مسمار فقال: حدثنيه عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله، إلا أنه قال: (نَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُم)؛ قال فيه: «هذا حديث غريب؛ وخالد بن إياس يضعف»[١].

ومن الغريب ما يكون صحيحا كأن يكون الراوي من الثقات الضابطين، ومن الغريب ما يكون ضعيفا كأن يكون الراوي من الضعفاء المغفلين يغلب عليهم الوهم والغلط.

أشار إلى ذلك ابن الصلاح بقوله: «ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب».

والترمذي في الغالب يقصد القسم الثاني؛ لأنه لم يقرن بالصحة والحسن، وتفرُّد الراوي الضعيف بالحديث مظنة للخطأ والوهم، ومن ثَم يكثر الضعف في الغرائب؛ ولذا قال الإمام أحمد: «اتقوا هذه الغرائب؛ فإن عامتها عن الكذابين»[٢].

وقال رحمه الله تعالى: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثا غريبا فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان».

قال ابن رجب: **أحدهما**: أن يكون الحديث لا يروى إلا من وجه واحد، مثل ما حدّث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الذكاة.

---

(١) (١١٢/٥).

(٢) شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات) لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١١).

فهذا حديث غريب لا يعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، ثم اشتهر عن حماد فرواه عنه خلق؛ فهو في أصل إسناده غريب، ثم صار مشهورا عن حماد.

والثاني: أن يكون الإسناد مشهورا، يروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.

ومثّله الترمذي بحديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ **(في النهي عن بيع الولاء وهبته)**؛ فإنه لا يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط، خرجه الترمذي في كتاب البيوع، وهو معدود من غرائب الصحيح؛ فإن الشيخين خرجاه.

ومن غرائب الصحيح أيضاً حديث عمر عن النبي ﷺ: **(إنَّما الأَعْمَال بالنِّيَّات)**؛ فإنه لم يصح إلا من حديث يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر.

والثالث: أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويروى عن بعض الصحابة من وجه يستغرب عنهم بحيث لا يعرف حديثه إلا من هذا الوجه.

والرابع: أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفا من رواية صحابي عنه من طريق أو طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

والمثال ما ذكره الترمذي: حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهدي، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، عن عائشة مرفوعا. قال الترمذي: «هذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة، عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب

هذا الحديث لحال إسناده؛ لرواية السائب، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

فهذا الحديث مروي من وجوه متعددة، وأما من حديث السائب بن يزيد، عن عائشة فلا يعرف إلا من هذا الوجه؛ فصار غريبا نظرا إلى الإسناد لا إلى المتن.

وكذلك يحمل قوله: «حسن صحيح غريب»، أو: «صحيح حسن غريب»، على أنه حسن، روى من إسناد واحد جعله حسنا وكاد أن يرتقى إلى درجة الصحة، ولكنه لم يرتق.

فقوله: «صحيح» أرفع من قوله: «حسن صحيح»، أو «صحيح حسن» أو «حسن صحيح غريب».

لأن قوله: «صحيح»، مؤكد بصحته بخلاف «حسن صحيح».

* * *

● **الحسن لغيره:** هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله، أو نحوه من وجه آخر، أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد[1]، فأصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فاحتمل لوجود العاضد، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه.

❁ ❁ ❁

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٣٣).

حرف الخاء

● **الخبر:** الخبر عند المحدثين مرادف للحديث.

وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره، ولذا فإن من اشتغل بالسنة يقال له: المحدث، ومن اشتغل بالتاريخ يقال له: الإخباري.

وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس[١].

* * *

● **خبر الواحد:** انظر (**الآحاد**).

* * *

● **الخصائص:** نوع من التاليف عند المحدثين يقصدون به جمع الأحاديث الواردة في خصوصية النبي ﷺ، مثل أنه ﷺ سيد ولد آدم يوم القيامة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع**)[٢].

وفي حديث آخر في الصحيحين: (**أنا سيد الناس يوم القيامة...**)[٣].

ومن خصائصه أنه ﷺ خاتم النبيين كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (**مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى بنيانا، فأحسنه وأجمله، فجعل الناس يطيفون به، ويقولون: ما رأينا بنياناً أحسن من هذا إلا**

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر مع الملا (ص١٥٤).

(٢) رواه مسلم (رقم ٢٢٧٨).

(٣) البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم.

هذه اللَبنة، فكنتُ أنا تلك اللَبنة)[١].

ولهذا اهتم المحدثون بتأليف كتب الخصائص بالنبي ﷺ.

ومن هذه الكتب:

١- (الدر الثمين في خصائص النبي الأمين): للحافظ ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

٢- (خصائص النبي ﷺ) للحافظ مغلطاي (ت ٧٦٢هـ)

٣- (غاية السول في خصائص الرسول ﷺ) للحافظ ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)

٤- (الأنوار بخصائص المختار) للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)

٥- (الخصائص الكبرى) للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد خليل هراس بمطبعة المدني بالقاهرة. إلا أن السيوطي رحمه الله حشر في هذا الكتاب ما صح وما لم يصح بل وقد أدخل فيه عددًا من الأحاديث الموضوعة والباطلة أشار إلى بعضها المحقق رحمه الله.

* * *

● **الخِلَعيات:** لأبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين الموصلي الأصل، المصري الشافعي الخِلَعي (ت٤٩٢هـ) وله (الفوائد العشرون) جمعها وخرجها أبو نصر الشيرازي، وسماها (الخِلَعِيات)[٢].

والخِلَعي هذا شيخ معتزلي له علو في الرواية، وعنده فوائد كما قال ابن العربي، حدث عنه الحميدي[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) رواه مسلم (رقم ٢٢٨٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٧٦).

(٣) المصدر السابق.

حرف الدال

● **الدراية:** علم يعرف به أحوال السند والمتن.

انظر: (**الرواية والدراية**).

* * *

● **دلائل النبوة:** نوع من التصنيف عند المحدثين يقصدون بذلك جمع الأحاديث الواردة في صدق نبوة النبي ﷺ من معجزات وغيرها.

وإليكم ما قاله الحافظ البيهقي في خصوص الدلائل في مقدمة كتابه:

«ثم إن لنبينا ﷺ وراء القرآن من الآيات الباهرة والمعجزات الظاهرة ما لا يخفى، وأكثر من أن يحصى.

فمن دلائل نبوته التي استدل بها أهل الكتاب على صحة نبوته: ما وجدوا في التوراة والإنجيل وسائر كتب الله المنزلة من ذكره ونعته، وخروجه بأرض العرب، وإن كان كثير منهم حرّفوها عن مواضعها.

ومن دلائل نبوته: ما حدث بين أيام مولده ومبعثه ﷺ من الأمور الغريبة والأكْوَانِ العجيبة القادحة في سلطان أئمة الكفر والمُوهِيَة لكلمتهم، المؤيِّدة لشأن العرب، المُنَوِّهة بذكرهم كأَمر الفيل وما أحلَّ الله بحزبه من العقوبة والنَّكال.

ومنها خمود نار فارس، وسقوط شُرُفات إيوان كسرى، وغيْض ماءِ بُحَيْرة ساوة، ورؤيا الموبذان وغير ذلك.

ومنها: ما سمعوه من الهواتف الصارخة بنُعُوته وأوصافه والرموز المتضمنة لبيان شأنه، وما وجد من الكهنة والجن في تصديقه، وإشارتهم

على أوليائهم من الإنس بالإيمان به.

ومنها: انتكاس الأصنام المعبودة، وخُرُورُهَا لوجوهها من غير دافع لها عن أمكنتها تُومِئ - إلى سائر ما رُوي في الأخبار المشهورة من ظهور العجائب في ولادته وأيام حضانته، وبعدها - إلى أن بُعِث نبياً وبعد ما بُعِث.

ثم إن له من وراء هذه الآيات المعجزات: انشقاق القمر، وحنينَ الجذع، وخروجَ الماء من بين أصابعه، حتى توضّأ منه ناس كثير، وتسبيح الطعام، وإجابة الشجرة إيّاه حين دعاها، وتكليمَ الذراع المسمومة إياه، وشهادة الذئب والضبِّ والرضيعِ والميت له بالرسالة، وازدياد الطعام والماء بدعائه حتى أصاب منه ناس كثير، وما كان من حلبه الشاة التي لم يَنْزُ عليها الفحل، ونزول اللبن لها، وما كان من إخباره عن الكَوائن، فوجد تصديقه في زمانه وبعده، وغير ذلك مما قد ذُكر، ودوّن في الكتب» انتهى.

ومن الكتب المشهورة في دلائل النبوة:

١- (دلائل النبوة) للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، طبع بتحقيق الأستاذين عبد الرحمن عباس ومحمد رواس قلعجي عام ١٣٩٠هـ.

٢- (دلائل النبوة): للحافظ البيهقي (ت٤٥٨هـ) طبع بتحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي عام ١٤٠٥هـ.

ومنها دلائل النبوة لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) وابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ) وإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) والفريابي (ت٣٠١هـ) والطبراني (ت٤٣٠هـ) والشاشي (ت٣٦٦هـ)، وأبي الشيخ (٣٦٩هـ)، والهروي (ت٣٤٣هـ)، والمستغفري (ت٤٣٠هـ وغيرهم[1].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ (ص٦٢-٦٥).

حرف الراء

• **رجال الصحيح**: يحكم بعض العلماء على الإسناد بأن رجاله رجال الصحيح، كما يفعله الهيثمي في مجمع الزوائد، ويطلق بعض آخرون فيقولون: رجاله رجال التهذيب، وكل هذا لا يعني به بأن الإسناد صحيح لاحتمال أن يكون فيه شذوذ، أو علة قادحة.

فيغتر من لا دراية له بعلم الحديث بأن الحديث صحيح. والصواب أنه لا يلزم ذلك حتى يخلو الإسناد من الشذوذ، والعلة القادحة.

وكذلك قولهم: رجاله رجال الشيخين أو أحدهما، أو على شرط الشيخين أو أحدهما. فهذا لا يعني أيضاً عند المحققين من علماء الحديث أنه صحيح، فإن شرط الشيخين يتوقف على النظر على أي وجه رويا.

فقد وجد في رجال الشيخين من هم (صدوق) أو دونه إلا أن حديثهم في الصحيحين يحكم عليه بالصحة، وفي غيرهما يحكم عليه بما يستحقون. ونجد هذا كثيرا في مستدرك الحاكم فإنه رحمه الله تعالى لمجرد رجال أحدهما، يحكم بأنه على شرطه.

مثاله: هُشيم بن بَشير السلمي، عن الزهري، فكل من هُشيم والزهري أخرجا له، فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على واحد منهما. لأنهما إنما أخرجا عن هُشيم من غير حديث الزهري، فإنه يُضعف فيه.

لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثم ريح شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هُشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتْقَنَ حفظَها.

فوهم في أشياء منها. فضُعِّف في الزهري بسببها[١].

* * *

● **الرحلة للحديث:** الرحلة لأجل تحصيل ما ليس عنده من الأسانيد والمتون وغيرهما مقصد عظيم عند المحدثين. وبدأت هذه الرحلات منذ عهد الصحابة ﷺ، فقد رحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر في حديث واحد؛ لأن النبي ﷺ حث على طلب العلم، وشدّ الرحلة له.

وفي الحديث عن كثير بن قيس قال: «كنت جالسا مع أبي الدرداء في مسجد دمشق فجاءه رجل فقال: يا أبا الدرداء: إني جئتك من مدينة الرسول ﷺ لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ ما جئت لحاجة قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات، ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**)[٢].

وقد خرج الشعبي إلى مكة في ثلاثة أحاديث فذُكِر له، فقال: «لعلي

---

(١) الباعث الحثيث (١/١٠٨).

(٢) رواه أحمد (٢/٢٥٢)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، والدارمي (٢٨٩)، «وسماه الترمذي: قيس بن كثير».

ألقى رجلا لقي النبي ﷺ، أو من أصحاب النبي ﷺ»[١].

وقال أبو حاتم: «كان معدان بن عبد الجبار الأزدي صدوقاً، اختلفتُ إليه أكثر من عشرين مرة في سبب حديث واحد، ولم يكن عنده إلا حديث واحد، حتى سمعته»[٢].

وتحمل المحدثون المتاعب المتنوعة، والمشاق الشديدة لسماع الحديث، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والإقامة والاستقرار طوال حياته؛ لذا قال إبراهيم بن أدهم: «إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»[٣].

لقد أثرت هذه الرحلات العلمية في جمع النصوص الشرعية التي كانت منتشرة في الآفاق الإسلامية؛ حتى سهل على أئمة الحديث استخراج المعاني والمطالب، والمقارنة بين الروايات المختلفة وموازنتها برواية الآخرين، وردّ كيد الكذابين والوضاعين إلى نحورهم؛ فإن هذه الرحلات أتاحت الفرصة لجمع الأحاديث ونقدها في وقت واحد.

ونتيجة لذلك ترعرع علم الجرح والتعديل؛ فإن الناقد إذا سافر إلى بلد المروي عنه واختلط بأهله، استطاع أن يطّلع على أحواله عن كثب، ويسأل عنه أهله؛ فيسهل عليه الحكم على ذلك الرجل الذي قد لا يكون دقيقا في الحكم عليه إذا كان بعيدا عن دياره.

ولذا كانت هذه الرحلات حداً فاصلاً بين المتقنين والمتساهلين في

---

(١) المحدث الفاصل (٢٢٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٤٠٤).

(٣) شرف أصحاب الحديث (ص٢٤).

رواية الحديث؛ فإن الذي لم يتحمل المشاق لسماع الحديث من مصدره الأصلي عُدَّ من المتساهلين، وهو نوع من الجرح.

وأوضح مثال لذلك ما ذكره الخطيب البغدادي عن ابن لهيعة الإمام الكبير والفقيه الشهير في الديار المصرية؛ أنه كان من المتساهلين؛ فأي كتاب جاؤوا به إليه بدأ يحدث منه[١]، وذلك بدون أن يسمع الكتاب من مصنّفه، ويتحملَ المشاق بالرحلات والأسفار؛ ولذا لما احترقت كتبه اختلط عليه علمه، فصار في عداد المتروكين، إلا من أخذ عنه العلم قبل ذلك.

وقد انتقد يحيى بن معين رجلاً يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث فقال: «أربعة لا تُؤنِسُ منهم رُشْدا: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابنُ المحدث، ورجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث»[٢].

وألَّف الحافظ الخطيب البغدادي رسالة خاصة باسم: (الرحلة في طلب الحديث).

كما استفاد المحدثون من هذه الرحلات في جمع ما أُلِّف من الكتب الإسلامية في الشرق والغرب في مختلف الفنون؛ يقال: إن أبا عبدا لله بن منده (ت٣٩٥هـ) لما رجع من رحلته الطويلة بلغت كتبه التي جمعها وحملها معه أربعين حملاً[٣].

وقد كان المحدث يُعرف بالرحالة والرحال، وبالجوالة والجوال، ومن

---

(١) الكفاية (ص١٥٢).

(٢) الرحلة في طلب الحديث (ص٨٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (١٠٣٢/٣).

يوصف بأنه طواف الأقاليم يكون موضع الإكبار والإجلال.

وقد عقد الرامهرمزي فصلا خاصا في كتابه (المحدث الفاصل) فقال: «الراحلون الذين جمعوا بين الأقطار»، ثم قسم هؤلاء إلى خمس طبقات، وذكر في كل طبقة أسماء المحدثين والأقطار التي رحلوا إليها، ومنها: المدينة، ومكة، واليمن، والعراق، ومصر، والجزيرة، والشام، وخراسان، والري، ومرو، وبخارى، واليمامة.

وهذه البلدان اشتهرت في القرنين الثاني والثالث بالمراكز والحلقات التي تلقى فيها أحاديث رسول الله ﷺ، وتمحص تمحيصا دقيقا، وتناظر وتناقش، ثم تدون في المصنفات الخاصة.

* * *

● **رضي:** يكره عند المحدثين كتابة "رضي الله عنه" بالرمز[١].

* * *

● **ركن من أركان الكذب:** يستعمل في أشد مراتب الجرح، وهو الذي لا تحل الرواية عنه. انظر (مراتب الجرح).

* * *

● **رواية الآباء عن الأبناء:** هذا موضوع طريف جمع فيه الحافظ الخطيب كتابا حافلا سماه (رواية الآباء عن الأبناء)[٢].

ومن أمثلته رواية العباس بن عبد المطلب، عَم النبي ﷺ عن ابنه الفضل ابن عباس رضي الله عنهما: (**أن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة**)[٣].

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث (ص١٤٩).

(٢) ونقل منه المؤلفون أمثلة كثيرة وفي بعضها نظر.

(٣) جمع الصلاتين بالمزدلفة ثابت في الصحيحين من غير هذا الوجه.

وعن وائل بن داود، عن ابنه بكر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **(أخِّرُوا الأحمال، فإن اليدَ معلقة والرجْلَ موثقة)**.

قال الخطيب: «لا يروى إلا من جهة بكر ابنه»[١].

قال ابن الصلاح: «وهذا طريف يجمع أنواعاً، وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقري، عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثا أو نحو ذلك، وذلك أكثر ما رويناه لأب عن ابنه»[٢].

وأما الحديث المروي عن أبي بكر الصديق، عن عائشة رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ في **(الحبة السوداء شفاء من كل داء)**.

فغلط من رواه هكذا، وإنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة[٣]. وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق يكنى بأبي بكر، فظن بعض الرواة أنه أبو بكر الصديق والد عائشة رضي الله عنها.

ومن أشهر المصنفات في هذا:

١- رواية الآباء عن الأبناء، للخطيب البغدادي.

* * *

● **رواية الأبناء عن الآباء:** من المعروف في علم الحديث أن كثيراً من الأبناء يروون عن آبائهم، ويصرحون بأسمائهم، ولكن الذي يهمنا

---

(١) انظر: المقنع (٥٣٧/٢) ونقل ابن الملقن عن المزي أنه قال: «لا يصح سنده إلى ابن عيينة، وأنه لا يصح مرفوعاً، وإنما روي عن عمر قوله، وهو صحيح».

(٢) المقدمة لابن الصلاح مع التقييد (ص٣٠١).

(٣) كما أخرجه البخاري (٥٣٦٣).

هنا ما لم يسم فيه الأب أو الجد وهو نوعان:

الأول: أن يرويه عن أبيه فحسب نحو: رواية أبي العُشراء الدارمي، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ فاجتهد المحدثون في معرفة اسم أبي العُشراء أولا، ثم في معرفة اسم أبيه.

فالأشهر أن أبا العُشراء: هو أسامة بن مالك بن قِهطَم -بكسر القاف، وقيل قَحْطم -بالحاء، وقيل: هو عطارد بن بَرْز -بتسكين الراء، وقيل ابن بلْز باللام، وقيل في اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك.

وقد ذكر الحافظ في التقريب أكثر من هذا.

وقد يرد مثل هذا كثيراً جداً في إسناد الحديث، فيجتهد الباحث في تعيين اسمه، واسم أبيه، وتحديد مرتبته في الجرح والتعديل ليتم له الحكم على الإسناد.

والثاني: رواية الابن، عن الأب، عن الجد.

كعمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة أكثرها فقهيات وقوله: «عن جده» يعود إلى شعيب، أي جد شعيب وهو عبد الله بن عمرو. وقد ثبت في بعض الروايات أن شعيبا صرح بسماعه من جده عبد الله بن عمرو. وهذا الذي رجحه البخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، وجمع من الأئمة. وقد قال الذهبي: وصرح البخاري في ترجمة شعيب بأنه سمع من جده عبد الله وهذا لا ريب فيه[1].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/٢٦٣-٢٦٨).

وقال العلائي: «والأصح أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهذه مقطعة من جمل أحاديث تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو، ولكن هل سمع جميع ماروى عنه، أم سمع بعضها، والباقي من الصحيفة، الثاني أظهر عندي».

ثم قال: «فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهوأحد وجوه التحمل»[٢].

وأما الذين حملوا قوله: عن جده -يعني جد عمرو، وهو محمد بن عبد الله بن عمرو، فيحكم على الإسناد بأنه منقطع.

والراجح: القول الأول بأن الضمير يعود إلى شعيب، وجَدُّ شعيب هو: عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف. فيكون الإسناد متصلا، إلا أن الإسناد حسن لأجل عمرو بن شعيب فإنه صدوق.

وقد ذهب بعض العلماء إلى تفصيل فقالوا: إن يُفصح بجده أنه (عبد الله بن عمرو) فيحكم له بالاتصال ويحتجُّ به، وإن لم يفصح فكأنه يقصد به (محمدا) فيحكم له بالإرسال ولا يحتجُّ به، وأكثر أهل الحديث على القول الأول؛ ولذا قال البخاري رحمه الله تعالى: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من

---

(١) جامع التحصيل (ص٢٣٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٨/٨).

المسلمين فمن الناس بعده»[١].

وقال النووي: «إن الاحتجاج به هو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفن، وعنهم يؤخذ»[٢].

ومنهم: **بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده**، روي بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة، وهو: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القُشيري، وجده معاوية بن حَيْدة. وهو صحابي معروف، وحديثه في السنن الأربعة ومسند الإمام أحمد.

ومنهم: **طلحة بن مُصرف، عن أبيه، عن جده**، وهو عمرو بن كعب، وقيل: كعب بن عمرو وهو الأشهر.

ومن أغرب ما روي في ذلك ما رواه الخطيب عن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أُكينة بن عبد الله التميمي، قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: قال سمعت أبي يقول: قال سمعت أبي يقول: قال سمعت أبي يقول: قال سمعت أبي يقول: سمعت علي بن أبي طالب ﷺ، وقد سئل عن الحنان المنان، فقال: «الحنان الذي يُقبل على من أعرض عنه، والمنان الذي بدأ بالنوال قبل السؤال».

فإن أخرهم أكينة -مصغرا- بالنون، وهو السامع عليا ﷺ.

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٦/٢٥٧٨)، بنحوه، ونقل عنه الترمذي في العلل الكبير (١/٣٢٥).

(٢) تهذيب الأسماء (١/٢٨-٢٩).

وقال العراقي: وأكثر ما وقع لنا بتسلسل رواية الأبناء عن الآباء أربعة عشر رجلاً ثم ذكر الرواية[١].

ومن أشهر المصنفات في هذا الموضوع:

١- كتاب رواية الأبناء عن آبائهم: لأبي نصر السِّجْزي الوائلي (ت٤٤٤هـ).

٢- وجزء من روى عن أبيه، عن جده: لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ).

٣- وكتاب الوَشي المعلم فيمن روى عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، لصلاح الدين أبي سعيد العلائي الحافظ (ت٧٦١هـ).

قال الكَتَّاني «وهو أجمع مصنف صنف في هذا، ولخصه الحافظ ابن حجر وزاد عليه تراجم كثيرة[٢].

٤- من روى عن أبيه، عن جده. للحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي (٨٠٢-٨٧٩هـ) ذكر فيه نحو (٢٦٠حديثاً) حققه الدكتور باسم فيصل الجوابرة، واستدرك عليه (١٨٥حديثاً) وطبع بالكويت عام ١٤٠٩هـ.

* * *

● **رواية الحديث بالمعنى**: أجاز المحدثون رواية الحديث بالمعنى إذا كان راويه عالما بما يحدث به، ويؤدي معنى الحديث. كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة، ومن وجوه مختلفة متباينة.

ولذا كان ابن مسعود وأبو الدرداء وأنس بن مالك ﷺ إذا رووا

---

(١) انظر: التقييد (ص٣٠٥).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٦٣-١٦٤).

الحديث يقولون: أو نحو هذا، أو شِبْهَه، أو قريبا منه.

عن مكحول قال: «دخلت أنا وأبو الأزهر علي واثلة بن الأسقع فقلنا يا أبا الأسقع: حدِّثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا زيادة ولا نقصان، قال: هل قرأ أحد منكم من القرآن الليلة شيئاً؟ فقلنا: نعم، وما نحن بالحافظين له حتى إنا لنزيد الواو والألف. فقال: هذا القرآن مذ كذا بين أظهركم لا تألون حفظه، وإنكم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديث بمعناها من رسول الله ﷺ، عسى ألا نكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثتكم بالحديث على المعنى»[١].

وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين يقول: «كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد، واللفظ مختلف»[٢].

ويقول سفيان الثوري: «إنما نحدثكم بالمعاني»[٣].

وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا إذا حدَّث بالحديث، أن يصيب المعنى[٤].

وممن كان يجيز رواية الحديث بالمعنى الشعبي، والنخعي، والشافعي، وغيرهم.

---

(١) انظر: جامع بيان العلم (رقم ٤٥٨ مختصراً، ورقم ٤٧١ مفصلا)، ورواه الدارمي (٩٣/١) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٣٣) والخطيب في الكفاية (ص٣٠٣-٣٠٤) كلهم من طرق عن معاوية بن صالح، يحدث عن العلاء بن الحارث، عن مكحول. وإسناده صحيح.

(٢) انظر: الكفاية (ص٢٠٦)، ورواه الرامهرمزي من طريق الواقدي، عن معمر به، المحدث الفاصل (ص٥٣٤).

(٣) انظر: المحدث الفاصل.

(٤) المصدر السابق.

وأما ما يروى عن عبد الله بن سليمان بن أُكَيمة الليثي قال: قلت يا رسول الله: إني أسمع منك الحديث، ولا أستطيع أن أؤديه كما سمعت منك، بل يزيد حرفا أو ينقص حرفاً، فقال: (**إذا لم تحلوا حراماً، أو تحرموا حلالا، وأصبتُم المعنى فلا بأس**) فهذا حديث كذب لا يصح، أخرجه الطبراني[١] وفي إسناده الوليد بن سلمة كذّبه دُحيم وغيره، وقال ابن حبان: يضع الحديث، وعلله الهيثمي[٢] فقال: رواه الطبراني في الكبير، ولم أر من ذكر يعقوب ولا أباه، (يعني يعقوب بن عبد الله بن سليمان ابن أُكيمة الليثي، عن أبيه، عن جده).

وممن كان يشدد في الحروف القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، ومحمد بن سيرين.

يقول ابن عون: «أدركت ثلاثة يشددون في الحروف. فذكر القاسم ورجاء، ومحمداً، وثلاثة يرخصون في المعاني فذكر الحسن والشعبي، والنخعي[٣].

وأما إذا لم يكن الراوي عالما بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، لم يجز له أن يروي إلا اللفظ الذي سمعه بلا خلاف[٤].

أقول: هذا المفروض الذي يُذكر بأنه لا يجوز رواية الحديث بالمعنى للذي لم يعرف مدلولات الألفاظ ومعانيها، ولم يوجد من الرواة من كان

---

(١) الطبراني في الكبير (٦٤٩١).

(٢) مجمع الزوائد (١/١٥٤).

(٣) انظر: جامع الخطيب (٢/١٧).

(٤) انظر: الإرشاد (٢/٤٦٤-٤٦٥).

على هذه الصفة والحمد لله.

وأما من يحرف النصوص لغرض من الأغراض فهو خارج عن هذا[١].

ثم نعود إلى الموضوع، قال ابن الصلاح: «ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص؛ لما كان عليهم من ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، لأنه إن ملك تغيير اللفظ، فكيف يملك تغيير تصنيف غيره»[٢].

* * *

● **رواية الأكابر عن الأصاغر**: قال وكيع: «لا يَنبلُ الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتبه عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه»[٣].

ومن فوائد معرفته:

ألا يتوهم أن الراوي دون المروي عنه، كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك بن أنس. والأعمش، عن شعبة. وابن جريج، عن إسماعيل بن علية. والزهري عن بهز بن حكيم، وما أشبه هذا.

وألا يظن أن في الإسناد انقلابا، لأن العادة جَرتْ أن يروي الأصاغرُ عن الأكابر. ورواية الأكابر عن الأصاغر على أضرب:

الأول: أن يكون الراوي أكبر سناً، وأقدم طبقة من المروى عنه،

---

(١) انظر: كتاب الشيخ بكر أبي زيد (تحريف النُصوص من مآخذ الأهواء في الاستدلال).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص١٨٩).

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع (رقم ١٦٥٤، ١٦٥٥).

كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك.

والثاني: أن يكون الراوي أكبر قدراً بأن يكون حافظا عالماً، والمروي عنه دونه، كمالك عن عبد الله بن دينار، وأحمد وإسحاق عن عبيد الله بن موسى.

والثالث: أن يكون الراوي أكبر من الوجهين، كرواية كثير من العلماء عن تلامذتهم، كالبرقاني عن الخطيب، والخطيب عن أبي نصر بن ماكولا.

ويدخل في هذا رواية الصحابي، عن التابعي. كالعبادلة الأربعة، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأنس بن مالك عن كعب الأحبار، وكذا رواية التابعي عن تابعي التابعي، كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، وهما من شيوخه.

ويدخل فيه أيضاً رواية صحابي، عن تابعي، عن صحابي، مثل حديث السائب بن يزيد الصحابي، عن عبد الرحمن بن عبْد القاري (التابعي)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **(من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل)**[(١)].

وقد جمع العراقي من ذلك نحو عشرين حديثاً[(٢)].

والأصل في هذا ما ذكره رسول الله ﷺ في خطبته عن تميم الداري ما أخبره به عن رؤيته الدجال في تلك الجزيرة التي في البحر[(٣)].

قال العلماء: القصد من ذكر هذا النوع التنويه بذكر الأصاغر، وأنه

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (١/٥١٥)، وأخرجه أيضاً أصحاب السنن الأربعة.

(٢) انظر: شرح أحمد شاكر (لاختصار علوم الحديث) (٢/٥٣٢).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٢٩٤٢).

لا حرج من الأخذ عنهم.

من أشهر المصنفات فيه:

١- رواية الصحابة عن التابعين.

٢- ورواية الآباء عن الأبناء.

كلاهما للخطيب البغدادي.

* * *

• **الرواية والدراية:** علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة جعلها الحازمي تبلغ مائة.

منها علم الرواية: وهو علم يعلم به أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره، وضبطها وروايتها وتحرير ألفاظها.

وعلم دراية الحديث: علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ويحتاج ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبديع والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة، والكلام في احتياجه إلى مسبار يميزه كالكلام فيما سبق، والكتب المنسوبة إلى هذا العلم[١].

وقال ابن الأكفاني: «علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها»[٢].

وفي هذه التعاريف رد على من زعم أن علم الحديث كان قاصراً على نقل الأخبار المجردة التي أضيفت إلى النبي ﷺ قولا وفعلا وتقريراً دون الخوض في فقهه.

قال الحاكم: «الحديث الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف

(١) انظر: توجيه النظر (ص٢٣-٢٤).

(٢) تدريب الراوي (١/٤٠).

بالفهم والحفظ وكثرة السماع»[1].

وإن كان المحدثون قد توسعوا في نقد الإسناد أكثر من نقد المتون فلأسباب:

منها: أنه قد يكون متن الحديث متشابها، لا يدرك معناه كل واحد.

ومنها: أنه قد يكون الحديث مشتملا على معجزات نبويّة، يكشفها العلم فيما بعد، مثل حديث الذباب، وحديث ولوغ الكلب؛ فاحتاط المحدثون في تكذيب مثل هذه الأحاديث؛ لأنها جاءت بأسانيد صحيحة، ونحن نحمد الله أنه لم يصدر من المحدثين أحكام بطلان هذه الأحاديث، وإلا رموا بالقصور في الفهم والنظر.

ومنها: أنه قد تكون الأحاديث تشتمل على أمور غيبية لا يمكن إنكارها بمجرد النقد الداخلي كما يقولون.

ومنها: أن المحدثين قاموا بأداء مهمة الحفظ والإبلاغ، متبعين في ذلك قول النبي ﷺ: (**نَضَّرَ اللَّه امْرَءاً**...)؛ فمن يأتي بعدهم يستنبط منه.

والشيء الذي نستطيع أن نجزم به، أن المحدثين لم يحكموا بصحة حديث يخالف العقل والقياس الجلي، وإن كانوا قد حكموا بصحة أحاديث لا تدرك بالعقل؛ وبينهما فرق كبير.

والحق أن المحدثين لم يغفلوا عن النقد الداخلي كما يزعم الزاعمون، بل يدعون إلى دراسة الحديث سنداً ومتناً من جديد، وإلا لما علم الشاذ والمنكر والمضطرب والموضوع المختلق؛ فإن هذه الأنواع من الأحاديث وغيرها كما ترجع إلى دراسة الأسانيد، ترجع أيضا إلى دراسة المتن.

❁ ❁ ❁

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٩).

حرف الزاي

● **الزوائد:** هي نوع من تصنيف كتب الحديث، ويقصد به ذكر الأحاديث التي هي زائدة على كتب معينة، ويكون مداره على اختلاف الصحابي، لا على مجرد اختلاف الألفاظ، فإنه ما من حديث إلا وقد روي بألفاظ مختلفة، فإذا لم نقيده باختلاف الصحابي كان من المحال استخراج الزوائد.

وعرفه الكتاني بعبارة موجزة جدا وهي قوله: «الأحاديث التي يزيد بها بعضُ كتب الحديث على بعض آخر معين»[1].

ومن الكتب المشهورة في الزوائد:

١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) جمع فيه زوائد مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة للطبراني، على الكتب الستة.

إنه توجه إلى استخراج الزوائد من هذه الكتب بإشارة من شيخه ورفيقه في سماع الحديث وهو أبو الفضل العراقي، فاستخرج زوائد مسند أحمد وسماه: (غاية المقصد في زوائد المسند)، وزوائد مسند البزار وسماه: (البحر الزخار في زوائد مسند البزار)، وزوائد مسند أبي يعلى وسماه: (المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي) وزوائد المعجم الكبير وسماه:

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص١٧٠).

(البدر المنير في زوائد المعجم الكبير)، وزوائد المعجم الأوسط والصغير وسماه: (مجمع البحرين في زوائد المعجمين)[١].

استخرج هذه الزوائد بأسانيدها، ثم ضَمَّها في كتاب واحد بعد حذف أسانيدها مع الكلام على رجالها بالصحة والحسن والضعف، وسماه: (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) وهو يعتبر من أنفع كتب الحديث لا يستغنى عنه المبتدئ والمنتهي.

٢- وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للحافظ الهيثمي أيضاً.

٣- وبغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للحافظ الهيثمي أيضاً[٢].

٤- ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، (الصغرى) للحافظ شهاب الدين البوصيري (ت٨٤٠هـ) وبين منهجه في استخراج الزوائد قائلاً: «فإن كان الحديث في الكتب الخمسة، أو أحدهم من طريق صحابي واحد لم أخرجه إلا أن يكون فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم، وإن كان من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها أخرجته، ولو كان المتن واحدا، وأنبه عقب كل حديث أنه في الكتب الخمسة المذكورة، أو أحدها من طريق فلان مثلا، فإن لم يكن ورأيت الحديث في غيرها نبهت عليه للفائدة، ليعلم أن الحديث ليس بفرد، ثم أتكلم على كل إسناد

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ الفاضل عبد القدوس بن محمد نذير عام ١٤١٥هـ، وهي الطبعة الثانية.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور حسين أحمد صالح الباكري عام ١٤١٣هـ.

بما يليق بحاله من صحة وحسن وضعف، وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر».

٥- إتحافُ الخِيَرةِ المَهرة بزوائد المسانيد العشرة: للحافظ شهاب الدين البوصيري أيضاً.

والمسانيد العشرة هي:

١- مسند أبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ).

٢- ومسند الحميدي، أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت٢١٩هـ).

٣- ومسند مسدد بن مسرهد الأسدي (ت٢٢٨هـ).

٤- ومسند ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ).

٥- ومسند إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ).

٦- ومسند ابن أبي عمر العدني (ت٢٤٣هـ).

٧- ومسند أحمد بن منيع (ت ٢٤٤هـ).

٨- ومسند عبد بن حميد الكشي (ت٢٤٩هـ).

٩- ومسند الحارث بن أبي أسامة التميمي (ت٢٨٢هـ).

١٠- ومسند أبي يعلى الموصلي الكبير (ت٣٠٧هـ).

رتبه على الكتب والأبواب، وأورد الأحاديث بأسانيدها، وتكلم عليها بالصحة والحسن والضعف.

٦- فوائد المنتقى لزوائد البيهقي في سننه الكبرى على الكتب الستة للحافظ البوصيري أيضاً، وقد ذكره المؤلف في عدة أماكن في المصباح، ومنهجه لا يختلف عن منهج المصباح، إلا أن الكتاب لا يزال مفقوداً حسب علمي.

٧- المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية على الكتب الستة ومسند أحمد: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

والمسانيد الثمانية هي:

١- مسند ابن أبي عمر العدني.

٢- ومسند أبي بكر الحميدي.

٣- ومسند مسدد بن مسرهد.

٤- ومسند أبي داود الطيالسي.

٥- ومسند ابن منيع.

٦- ومسند ابن أبي شيبة.

٧- ومسند عبد بن حميد.

٨- ومسند الحارث.

اكتفى بالثمانية لأن التاسع وهو مسند إسحاق بن راهويه لم يقف إلا على قطعة منه بقدر النصف، وأن العاشر وهو مسند أبي يعلى الذي اعتمد عليه الهيثمي المختصر الصغير، فزاد عليه الحافظ من الكبير أشياء بسيطة فقط ورتب تلك الأحاديث على ترتيب الأبواب الفقهية خلافا لترتيب المسانيد المستمد فيها.

وكتاب البوصيري وكتاب الحافظ موضوعهما واحد، وهو إخراج الزوائد. إلا أن الحافظ جعله على السبعة (الستة والمسند)، والبوصيري على الستة، ولا أدري ما الذي حمل المتأخر منهما على تأليف كتاب سبق به صاحبه، علما بأن البوصيري تقدمت وفاته عن الحافظ إلا أنه تتلمذ عليه، واطلع على (المطالب) ونقل منه دون عزو.

٨- زوائد الأدب المفرد للبخاري على الكتب الستة، للحافظ ابن حجر.

هذه أشهر الزوائد، وإلا فهي كثيرة جداً. منها: زوائد الحلية، وزوائد فوائد تمام، وزوائد الغيلانيات، وزوائد الخلعيات، وزوائد الدارقطني، وزوائد مسند الفردوس، وزوائد شعب الإيمان، وزوائد نوادر الأصول، وزوائد مسند أبي حنيفة، وزوائد علي جامع الأصول، وغيرها.

انظر تفصيل ذلك في كتاب: (علم زوائد الحديث) للأستاذ عبد السلام محمد علوش.

* * *

● **زيادة الثقة:** القاعدة العامة عند المحدثين وجمهور الفقهاء أن زيادة الثقة مقبولة[١].

قال السخاوي: «سواء كانت في اللفظ أو المعنى، تعلق بها حكم شرعي أم لا، غيرت الحكم الثابت أم لا، أوجبت نقصا من أحكام ثبتت بخبر آخر أم لا، علم اتحاد المجلس أم لا. كثر الساكتون عنها أم لا. فهذا كما حكاه الخطيب، هو الذي مشى عليه جمهور الفقهاء، وأصحاب الحديث، كابن حبان، والحاكم، وجماعة من الأصوليين، والغزالي في المستصفى، وجرى عليه النووي في مصنفاته، وهو ظاهر من تصرف مسلم في صحيحه»[٢].

وقيد بعض العلماء قيودات تالية في قبول الزيادة.

منها: استواء الطرفين في الحفظ والإتقان، فلو كان الساكت عدداً أو واحداً أحفظ منه، أو لم يكن هو حافظاً، ولو كان صدوقاً فلا.

قال ابن خزيمة في صحيحه: «لسنا ندفع أن تكون زيادة مقبولة من

(١) قارن بما في الكفاية (ص٤٢٤)، والمقنع (١/١٩١).

(٢) فتح المغيب (١/٢٠٠).

الحفاظ، ولكنا نقول: إذا تكافأت الرواةُ في الحفظ والإتقان فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته. فإذا تواردت الأخبار فزاد -وليس مثلهم في الحفظ- زيادة، لم تكن تلك الزيادة مقبولة»[١].

وهو مذهب الدارقطني في علله، وابن عبد البر وغيرهما.

ومنها: إذا أفادت حكما شرعياً فلا تقبل، وإن أفادت تحديد المكان والزمان، وما لا يتعلق به حكم شرعي فلا مانع من قبولها.

ومنها: العكس أي إن أفادت حكماً شرعيا يقبل بها، لأن عدم قبولها تعطيل لحكم ثبت بخبر ثقة.

ومنها: تقبل من جهة اللفظ دون المعنى.

ومنها: تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي، فأما إن كان هو الذي روى الناقص، ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل. حكاه الخطيب عن فرقة من الشافعية.

ومنها: تقبل الزيادة إذا سكت الباقون عن نفيها، فأما مع النفي فلا تقبل. كذا قال إمام الحرمين في البرهان ولفظه: «هذا ما عندي فيما إذا سكت الباقون -أي في قبول الزيادة- فإن صرحوا بنفي ما نقله هذا الراوي مع إمكان اطلاعهم، فهذا يوهن قول قائل الزيادة»[٢].

ومنها: تقبل إذا اختلف الزمان والمكان، وأما مع اتحاد المجلس فلا.

قال الخطيب: «والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ومعمول بها إذا كان راويها عدلا حافظاً، ومتقنا ضابطا»[٣].

---

(١) ذكره الحافظ في نكته (٦٨٩/٢).

(٢) انظر: النكت (٦٩٣/٢).

(٣) الكفاية (ص٤٢٥).

وقال أيضاً: «ويدل أيضاً على صحة ما ذكرناه أن الثقة العدل يقول: سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون ما سمعنا ولا حفظنا، وليس ذلك تكذيبا له، وإنما هو إخبار عن عدم علمهم بما علمه، وذلك لا يمنع علمه به».

وعلى هذا مشى معظم المصنفين في الحديث من أصحاب الستة وغيرهم، وهو الذي اختاره الفقهاء في مصنفاتهم.

وقد نقل إمام الحرمين في (برهانه) عن الشافعي قبول الزيادة من غير تعرض للشروط[1].

وهذه بعض الأمثلة لقبول زيادة الثقة.

١- حديث أنس ﷺ أن النبي ﷺ **(أمر بلالا أن يشفع الآذان، ويوتر الإقامة)** متفق عليه.

وزاد سماك بن عطيه (إلا الإقامة) صححها الحاكم وابن حبان.

٢- وحديث عبد الله بن مسعود ﷺ سألت رسول الله ﷺ: **(أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها)** متفق عليه.

وزاد الحسن بن مُدرِك وبُندار في روايتهما: (في أول وقتها) صححها الحاكم وابن حبان.

وهذه الأمثلة للزيادة في المتن.

وأما الزيادة في الإسناد فمثل تعارض الوصل والإرسال، أو تعارض الرفع والوقف، فالذي عليه أكثر أهل الحديث والفقه والأصول أن الحكم للزيادة بدون فرق بين الوصل والإرسال، وبين الرفع والوقف، إذا جاءت الزيادة من الثقات.

---

(١) المقنع (١/٢٠٧).

وقال بعض أهل العلم[١] يقبل الوصل من الثقة، دون الرفع، وتقرر ذلك أن المتن إنما هو قول النبي ﷺ -فإذا كان من قول صحابي فليس بمرفوع، فصار منافيا له، لأن دونه من قول الصحابي مناف لكونه من كلام النبي ﷺ، وأما الموصول والمرسل فكل منهما موافق للآخر في كونه من كلام النبي ﷺ[٢].

وهذا التقسيم فيه نظر، فإن قبول الزيادة وعدمها لأجل راويها الثقة بغض النظر عن نوع الزيادة، بل قد يحمل قول الصحابي على أنه في حكم الرفع إذا لم يكن في مجال الاجتهاد، فالزيادة في الإسناد هي تأكيد لهذا المذهب.

قال ابن الحاجب: «وإذا أسند الحديثَ وأرسلوه، أو رفعه ووقَفوه، أو وصله وقطعوه، فحكمه حكم الزيادة في التفصيل السالف»[٣].

إلا أن المنهج الغالب على المحدثين أنهم يجعلون الإرسال علةً قادحةً في صحة الحديث، وقد يعكس ذلك إذا صح الإسناد، فإنه لا يعلل بالإسناد الضعيف.

ومثال قبول زيادة في الإسناد ما رواه حماد، عن ثابت أن النبي ﷺ أراد أن يخطب امرأة، فبعث إليها امرأة فقال: **(شُمّي عوارضها، وانظري إلى عُرقوبَيها)**.

هكذا رواه أبو داود في مراسيله[٤].

ووصله الحاكم[٥] والبيهقي[٦] من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد

---

(١) نقله الحافظ العلائي عن شيخه ابن الزملكاني.

(٢) انظر: النكت (٢/٦٩٥).

(٣) انظر: المقنع (١/٢٠٨).

(٤) رقم (٢١٦).

(٥) الحاكم في المستدرك (٢/١٦٦).

ابن سلمة، عن ثابت، عن أنس ﷺ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي: ورواه محمد بن كثير الصنعاني عن حماد موصولاً.

وقوله: العوارض: هي الأسنان التي في عرض الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس.

والعرقوبان -تثنية عرقوب- وهو العصب الغليظ فوق عقب الإنسان.

وكذلك لا خلاف بين المحدثين في قبول الزيادة إذا جاءت عن صحابي آخر، وصح الإسناد إليه، كحديث ابن عمر رضي الله عنهما **(الحُمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء)** متفق عليه[١].

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: **(فأبردوها بماء زمزم)** رواه البخاري[٢].

وقد اشتهر في معرفة زيادات الألفاظ الفقهية الحافظ أبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو نعيم الجرجاني، وأبو الوليد حسان بن محمد القرشي النيسابوري ذكرهم ابن الصلاح وابن الملقن[٣].

وللإمام مسلم يد طولى في سرد الزيادات، ولو لم تكن ذات بال في موضوع واحد في كتابه الجامع، مما جعل أهل الفقه يفضلونه على صحيح البخاري.

❁ ❁ ❁

=

(٦) البيهقي في السنن الكبرى (٨٧/٧).

(١) البخاري، كتاب بدء الخلق (رقم الحديث ٣٢٦٤)، ومسلم كتاب السلام (حديث رقم ٧٨).

(٢) البخاري كتاب بدء الخلق (رقم الحديث ٣٢٦١).

(٣) المقنع (١٩١/١).

حرف السين

● **السابق واللاحق:** إن أول من ابتكر هذا الاصطلاح في علم الحديث هو الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

وموضوعه: هو أن يذكر من اشترك في الرواية عن شخص مع تباين وقتي وفاتيهما تباينا شديداً، وتأخر أحدهما عن الآخر تأخرا شديداً، مع إلحاق المتأخر بالمتقدم في روايته، وإن كان غير معدود في أهل عصره وطبقته.

وكان الذي دعا إلى تأليف هذا النوع من المصنف أن الإمام الدارقطني، قال: روى عن مالك رجلان بينهما مائة، ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأبو حذافة السهمي.

وجعل الفرق بين الراويين عن الشيخ ستين سنة لحديث أبي هريرة ﷺ رواه البخاري[1] في صحيحه مرفوعاً: (**مَنْ أتتْ عليه ستُّون سنةً فقد أعذر ا لله تعالى إليه في العمر**)، فاشترط في كتابه أن يذكر كل راويين بين وفاتيهما ستين سنة وما فوقها، ومن كان أقل من ذلك أهمله.

ورتب كتابه على حروف المعجم، وأول مثال ذكره في ترجمة أحمد ابن محمد بن حنبل أبي عبد ا لله الشيباني البغدادي (ت٢٤١هـ).

قال: حدث عنه أبو عبد ا لله محمد بن إدريس الشافعي، وأبو القاسم عبد ا لله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وبين وفاتيهما مائة وثلاث عشرة سنة.

---

(١) البخاري، كتاب الرقائق (١١١/٨).

وفاة الشافعي كانت سنة (٢٠٤هـ)، ووفاة عبد الله بن محمد البغوي كانت سنة (٣١٧هـ).

فجعل البغوي آخر من مات من أصحاب أحمد وقارن عليه الآخرين، وبَيَّن الفرق بين وفاتِهم ووفاة البغوي، فجمع الخطيب في كتابه هذا مائتين وثلاثين شخصاً روى عن كل واحد منهم جماعة، تبعد وفاتهم أكثر من ستين سنة.

حقق هذا الكتاب القيم النادر في موضوعه الدكتور محمد بن مطر الزهراني، ونال به شهادة الماجستير بتاريخ ١٤٠١/٨/٩هـ، وطبعته دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢هـ.

* * *

● **سارق الحديث:** هو نوع من الجرح، ومعناه أن ينفرد راوٍ بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه شارك هذا الراوي في سماع هذا الحديث من الشيخ نفسه[١].

أو يجد الراوي كتابا يباع في السوق، فقبل أن يسمع من الشيخ المصنف يبدأ يحدث بهذا الكتاب؛ فيقال: إنه سرق هذا الحديث من هذا الكتاب.

وروي عن سفيان بن وكيع أنه قال: «كان أبو أسامة [حماد بن أسامة] يتتبع كتب الرواة، فيأخذها وينسخها»، ثم قال سفيان بن وكيع: «إني لأعجب كيف جاز حديثه، وكان أمره بيّنا، وكان من أسرق الناس

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/٣٣٨).

لحديث حميد»[١].

وكذّب ابن معين إبراهيمَ بن أبي الليث؛ لأنه كان يسرق الحديث، ويقول للناس: «اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصل عتيق، فهذه أحاديث حماد بن سلمة، لم يشركه فيها أحد»[٢].

* * *

• **سبب ورود الحديث**: يعني بيان السبب الذي لأجله حدَّث النبي ﷺ بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم، وفيه فوائد كثيرة، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ومن أمثلته حديث: (**إنما الأعمال بالنيات**).

سببه -كما قال ابن دقيق العيد- أن رجلا هاجر من مكة إلى المدينة، لا يريد بذلك الهجرة، إلا ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فَسُمِّي مُهاجَر أم قيس، ولهذا حَسُن في الحديث ذكرُ المرأة دون سائر ما يُنْوي به الهجرةُ من أفراد الأغراض الدنيوية، ثم أتبع بالدنيا[٣].

والسبب قد ينقل في الحديث نفسه كحديث سؤال جبريل عليه السلام عن (**الإيمان والإسلام والإحسان**) وحديث (**القلتين: وهو أنه**

---

(١) هدي الساري (ص٣٩٩)، إلا أن الحافظ ردّ على سفيان بن وكيع وقال: إنه ضعيف؛ فلا يعتد به، وحماد بن أسامة أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه.

(٢) تاريخ بغداد (١٩٤/٦)، قال الخطيب: «والذي أظن في أمر كتب الأشجعي أن إبراهيم ابن أبي الليث خرج إلى مكة مع ولد أحمد بن نصر، فمر بالكوفة، ومضى إلى عيال أبي عبيدة الأشجعي بعد موته، فاشترى كتب الأشجعي، وقعد يحدث بها... فقال ابن معين: صاحب الأشجعي كذاب خبيث، يسرق حديث الناس».

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح (ص٦٣٢)، نقله البلقيني من ابن دقيق العيد.

سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب)، وحديث: **(صَلِّ فإنك لم تُصَلِّ)**، وحديث: **(خذي فِرصة من مِسْك)**.

وقد يعرف السبب من بعض طرق الحديث، مثل حديث **(الخراج بالضمان)**، ففي بعض طرقه عند أبي داود: أن رجلا ابتاع غلاما، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً، فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استعمل غلامي، فقال النبي ﷺ: **(الخراج بالضمان)**.

ومن ذلك حديث: **(لا تصوم المرأةُ وبعلُها شَاهدٌ إلاّ بإذنه)**، وفي رواية: **(غير رمضان)** رواه الشيخان من حديث أبي هريرة، وسببه ما رواه أبو سعيد الخدري قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت: يا رسول الله إن زوجي صفوان بن المُعَطَّل السلمي يضربني إذا صليتُ، ويُفَطِّرني إذا صُمتُ، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، قال: وصفوان عنده، فسأله عما قالت، قال يا رسول الله: أما قولها: يضربني إذا صليتُ، فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتُها، قال: فقال: **(لو كانتْ سورةٌ واحدةٌ لكفتِ الناس)**، وأما قولها: يُفَطِّرني، فإنها تنطلق فتصوم، وأنا رجل شاب فلا أصبر، فقال رسول الله ﷺ يومئذ:

(لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها)، وأما قولها: إني لا أصلي حتى تطلع الشمس، فإنا أهل بيت عُرِفَ لنا ذاك لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس، فقال: **(إذا استيقظت فَصَلِّ)**[1].

---

(١) رواه أبو داود (٨٢٧/٢)، في كتاب الصوم، (باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها).

ومن ذلك: حديث النهي عن كراء الأرض، رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة منهم رافع بن خديج، وبين سبب وروده فقال: (**كنا أكثر الأنصار حقلاً، كنا نكري الأرضَ على أن لنا هذه، ولهم هذه، فربما أخرجت هذه، ولم تخرج هذه، فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأما بالورق فلم ينهنا**) رواه مسلم وغيره[١].

قال البُلقيني: «وفي أبواب الشريعة والقَصَص وغيرها أحاديث لها أسباب يطول شرحها»[٢].

ومن أشهر المصنفات في هذا:

١- كتاب أبي حفص العُكْبُري يعرف بابن مسلم فقيه (ت٣٨٧هـ).

ذكره الحافظ في شرح النخبة[٣] وقال: «وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أن بعض أهل عصره شرع في جمع ذلك، وكأنه ما رأى تصنيف العُكْبُري المذكور».

قال الملا علي القاري: «ويمكن أنه رآه، وأراد الزيادة على جمعه»[٤].

قلت: الكلام الذي ذكره الحافظ عن الشيخ تقي الدين لعله يقصد ما ذكره في (شرح العمدة) في الحديث الأول، في البحث التاسع وهذا لفظه: «شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف في أسباب الحديث،

---

(١) انظر تفصيل المسألة في كتابي (إتمام المنن في شرح السنن)، وكتاب البُلقيني: محاسن الاصطلاح (ص٦٤٩).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص٦٤٨).

(٣) شرح النخبة (ص١٦٨).

(٤) شرح شرح نخبة الفكر (ص٨١٤-٨١٥).

كما صُنِّف في أسباب النزول للكتاب العزيز، فوقفت من ذلك على شيء يسير له، وهـذا الحديـث (**إنما الأعمال بالنيات**) على ما ذكرناه من الحكاية عن مهاجر أم قيس واقع على سبب، فيدخل في هذا القبيل، وتنضم إليه نظائر كثيرة لمن قصد تتبعه»[١].

٢- وكتاب أبي حامد بن كوتاه الجوباري[٢].

٣- وزاد البُلْقِيني فصولاً على ابن الصلاح: ومنها التاسع والستون في معرفة أسباب الحديث، وأورد فيه عدداً من الأحاديث وبين أسبابها.

٤- أسباب ورود الحديث، أو اللمع في أسباب الحديث، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) حققه الشيخ يحيى إسماعيل أحمد، وطبع ببيروت عام ١٤٠٤هـ، ذكر فيه السيوطي ٢٣٣ حديثاً، وبين أسباب ورودها.

* * *

● **السماع:** قال الخطيب: «من أرفع عبارات التحمل أن يقول الراوي: سمعتُ».

وذلك أن يحدث الشيخ بمروياته سواء من حفظه، أو من كتابه، والتلاميذ يسمعونه.

ويجوز أن يعبر التلاميذ في هذه الصورة بقولهم:

حدثنا وحدثني، أو أخبرنا وأخبرني، وأنبأنا وأنباني، إلا أن الأحوط في حالة السماع من الشيخ أن يقول: سمعتُ.

كما يجوز التعبير بقوله: سمعت في حالة العرض مع خلاف فيه[٣].

* * *

---

(١) شرح عمدة الأحكام (١/١١).

(٢) الكفاية (ص٢٨٤).

(٣) انظر: (صيغ الأداء).

● **السُنة:** في اللغة: السيرة، والطريقة المعتادة حسنة أو قبيحة[١].

ومن ذلك قول النبي ﷺ: **(من سَنَّ في الإسلام سُنةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سَنَّ في الإسلام سنةً سيئةً فعليه وِزْرها، ووزرُ من عمل بها)** رواه مسلم.

والسنة عند المحدثين تطلق على ما أضيف إلى النبي ﷺ من قوله وفعله وتقريره فهي مرادفة للحديث.

وتطلق السنة عند السلف على ما يقابل البدعة، فمن اتبع سنة النبي ﷺ وسنة الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ونهج منهجهم يقال له: إنه من أهل السنة، ومن ترك منهجهم، واتبع أصحاب الأهواء يقال له: إنه من المبتدعة.

وتطلق عند الفقهاء على ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه.

* * *

● **السنن:** هي في اصطلاح المحدثين كتب الأحكام المرتبة على الأبواب الفقهية من الطهارة، والصلاة، والزكاة إلى العتق، ولا يذكر فيها شيء من الموقوفات والمراسيل فإنها لا تسمى سنة عند المحدثين، وإن ذكر شيء منها فهو للاستشهاد به.

ومن أشهر كتب السنن:

السنن الأربعة وسنن الشافعي برواية المزني، وسنن النسائي الكبرى، وسنن الدارمي، وله أسانيد عالية، وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري،

---

(١) انظر: لسان العرب مادة: سنن (٨٩/١٧).

وسنن البيهقي، وعليه تعقبات ابن التركماني بعضها متجه، وسنن سعيد ابن منصور، وغيرها وهي كثيرة جداً.

* * *

● **السِلفيات:** وهي تزيد على مائة جزء لأبي طاهر أحمد بن محمد السِلَفي انتخبها من أصول ابن الشرف الأنماطي، ومن أصول ابن الطيوري وغيرهما[١].

* * *

● **سنن ابن ماجه:** وهي السادسة من الكتب الستة التي يقال لها أيضاً: الصحاح الستة، أو الأصول الستة، أو الكتب الستة، وأول من ضمه إلى الستة ابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) في (أطرافه)، وكذا في (شروط الأئمة الستة)، فتتابع الناس على ذلك فذكروا رجاله، وأطرافه مع الخمسة الأخرى، فإذا قالوا: رواه الجماعة، فيريدون هذه الستة، فإذا قالوا: رواه الأربعة، فمرادهم أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

يقول ابن ماجه: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، وقال: لعله لا يكون تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف، أو نحو هذا»[٢].

ولا شك أن هذا القول فيه مبالغة، وقد نقل عن الحافظ المزي أن الغالب فيما تفرد به ابن ماجه ضعيف، بل منكرة وموضوعة، وقد جعل

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٣).

ابن الجوزي في موضوعاته نحو ثلاثين حديثا من سنن ابن ماجه منها في فضل قزوين.

والحافظ البوصيري استخرج زوائده باسم (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه) وعدده (١٣٣٩ حديثاً)، وتكلم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد، والقارئ يلاحظ كثرة الضعف في هذه الزوائد.

ولذا تعقب الذهبي قول أبي زرعة: «إن صَحَّ، فإنما عَنَى بالثلاثين حديثا، الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فهي كثيرة، لعلها نحو الألف» انتهى.

وفيه من الثلاثيات خمسة من طريق جُبارة بن المُغَلِّس وهو ضعيف، ومن هذه الثلاثيات: قال: حدثنا جُبارة بن المغلس، قال: حدثنا كثير بن سُليم، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**من أَحبَّ أن يُكثر إليه خيرَ بيته فَلْيتوضأ إذا حَضَر غَداؤه، وإذا رُفِعَ**)[1].

ومن رجاله ما وصف بالوضع. ولذا لم يضمه غير واحد إلى الستة، بل جعلوا السادس الموطأ، كما فعل ابن الأثير في (جامع الأصول).

وعدد أحاديثه حسب إحصاء الشيخ محمد فُواد عبد الباقي (٤٣٤١) حديثا، وحسب إحصاء الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (٤٣٩٧) حديثاً، والاختلاف راجع إلى اختلاف النسخ كما هو معروف في كتب التراث، ونقل الذهبي عن أبي الحسن القطان: «في السنن ألف وخمسمائة

---

(١) ابن ماجه (رقم٣٢٦٠) قال البوصيري في الزوائد: «هذا إسناد ضعيف لضعف كثير وجُبارة، وله شاهد من حديث سلمان، رواه أبو داود والترمذي وضعفاه».

باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث»[١].

وأما صاحبه: فهو أبو عبد الله الحافظ المفسر المؤرخ محمد بن يزيد ابن مَاجَهْ -بتخفيف الجيم، وسكون الهاء، وقيل: ماجه، بالتاء الساكنة، وكلاهما صحيح، والأول أصح.

قال الذهبي: «كان حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غَضَّ من رتْبَة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقيل من الموضوعات».

وقال أبو يعلى الخليلي: «هو ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظه، ارتحل إلى العراقَين، ومكة، والشام، ومصر، والرَّي لكَتْب الحديث».

وقال محمد بن طاهر المقدسي في كتابه: «شروط الأئمة الستة» «ورأيت بقزوين له تاريخا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره، وفي آخره بخط جعفر بن إدريس صاحبه: مات أبو عبد الله محمد ابن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وسمعته يقول: ولدت في سنة تسع ومائتين»[٢].

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٨٠) وأبو الحسن القطان: هو علي بن إبراهيم بن سلمة القطان القزويني (٢٥٤-٣٤٥هـ) الراوي عن ابن ماجه سُنَنَه. ولم تشتهر سنن ابن ماجه إلا من طريقه، وإن كان من رواتها: سليمان بن يزيد، وأبو جعفر الأبهري، وأبو بكر الأبهري، وسعدون، وإبراهيم بن دينار، إلا أن رواياتهم لم تشتهر كما اشتهرت رواية أبي الحسن.

(٢) شروط الأئمة (ص١٩).

● **سنن أبي داود:** أحد الكتب الستة المشهورة، جمع فيه الأحاديث المتعلقة بالأحكام، ورتبه على أبواب الفقه، وعدتها ثمانمائة وأربعة آلاف حديث، وقد لاقى هذا الكتاب إعجاباً عند العلماء، بل كان ينافس الصحيحين في أول الأمر، ولذا قال الخطابي في معالمه: «إنه لم يصنف في علم الدين مثله، وهو أحسن وصفاً، وأكثر فقها من الصحيحين.

قال أبو داود: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، وانتخبت منها ما ضمَّنتُه كتابي (السنن) جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه، وما يقاربه».

وقال أيضاً: «ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيَّنتُه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض».

علق عليه ابن الصلاح بقوله: «فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقاً، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه أنه من الحسن عند أبي داود».

وما قاله ابن الصلاح فيه نظر، فإنه ليس كل ما سكت عليه أبو داود، وهو مما ليس في أحد الصحيحين، ولا نص على صحته أحد، بأنه حسن عنده، فإن أبا داود قد يورد حديثا ويسكت ويعرف أن فيه ضعفا يسيرا، فإنه لم يجد في الباب غيره، وهو عنده أولى من أقوال الرجال، وقد تكلم على بعض رجاله في خارج السنن، فعلم من قوله: صالح -يعني للاعتبار لا الاحتجاج، وإن لم يكن حسنا عنده.

وعلى هذا فلا يؤخذ على أبي داود إذا أورد حديثا، وفيه رجل

ضعيف و لم يتكلم عليه، كما أنه لا يقال: إنه حسن عنده، وأما الموضوع والمقلوب والمنكر فكتاب أبي داود قد خلا منها، وإن أوردها لحاجة بين عللها.

وإليه يشر قول الخطابي رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الصحيح والحسن قال: «كتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث، وأما السقيم منه فعلى طبقات، فَشَرُّها: الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول، وكتاب أبي داود خَلِي منها، بريء من جملة وجوهها، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألو أن يبين أمره، ويذكر علته، ويخرج من عهدته» انتهى.

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأن شرط الإمام أحمد في مسنده أمثل من شرط أبي داود في سننه[١].

وذكر الشيخ عبيد الله الرحماني صاحب، (مرعاة المفاتيح) احتمالات في سكوت أبي داود وقال: «والحق عندي أنه لا يعتمد على مجرد سكوت أبي داود، وأن لا يطلق القول بجواز الاحتجاج والعمل بما سكت عنه لما يجري في كلامه المتقدم من احتمالات تضعف، بل تبطل المذهب المذكور»[٢]، ثم ذكر هذه الاحتمالات.

ولسنن أبي داود عدة روايات أشهرها رواية اللؤلؤي البصري، وابن داسة، وابن الأعرابي، وابن العبد، والرملي، وأبو أسامة، والجلودي، وأبو

---

(١) انظر: منهاج السنة (٤/١٠٦).

(٢) انظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/١٣٥).

عمرو بن علي.

ورواية اللؤلؤي هي المشهورة في المشرق من العرب والعجم، وعليها اعتمد المنذري في تلخيصه، وابن رسلان والعراقي في شرحَيهما، ورواية ابن داسة مشهورة في بلاد المغرب، وهي تقارب نسخة اللؤلؤي، وإنما الخلاف في التقديم والتأخير مع وجود بعض زيادات بسيطة في رواية ابن داسة، وعليها اعتمد الخطابي في شرح أبي داود، لأنه من تلاميذه.

وصاحب السنن هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران، أبو داود السجستاني[١]، أحد أئمة الإسلام (٢٠٢-٢٧٥هـ).

أخذ في طلب العلم في مبكر حياته؛ فلقي المشايخ، وطاف البلاد.

يقول ابن الجوزي: «هو أحد من رحل وطوّف، وجمع وصنّف عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والبصريين»[٢].

وقال ابن كثير: «أحد أئمة الحديث الرحّالين إلى الآفاق في طلبه»[٣].

وقد حصل لأبي داود مكانة علمية مرموقة حتى قيل: «أُلِينَ لأبي داود الحديث كما أُلِينَ لداود عليه السلام الحديد»[٤].

وكان الإمام أبو داود يعدّ من كبار النقاد[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٥٥)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٣).

(٢) المنتظم (٥/٩٧).

(٣) البداية والنهاية (١١/٥٥).

(٤) طبقات الشافعية (٢/٢٩٣)، قاله أبو بكر الصاغاني والحربي وغيرهما.

(٥) ذكره الذهبي في (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) (ص١٧٩) والسخاوي في

وكتاب سؤالات الآجري عن أبي داود يشهد ببراعته وحذاقته في هذا الفنّ، وكان موضع اهتمام العلماء في جرح الرواة وتعديلهم.

ومن أهم شروح سنن أبي داود:

١- (معالم السنن) للفقيه الإمام الخطابي (ت٣٨٨هـ).

٢- (تهذيب السنن) للحافظ ابن القيم (ت٧٥١هـ).

ومن المتأخرين

٣- (عون المعبود) و(غاية المقصود) كلاهما للعلامة شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ).

٤- و(بذل المجهود في حل أبي داود) للمحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ).

٥- (المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود) الشيخ محمود خطاب السبكي لم يكمله وأكمل ابنه الشيخ أمين جزأين ثم حفيده.

* * *

● **سنن الترمذي:** وهو أحد الكتب الستة المشهورة.

ويصف ابن العربي سنن الترمذي في مقدمة كتابه (عارضة الأحوذي) بقوله:

«وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوةَ مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علما، فوائد صنفت، وذلك أقرب إلى العمل، وأسند وصحح وأسلم، وعدَّد الطرق، وجرَّح وعدَّل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيّن اختلاف

=

(الإعلان بالتوبيخ) (ص١٦٥)، وذكره ابن حبان ضمن الأئمة النقاد الكبار. (المجروحين) (٥٧/١).

العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه وفرد في نصابه»[١].

والترمذي قد أودع في كتابه أربعة أنواع من الحديث.

يقول ابن طاهر: «كتابه وحده على أربعة أقسام:

١- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً.

٢- وقسم على شرط الثلاثة دونهما.

٣- وقسم أخرجه لضديته، وأبان عن علته و لم يغفله.

٤- وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرط واسع؛ فإنه على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه، سواء صحّ طريقه أم لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام؛ فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[٢].

ويقول أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي: «الجامع على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيّنا، وقسم أخرجه وأبان عن علته، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء»[٣].

---

(١) عارضة الأحوذي (١/٥-٦).

(٢) شروط الأئمة الستة (ص١٥-١٦).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٤).

وفي علل الترمذي: «فجميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين: حديث ابن عباس (أن النَّبِيّ ﷺ جمع بين الظهر والعصر

وعُرف الإمام الترمذي بالتساهل في تصحيح الأحاديث؛ وذكره الذهبي في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) فقال: «وقسم في مقابل هؤلاء -كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم والبيهقي- متساهلون»[١].

ويقول ابن رجب: «واعلم أن الترمذي رحمه الله خرج في كتابه الحديثَ الصحيح، والحديثَ الحسن: وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديثَ الغريب كما سيأتي، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبيّن ذلك ولا يسكت عنه.

ولا أعلمه خرّج عن متّهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد مفرد، إلا أنه قد يخرّج حديثا مختلفا في إسناده أو في بعض طرقه متّهم، وعلى هذا الوجه خرّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

نعم قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمّن غلبَ على حديثه الوهم، ويبيّن ذلك غالبا ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة وغيره»[٢].

=

بالمدينة والمغرب والعشاء، من غير خوف وسقم)، وفي رواية: (ولا سفر)، وحديث أن النبي ﷺ قال: (إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه).

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٩).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٣٩٥-٣٩٨).

ويلاحظ أيضاً أن نُسَخ الترمذي تختلف اختلافا كبيرا في الحكم على الأحاديث.

يقول ابن الصلاح: «تختلف النُّسخ من كتاب الترمذي في قوله: (هذا حديث حسن) و (هذا حديث حسن صحيح) ونحو ذلك؛ فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه؛ ونصّ الدارقطني في سننه على كثير من ذلك»[١].

وصاحبها: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (٢٠٩-٢٧٩هـ)[٢]، السلمي البوغي الترمذي الضرير؛ قيل إنه ولد أكمه، أحد أئمة الإسلام[٣].

وبدأ طلب الحديث، وطاف البلاد، وسمع خلقا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين[٤].

ولازم محمد بن إسماعيل البخاري، وتخرج عليه.

وكان الترمذي يُضرب به المثل في الحفظ؛ حتى إنه استطاع أن يعيد على شيخه أربعين حديثا من غرائب أحاديثه، في المجلس الذي سمع منه،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٣٨).

(٢) هكذا أورد نسبه ابن خلكان (٢٧٨/٤)، وذكر الحافظ أيضاً مثله، وقال بعد الضحاك: «وقيل: ابن السكن» (تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩)، وذكر ابن كثير اختلافا كثيرا، (البداية والنهاية ٦٦/١١، سير أعلام النبلاء ٧٠/١٣).

(٣) ابن كثير في البداية والنهاية (٦٦/١١).

(٤) تهذيب التهذيب (٣٨٧/٩).

من غير أن يخطئ في حرف[١].

قد شهد ببراعته أستاذه البخاري، فقال: «ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي»[٢].

ومن كتبه المعروفة: (الجامع) و(العلل) و(الشمائل).

يقول طاش كبري زاده: «كتابه (الصحيح) أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنوع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها»[٣].

يقول الترمذي: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به؛ ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم»[٤].

* * *

● **سنن النسائي**: أحد الكتب الستة المشهورة.

يقول: ابن طاهر: «سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه؛ فقلت: قد ضعّفه النسائي، فقال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم»[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٦٣٥/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).

(٣) مفتاح السعادة (٢١١/٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢)، البداية والنهاية (٦٧/١١).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣١/١٤)، تذكرة الحفاظ (٧٠٠/٢)، البداية والنهاية (١٢٣/١١)، =

يقول الذهبي: «صدق؛ فإنه ليَّن جماعة من صحيحي البخاري ومسلم»[١].

بل وتجنّب النسائي أيضاً إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين.

وقد وصفه ابن حجر بالتعنت، في عدة تراجم في مقدمة (فتح الباري)[٢].

ويقول الذهبي في ترجمة الحارث الأعور: «والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوّى أمره»[٣].

وقيل أيضاً: «إنه اشترط أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه»[٤].

قال الحافظ: «المراد بالإجماع، إجماع خاص، وهو إجماع المتشدد والمتوسط من طبقة واحدة[٥]؛ فإن كل طبقة من نقاد الرجال لا يخلو من متشدد ومتوسط؛ فمن الأولى شعبة والثوري، وشعبة أشدهما، ومن الثانية: يحيى القطان وابن مهدي، ويحيى أشدهما، ومن الثالثة: ابن معين وأحمد، وابن معين أشدهما، ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدهما»[٦].

=

شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص٢١).

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣١).

(٢) هدي الساري (٣٨٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٤٣٧).

(٤) فتح المغيث (١/٨٣).

(٥) المصدر السابق، ومقدمة السيوطي في شرح النسائي (١/٢).

(٦) المصدر السابق.

مثلا إذا وثقه ابن معين وضعّفه القطان فإنه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى القطان، ومن هو مثله في النقد.

وبالجملة فكتاب (السنن) للنسائي أصحّ من كتب السنن الأخرى.

قال ابن رشيد: «إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا، وأحسنها توصيفا، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل»[١].

وصاحبها: هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراساني القاضي (٢١٥-٣٠٣هـ)، أحد أئمة الإسلام[٢].

طلب العلم في صباه، وبدأ رحلته العلمية وهو ابن خمس عشرة سنة[٣]، وواصل في رحلاته حتى طاف خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور[٤]، واستوطن مصر بزقاق القناديل[٥].

وكان للنسائي علم غزير، ومعرفة واسعة في الحديث والرجال

يقول الدارقطني: «كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم

---

(١) فتح المغيث (٨٢/١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٦٩٨/٢).

وقال ابن كثير: ((أحمد بن علي بن شعيب بن علي)) (١٢٢/١١)، وكذا في وفيات الأعيان (٧٧/١).

(٣) تذكرة الحفاظ (٦٩٨/٢)، وطبقات الشافعية (١٥/٣)، ويقول ابن الجوزي: ((كان أول رحلته إلى نيسابور)) المنتظم (١٣١/٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢٧/١٤).

(٥) تذكرة الحفاظ (٦٩٨/٢).

بالحديث والرجال»[١].

ويقول أبو الحسين بن المظفر: «سمعت مشايخنا بمصر يعترفون له بالتقدم والإمامة، ويصفونه من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج والجهاد»[٢].

ويقول الطحاوي: «إمام من أئمة المسلمين»[٣].

ويقول ابن السبكي: «سمعت شيخنا أبا عبد الله الذهبي الحافظ، وسألته أيهما أحفظ: مسلم بن الحجاج صاحب (الصحيح) أو النسائي؟ فقال: النسائي، ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته، فوافق عليه»[٤].

قال الذهبي: «ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، وهو أحذق بالحديث، وعلله، ورجاله، من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة، إلا أن فيه قليل تشيع، وانحرافاً عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه»[٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٣)، والبداية والنهاية (١١/١٢٤).

(٢) البداية والنهاية(١١/١٢٣)، تهذيب التهذيب (١/٣٧-٣٨)، ونحوه طبقات الشافعية (٣/١٦).

(٣) مقدمة الكامل (ص٢٢٢).

(٤) طبقات الشافعية (٣/١٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٣)، تهذيب التهذيب (١/٣٩).

حرف الشين

● **الشاذ:** علي صيغة اسم الفاعل من الشذوذ يقال: شَذَّ يَشِذُّ ويَشُذُّ إذا تفرد.

وهو عند الشافعي وجماعة من علماء الحجاز: ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره[١].

وهذا التعريف من الشافعي صوّبه كثير من أهل العلم.

قال الحافظ ابن كثير: «فإن الذي قاله الشافعي أوّلا هو الصواب. أنه إذا روى الثقة شيئاً قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ -يعني المردود، وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يرو غيرُه، بل هو مقبول إذا كان عدلا ضابطاً حافظا. فإن هذا لو رُدّ رُدَّتْ أحاديث كثيرة من هذا النمط، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل»[٢].

وقال الحافظ في نكته: «وفي الجملة فالأليق في حد الشاذ ما عرَّف به الشافعي»[٣].

وقول الشافعي: «يخالف فيه الناس أي من الرواة الثقات ولو كان واحداً. إذ ليس من شرط المخالفة أن يكونوا كثيرين، فإنه لو روى ثقة حديثا وخالف ما هو أوثق منه لعُدَّ حديث الثقة شاذاً، وحديث الأوثق محفوظاً، وأما إذا روى الثقة حديثا مخالفاً لغيره مثله، أو أدنى منه، فلا

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

(٢) اختصار علوم الحديث (١٨٢/٢).

(٣) النكت (٦٧١/٢).

يسمى شاذاً، فإن الثقة إن خالف مثله يتوقف ولا يحكم على أحد بالشذوذ والنكارة، وإن خالف من هو أدنى منه فرواية الثقة هي المحفوظة، ورواية غير الثقة منكرة».

وأما ما عرفه الخليلي بقوله: «والذي عليه حفاظ الحديث: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذُّ به ثقة، أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه، ولا يحتج به».

وما عرفَّه الحاكم بقوله: «هو ماانفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع»[1]، فقد رده أكثر أهل العلم؛ لأنه وجد في الصحيحين عدد كبير من الأحاديث ليس لها إلا إسناد واحد، تفرد به ثقة، مثل حديث ابن عمر: **(نهى النبي ﷺ عن بيع الولاءِ، وعن هبته)**. تفرد به عنه عبد الله بن دينار[2].

وقد قال مسلم عقبه: «الناس كلم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث».

ومثله حديث عمر بن الخطاب: **(إنما الأعمال بالنيات)** تفرد به عنه علقمة بن وقاص، وعنه محمد بن إبراهيم، وعنه يحيى بن سعيد. وهو حديث تلقاه العلماء و لم يتوقف أحدٌ في قبوله.

فالصواب في تعريف الشاذ هو ما سبق بيانه بأنه مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. ومثاله ما رواه أبيض بن أبان الثقفي، عن سهيل بن أبي صالح،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

(٢) صحيح البخاري (رقم ٢٣٩٨،٦٣٧٥)، ومسلم (١٥٠٦).

عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: (**من كان مصليا فليصل قبلها أربعاً، وبعدها أربعاً**) يعني الجمعة.

وأبيض شيخ، ويكتب حديثه، كما قال أبو حاتم الرازي إلا أنه تفرد بذكر الأربع قبل الجمعة، والحديث رواه مسلم[1]، وغيره من طرق عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة وفيه (**من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعاً**).

* * *

● **شافهني:** وهي من المرتبة السادسة من صيغ الأداء عند الحافظ، انظر: (صيغ الأداء).

* * *

● **الشاهد:** هو الصحابي الذي يشارك في رواية أصل الحديث وإن لم يرو بعينه.

وإليه يشير قول الترمذي: وفي الباب عن فلان وفلان. وبعد البحث والتنقيب تبين أنه يقصد به أصل الحديث لا الحديث بعينه.

وقد قام بعض العلماء الأجلاء بتجريح أحاديث أشار إليها الترمذي بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان ومن هؤلاء:

١- ابن سيد الناس (ت٧٣٤هـ).

٢- وزين الدين العراقي الحافظ (ت٨٠٦هـ).

٣- والحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) وسماه: اللباب فيما يقوله الترمذي وفي الباب وغيرهم.

---

(١) مسلم (٨٨٠).

والغرض من إيراد الشواهد قد يكون لبيان التواتر من الصحابة رضوان ا لله عليهم أجمعين.

وقد يكون لإثبات زيادات في المتن.

وقد يكون للتقوية إذا كان الضعف يسيراً محتملاً.

وأما إذا كان الضعف شديداً كأن يكون في إسناده متهم، أو متروك فلا يستشهد بحديثه.

وقد يكون لتوضيح بعض الغموض في المتن.

وقد يكون لبيان الزمان والمكان وغيرها.

وذكرت أمثلة كثيرة في كتابي: (الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ في ضوء مروياته) لغرض الدفاع عن هذا الصحابي المظلوم الذي اتهمه أهل الأهواء بأنواع من التهم.

والمحدثون القدماء لم يفرقوا بين الشاهد والمتابعة، فأطلقوا الشاهد على المتابعة، والمتابعة على الشاهد. والأمر فيه يُسْر كما قال الحافظ[1].

ولكن الآن بعد أن استقرت الاصطلاحات الحديثية فمن الأفضل أن يستعمل كل واحد منهما في موضعه.

* * *

● **شبه الريح**: من صيغة التجريح كما قال يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر: «ذاك شبه الريح»[2].

لأن ابن المسيب ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، فكيف يروي عن أبي بكر!؟

ولكن يوجه بأنه لايقصد إسناد الحديث إلى أبي بكر، وإنما يقصد

(١) انظر: شرح نخبة الفكر (ص٥٦).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٤).

ذكر ما وقع له بلاغا.

وقال الإمام أحمد في عبد الأعلى بن عامر الثعلبي: «روايته عن ابن الحنفية شبه الريح»[١].

* * *

● **الشمائل**: نوع من التأليف عند المحدثين يقصدون به جمع أخلاق النبي ﷺ وشمائله.

ومن أشهر الكتب في الشمائل:

١- الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية للإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ) وطبع عدة مرات منها بتحقيق الأستاذ عزت عبيد الدعاس عام ١٤٠٨هـ.

وله عدة شروح منها: جمع الوسائل في شرح الشمائل للقاري (ت١٠١٤هـ) وللمناوي (ت١٠٣١هـ)ز

٢- شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه: للحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) طبع بتحقيق الدكتور مصطفى عبد الواحد عام ١٩٦٧م[٢].

* * *

● **شيخ الإسلام**: من أرفع ألقاب المحدثين.

ومن أشهر من لقب به الإمام الحافظ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد ابن علي الأنصاري الهروي (٣٩٦-٤٨١هـ)، مصنف كتاب (ذم الكلام) وهو من ذرية أبي أيوب الأنصاري صاحب النبي ﷺ.

كان يعظم الإمام أحمد أي تعظيم، ويفتخر بانتسابه إليه ويقول:

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٥٣٠).

(٢) انظر للمزيد: معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ (ص١٩٢-١٩٧).

أنا حنبلي ما حييتُ وإن أمُتْ فَوَصيّتي للنـــاس أن يَتَحنْبلُـوا

كان رحمه الله تعالى صلبا في السنة، ومتبعا لها.

يقول الذهبي: «وقد كان هذا الرجل سيفا مسلولا على المتكلمين، لـه صولة وهيبة واستيلاء على النفوس ببلده، وقال ابن طـاهر: سمعتـه يقـول: عُرِضتُ على السيف خمس مرات، لا يقال لي: ارجع عن مذهبـك. لكـن يقال لي: اسكت عمن خالفك. فأقول: لا أسكت. ويقـول: احفـظ اثنـى عشر ألف حديث أسردُها سرداً»[1].

وكتابه: (ذم الكلام وأهله) طبع بتحقيق الشيخ أبي جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري في خمس مجلدات مع مقدمة مفصلة.

وممن اشتهر بشيخ الإسلام، ويكـون هـو المـراد عنـد الإطـلاق هـو تقـي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية الحراني الدمشقي (٦٦١-٧٢٨هـ).

وله دراية تامة بالحديث وعلومه، وقد شاء الله تعالى أن يشـتهر اسمـه في الآفـاق، لإخلاصـه للديـن والعقيـدة، وهـو غـني عـن التعريـف، فإنـه كالشمس في ربوع النهار فإنه الشيخ الإمام الربـاني إمـام الأئمـة، ومفـتي الأمة، وبحر العلوم، وسيد الحفاظ، وفارس المعاني والألفاظ، وفريد العصر وقريع الدهر، شـيخ الإسـلام، وعلامـة الزمـان، وترجمـان القـرآن، وعلـم الزهاد، وأوحد العباد، وقامع المبتدعين وآخـر المجتهديـن»، هكـذا وصفـه العلامة ابن عبد الهادي.

وينظر لجهوده في الحديث وعلومه، رسالة الدكتوراه المقدمة مـن الأخ الزميل الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/٥٠٩).

وممن لُقب أيضاً بشيخ الإسلام:

- الإمام الحافظ العلامة أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، صاحب (الصحيح)، وصاحب (كتاب التوحيد).

- والحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (الإسماعيلي) الجرجاني (ت٣٧١هـ)، صاحب (المستخرج)، وإمام أهل خراسان. وهو الذي قال فيه الذهبي: ابتهرت بحفظه، وجزمت بأن المتأخرين على يأس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة، ومن تصانيفه (المعجم) و(المسند الكبير).

- والحافظ سراج الدين أبو حفص بن عمر بن رسلان البُلْقِيني -نسبة إلى بُلْقِين- بضم الموحدة، سكون اللام وكسر القاف- قرية بمصر، الشافعي علامة الدنيا (ت٨٠٥هـ) صاحب (محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح).

- والحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) صاحب التصانيف الكثيرة.

- ومجدد الدعوة السلفية شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١١١٥-١٢٠٦هـ)، يصفه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز بقوله: «وكان من جملة هؤلاء الأئمة المهتدين، والدعاة المصلحين الإمام العلامة والحبر الفهامة، مجدد ما اندرس من معالم الإسلام في القرن الثاني عشر، والداعي إلى سنة خير البشر الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي الحنبلي، طيب الله ثراه، وأكرم في الجنة مثواه»[1].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية) (ص١١)، للدكتور صالح بن عبد الله العبود.

حرف الصاد

● **ص**: اختصار من (صلى الله عليه وسلم) وكتابة (ص) مكروه عند العلماء، انظر "صلعم".

* * *

● **الصحابي**: ويجمع على أصحاب، وكثر استعمال الصحابة بمعنى الجمع.

والصحابي: «هو كل مسلم رأى النبي ﷺ مؤمنا به، ومات على ذلك». ويخرج من هذا التعريف من ارتد ومات كافرا كابن خطل، وربيعة بن أمية، ومقيس بن صبابة ونحوهم.

وقال البخاري في صحيحه[1]: «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من الصحابة».

ودخول الأعمى في هذا التعريف فيه نظر إلا أن يحمل قوله: صحب أي رافق، ولو لم يره لمانع كالعمى.

وأما من ارتد ثم أسلم بعد وفاة النبي ﷺ فقد خرج من الصحبة؛ لأن الردة محبطة للعمل، ولكونه أسلم بعد وفاة النبي ﷺ حرم من شرف الصحبة أيضاً، لأن ردته أحبطت الصحبة، كقرة بن هبيرة، وأشعث بن قيس، وأما من ارتد، ثم رجع إلى الإسلام في حياة النبي ﷺ فلا إشكال في دخوله في الصحابة، كعبد الله بن أبي سرح.

وقيد بعض أهل العلم بقيود مثل أن يقيم مع النبي ﷺ سنة، أو سنتين،

---

(١) البخاري، كتاب فضائل الصحابة (٣/٧).

أو أن يروي عنه مجموعة من الأحاديث، أو أن يغزو معه غزوة أو غزوتين، إلا أن هذه القيود يستفاد منها أمور أخرى، أما مجرد الصحبة فتثبت من صحبته ﷺ ولو ساعة، كما قال الإمام أحمد: «كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً، أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه»[١].

عدالة الصحابة: «اتفق أهل السنة والجماعة على أن الصحابة كلهم عدول؛ لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وما نطلق به السنة المطهرة في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ، رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل»[٢]، انظر مزيداً من التفاصيل في كتابي: (دراسات في الجرح والتعديل).

عدد الصحابة: عددهم أكثر من مائة ألف، كما قال أبو زرعة، والحافظ ابن حجر ذكر في كتابه (الإصابة) فبلغ عدد الصحابة فيه (١٢٣٠٤) واعترف في مقدمته بأنه لم يُحص من الصحابة إلا قدر العشر، فإن المصنفين ذكروا في كتبهم ما وصل إليهم من أخبارهم، وأما الذين كانوا في البوادي والقرى، ولم تصل إليهم أخبارهم، لا من طريق الغزوات، ولا من طريق الروايات فلم يذكروهم.

---

(١) انظر: شرح ألفية العراقي باسم: التبصرة (٣/٣).

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير (٤٩٨/٢).

ذكر أبو بكر الساجي في مناقب الشافعي، عن محمد بن عبد الحكم قال: أخبرنا الشافعي، قال: قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفا، ثلاثون ألفا بالمدينة، وثلاثون ألفا في قبائل العرب وغير ذلك[1].

وهذا لا ينافي ما قاله أبو زرعة فإن الشافعي لم يشر إلى عدد الصحابة بمكة، وعددهم أكثر من أربعين ألفا، فلعله أراد من كانوا بالمدينة وحواليها.

وأفضلهم أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية.

وبِمَ تعرف الصحبة؟:

١- تعرف تارة بالقرآن كقوله تعالى: ﴿**ثاني اثنين إذهما في الغار**﴾ [سورة التوبة: ٤٠].

المراد به الصديق ﷺ، ولذا قالوا: من أنكر صحبة أبي بكر الصديق ﷺ فهو كافر، وكصحبة زيد بن حارثة لقوله تعالى: ﴿**فلما قضى زيد منها وَطَراً**﴾ [سورة الأحزاب: ٣٧].

٢- وتارة بالتواتر كصحبة عمر، وعثمان، وعلي، وحذيفة، وأبي هريرة، وعائشة وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

٣- وبالأخبار المستفيضة: يعني يعرفهم كثير من الناس وإن كان خفي

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٦٤)، قال العراقي: «وهذا إسناد جيد، وأشار إليه الذهبي في مقدمة (تجريد أسماء الصحابة).

على بعضهم، مثل ثابت بن قيس، وذو اليدين، ومعاوية بن الحكم السلمي، وبريرة مولاة عائشة، وغيرهم رضي الله عنهم جميعاً.

٤- وبشهادة غيره من الصحابة كحديث ابن عباس ﷺ في السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، فقام عكاشة بن محصن فقال: يا رسول الله أدع الله أن يجعلني منهم فقال: (**أنت منهم**).

٥- وبروايته عن النبي ﷺ سماعاً، أو مشاهدة مع المعاصرة.

٦- وبشهادة التابعي بأن يقول: حدثني فلان من أصحاب النبي ﷺ ويشرط فيه:

أ - أن يصح السند إلى ذاك التابعي.

ب- أن يكون التابعي من الكبار، إذ غالب روايتهم عن الصحابة.

جـ- أن يكون معروفا في الحفظ والاتقان، ولم يجرب عليه الخطأ، إذ قد يخطئ وهو لا يدري.

٧- وأن يدعي الصحبة لنفسه وهو عدل.

ويجب أن يكون قبل مائة سنة من وفاة النبي ﷺ فإنه قد ثبت بالتواتر أن آخر الصحابي موتا هو أبو الطفيل عامر بن واثله الليثي بمكة سنة عشر ومائة على الصحيح.

فمن ادعى الصحبة بعد هذا فلا يقبل منه، مثل (رَتَنَ الهندي) فإنه ادعى الصحبة بعد ستمائة للهجرة وهو شيخ دجال كما قال الذهبي[1].

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٤٥).

أكثر الصحابة رواية:

وأكثر الصحابة رواية أبو هريرة ﷺ لما دعا له النبي ﷺ بالحفظ فصار أحفظ من روى الحديث في دهره كما قال الشافعي، وقد أفردت لترجمته رسالة باسم: (الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ، في ضوء مروياته).

ثم ابن عمر، ثم ابن عباس، ثم عائشة، ثم جابر بن عبد الله، ثم أنس ابن مالك، ثم أبو سعيد الخدري رضي الله عنهم أجمعين.

وأكثر الصحابة فتيا عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس.

قال علي بن المديني: لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أحد له أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة، فذكر هؤلاء[1].

ومن أشهر المصنفات في الصحابة:

١- معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت٣٥١هـ)، مطبوع بتحقيق الأستاذ صلاح بن سالم المصراتي، طبع عام ١٤١٨هـ.

٢- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ) مطبوع بتحقيق الأستاذ عادل بن يوسف العزازي طبع في عام ١٤١٩هـ.

٣- الاستيعاب في أسماء الصحابة، للحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، مطبوع مع الإصابة.

٤- أسد الغابة في معرف الصحابة لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، جمع فيه بين كتاب ابن مندة، وذيل أبي موسى عليه، وكتابي أبي نعيم الأصفهاني، والاستيعاب، وزاد من غيرها، ولم يقع له ذيل ابن

---

(١) العلل لابن المديني (ص٤٥).

فتحون على الاستيعاب.

وهذبه الذهبي في مجلد لطيف، وذيل عليه عدة أسماء لم تقع له.

٥- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، وهو أوسعها وأشملها، رتبه على أربعة أقسام في كل حرف وهي:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره.

القسم الثاني: فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ، وهم دون سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، أسلموا في حياته أم لا؟

القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط.

عدد الرواة من الصحابة: إذا عرفنا أن عدد الصحابة ﷺ يتجاوز مائة ألف في تقدير الحافظ أبي زرعة ممن لهم سماع أو رؤية فإن أكبر العدد الذي بواسطته وصلت إلينا الأحاديث هو ما ذكره الحاكم النيسابوري: (أربعة آلاف) إلا أن الحافظ الذهبي تعقبه، ويرى أنهم نحو ألف وخمسمائة نفس، لا يبلغون ألفين.

وقال: «وأظن أن المذكورين في كتابي هذا يبلغون ثمانية آلاف نفس، وأكثرهم لا يعرفون»[1].

---

(١) انظر: تجريد أسماء الصحابة (ج) وقوله: وأكثرهم لا يعرفون -أي لا ذكر لهم في الغزوات والروايات، وإنما ذكرت أساميهم في كتب الرجال، لا أنهم مجهولون.

وما ذكره الذهبي قد يكون أقرب للصحة فإن عدد الصحابة الذين خرج لهم الإمام أحمد في مسنده (٩٠٤) وعدد الصحابة الذين أضافهم بقي بن مخلد في مسنده، ولم يخرج لهم الإمام أحمد (٥٦٨هـ) ثم الذين أضافهم أبو بكر البرقي إليهما عددهم (٨٧) ثم الذين أضافهم ابن الجوزي إلى الثلاثة من شتى المصادر وعددهم (٦) وبهذا فبلغ عددهم (١٥٦٥) صحابي[١].

وأما ما ذكره ابن حزم من أن بقى بن مخلد روى في مسنده عن ألف وثلاثمائة ونيف[٢]، فإنه نفسه ذكر عدد الصحابة الذين لهم عدد من الروايات في مسند بقى بن مخلد فبلغ عددهم (١٠١٣) صحابي وصحابية فقط، وهذه الإحصائيات تدل على أن جميع الصحابة لم يكونوا من رواة الحديث.

* * *

• **الصحاح الستة**: لقد اشتهر هذا الاصطلاح على لسان الكُتاب والمقصود منه: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وأما عند المحدثين فالأصول الستة.

أوَّل من أضاف إلى هذه الأصول ابن ماجه هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، وكان من المعروف قبله الاصطلاح بالأصول الخمسة، وصنَّف كتابا باسم: (شروط الأئمة الستة)، وتتابع أصحاب

---

(١) انظر: دراسة الدكتور أكرم ضياء العمري في (بقى بن مخلد) (ص١٩).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٠).

الأطراف والرجال، فألَّف الحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) (الكمال في أسماء الرجال) لرجال الكتب الستة، وهذَّبه الحافظ المزي (ت٧٤٢هـ)، وسماه: (تهذيب الكمال) ثم توالى التصنيف عليه. وقد عدل ابن طاهر في ضم موطأ مالك إلى الأصول الستة لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا. بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا ضم كتاب إلى الخمسة لتكثير الأحاديث المرفوعة[1]، لأن الأصول المعروفة قبل ابن طاهر هي الخمسة، والنووي رحمه الله -وإن تأخرت وفاته إلى (٦٧٦هـ)- لم يذكر في كتابه (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير) الذي شرحه السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) باسم: (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) إلا الاصطلاح بالأصول الخمسة، فتعقبه السيوطي قائلاً: (لم يدخل المصنف (يعني النووي) سنن ابن ماجه في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها»[2].

إلا أن الحافظ ابن الأثير الجزري (٥٤٤-٦٠٦هـ) وضع موطأ مالك مكان ابن ماجه في كتابه: (جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ) ولكن لم يتابع عليه.

* * *

● **الصحيح:** «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط،

---

(١) انظر: النكت (١/٤٨٧).

(٢) تدريب الراوي (١/١٠٢).

عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً»[١].

وزاد الحافظ وغيره بعد قوله -معللاً- بقادح لأن من العلل ما لا يكون قادحاً عند المحدثين، وضرب الحافظ مثلا لذلك فقال:

«منها: أن يروى العدل الضابط، عن تابعي مثلا، عن صحابي حديثا، فيرويه عدل ضابط غيره مساوٍ له في عدالته وضبطه، وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه، عن صحابي آخر. فإن مثل هذا يسمى علة عندهم لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه»[٢].

وهذا غير قادح لجواز أن يكون التابعي له شيخان من الصحابة، وزاد الحاكم شرطا آخر وهو «أن يكون روايه مشهورا بالطلب»[٣].

وعلق عليه الحافظ بقوله: وهذه الشهرة قدر زائد على مطلق الشهرة التي تخرجه من الجهالة[٤].

أقول: وقد يوجد هذا الشرط في معظم رجال الصحيحين، لذا قال بعض العلماء: إن من شروط الشيخين أن لا يخرجا حديثاً في صحيحيهما إلا إذا كان مشهوراً، ومعمولاً به، وخاصة في الحرمين الشريفين.

* * *

---

(١) ابن الصلاح (ص٧-٨).

(٢) النكت (١/٢٣٥).

(٣) كذا ذكره الحافظ في النكت (١/٢٣٨)، وقال محققه الدكتور ربيع: لم أجد هذا النص في علوم الحديث للحاكم بعد بحث متكرر، وهو في الكفاية للخطيب ص٢٥١هـ وقد أسنده بهذا اللفظ إلى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، كما روى بإسناده عن عبد الله بن عون قال: (لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب).

(٤) النكت (١/٢٣٨).

● **صحيح ابن حبان:** هو أحد كتب الحديث، انظر: (مصادر الحديث الصحيح).

* * *

● **صحيح ابن خزيمة:** (٢٢٣-٣١١هـ) هو أحد كتب الحديث التزم صاحبه الصحة، يرى ابن الصلاح أنه يكفي لصحة الحديث كونه في صحيح ابن خزيمة يقول: «ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة»[(١)].

ويقول ابن كثير: «وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي؛ وهما خير من (المستدرك) بكثير، وألطف أسانيد ومتونا»[(٢)].

وقد فضل كثير من العلماء صحيح ابن خزيمة على (المستدرك) للحاكم، و(الصحيح) لابن حبان.

ويقول السيوطي: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صحّ الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك»[(٣)].

وأما صاحبه فهو:

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر أحد أئمة الإسلام (٢٢٣-٣١١هـ)[(٤)].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨)، وقد خالفه النووي (التقريب مع التدريب ١/١٠٥).

(٢) اختصار علوم الحديث (١/١٠٩).

(٣) تدريب الراوي (١/١٠٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٥).

ولد بنيسابور، وطلب الحديث في حداثة سنه[١]، وعزم على الرحلة.

يقول: «استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولاً حتى آذن لك؛ فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة؛ ففعلت، فلما عدنا أذن لي؛ فخرجت إلى مرو، وسمعت بمرو من محمد بن هشام، فنُعي قتيبة»[٢].

وقد واصل رحلاته العلمية، وطاف بالبلاد، ورحل إلى الآفاق[٣]، وذهب إلى الري، وبغداد، والبصرة، والكوفة، والشام، والجزيرة، ومصر، وواسط[٤].

وابن خزيمة قد حظي بحفظ وافر يقول: «ما كتبت سوادا في بياض إلا وأنا أعرفه»[٥].

واستطاع ابن خزيمة أن يحوز إعجاب العلماء، وثقتهم.

يقول المزني: «إذا جاء الحديث فهو يناظر؛ لأنه أعلم بالحديث مني، ثم أتكلم أنا»[٦].

ويقول ابن كثير: «يلقّب بإمام الأئمة، كان بحرا من بحور العلم؛ فكتب الكثير، وصنف وجمع، وكتابه (الصحيح) من أنفع الكتب وأجلّها،

---

(١) طبقات الشافعية (٣/١١٠).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/١١٠).

(٣) البداية والنهاية (١١/١٤٩).

(٤) طبقات الشافعية (٣/١١٠).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/٧٢٣).

(٦) طبقات الشافعية (٣/١١٣).

وهو من المجتهدين في دين الإسلام»[١].

يقول الذهبي: «وعني في حداثته بالحديث والفقه؛ حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان»[٢].

ويقول أيضاً: «وجوَّد وصنَّف، واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره»[٣].

وهو أحد أئمة الجرح والتعديل، ذكره الذهبي في: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل).

حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما.

* * *

● **الصحيح لغيره:** هو ما صُحِّح لأمر آخر لأن رجاله لم يشتملوا على أعلى صفات القبول، كالحسن فإنه إذا رُوي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة، فيقال له: الصحيح لغيره.

* * *

● **الصحيفة الصادقة:** هذه الصحيفة جمعها الصحابي الجليل عبد الله ابن عمرو بن العاص ﷺ، وكان يسميها (الصادقة) إذ ليس بينه وبين النبي ﷺ أحد، وكانت عنده أعز شيء في الدنيا.

قال مجاهد: «دخلت على عبد الله بن عمرو، فتناولت صحيفة تحت رأسه، فتَمنَّع عليَّ. فقلت: تمنعني شيئاً من كتبك؛ فقال: «إن هذه

---

(١) البداية والنهاية (١١/١٤٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٥).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٧٢١).

الصحيفة الصادقة سمعتها من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه أحد، فإذا سلم لي كتابُ الله، وهذه الصحيفة والوهط، لم أبال ما ضيَّعتُ الدنيا».

رواه الخطيب من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة، ثنا مجاهد به مثله[1]، وكان يقول: «ما يُرغّبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة والوهط. فأما الصادقة فصحيفة كتبتُها عن رسول الله ﷺ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص وكان يقوم عليها".

رواه الدارمي[2] عن محمد بن سعيد الأصبهاني، عن شريك، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو.

ورواه أيضاً الخطيب في تقييد العلم من طرق عن شريك، عن ليث به مثله. وشريك وليث ضعيفان.

وقال: «وأما الوهط: فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها».

وعن أبي راشد الحبراني قال: أتيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت: حدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ فألقى إلى صحيفة فقال: «هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ قال: فنظرت فإذا فيها: إن أبا بكر الصديق قال: يا رسول الله: علمني ما أقول إذا أصبحت، وإذا أمسيت، فقال: **«يا أبا بكر! قل اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة**

---

(١) تقييد العلم (ص٨٤) وإسحاق بن يحيى ضعيف، والوهط: بستان عظيم بالطائف، غرم مرة ألف ألف درهم، انظر: سير أعلام النبلاء (٨٩/٣).

(٢) سنن الدارمي (١٢٧/١).

لا إله إلا أنت رب كل شيء ومليكه، أعوذ بك من شر نفسي، وشر الشيطان وشركه وأن اقترف على نفسي سوءا، أو أجُرَّه إلى مُسلم»[(١)].

وقوله: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ - أي أملى عليَّ لأن النبي ﷺ ما كان يكتب.

وبقيت هذه الصحيفة في ملك أولاده حتى اطلع عليها عمرو بن شعيب يقول: وجدنا في كتاب عبد الله بن عمرو، عن عمر بن الخطاب قال: «إذا عبث بامرأته طلق عنه وليه»[(٢)].

وعمرو بن شعيب مات سنة ثماني عشرة ومائة.

إلا أن شعيباً ضُعِّف إذا روى من صحيفة جده؛ لأنه يرويها وجادة.

قال الذهبي في ترجمة عمرو بن شعيب بصدد روايته عن أبيه، عن جده: «بعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح، والتصحيف يدخل في الرواية من الصحف، بخلاف المشافهة بالسماع»[(٣)].

وقال ابن المديني: «ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (١٩٦/٢)، والترمذي (٣٥٢٩)، كلاهما من طريق ابن عياش، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي راشد، قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه».

قلت: إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، وهذا منها.

(٢) رواه الدارقطني (٦٥/٤) من طرق عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمرو بن شعيب به.

(٣) انظر: ميزان الاعتدل (٢٦٦/٣).

صحيح، وما روى عمرو عن أبيه، عن جده فإنما هو كتاب وجده، فهو ضعيف»[١].

وإلى هذا يشير يحيى القطان بقوله: «إذا روى عنه ثقة فهو حجة»، أي أن هؤلاء الثقات لا يروون من حديثه عن أبيه، عن جده؛ فلذا قال ابن حبان وغيره: إذا روى عن طاوس وابن المسيب وغيرهما من الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الاحتجاج به، وإذا روى عن أبيه، عن جده ففيه مناكير كثيرة فلا يجوز عندي الاحتجاج بذلك[٢].

وهذا رأي ابن حبان، والجمهور على أن روايته عن أبيه، عن جده لا تقل عن درجة الحسن.

وأما (الصحيفة الصادقة) بعد شعيب فلا يعرف مصيرها، ولعلها دخلت في المصنفات والمجاميع من غير طريق شعيب، فإن رواية عبد الله ابن عمرو تبلغ سبعمائة كما ذكره بقي بن مخلد، ومنها ما يرويه هو من صحيفته.

ووجود (الصحيفة الصادقة) عند عبد الله بن عمرو بعد وفاة النبي ﷺ يدل على أن النهي عن كتابة سوى القرآن متقدم، والإذن متأخر فيكون ناسخاً لحديث النهي، ولو كان النهي عن الكتابة متأخراً لمحاها عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه لأمر النبي ﷺ بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

يمحها، وأثبتها، دل على أن الإذن في الكتابة متأخر عن النهي عنها»[١].

* * *

● **صحيفة همام بن منبه**: وهي صحيفة صحيحة مشهورة كتبها همام ابن منبه (ت١٣٢هـ) عن أبي هريرة ﷺ، واشتهرت رواية الصحيفة من طريق معمر بن راشد الصنعاني المتوفى عام (١٥٤هـ) وهو أوّل من صنف الحديث في اليمن.

وعن معمر رواه عبد الرزاق الصنعاني الحافظ الإمام المتوفى عام (٢١١هـ) وعن عبد الرزاق روى الإمام أحمد الصحيفة بكاملها في مسنده، ثم انتشرت رواية هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، فرواها عنه أحمد بن يوسف السلمي وغيره، ومن طريقه روى البيهقي والبغوي وغيرهما الصحيفة بكاملها في أماكن متفرقة في كتبهم وهي تشتمل على نحو مائة وأربعين حديثا كما قال الذهبي[٢].

والشيخان لم يخرجا الصحيفة بكاملها، فلعل ذلك يعود إلى علة بينها الإمام أحمد في رواية الميموني: يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول في صحيفة همام: «أدركه معمر أيام السودان، فقرأ عليه همام حتى إذا ملَّ، أخذ معمر، فقرأ عليه الباقي. وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قرئ عليه مما قرأه هو»[٣].

---

(١) انظر: كلام الحافظ ابن القيم في تهذيب السنن (٥/٢٤٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣١١).

(٣) المصدر السابق (٥/٣١٢)، وقوله: أيام السودان أي عهد العباسين الذين جعلوا شعارهم السواد.

فجعل عبد الرزاق يرويه كله بالسماع، فلعل الشيخين تجنبا الرواية من الصحيفة من أجله، وأما الأحاديث فأخرجاها من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة.

ونشر الصحيفة الدكتور محمد حميد الله عام ١٩٥٣م بدمشق ثم بباريس عام ١٩٧٩م، واعتمد على مخطوطتين إحداهما في برلين، والثانية في الظاهرية، وأعاد نشرها الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب عام ١٤٠٦هـ، بحجة أن الدكتور محمد حميد الله لم يقف على نسخة ثالثة وهي موجودة في دار الكتب المصرية تحت (رقم ١٩٨١ حديث) وفيها سماعات يرجع تاريخها إلى سنة سبع وخمسين وخمسمائة، كما أن الدكتور حميد الله لم يخرج الأحاديث تخريجا علميا مما دعا الدكتور رفعت فوزي إلى إعادة طبعها. وطبعت ثالثة بتحقيق الشيخ علي حسن علي عبد الحميد كما أفاد بذلك فضيلة الشيخ بكر أبو زيد[1] ولفضيلته مؤلف قيم في جمع النسخ والصحف الحديثية التي ألفت قبل بدء تدوين الحديث في الجوامع والسنن فبلغ عددها (٢٧٩) صحيفة ونسخة. وهذا يؤكد ما قلته مرارا بأن أصحاب الكتب الستة وغيرهم كانت لديهم كراريس مكتوبة إلى جانب ما تلقوه من أفواه الشيوخ

* * *

● **صحيح الإسناد:** لا يلزم منه أن يكون الحديث صحيحاً لوجود علة قادحة، أو شذوذ في المتن، إلا إن عرف من عادة الشخص أنه لا يحكم بصحة الإسناد إلا إذا انتفت عنه العلة القادحة، والشذوذ،

---

(١) معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٢٦١).

فحينئذ يحكم بصحة الحديث، وكذا لا يلزم من كون رجال الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث صحيحاً، لاحتمال أن يكون فيه شذوذ، أو علة قادحة[١].

* * *

● **صحيح البخاري:** وهو أحد الكتب الستة الصحاح، وقد اشترط صاحبه شروطا في كتابه جعلته أصحَّ الكتب على الإطلاق بعد كتاب الله، ومن هذه الشروط:

أن يكون الراوي في الطبقة الأولى من الرواة عن شيخه؛ لأنه كان يرى أن الراوي إذا كان من أساطين المحدثين - وهم المكثرون من جمع الحديث وروايته، كالزهري، ونافع، - فإن أصحابه الذين يروون عنه في درجات، تختلف في مقدار الصلة به، وفي الحفظ والإتقان.

والمثال على ذلك ما ذكره الحازمي وغيره: أن أصحاب الزهري على خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له: كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وغيرهم؛ وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تَطُل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانهم دون الطبقة

---

(١) انظر: النكت (١/٤٧٤).

الأولى: كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان ابن راشد، ونحوهم؛ وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تُكلم في حفظهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح ونحوهم؛ وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم: مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، ونحوهم؛ وهؤلاء يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين: كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، ونحوهم؛ فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج لبعضهم ابن ماجه[1].

فالطبقة الأولى هم شرط البخاري.

وقد يخرج من أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب.

قال الحافظ: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضاً.

ولكن ليس معنى هذا خلوّ كتابه من مواضع النقد؛ فالحفاظ والنقاد تناولوه بالنقد بحرية كاملة، وأشهرهم جميعا سيد الحفاظ الإمام الدارقطني؛

---

(١) شرح علل الترمذي (١/١/٣٩٩-٤٠٠).

فإنه انتقد الشيخين من وجهين:

الأول: مخالفتهما في إخراج بعض الأحاديث بأسانيد ليست على شرطهما، وتركهما أسانيد أصح منها.

الثاني: إلزامهما بإخراج أحاديث تركاها وهي صحاح؛ بناء على شرطهما.

إلا أن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أجيب عنها إجابات مقبولة ومعقولة، وبعضها قد يعسر الإجابة عنها، وهي أحاديث قليلة جدا.

وصاحبه: هو أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيلَ بن إبراهيم ابن المغيرة، الجعفي بالولاء أمير المؤمنين في الحديث (١٩٤-٢٥٦هـ)[١].

ولد يوم الجمعة لثلاثة عشر من شوال، ومات والده وهو صغير، وطلب العلم في باكورة حياته؛ فكان أول سماعه للحديث سنة خمس ومئتين[٢]، ثم بدأ رحلته العلمية في الآفاق، وتمكن في هذه الرحلات من أن يلتقي بالمئات من شيوخ الحديث؛ فسمع الحديث من أفواههم.

يقول: «كتبت عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل».

ولكنه أخرج في صحيحه عن تسعة وثمانين ومئتي شيخ[٣]؛ لأنه ليس

---

(١) ابن خلكان (١٨٨/٤)، سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢)، تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، البداية والنهاية (٣٤/١١)، طبقات الشافعية (٢/٢).

وهناك خلاف يسير بعد المغيرة: هل هو ابن الأحنف أو ابن برزويه.

(٢) تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، طبقات الشافعية (٢١٣/٢).

(٣) أعلام المحدثين (ص١١٢).

كل من لقيه وسمع منه كان حديثه على شرطه.

وقد ذكر السبكي قائمة البلاد التي ارتحل إليها البخاري، وهي: بلخ، وسمرقند، ونيسابور، والري، وبغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، وواسط، ومصر، ودمشق، وعسقلان، وحمص، وغيرها.

يقول البخاري: «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين»[١].

وقد منّ الله على البخاري، فمنحه ذكاء مفرطا، وحفظا مدهشا؛ استطاع بذلك أن يبدي مواهبه العلمية؛ حتى يفوق أقرانه.

وأغرب حادثة وقعت في تاريخ علم الحديث هي اختبار حفظ البخاري في بغداد، من قبل محدثيها[٢].

ويعلق الحافظ على هذه القصة بقوله: «وهنا يخضع للبخاري، فما العجب من ردّه الخطأ إلى الصواب؛ فإنه كان حافظا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقَوه عليه من مرة واحدة».

ويبدو أنه تكرر له مثل هذا الحادث في سمرقند أيضاً[٣].

وكتب تراجم الرجال غاصة بالثناء عليه من جميع النواحي؛ ولا أرى حاجة إلى نقلها.

---

(١) هدي الساري (ص٤٧٨)، وادّعى الذهبي والسبكي أنه لم يدخل الجزيرة.

(٢) انظر هذه القصة بالتفصيل في تاريخ بغداد، ووفيات الأعيان، وسير أعلام النبلاء، وطبقات الشافعية، وهدي الساري، وغيرها من كتب تراجم المحدثين والأعلام.

(٣) انظر: البداية والنهاية (٢٥/١١)، وهدي الساري (ص٤٨٦).

تصانيف البخاري:

ذكر الحافظ ابن حجر قائمة لكتبه؛ فبلغت أكثر من عشرين مؤلفا.

وأكثرها شهرة في ذلك هو (الجامع الصحيح)؛ فإنه أول محاولة ناجحة لتجريد الأحاديث الصحيحة من الجوامع، والمصنفات، والمسانيد، والموطآت؛ فإن الكتب الحديثية التي ألفت قبل البخاري كانت مختلطة بأقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم، وفتياهم، فانتقى الإمام البخاري من هذه الكتب الأحاديثَ الصحيحة المسندة، يقال: إنه انتقى جامعه من ستمائة ألف حديث سمعها البخاري عن شيوخه بأسانيدهم إلى المؤلفين[1].

إلا أن البخاري لم يستوعب جميع الصحاح؛ فقد قال رحمه الله: «ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صحّ، وتركت من الصحاح لحال الطول».

ونقل الحازمي لفظ البخاري: «ما تركت من الصحاح أكثر».

فجميع ما في جامعه من الأحاديث بالتكرار والمتابعات والمعلقات (٩٠٨٢) حديثا من ستمئة ألف حديث، وإذا حذف المكرر، واقتصر على عدّ الأحاديث الموصولة المسندة كانت (٢٧٦٢) حديثا، وهي موزعة في (٩٧) كتابا و(٣٤٥٠) بابا.

وكان الإمام البخاري يعدّ من المنصفين والمعتدلين في كلام الرجال؛ كما وصفه بذلك الذهبي في (ذكر من يعتمد قوله في

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢/٨).

الجرح والتعديل)[١].

وأما شروح الجامع الصحيح للبخاري فقد بلغت أكثر من مائة وخمسين شرحاً، أشهرها شرح الخطابي، والكرماني، والحافظ ابن حجر، والعيني، والقسطلاني.

* * *

● **صحيح مسلم**: وهو أحد كتب الستة المشهورة، وجمهور العلماء على أن درجة صحيح مسلم تكون بعد صحيح البخاري إلا المغاربة فإنهم فضلوا صحيح مسلم على صحيح البخاري، وعلل ذلك ابن الصلاح بقوله: «وقول من فضّل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري، إن كان المراد به أن كتابَ مُسلم يترجح بأنه لم يمازجه غَيرُ الصحيح - فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديثُ الصحيحُ مسرودا، غير ممزوج بمثلِ ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح - فهذا لا بأس به»[٢].

ويقول الحافظ: «ولم يتصدّ مسلم لما تصدّى له البخاري من استنباط الأحكام، وتقطيع الأحاديث، ولم يخرج الموقوفات»[٣].

ويقول ابن كثير: «فإن أرادوا تقديمه عليه في كونه ليس فيه شيء من

---

(١) (ص١٥٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠)، لأن من شرط البخاري أن يكون الراوي ثبت عنده سماعُه من شيخه، ومسلم يكتفي بمجرد المعاصرة.

(٣) تدريب الراوي (١/٩٥).

التعليقات إلا القليل، وأنه يسوق الأحاديث بتمامها في موضع واحد، ولا يقطعها كتقطيع البخاري لها في الأبواب - فهذا القدر لا يوازي قوة أسانيد البخاري»[١].

رجال مسلم:

وقد قسّم مسلم الأحاديث على ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

وذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه؛ لما يغلب على أحاديثهم من النكارة والغلط والوهم[٢].

ويقول المقدسي: «إن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع؛ فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد - إذا صحّ الطريق إلى ذلك الراوي - أخرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم؛ لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة»[٣].

وقد اعتذر ابن الصلاح عن مسلم في إخراج بعض أحاديث الضعفاء

---

(١) البداية والنهاية (١١/٩٥).

(٢) مقدمة مسلم (١/٤٨-٥٨).

(٣) شروط الأئمة الستة (ص١١-١٢).

والمتكلمين[١].

ولما أنكر عليه أبو زرعة إخراجه عن بعض المتكلمين أجاب مسلم: «إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[٢].

ومهما قيل فصحيح مسلم أيضاً في جملته على درجة عالية من الصحة، وكان رحمه الله دقيقا في بيان الاختلافات في ألفاظ الحديث، وعالما بأنساب الرواة؛ فكثيرا ما يشير إلى صفة الراوي ونسبه، كما يدل ترتيب كتابه على أنه كان أيضاً فقيها ماهرا في الفقه.

وصاحبه: هو: مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ القشيري أمير المؤمنين في الحديث (٢٠٤-٢٦١هـ)[٣].

ولد سنة أربع ومئتين[٤] في بيت عرف بالعلم[٥].

---

(١) مقدمة شرح مسلم (١/٢٥).

(٢) شروط الأئمة الستة للحازمي (ص٨٣).

(٣) وفيات الأعيان (٤/١٩٤).

(٤) قد اختلف في ضبط سنة ولادته مع الاتفاق على أنه بعد المئتين، وقد رجح الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٨) وابن كثير في البداية والنهاية (١١/٣٣٥-٣٤٠) أن مولده كان في السنة التي توفي فيها الشافعي، وهي سنة أربع ومئتين؛ فكان عمره سبعا وخمسين =

وبدأ بسماعه للحديث سنة ثماني عشرة ومئتين[١].

وسافر في طلبه إلى العراق، والحجاز، والشام، ومصر[٢].

ولزم البخاري لما قدم نيسابور، وأخذ عنه[٣].

يقول الخطيب: «لما ورد البخاري نيسابور في آخر حياته، لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه»[٤].

كتابه الصحيح:

قد عرف الإمام مسلم بكثرة التأليف، وله عدة كتب؛ ذكر الذهبي نقلا عن الحاكم أن له عشرين كتابا[٥].

وكتابه (الجامع الصحيح) قد امتاز من بينها، وله مكانة عظيمة في الإسلام، وقد أجمع العلماء -سوى بعض المغاربة- أن كتاب مسلم تلو صحيح البخاري[٦].

=

سنة، ونقل الحافظ أيضاً هذا القول في تهذيب التهذيب (١٠/١٢٧)، واختاره العراقي في التقييد والإيضاح (ص٢٤).

واختار ابن الصلاح أنه ولد سنة ست ومئتين؛ استنادا إلى قول الحاكم أنه توفي سنة إحدى وستين وهو ابن خمس وخمسين سنة.

(٥) قال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان أبوه الحجاج من المشيخة».

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٥٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/١٠٠).

(٣) وفيات الأعيان (٥/١٩٤).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/١٠٢).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/٥٩٠).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٥-٢٦)، وتدريب الراوي (١/٩١-٩٦)، ومقدمة مسلم

=

لأنه يقول: «ليس كل شيء عندي صحيح، وضعتُه هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»[١].

ومن أوائل من شرح صحيح مسلم: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (٤٥٣هـ-٥٣٦هـ)، الإمام المحدث الفقيه المالكي، سَمَّاه: (المعلم بفوائد مسلم) وإن كان سبقه عالمان. أحدهما عبد الغافر الفارسي المتوفى سنة (٥٢٩هـ) إلا أنه اقتصر في شرحه على الغريب وسماه: (المفهم في شرح غريب صحيح مسلم) وهو من الحفاظ[٢].

والثاني: أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني المتوفى سنة (٥٣٥هـ) وهو تكملة لشرح ابنه الذي توفى في حياته في عام (٥٢٦هـ) فإنه شرع في شرح الصحيحين، فأتمهما والده، إلا أن هذا الشرح لم يكتب له البقاء.

ومن أفضل شروحه من المتأخرين شرح الإمام النووي (٦٣١هـ-٦٧٦هـ) الذي ضم إلى شرحه شروح المتقدمين مثل المازري والقاضي عياض وغيرهما.

* * *

=

(١/١٤-١٥).

والمراد من بعض المغاربة: أبو علي حسين بن علي، وأبو محمد بن حزم، وأبو مروان عبد الملك بن زياد الطبني. توضيح الأفكار (١/٤٥-٤٦).

(١) يقول البُلْقِيني في محاسنه: «أراد مسلم بقوله -ما أجمعوا عليه- أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني».

(٢) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/٦٦).

● **الصحيح لا يُعل بالضعيف:** قال عبد الحق في أحكامه: «الحديث الصحيح إذا أسنده ثقة لا يضر انفراده به، ولا إرسال من أرسله، ولا وقف من وقفه»، انتهى.

قال ابن القطان: «وهذا الذي قاله أبو محمد هو الصواب، ولو نظرنا الأحاديث لم نجد منها ما روي متصلا، ولم يرو من وجه آخر منقطعاً، أو مرسلاً، أو موقوفاً، إلا القليل، وذلك لاشتهار الحديث، وانتقاله على ألسنة الناس، فجعل ذلك (أي الانفراد) علة في الأخبار لا معنى له» انتهى[1].

* * *

● **صلعم:** يكره المحدثون كتابة: (صلى الله عليه وسلم) بالرمز[2]، سواء بـ«صلعم» أو بـ«ص» أو «صلم» كما يكرهون أيضاً كتابة الصلاة دون السلام.

روى ابن الصلاح عن حمزة الكناني: «كنت أكتب الحديث، وأكتفي بالصلاة على النبي ﷺ، فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: **(ما لك لا تُتم علي الصلاةَ؟)** قال: فما كتبت بعد ذلك الصلاة إلا مع التسليم عليه»[3].

* * *

● **صيغ الأداء:** استعمل المحدثون ألفاظاً للأداء تكون مطابقة للصفة التي تحملوا بها الحديث، فذكروا لكل طريقة من طرق التحمل

---

(١) انظر: نصب الراية (٣/٢٧٩).

(٢) انظر: الخلاصة في أصول الحديث (ص١٤٩)، وتذكرة السامع والمتكلم (ص١٧٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص١٧٥).

لفظا مناسبا، ولما كانت طرق التحمل ثمانية، كانت صيغ الأداء أيضاً ثمانية وهي[١]:

الأولى: «سمعت، وحدثني»، وهي من أرفع صيغ الأداء تنبئ عن السماع من المحدث[٢]، وكذلك: «حدثنا» سئل أحمد بن صالح عن: «حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا»، فقال: حدثنا أحسن شيء[٣].

الثانية: «أخبرني وقرأت عليه»، وهي تستعمل في حالة العرض، ومثله: «قرئ على فلان وأنا أسمع»، ومن الأفضل أن يقول في العرض: «حدثنا فلان قراءة عليه» وأنبأنا، وأخبرنا، سواء كما قال أحمد بن صالح إلا أن: «أخبرنا» دون «حدثنا».

الثالثة: «قرئ عليه وأنا أسمع» وهي أيضاً تستعمل في العرض، وقد أجاز أهل الحجاز استعمال: «حدثنا، وأخبرنا» في حال العرض.

وغلب على كتب الحديث الاقتصار عل الرمز في «حدثنا» و«أخبرنا»، وشاع بحيث لا يخفى، فيكتبون من «حدثنا» ثنا، أو نا، أو دنا، ومن «أخبرنا» أنا، أو أبنا، أو رنا[٤].

الرابعة: «أنبأني»، وهي عبارة عن التحمل بالإجازة فيقول: «أنبأني إجازة».

وكان الأوزاعي: يخصص الإجازة بقوله: «خبَّرنا» -بالتشديد[٥].

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر (ص١٣٥).

(٢) انظر: الكفاية (ص٢٨٤).

(٣) المصدر السابق (ص٢٨٧).

(٤) الخلاصة في أصول الحديث (ص١٥٠).

(٥) الإلماع (ص١٢٨).

الخامسة: «ناولني» - وهي من أرفع أنواع الإجازة لما فيه من التعيين والتشخيص، والإجازة دون السماع[١].

السادسة: «شافهني» -وهي أيضاً تستعمل في حالة الإجازة.

السابعة: «كتب إلي»، أي كتب إليّ فلان قال: حدثنا فلان - أو يقول: أخبرني فلان مكاتبة.

وأجاز بعض أهل العلم إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا» على المكاتبة وفيه إبهام.

الثامنة: «عن»، وهي تحتمل الإجازة دون سماع، كما تحتمل التدليس، ولذا يجب البحث عن التصريح من المدلس، وقد توسع المحدثون في استعمال «عن» من صيغ الأداء، فعمموا استعمالها في جميع صور التحمل.

ولكن «ثنا» أعلى منزلة من «عن» لأنه كثيراً ما تستعمل في تدليس ما ليس بسماع[٢].

يقول بشر بن بكر: «ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث يقولون: عن فلان، عن فلان، ولا يقولون: «ثنا» ولا «أخبرنا»»[٣].

وفي حالة الوجادة يصرح بأن يقول: «وجدت بخط فلان»: قال حدثنا.. كما يفعل عبد الله بن الإمام أحمد في مسند أبيه كثيرا يقول: وجدتُ بخط أبي حدثنا فلان. ويجوز أن يقول أيضاً: قال فلان، أو ذكر

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر (ص٦٦٢).

(٢) انظر: الكفاية (ص٢٨٩).

(٣) المصدر السابق (ص٢٨٩).

فلان، أو بلغني عن فلان، أو عن فلان، والتصريح بالوجادة أفضل.

وأما من استعمل في الوجادة: «حدثنا» فعُدَّ من المدلسين كما قيل في إسحاق بن راشد الجزري[١].

وكذلك من تحمل بطريق دنيا، ثم استعمل عبارة أعلى، اتهمه بعض العلماء بالكذب.

ومن هنا تظهر عناية المحدثين بالدقة في رواية الحديث ونقله إلينا.

* * *

● **صيغ التمريض**: هو أن يُروى الحديث بغير جزم، مثل: يُذكر، أو يُروى، أو ذُكر، أو رُوي ونحوها بصيغ المجهول، ولا تُستعمل هذه الصيغ إلا في الأحاديث الضعيفة.

وعلى هذا فما وقع حذف الإسناد في صحيح البخاري وأتي بالجزم فهو صحيح، وإنما حذف الإسناد لغرض من الأغراض، وما أتي فيه بغير الجزم ففيه مقال[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) الإلماع (ص١١٩)، وتعريف أهل التدليس (ص٤).

(٢) قارن بما قاله الحافظ في شرح نخبة الفكر (٣٩٦-٣٩٧) مع شرح الملا علي القاري.

حرف الضاد

● **الضبط**: لغة: لزوم الشيء وحبسه، وضبط عليه، وضبطه يضبط ضبطا وضباطة.

قال الليث: «الضبط لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء أي حفظه بالجزم، والرجل ضابط: أي حازم»[1].

والمعنى المراد عند المحدثين هو: أن يضبط الراوي سماعه ضبطا لا يتردد فيه، ويفهمه فهما جيدا لا يلتبس عليه، ويثبت على هذا من وقت السماع إلى وقت الأداء.

وليس معنى هذا أنه لا يخطئ أبداً في مروياته؛ فإنه أمر محال، بل المقصود من الضبط أن يقلّ خطؤه وأن لا يكون مغفلا.

وينشأ من قلة الضبط، القلبُ في الحديث: أحيانا في الإسناد، وأحيانا في المتن.

ومثاله ما وقع في حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه... فيهم (**رَجُلٌ تَصَدَّق بِصَدَقة فَأَخْفاها حَتَّى لا تَعْلَم يَمِينُه مَا أَنْفَقَتْ شِمالُه**) كذا في إحدى الروايتين عند مسلم، والصحيح (**حَتَّى لا تَعْلَم شِمالُه مَا تُنفِقُ يَمِينُه**) كما في الصحيحين، وينشأ أيضاً من قلة الضبط التلقين.

كيف يعرف ضبط الراوي؟:

قال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان؛ فإن وجدنا رواياته موافقة

---

(١) انظر: لسان العرب (٩/٢١٩).

ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة - عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلاط ضبطه، و لم نحتج بحديثه»[١].

وقال ابن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»[٢].

ويقصد بالضبط أن يتقن الراوي روايته، من حين سماعها إلى وقت أدائها، ويفهمها فهما جيدا، ولا يتردد في معانيها، وكثرة المذاكرة والمداولة تساعده على قوة ضبطه، ويقيد العلم في السطور إذا رأى ذلك ضروريا؛ حتى لا ينفلت منه وهو غافل عنه.

ولذا قال العلماء: الضبط قسمان:

١- **ضبط صدر**: بأن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من إحضاره متى شاء.

٢- **وضبط كتاب**: بأن يصونه منذ سمع منه وصحبه إلى أن يؤدي منه[٣].

وقد عبر بعض العلماء عن الضبط بقولهم: يعرف ضبط الراوي بموافقة الآخرين، وهو ما يسمى بالاعتبار، وعدم وجود النسيان بما حدث، وهو يسمى بأنه تغير بآخره.

قال عبد الرزاق: سمعت عبيد الله بن عمر يقول: «لما نشأتُ أردت أن أطلب العلم؛ فجعلت آتي أشياخ آل عمر رضي الله عنه رجلا رجلا وأقول: ما سمعتَ من سالم؟ فكلما أتيت رجلا منهم قال: عليك بابن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٠).

(٢) الكفاية (ص٤٣٥).

(٣) قارن بتوضيح الأفكار (١/٨).

شهاب؛ فإن ابن شهاب كان يلزمه»[١].

ولذا عدّ مَن لازم الزهري في السفر والحضر، وجمع بين الحفظ والإتقان في الطبقة الأولى.

والضبط مثل العدالة يقبل الزيادة والنقصان؛ فيقال: فلان أكثر ضبطا من فلان، والضابط الذي تقبل روايته هو من قلّ خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها، سواء كان ذلك لضعف في عقله، أو تقصير في اجتهاده، فإذا كان السبب التقصير في الاجتهاد فيمكن استدراكه بكثرة المذاكرة والمداولة؛ فإنها تقوّي الذاكرة.

قال الحافظ في ترجمة قبيصة بن عقبة: «قال فيه أحمد بن حنبل: كان كثير الغلط، وكان ثقة لا بأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبو نعيم أثبت منه».

علق عليه الحافظ بقوله: «هذه الأمور نسبية؛ وإلا فقد قال أبو حاتم: لم أرَ من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره، سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري»[٢].

* * *

● **ضبط المشكل:** يرى الحافظ ابن حجر أن من يكتب الحديث يكتبه مُبيَّنا ومُفَسَّرا، ويَشْكُلُ المُشْكِلَ منه، أو يَنْقُطُه»[٣].

والمُشْكِل هو المغلق الذي لا يفهمه كل أحد. وفيه إشارة إلى أنه لا يُشكل غير المُشْكل. وأما المُشْكِل فمن المستحب لطالب الحديث ضبط

---

(١) الكفاية (ص١٤١).

(٢) هدي الساري (ص٤٣٦).

(٣) شرح نخبة الفكر (ص١٦٦).

كتابته بالنقط والشكل ليُودّيه كما سمعه كقول النبي ﷺ: (**نَضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، وأَدَّاها كما سمعها**).

وهذا شامل للمشكل وغير المشكل، إلا أن غير المشكل قد يؤديه الطالب بدون التشكيل كما سمعه. ولذا كره بعض أهل العلم تشكيل غير المشكل، وقالوا: فيه تضييع للوقت، والعمر قليل، والعمل كثير، فاستحبوا أن ينفق وقته للعلم الذي هو في حاجة إليه.

وقال الآخرون: من الأفضل أن يشكل الجميعَ لا سيما المبتدئ، وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يُشكل[١].

قال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النَّجِيرْمِّي: «أولى الأشياء بالضبط أسماءُ الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه»[٢].

قلت: الأمر لا يزال يعود إلى المُشكل وغير المُشكِل، كما رأى الحافظ ابن حجر، فضبط غير المشكل تضييع للوقت وعلى هذا جرى عَمَلُ المتقدمين فقالوا: «إنما يُشْكَل ما يُشْكِل».

وأما النقط فلابد منه.

قال عبد الله بن إدريس الكوفي لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء السعدي، عن الحسن بن علي، كتبت أسفله (حورعين) لئلا أغلط -يعني فيقرأه: أبا الجوزاء لشبهه في الخط»[٣].

وأبو الحوراء -بالحاء والراء- هو ربيعة بن شيبان.

وأبو الجوزاء -بالجيم والزاي - اثنان، أحدهما: أوس بن عبد الله الربعي عن ابن عباس، والآخر: أحمد بن عثمان النوفلي من شيوخ مسلم

---

(١) انظر: الإلماع (ص١٤٩).

(٢) رواه عبد الغني بن سعيد في مقدمة كتابه: (المؤتلف والمختلف) (ص٢).

(٣) المصدر السابق (ص١٥٥).

والنسائي، قال القاضي: «نأمره بنقط ما ينقط للبيان»[١].

* * *

● **ضعيف**: هو كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن فهو ضعيف، هكذا عرفه ابن الصلاح[٢].

اعترض عليه بأنه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان أخصر، لأن نفي صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة[٣].

والصفات المعدومة راجعة إلى أمرين:

أحدهما: الطعن في الراوي.

والثاني: السقط في الإسناد.

فالموضوعُ والمتروكُ والمنكرُ والمعللُ والمخالفةُ للثقاتِ والمدرجُ والمقلوبُ والمزيد في متصل الأسانيدِ والمضطربُ والمصحفُ والشاذُّ والملقنُ وغيرها من أنواع الحديث يرجع إلى الطعن في الراوي.

والمعلقُ والمرسلُ والمعضلُ والمنقطعُ والمدلسُ والمرسل الخفيُّ والمعنعنُ والموقوفُ والمقطوع وغيرها من أنواع الحديث يرجع إلى السقط في الإسناد.

انظر تعريفها وتفاصيلها في مواضعها.

وحكم الحديث الضعيف: الذي عليه المحققون من المحدثين أن الحديث الضعيف لا يعمل به سواء في فضائل الأعمال أو غيرها.

قال الحافظ ابن الملقن في (المقنع)[٤] تعقيبا على من جوَّز رواية الضعيف والعمل به في القَصَص، والفضائل، والترغيب.

---

(١) المصدر السابق (ص١٥٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٠).

(٣) النكت (١/٤٩١).

(٤) المقنع (١/١٠٤).

«وفيه وقفة، فإنه لم يثبت، فإسناد العمل إليه يوهم ثبوتَه، ويُوقع من لا معرفة له في ذلك فيحتج به، وقد نقل عن ابن العربي المالكي أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً».

وما اشتهر بين الناس بأن الإمام أحمد كان يأخذ بالحديث الضعيف فليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس"[1].

ولي كلام مفصل في الموضوع ذكرته في كتابي (دراسات في الجرح والتعديل) فراجعه إن شئت.

والحديث الضعيف ينقسم إلى أنواع كثيرة منها: الموضوع، والمقلوب والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل وغيرها.

وقد ذكر الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) أوهى الأسانيد وتبعه أهل العلم وإن لم يذكره ابن الصلاح إلا أنه لا يخلو من فائدة في ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح[2].

وها هي ذكر أوهى الأسانيد:

١- أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شِمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي ﷺ.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/٣١).

(٢) انظر: النكت (١/٤٩٦).

٢- وأوهى أسانيد الصديق: صدقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق ﷺ.

٣- وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جده.

فإن محمداً والقاسم وعبد الله لم يحتج بهم.

٤- وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن دواد بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

٥- وأوهى أسانيد عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة رضي الله عنها.

٦- وأوهى أسانيد عبد الله بن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، إلا أن أبا فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة.

٧- وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر بن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس ﷺ.

٨- وأوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٩٠- وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

١٠- وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن

كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

١١-وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله ابن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة ﷺ.

١٢- وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما[1].

* * *

● **ضعيف الإسناد لا يقتضي ضعف المتن:** المعروف عند المحدثين أن المتن قد يروى من عدة أسانيد، وليس من الضروري أن يقف الباحث على جميع هذه الأسانيد، وخاصة في العصور المتأخرة فيكون حكمه على الأسانيد التي وقف عليها، فإذا كانت هذه الأسانيد ضعيفة فلا يلزم من ذلك ضعف المتن، إذ قد يكون له إسناد صحيح، أو أسانيد تقوى الضعيف و لم يقف عليها الباحث، وعلى هذا فلا ينبغي أن يحكم على المتن بالضعف، بل من الأفضل أن يقيد الباحث بقوله: ضعيف بهذا الإسناد، إلا إذا وقف على كلام إمام من أئمة الاستقراء أنه حكم على الحديث بالضعف، ونص على أنه لم يصح طريق من طرقه، أو أنه لا يروى إلا من هذا الطريق فله أن يحكم بهذا مستندا إلى قوله.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم (٥٦-٥٨).

حرف الطاء

● **طبقات الرواة:** هي اثنتان:

الأولى: الصحابة ﷺ، وهم ينقسمون إلى عدة طبقات أشهرها تقسيم الحاكم إلى اثنتي عشرة طبقة[١].

والثانية: طبقة غير الصحابة، وهم ينقسمون حسب الضبط والاتقان وطول الصحبة، والمشهور عند المحدثين أنهم على خمس طبقات، انظر (صحيح البخاري) فإني ذكرت فيه طبقات الرجال الخمس.

* * *

● **الطبقات عند المحدثين**

الطبقة في اللغة: قوم متشابهون.

وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السن والأخذ عن المشايخ.

وهذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد، والوفيات، مَن أخذ عن فلان، ومَن أخذ عنه.

وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، كالمتفقين في اسم، أو كنية أو نحو ذلك[٢].

وأشهر تقسيم لطبقات الرواة ما قال به الحافظ ابن حجر في مقدمة (تقريب التهذيب)، فقد جعلهم اثنتي عشرة طبقة؛ إلا أنه حصر هذه الطبقات فيمن له رواية في الكتب الستة، وهي:

---

(١) انظر: الباعث الحثيث (٢/٥٠٤) من كلام الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى.

(٢) فتح المغيث (٣/٣٥١).

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كسعيد بن المسيب.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن البصري، وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تلي الوسطى، جلّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري، وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد أو الاثنين و لم يثبت لهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك بن أنس، وسفيان الثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، كابن عيينة، وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن أتباع التابعين ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى منهم، كالذهلي، والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن أتباع التابعين، كالترمذي.

وألحق بهذه الطبقة باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلا، كبعض شيوخ النسائي.

ثم قال الحافظ: «من كان في الطبقة الأولى والثانية فوفاته قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فوفاته بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فوفاته بعد المائتين».

وهذا التقسيم الذي ذكره الحافظ ابن حجر من أنسب التقاسيم للرواة؛ حيث ينتهي عصر الرواية بآخر المئة الثالثة على رأي بعض أهل العلم، وهو عصر الأئمة الستة ومن معهم، كبقي ابن مخلد (ت٢٧٦هـ)، وإسماعيل القاضي (ت٢٨٢هـ)، والإسماعيلي أبو بكر محمد بن إسماعيل (ت٢٨٩هـ)[1] والبزار (ت٢٩٢هـ)، ومحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ)، وغيرهم.

لذا يرى الذهبي عام ثلاثمئة حدّا فاصلا بين المتقدم والمتأخر.

إلا أن عصر الرواية استمر إلى نهاية القرن الخامس؛ لأنه توجد روايات مخرجة في مصنفات البيهقي، والخطيب، وابن عبد البر، وابن حزم، وغيرهم من الحفاظ؛ ولذلك يمكن تأويل كلام الذهبي بأنه لعله يقصد بالحد الفاصل – العصر الذهبي.

ومن أشهر كتب الطبقات:

الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠هـ) وهو كتاب حافل لا نظير له إلا أنه كثير الرواية عن الضعفاء، منهم الواقدي وهو شيخه، واسمه محمد بن عمر، فيروي عنه ولا ينسبه، فمن لا خبرة له في معرفة الرجال يظن أنه شخص آخر.

وقد اعتمد ابن سعد على مصدرين هامين في تأليف طبقاته:

أحدهما: النقل المباشر من أفواه الشيوخ، على طريقة المحدثين

---

(١) وهو أقدم من شيخ الشافعية بجرجان أبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧٦هـ) كلاهما اشتهرا بالإسماعيلي. انظر سير أعلام النبلاء (١٤/١١٧).

والمؤرخين في عصره.

والمصدر الثاني: المواد المكتوبة في الكراريس والقراطيس؛ لأنه في نهاية القرن الثاني تمّ تأليف مئات من الكتب الحديثية في شتى المجالات، وقد استفاد ابن سعد من هذه المصادر المتوفرة، وكان أكبر اعتماده على كتب شيخه الواقدي التي بلغت ستمائة قِمَطْر من الكتب، وحملت على عشرين ومائة حمل، منها كتابه المسمى (التاريخ الكبير) وكتابه المشهور (المغازي)؛ ولهذا فإن من يطالع (الطبقات) لا يكاد يقع على ترجمة، أو باب عقده لغزوة من غزوات النبي ﷺ إلا يرى اسم شيخه الواقدي في سلسلة الإسناد.

وقد اتفق نقاد الحديث على تضعيف الواقدي؛ حتى قال فيه ابن معين: «إنه أغرب على رسول الله ﷺ عشرين ألف حديث»، وكذبه أحمد والنسائي وغيرهما، وقال الشافعي فيما أسنده البيهقي: «كتب الواقدي كلها كذب».

إلا أن ابن سعد لم يكتف بنقل الرواية عن شيخه الواقدي في المغازي والفتوح والأنساب، بل حاول أن يعضدها بروايات أخرى، واستعان في ذلك بهشام الكلبي غالبا، كما استعان أيضاً في مواضع أخرى بمجموعة من العلماء من طبقة شيوخ أستاذه الواقدي، من أمثال موسى بن عقبة (ت١٤١هـ)، ومعمر بن راشد (ت١٥٤هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت١٥١هـ) وغيرهم؛ حتى صار يعدّ من أهل العدالة والصدق من كثرة تحريه في رواياته.

هكذا صار كتابه (الطبقات الكبرى) من أجلّ الكتب الحديثية من

حيث الترتيب والمنهج، وفتح بابا جديدا لتأليف الطبقات في العلوم الأخرى مثل الأدب والشعر والطب والحكمة، وغير ذلك[١].

* * * [١]

• طبقات النقاد:

إن كل طبقة من طبقات لا تخلو من متشدد ومتوسط[٢].

فمن الطبقة الأولى: شعبة وسفيان، وشعبة أشد.

١- **وشعبة هو**: أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم، من أئمة الجرح والتعديل (٨٢-١٦٠هـ)[٣].

وكان له رحلات شاسعة في تحقيق رجال الحديث تثير العجب[٤].

---

(١) فعلى سبيل المثال لا الحصر:

طبقات الشعراء لمحمد بن سلام المتوفى سنة (٢٣٢هـ).

وطبقات الأطباء والحكماء لأبي داود سليمان بن حسان الأندلسي المتوفى سنة (٣٧٧هـ).

وطبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي المتوفى سنة (٣٧٩هـ).

وطبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي المتوفى سنة (٤١٢هـ).

وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى سنة (٤٧٦هـ).

ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧هـ).

ثم تكاثرت التصانيف في الطبقات، ومنهم من ألف على نفس المنوال وإن لم يسمّ باسم الطبقات.

راجع تفاصيل ذلك في: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص١٧٤-١٨٤).

(٢) انظر: النكت (١/٤٨٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٣٣٨)، وفي تذكرة الحافظ (١/١٩٣): الأزدي العتكي مولاهم، ومثله في سير أعلام النبلاء (٨/٢٠٢)، وقال بن خلكان: مولى الأسافرة (٢/٤٦٩).

(٤) انظر رحلته إلى الكوفة ومكة والمدينة والبصرة: الرحلة في طلب الحديث (ص١٥١-١٥٣).

وقد نال إعجاب المحدثين في الحكم على الرجال، وحاز ثقتهم؛ يقول أحمد: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن»، يعني في الرجال، وبصره بالحديث، وتثبته، وتنقيته للرجال[١].

قال الشافعي: «لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق»[٢].

ولا شك أن شعبة كان من المحدثين الذين لهم نصيب وافر في رفع هذا الفن؛ حتى قال فيه صالح بن جزرة: «أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه القطان، ثم أحمد، ويحيى»[٣].

وقال ابن رجب: «وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل؛ وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»[٤].

وشعبة كان يحتسب الأجر في الكلام على الرجال والرواة، وكأنه يرى أن ذلك واجب عليه، ويسميه: الغيبة في الله.

قال مكي بن إبراهيم: «كان شعبة يجيء إلى عمران بن حدير فيقول: تعال حتى نغتاب ساعة في الله عز وجل؛ نذكر مساوي أصحاب الحديث»[٥].

---

(١) شرح علل الترمذي (ص١٥٩)، ومقدمة الكامل (ص١٢٠)، وتهذيب التهذيب (٤/٢٤٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/٢٤٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٢٤٤)، وتذكرة الحفاظ (١/١٩٣)، وقد قيده ابن حبان بأنه أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين (تهذيب ٤/٣٤٥).

(٤) شرح علل الترمذي (١/١٧٢).

(٥) المجروحين (١/١٩)، وذكر ابن عدي عن النضر بن شميل عن شعبة يقول: «تعالوا نغتاب

ويدل على ذلك أن حماد بن زيد قال: «كلّمْنا شعبة أنا، وعباد بن عباد، وجرير ابن حازم في رجل، فقلنا: لو كففت عنه، قال: فكأنه لان وأجابنا؛ قال: فذهبت يوما أريد الجمعة، فإذا شعبة ينادي من خلفي، فقال: ذاك الذي قلتم لي فيه لا أُراه يسعني»[١].

والرجل الذي سألوا أن يكفّ عنه هو: أبان بن أبي عياش، كما ذكره ابن أبي حاتم في الرواية التي بعدها.

منهجه في النقد:

ذكر الذهبي: أن شعبة من الأئمة النقاد الذين تكلموا في كثير من الرواة[٢]؛ وكل من تتبع كلامه في الرجال، لا يشك أنه كان شديدا في الجرح.

وقد نقلوا عنه أنه ترك رواية رجل رأى أنه يركض دابته[٣].

وترك رجلا رآه إذا وزن يرجح في الميزان[٤].

وترك أبا الزبير حين رآه لم يكن يحسن الصلاة[٥].

وترك المنهال بن عمرو من أجل صوت سمع في بيته[٦].

ولا شك أن بعض هذه الأسباب ليست بجارحة؛ ولذا انتقد ابن

=

في الله»، مقدمة الكامل (ص١١٦).

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٧١).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ق٢/أ)

(٣) المجروحين (١/٣٠).

(٤) المجروحين (١/٣٠)، وشرح علل الترمذي (ص٢٥٤) [هو أبو الزبير الآتي نفسه].

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٥١).

(٦) المصدر السابق (ص١٥٣، ١٧٢)

الصلاح بعضها[١]، وأشار الذهبي - في ترجمة المنهال - أن ما غمز به شعبة لا يوجب غمز الشيخ[٢].

٢- **وسفيان هو**: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري؛ نسبة إلى بني ثور بن مناة من مضر، أحد أئمة الجرح والتعديل (٩٧-١٦١هـ)، ولد بالكوفة، وطلب العلم وهو حَدَث؛ فإن أباه كان من علماء الكوفة[٣]، حتى برع في علوم الحديث.

وقد وصفه غير واحد بأنه أمير المؤمنين في الحديث[٤].

قال الأوزاعي: «لم يبق من يجتمع عليه العامة بالرضى والصحة إلا سفيان».

وقال أحمد: «سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة»[٥].

وقال أيضاً: «الثوري أعلم بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش»[٦].

وقد خضع لكلامه في الرجال الأئمة الكبار الذين عاصروه؛ فهذا شعبة حدّث عن أبي إسحاق، فقال رجل: إن سفيان خالفك فيه، فقال: «دعوه؛ سفيان أحفظ مني».

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٤٠).

(٢) ميزان الاعتدال (١٩٢/٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢٠٦/١).

(٤) مقدمة الكامل (ص١٣٤)، وشرح علل الترمذي (ص١٦٢).

(٥) شرح علل الترمذي (١٧٨/١).

(٦) المصدر نفسه (١٧٨/١).

وصفه الذهبي بقوله: «الحجة الثبت المتفق عليه، إلا أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذوق»[١].

وتدليسه محتمل لقول الحافظ ابن حجر: «الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري»[٢].

وقال البخاري: «ما أقلَّ تدليسه»[٣].

ومن **الطبقة الثانية**: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

١- **ويحيى بن سعيد القطان هو**: يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي ولاء، البصري، الأحول، القطان أحد أئمة الجرح والتعديل (١٢٠-١٩٨هـ).

تحمل الكثير في سبيل العلم؛ يقول: «كنت أخرج من البيت وأنا أطلب الحديث، فلا أرجع إلا بعد العتمة»[٤].

وقد شهد بحسن طلبه ابن مهدي فقال: «ما رأيت أحسن أخذا للحديث، ولا أحسن طلبا له من يحيى القطان»[٥].

وكان يحيى من أساطين الجرح والتعديل.

---

(١) الميزان (٢/١٦٩).

(٢) طبقات المدلسين (ص٧).

(٣) المصدر نفسه (ص٢١).

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/٢١٧).

قال ابن المديني: «ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان»[١].

وقال أحمد: «ما رأيت مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن» يعني في معرفة الحديث، ومعرفة الثقات، وغير الثقات، فقيل له: ولا هشيم؟ فقال: «هشيم شيخ، ما رأيت مثل يحيى»، وجعل يرفع أمره جدا[٢].

وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عمر رسته الأصبهاني قال: سمعت ابن مهدي يقول: «اختلفوا يوما عند شعبة، فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكما، فقال: قد رضيت بالأحول [يعني يحيى بن سعيد القطان]؛ فما برحنا حتى جاء يحيى، فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول! أو من له مثل نقدك»[٣].

وانتهى إليه الحفظ، والحكم في العلل، والرجال، وتخرج به الحفاظ.

ويرى الذهبي أنه أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل[٤].

ووصفه ابن رجب بقوله: «هو خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقّاه أئمة هذا الشأن: كأحمد، وعلي، ويحيى، ونحوهم، وقد كان شعبة يُحكِّمه على نفسه في هذا العلم»[٥].

أما من ناحية قيمة الجرح والتعديل الصادر من يحيى القطان، فالمعروف أنه من المتشددين.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/١٧٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢١).

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٢)، وشرح علل الترمذي (١/١٩٢).

(٤) مقدمة الميزان (١/١٠).

(٥) شرح علل الترمذي (١/١٩٢).

يقول علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»[١].

ويقول الذهبي: «كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال؛ فإذا رأيته قد وثّق شيخا فاعتمد عليه، أما إذا ليّن أحدا فَتَأَنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه؛ فقد ليّن مثل إسرائيل، وهمام، وجماعة احتجّ بهم الشيخان، وله كتاب في (الضعفاء) لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات عليّ، وأبي حفص الصيرفي، وابن معين له»[٢].

وقال في (ميزان الاعتدال): «إن يحيى متعنت في الرجال».

وقال الحافظ: «إذا وثّق ابن مهدي شخصا وضعّفه القطان، فإنه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد»[٣]. رحمه الله رحمة واسعة.

٢- **وعبد الرحمن** بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن، أبو سعيد العنبري، قيل: مولى الأزد صاحب اللؤلؤ، أحد أئمة الجرح والتعديل (١٣٥-١٩٨هـ)[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (٢٤٣/١٠)، تهذيب التهذيب (٢٨٠/٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٩).

(٣) الإعلان بالتوبيخ (ص١٦٨).

(٤) تاريخ بغداد (٧٤٠/١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٩٢/٩)، وقال في تذكرة الحفاظ (٣٢٩/٢): «مولى الأزد، وقيل: مولى بني العنبر».

يقول الذهبي: «طلب هذا الشأن وهو ابن بضع عشرة سنة»[١].

وصار من عظماء المحدثين، ذا نظر ثاقب، وخبرة تامة في الرجال، ومع حفظه الكامل كان يعتمد على الكتاب.

يقول أحمد: «إذا اختلف عبد الرحمن ووكيع فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب عهد بالكتاب، وقد اختلفنا في نحو خمسين حديثا للثوري»، قال: «فنظرنا فإذا عامة الصواب في يد عبد الرحمن»[٢].

وكان يحدث من حفظه أيضاً.يقول القواريري: «أملى عليّ عبد الرحمن بن مهدي عشرين ألف حديث حفظا»[٣].

وقال ابن حبان: «ممن جعلوا هذا الشأن صناعة لم يتعدَّوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه - رجلان: يحيى بن سعيد القطان، و عبد الرحمن بن مهدي»[٤].

وكان يعتقد أن النقد والتفتيش في الرجال من أوجب الواجبات على المحدث.

يقول: «وليس بإمام من حدّث بكل ما سمع، وحدّث عن كل من لقي، ويجيب بكل ما يسأل عنه، وحدّث كل من سأله».

وابن مهدي من النقاد الذين وصفوا بالإنصاف في الجرح والتعديل؛

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/١٩٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/١٩٤)، وتاريخ بغداد (١٠/٢٤٤)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٣٠).

(٣) شرح علل الترمذي (١/١٩٨).

(٤) مقدمة المجروحين (١/٥٢).

فقد عدَّه الحافظ ابن حجر من النقاد المتوسطين المنصفين[١].

يقول علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن ابن مهدي على ترك رجل، لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»[٢].

وقد روي عنه ما يدل على مذهبه في القبول والردّ.

يقول: «أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن؛ فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهِم والغالب على حديثه الصحة؛ فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهِم والغالب على حديثه الوهم؛ فهذا يترك حديثه»، يعني لا يحتج بحديثه[٣].

ومن **الطبقة الثالثة**: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد.

١- **ويحى هو**: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن[٤]، المري مولاهم، الغطفاني، البغدادي أحد أئمة الجرح والتعديل (١٥٨-٢٣٣هـ).

وكان أبوه من نبلاء الكتاب.

وذكر ابن عدي أنه ترك ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم؛ فأنفقه كله على الحديث حتى لم يبق له نعل يلبسه[٥].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص١٦٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢٤٣/١٠)، وتهذيب التهذيب (٢٨٠/٦).

(٣) الجرح والتعديل (٣٨/٢)، ومقدمة الكامل (ص٢٥١).

(٤) هكذا ساق نسبه ابن حجر في التهذيب (٢٨٠/١١)، وقال: «وقيل: في نسبه غير ذلك».

(٥) مقدمة الكامل (ص٢٠٠)، وتذكرة الحفاظ (٤٣٠/٢).

وبدأ كتابة الحديث وهو ابن عشرين سنة[١]؛ فطاف البلاد، ولقي المشايخ، وكتب كثيرا.

قال ابن المديني: «لا نعلم أحدا من آدم عليه السلام كتب الحديث ما كتب يحيى بن معين»[٢].

إن شدة حرص ابن معين على معرفة الصحيح والسقيم كانت تحمله على الكتابة حتى عن الضعفاء والمتروكين؛ وقد رآه أحمد بصنعاء يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس؛ فقال: «تكتب هذه الصحيفة، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟» فقال: «نعم أكتبها فأحفظها، وأعلم أنها موضوعة؛ حتى لا يجيء إنسان بعده فيجعل أبانا ثابتا»[٣].

وكان ابن معين من كبار أئمة الجرح والتعديل، بل وقد عرف به، وامتاز بين أقرانه.

يقول أحمد: «كان ابن معين أعلمنا بالرجال»[٤].

وقال ابن رجب: «كان يحيى يوسّع القول في الجرح، ولا يحابي أحدا، بل يصدع به في وجه صاحبه»[٥].

وقال محمد بن هارون: «إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٧١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٤٣٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/٢٨٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٢٠٥)

(٥) شرح علل الترمذي (١/٢١٩).

فاعلم أنه كذاب يضع الحديث، إنما يبغضه لما يبيّن أمر الكذابين»[١].

وقد بالغ الدورقي فقال: «كل من سكت عنه يحيى فهو ثقة».

وقال ابن رجب: «الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يعولون»[٢].

وقد عدّه الذهبي من الأئمة الذين تكلموا في أكثر الرواة[٣].

وكان ابن معين من المتشددين في الجرح؛ فكم من ثقات جرحهم ابن معين، وأخرج عنهم الشيخان وغيرهما، وهو الذي يقال عنه: لا يقبل جرحه مجملا.

وقد يواجه الباحث أثناء تتبعه أقوال ابن معين في الرجال أن له عدة أقوال؛ وقد سئل المنذري عن هذه المشكلة فقال: «أما ما نقل عن يحيى ابن معين من توثيق شجاع مرة، وتوهينه مرة أخرى، فهذان القولان في زمانين بلا شك، وقد نقل عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة، ونقل مثله أيضاً عن غير يحيى بن معين من الحفاظ في حق بعض الرواة، وكل هذا محمول على اختلاف الأحوال»[٤].

ولا شك أن الأسئلة التي وجهت إلى ابن معين في أزمان مختلفة من قبل عدة أشخاص، قد أثرت على إجابته؛ لأن علمه كان يتجدد حسب وقوفه على أحوال الرجال، وخاصة وقد عرف ابن معين بكثرة الرحلات،

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٦).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٢١٨).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨).

(٤) فتوى في مصطلح الحديث، مجموع رقم ٣٥، الظاهرية (ق/١٣٥/أ)

ونحن كثيرا ما نجهل جوابه الأخير في الشخص المعين، وقولُه الأخير هو المعتبر؛ كما أن قول الشافعي الجديد في المسائل الفقهية هو العمدة.

وأما مصادره في نقده: فيبدو أنه اعتمد على أقوال شيوخه: مثل يحيى ابن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وحجاج الأعور، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وأبي محمد، وأبي كامل، وأخذ أيضاً عمن فوقه بواسطة شيوخه: مثل شعبة من طريق وكيع، وحجاج ومعمر من طريق هشام بن يوسف، وحماد بن سلمة من طريق يحيى بن أبي بكير، وغيرهم[1].

كما قام هو أيضاً بجمع الأحاديث وطرقها، ثم دراستها وتمحيصها ومقارنتها، مع دراسة أحوال رواتها بتتبع أخبارهم.

يقول أبو حاتم: «توفي بمدينة رسول الله ﷺ، ووضع على سرير النبي ﷺ، واجتمع في جنازته خلق كثير؛ وإذا رجل يقول: هذه جنازة يحيى بن معين الذابّ عن رسول الله ﷺ الكذبَ، والناس يبكون»[2].

وأما الإمام أحمد بن حنبل فانظر ترجمته ومنهج نقده في (المسند).

ومن **الطبقة الرابعة**: أبو حاتم الرازي، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

١- **وأبو حاتم هو**: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران

---

(١) دراسة تاريخ ابن معين (١/٧٠).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٧).

الغطفاني الحنظلي أبو حاتم الرازي[١].

بدأ يطلب العلم في باكورة حياته فكان أول سماعه وكتابته للحديث سنة تسع ومائتين وهو ابن أربع عشرة سنة[٢].

وبدأ رحلته العلمية في طلب الحديث وهو في سن العشرين[٣]، وبقي في الرحلة سبع سنين. يقول: أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على الف فرسخ، لم أزل أحصي حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته[٤].

وذكر ابنه أسماء الأماكن التي طاف بها أبو حاتم في ترجمته.

يقول الذهبي: «كان من بحور العلم، طواف البلاد، وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف، وجرح وعدل وصحح وعلل»[٥].

ويقول أيضاً: «أنه من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة[٦]. إلا أنه كان من المتشددين»[٧].

ويصفه في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي زرعة فيقول: «يعجبني كثيراً

---

(١) طبقات الشافعية (٢/٢٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٧).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٦٦).

(٣) تقدمة الجرح التعديل (ص٣٦٠)، يقول الذهبي: رحل وهو أمرد، تذكرة الحفاظ (٢/٥٦٧).

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٥٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٧).

(٦) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨).

(٧) المصدر السابق (ص١٥٩).

كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل... بخلاف رفيقه أبي حاتم فإن جراح»[١].

ويقول في ترجمته: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لَيَّن رجلاً أو قال فيه لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال فيه غيره، فإن وثقه أحد فلا تَبْن على تجريح أبي حاتم، فإنه مُتعنِّت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك»[٢].

وقد نبه الحافظ ابن حجر كثيراً في هدي الساري على هذه الناحية[٣]، يقول في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري: وأبو حاتم عنده عنت[٤].

ومع هذا التعنت والتشديد فآراؤه في الرجال موضع العناية لدى العلماء رحمه الله جميعا.

* * *

● **الطيوريات:** انتخبها الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السِلَفي من حديث أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الأزدي الصيرفي، المعروف بابن الطيوري المتوفى سنة (٥٠٠هـ)[٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨١/١٣).

(٢) المصدر السابق (٢٦٠/١٣).

(٣) هدي الساري (ص٤٦٢، ٤٦٣).

(٤) نفس المصدر (ص٤٤١).

(٥) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٩٢).

حرف العين

• **العالي والنازل من الإسناد:** العالي هو الحديث الذي قَلَّ رجالُ إسناده، وهو ينقسم إلى علو مطلق، وعلو نسبي.

الأول: العلو المطلق، هو السند الذي ينتهي إلى النبي ﷺ بالعدد القليل بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير على أن يكون الإسناد نظيفاً غير ضعيف، وهو من أجل أنواع العلو.

الثاني: العلو النسبي، وهو أربعة أنواع.

١- القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثُر العددُ من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ[١]، لأن الحديث بوجود ذلك الإمام في رجاله تحصل له رفعة واضحة بالنسبة إلى سند لم يوجد فيه، ولم تضره الكثرة المتأخرة إذ الغالب أن مشايخ الإمام ثقات عظام[٢].

٢- العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة مثل السنن الأربعة، ومسند أحمد، لا مطلق الكتب، وله أربعة أحوال وهي تسمى عندهم بالموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

فالموافقة هي الوصول إلى شيخ أحد مصنفي الكتب الستة، أو الإمام أحمد صاحب المسند من غير جهته بعدد أقل من العدد الذي إذا رويته عن

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١١-١٢).

(٢) الملا علي القاري، شرح شرح نخبة الفكر (ص٦١٩).

المصنف عنه.

وصورته أن يكون مسلم مثلا روى حديثا عن يحيى، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فترويه بإسناده آخر عن يحيى بعدد أقل مما لو رويته من طريق مسلم عنه.

كقول الحافظ بعد أن أخرج حديث عائشة: **(إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل)**، بعد أن رواه من طريقه عن الوليد بن مسلم: هذا حديث صحيح أخرجه أحمد[١] عن الوليد على الموافقة[٢].

والبدل: هو الوصول إلى شيخ شيخه، وسمي بدلا لوقوعه من طريق راو بدل الراوي الذي أورده أحد أصحاب الستة من جهته.

وصورته في المثال السابق أن ترويه بإسناد آخر عن مالك، أو عن نافع، أو عن ابن عمر، بعدد أقل أيضاً كما قال الحافظ في حديث الوليد ابن مسلم، وأخرجه الترمذي عن أبي موسى محمد بن المثنى، والنسائي عن أبي قدامة عبيد الله بن سعد، وابن ماجه، عن علي بن محمد، وعبد الرحمن بن إبراهيم أربعتُهم عن الوليد بن مسلم قال: فوقع لنا بدلا عالياً[٣]، واشتراط العلو في الموافقة والبدل وقع في كلام ابن الصلاح.

وأما الاثنان الآتيان فلم يشترط فيهما العلو، ولكنهما ذكرا في الإسناد العالي لانتفاء النزول فيهما.

---

(١) مسند أحمد (٦/١٦١).

(٢) موافقة الخبر الخبر (١/٢٧٩).

(٣) موافقة الخبر الخبر (١/٢٨٠).

والمساواة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد مع أحد المصنفين.

كأن يروي النسائي مثلا حديثاً يقع بينه، وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نَفْساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً، فنساوي النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص، كذا قاله الحافظ في شرح نخبة الفكر[1].

قال السيوطي: «وكان هذا يوجد قديماً، وأما الآن فلا يوجد في حديث بعينه، بل يوجد مطلق العدد» كما قال العراقي: ثم قال: «فإنه تقدم أن بيني وبين النبي ﷺ عشرة أنفس في ثلاثة أحاديث، وقد وقع للنسائي حديث بينه وبين النبي ﷺ فيه عشرة أنفس، وذلك مساواة لنا، وهوما رواه في كتاب الصلاة قال: أخبرنا محمد بن بشار، نا عبد الرحمن، نا زائدة، عن منصور، عن هلال، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ وقال: **(قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن)**، قال النسائي: ما أعلم في الحديث إسناداً أطول منه، وفيه ستة من التابعين أولهم منصور، وقد رواه الترمذي عن قتيبة ومحمد بن بشار، قالا: ثنا ابن مهدي، ثنا زائدة به، وقال: حسن. والمرأة هي: امرأة أبي أيوب[2].

والمصافحة: وفيها العلو النسبي أيضاً، هي الاستواء مع تلميذ

---

(١) ص١٢٥.

(٢) تدريب الراوي (١٦٧/٢).

ذلك المصنف.

قال ابن الصلاح: هي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك لا لك، فيقع ذلك لك مصافحة، إذ تكون كأنك لقيت مسلما في ذلك الحديث به، لكونك قد لقيت شيخك المساوى لمسلم، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، فتقول: «كأن شيخي سمع مسلما وصافحه».

وهكذا قال الحافظ ابن حجر: «المصافحة هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح، وسميت المصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا»[١].

٣- العلو بتقدم وفاة الراوي وإن تساويا في عدد الإسناد.

قال النووي: فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة، عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف بنحو تسع وعشرين سنة»[٢].

قال السخاوي: «وممن صرح بهذا القسم في العلو أبو يعلى الخليلي في الإرشاد وقال: قد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه، وإن كانا متساويين في العدد»[٣].

ولم يذكر الحافظ ابن حجر هذا القسم من العلو في شرح نخبة الفكر

---

(١) شرح نخبة الفكر (ص١٢٦).

(٢) انظر: إرشاد طلاب الحقائق (٢/٥٣٥).

(٣) فتح المغيث (٣/٢٠).

فلعله لم يرتضه.

٤- **العلو بتقدم السماع**: فمن سمع من الشيوخ قديما كان أعلى ممن سمع منه أخيرا. كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين، فالأول أعلى من الثاني.

قال النووي: وكثير من هذا يدخل في الذي قبله، وجعل ابن طاهر هذا القسم والذي قبله قسما واحداً[١].

وقد استحب العلماء طلب العلو لبعده عن الخلل في الإسناد.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «طلبُ الإسناد العالي سنة عمنْ سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه»[٢].

وقيل لابن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: «بيت خال، وإسناد عال».

ولهذا تداعتْ رغباتُ كثير من الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ إلى الرحلة إلى أقطار البلاد، طلباً لعلو الإسناد، لأن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلة من نزوله[٣].

قال الحافظ ابن طاهر المقدسي: «لقد أجمع أهل النقل على طلبهم العُلوَّ، ومدحه إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم»[٤].

---

(١) انظر: مسألة العلو والنزول (ص٧٦)، لابن طاهر المقدسي.

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع (١/١٢٣).

(٣) قارن بما في اختصار علوم الحديث (٢/٤٤٥-٤٤٦).

(٤) مسألة العلو والنزول (ص٥٤).

قال الحافظ ابن حجر: «وقد عظمتْ رغبةُ المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه، وإنما كان العلو مرغوبا فيه لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ، لأنه ما من راو من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط، وطال السند، كثرت مظان التجويز وكلما قلت، قلت»[(١)].

وأما ما قاله الحافظ أبو طاهر السِلفي من أبيات له:

بل علوُّ الحديث بين أولى الحفـ ظ والاتقان صحة الإسناد

وقول نظام الملك الوزير الصالح (ت٤٨٥هـ): «عندي أن الحديث العالي ما صَحّ عن رسول الله ﷺ وإن بلغت رواته مائة».

فليس من قبيل العُلوِّ المتعارف إطلاقه عند المحدثين، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب»[(٢)].

وحاجه ابن كثير قائلاً: «وماذا يقول هذا القائل فيما إذا صح الإسنادان، لكن هذا أقرب رجالا؟»[(٣)].

وأما النزول فهو ضد العلو، وهو مفضول بالنسبة إلى العلو، وله أيضاً أقسام مثل العلو تعرف من ضدها.

وقد فَضَّلَه بعضُهم على العُلوّ، لأن الاجتهاد فيه أكثر، وهو ضعيف، وقد قال ابن المديني، «النزول شؤم»[(٤)].

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر (ص١٢٣).

(٢) انظر: المقنع (٢/٤٢٥).

(٣) انظر: اختصار علوم الحديث (٢/٤٥٢).

(٤) مسألة العلو والنزول (٥٦).

وقال ابن معين: «الحديث بنزول كالقُرْحة في الوجه»[١].

اللَّهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجلُ من رجال العالي، وإن كان الجميع ثقات، كما قال وكيع لأصحابه: «أيما أحبُ إليكم: الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود، أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود؟».

فقالوا: الأول. فقال: «الأعمش عن أبي وائل شيخ، عن شيخ، وسفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود: فقيه، عن فقيه، عن فقيه، عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ».

وعن عبيد الله بن عمرو، ذكر له قربُ الإسناد فقال: «حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم أو قال ضعيف».

وعن يحيى بن معين: الحديث النزول عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت»[٢].

ومن أشهر الكتب في معرفة العُلوّ والنزول- كتاب الحافظ ابن طاهر المقدسي باسم: (مسألة العلو والنزول) بتحقيق الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد.

* * *

● **العبادلة:** وهو جمع عبد، أو جمع عبْدَل، لأن من العرب من يقول في عبد: عَبْدَل، والعبادلة عند المحدثين أربعة من الصحابة الذين اشتهرت فتاواهم، وكثرت آثارهم وهم:

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع (١/١٢٣)، وابن طاهر في مسألة العلو (ص٥٥).

(٢) انظر: الجامع للخطيب (١/١٢٤).

عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير كما قال الإمام أحمد[١]. فقيل له: فابن مسعود؟ قال: «لا، ليس من العبادلة».

قال ابن الصلاح: «قال الحافظ البيهقي: وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة»[٢].

وأما الحنفية فإذا أطلقوا كلمة العبادلة فالمقصود منهم أربعة وهم عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله ابن الزبير، كما نص عليه العيني في (شرح الهداية، المسمى بالبناية)[٣].

* * *

● **عدد الأحاديث**: عدد الأحاديث التي يذكرها المحدثون بأن فلانا يحفظ كذا ألف حديث، فإنهم يقصدون بذلك الأشياء التالية:

١- عدد تكرار الأسانيد، فإن الحديث الواحد لو جاء من عشرين وجها، عُد عشرين حديثا.

٢- اختلاف الروايات، فكل رواية تُعد حديثاً.

٣- تغيير كلمة في الحديث يُعد حديثا جديداً.

٤- الأحاديث الموقوفة والمرسلة والمنقطعة.

---

(١) انظر: شرح ألفية العراقي (٣/١٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩٦) بتحقيق عِتر، وانظر أيضاً: تهذيب الأسماء (١/٢٦٧) للإمام النووي.

(٣) البناية (٢/٣٤٥).

٥- فتاوى الصحابة.

٦- فتاوى التابعين.

فهذه الأمور كلها تلاحظ عند عَدِّ الأحاديث، فإذا قيل إن الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث، فالمراد به كل هذه الأمور.

قال العراقي: «قول البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح، قال: ولعل البخاري أراد بالأحاديث المكررة الأسانيد، والموقوفات، فربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين».

وزاد ابن جماعة في المنهل الروي: «أو أراد المبالغة في الكثرة، والأول أولى، قيل: ويؤيد أن هذا هو المراد، أن الأحاديث الصحاح التي بين أظهرنا، بل وغير الصحاح، لو تتبعت من المسانيد، والجوامع، والسنن، والأجزاء، وغيرها لما بلغت مائة ألف بلا تكرار، بل ولا خمسين ألفا، وببعد كل البعد أن يكون رجل واحد حفظ ما فات الأمة جميعها، فإنه إنما حفظه من أصول مشايخه وهي موجودة»[1].

* * *

● **العدالة**: لغة: مصدر عدل، يقال: عدل فلان عدالةً وعدولةً فهو عدل، أي رضا، ومقنع في الشهادة.

وأما العدل الذي هو ضد الجور فيقال: عَدَلَ، يَعْدِلُ، عادل.

ففي اللسان: العدالة - ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور، يقال: فلان من أهل العدالة أي: من أهل العدل، وهو الحكم بالحق، والعدل بين الناس: المرضي قوله وحكمه.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/٩٩-١٠٠).

قال الباهلي: رجل عدل وعادل: جائز الشهادة، ورجل عدل: رضا ومقنع في الشهادة.

وتعديل الشيء: تقويمه، يقال: عدّله تعديلا فاعتدل أي: قومه فاستقام.

والعدل يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو عدل، وهما عدل، وهم عدل؛ ويجوز أن يطلق فيقال: هما عدلان، وهم عدول.

والعدالة اصطلاحا: قال ابن الأثير: «التعديل وصف متى التحق بالراوي والشاهد، اعتبر قولهما وأخذ به»[1].

وتتحقق العدالة بخمسة أمور هي:

١- الإسلام

لقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [سورة البقرة:٢٨٢]، الرضا لا يكون بدون الإسلام؛ فإن الكافر محله الخيانة، والقلب لا يرضى به مهما بلغ في الصدق والأمانة؛ لأنهم أعداء لديننا، وهذه العداوة قد تحملهم على السعي في هدم أركان الإسلام، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾ [سورة آل عمران:١١٨] أي: لا يقصرون في الإفساد عليكم.

٢- البلوغ

لأن الرواية فيها مسئولية كبيرة، فالصبي لا يكون أهلا لتحمل هذه المسئولية، وأدائها كما يجب، وقد يتعمد الكذب.

---

(١) جامع الأصول (١/١٢٦).

٣- العقل

لأن علم الحديث يشتمل على رواية ودراية، وكل منهما يحتاج إلى عقل وتدبر، وفاقد العقل لا ضبط فيه ولا دراية؛ لأن الخبر الذي يرويه كلام منظوم له معنى معلوم، ولا بد من اشتراط العقل ليكون كلامه كلاما معتبرا، والكلام المعتبر ما يكون عن تمييز وبيان، لا عن تلقين وهذيان.

٤- التقوى:

وهي: اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر، ودليل اشتراطها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [سورة الحجرات:٦].

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [سورة الطلاق:٢].

وقوله عز وجل: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [سورة البقرة:٢٨٢].

فلا يحصل العدل والرضا بدون التقوى.

وردت هذه الآيات في الشهادة، ورواية الحديث أولى منها باشتراطها في راويه.

٥- الاتصاف بالمروءة:

وهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات.

وإنما اشتُرطتْ المروءةُ في العدالة لأن من تخلّق بما لا يليق به - وإن لم يكن حراما - جرّه ذلك إلى الحرام.

ومظاهر المروءة تختلف حسب اختلاف البلاد والأزمنة؛ ولذا اعترض

بعض العلماء في إدخال المروءة في تعريف العدالة، كابن حزم وغيره.

ولا اعتراض على هذا؛ فإن اختلاف المروءة لا يؤثر بالعدالة؛ لأن المطلوب من الراوي أن يكون ملتزما بالمروءة عرفا.

وقال الملا علي القاري: «قيل المروءة التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه، في لبسه ومشيه، وحركاته وسكناته، وسائر صفاته، وفي (المفاتح): خوارم المروءة كالدباغة والحجامة والحياكة مما لا يليق به من غير ضرورة، وكالبول في الطريق، وصحبة الأرذال، واللعب بالحمام، وأمثال ذلك، ومجملها الاحتراز عما يذم عرفا»[1].

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «أركان المروءة أربعة: حسن الخلق، والسخاء، والتواضع، والنسك».

فإذا عرفت ذلك فافهم أن العدالة تقبل الزيادة والنقصان كالإيمان، ومدار الرواية على عدالة الراوي وضبطه، وعند الاختلاف في الرواية يقدم الراوي أكثر عدالة وضبطا.

وراوي الحديث لا يخلو من أربع حالات: إما أن تجتمع فيه العدالة والضبط، أو ينتفيان عنه جميعا، أو توجد فيه العدالة دون الضبط، أو الضبط دون العدالة.

ففي الحالة الأولى: يكون حديثه بالدرجة العليا من الصحة، وفي الحالة الثانية بالدرجة الدنيا من الضعف، وفي الحالة الثالثة تقبل روايته لأجل عدالته، ولكن يتوقف فيه لعدم ضبطه، حتى يوجد شاهد منفصل يؤيده

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر (ص٥٣).

أو متابعة مثله لا دونه، وفي الحالة الرابعة يكون الراوي مجروحا؛ لفقدان العدالة التي هي الركن الأكبر من شروط قبول الحديث، فيكون حديثه ضعيفا على اختلاف درجات الضعف.

ثبوت العدالة:

قال ابن الصلاح: «عدالة الراوي تثبت تارة بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة؛ فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا، وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في فنّ أصول الفقه»[1].

وممن اشتهرت عدالتهم: سفيانان، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، والليث، وشعبة، وابن المبارك، ووكيع، وابن معين، وابن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر؛ فلا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره.

وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه، فقال: «مثل إسحاق يسأل عنه»؟

وسئل ابن معين عن أبي عبيد، فقال: «مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس».

وكذلك تثبت العدالة بتخريج من التزم الصحة في كتابه[2] كالشيخين

---

(١) المقدمة (ص٥٠).

(٢) انظر ما قاله العراقي في التقييد والإيضاح (ص٤٨).

وغيرهما؛ فإن كانوا من رجال الشيخين يحملون على العدالة حتى يتبين في أحدهم جرح فينظر في أمره، ويكفي للباحث أن يقول: فلان من رجال الشيخين أو أحدهما؛ لأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادة القطع بالصحة لكل حديث، فإن الظن حاصل[١].

وكذلك تثبت العدالة عند بعض آخر برواية من اشترط أن لا يروي إلا عن ثقة، كمالك وغيره، وفي ذلك خلاف وللعلماء فيه آراء:

منها: إذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلا عند الأكثرين من أهل الحديث؛ بجواز رواية العدل عن غير العدل، وذلك لكشف أحوال المروي عنه أو بغير ذلك.

فقد رُوِي عن الشعبي أنه قال: «حدثنا الحارث وأشهد بالله إنه كذاب».

وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمرَ عن أبان، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: «تكتب صحيفة معمر عن أبان، عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه؟ فقال: أبا عبد الله! أكتب هذه الصحيفة فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة؛ حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس؛ فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر، عن أبان، عن أنس[٢].

روى الإمام الزهري، عن عمارة بن أكيمة الليثي حديثين: أحدهما

---

(١) قارن بتوضيح الأفكار (١/٩٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٠١).

في القراءة خلف الإمام، وهو مشهور، والآخر في المغازي.

وقال عنه ابن سعد: «توفي سنة إحدى ومئة، وهو ابن ٧٩ سنة، روى عنه الزهري حديثا واحدا»، ومنهم من لا يحتج بحديثه ويقول: هو مجهول. وكذا قال الحميدي والبيهقي أيضاً[١].

وقد ترجم البيهقي في (المدخل) على هذه المسألة: لا نستدل بمعرفة صدق من حدثنا على صدق من فوقه[٢].

قال ابن رجب: «إن رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه؛ فإن كثيرا من الثقات رووا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما، وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير».

وقال يحيى القطان: «إن لم أرو إلا عمن أرضى، ما رويت عن خمسة أو نحو ذلك»[٣].

وذكر العقيلي بإسناد له عن الثوري قال: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه؛ وأحبّ معرفته»[٤].

وقال الساجي: «روى شعبة عن الشرقي بن القطامي حديثا واحدا

---

(١) المصدر السابق (٧/٤١١).

(٢) انظر: فتح المغيب (٢/٢٩١).

(٣) شرح العلل (١/٧٩-٨٠).

(٤) المصدر السابق (١/٨٧).

عن عمر بن الخطاب وكان يقول: «حماري ورداني صدقة إن لم يكن الشرقي كذب على عمر».

ومنها: أن رواية العدل عمن سماه تعديل؛ إذ لو علم فيه جرحا لذكره، ولو لم يذكره كان غاشا في الدين. وبه قال علماء الحنفية، وعند أحمد روايتان، وعند الشافعي خلاف في ذلك، وقيده بعضهم بالقرون الثلاثة.

والجواب عن هذا أن الراوي قد لا يعرف أحوال المروي عنه بالعدالة والجرح، ومشى على القاعدة المعروفة (من أسند فقد فوض).

وأوضح مثال لذلك ما فعله أبو نعيم في كتابه (الحلية)؛ فإنه كان من الثقات الضابطين، وكان كثير الحديث واسع الرواية، إلا أنه روى كثيرا من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة باتفاق علماء أهل الحديث في كتابه على أساس أنه أسنده.

ومنها: أنه إن اشترط الراوي على نفسه بأنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته تعديل له، وإلا فلا، كمالك بن أنس.

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالك بن أنس عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: «لو كان ثقة لرأيته في كتبي»[1].

قال ابن هاني: «ما روى مالك عن أحد إلا هو ثقة، وكل من روى عنه مالك فهو ثقة»[2].

قال الميموني: سمعت أحمد غير مرة يقول: «كان مالك من أثبت

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٢)، والتمهيد (١/٦٨)، ومقدمة الكامل (ص١٤٨).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٨٠)

الناس، ولا تبال أن تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولاسيما مدني»، قال: قال لي يحيى بن معين: «لا نُريد أن تسأل عن رجال مالك، فإن كل من حدث عنه ثقة، إلا رجلا أو رجلين».

وقد هاب العلماء أن يتكلموا في داود بن الحصين المدني؛ لأجل رواية مالك عنه؛ فوثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن إسحاق، وأحمد ابن صالح المصري، والنسائي.

ولذلك روى عنه الإمام البخاري في صحيحه: في البيوع - باب بيع المزابنة، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال:(**إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ نَهَى عَنْ بَيْع المُزابَنة والمُحاقَلة، والمزابنة: شراء التمر بالتمر على رؤوس النخل**). وقال الحافظ في (هدي الساري): عن أبي هريرة بدل أبي سعيد الخدري؛ فلعله سها في ذلك.

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، لولا رواية مالك عنه لترك حديثه».

وقال الجوزجاني: «لا يحمدون حديثه».

وقال الساجي: «منكر الحديث متهم برأي الخوارج»[1].وللذهبي رأي وجيه في هذا، يقول: «لا يلزم مما قال، أن كل من روى عنه -وهو عنده ثقة- أن يكون ثقة عندنا؛ فقد خفي عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال»[2].

---

(١) هدي الساري (ص٤٠١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٦٤/٨).

وقد روى مالك، عن عاصم بن عبيد الله، وعمر بن أبي عمر، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وعبد الكريم بن أبي المخارق؛ وكلهم ضعفاء، كما انتقد البخاري عطاء الخراساني شيخ مالك لسوء حفظه.

فيحمل قول ابن معين بأنه على الأغلب، ويؤخذ بقول الذهبي بأن مالكا خفي عليه حال شيوخه وظهر لغيره.

وللقاضي إسماعيل المالكي (ت٢٨٢هـ) تعليل آخر، وهو: يعتبر قول مالك في شيوخه من أهل المدينة، وأما الغرباء فلا، كعبد الكريم بن أبي المخارق وغيره؛ فكانوا من الغرباء[١].

والأئمة الذين اشترطوا أن لا يرووا إلا عن الثقات: أحمد ابن حنبل، وبقي بن مخلد، وحريز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن معين، ويحيى بن أبي كثير، وسفيان بن عيينة، والشافعي، وابن أبي ذئب، والنسائي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، ومحمد بن جحادة الأودي، وأبو الهذيل، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو بكر بن محمد بن إسحاق الصاغاني، وغيرهم[٢].

إلا أن الحكم ليس كليا، بل هو غالب في مروياتهم، وإلا فما من أحد منهم إلا وله شيوخ ضعفاء.

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٨٥).

(٢) انظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص٢١٦-٢٢٧).

وقد بوب الحاكم في (المدخل) بابا فقال: «رواية بعض الأئمة عن بعض المجروحين من المحدثين»، وذكر فيه: مالكا، والشافعي، وأبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، وغيرهم، وذكر الأمثلة لكل واحد منهم»[١].

قال ابن الصلاح: «ذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال: كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، ثم روى عمن لم يسمه، فإنه يكون مزكيا له، غير أن لا نعمل بتزكيته هذه»[٢].

وكذلك من قال: «حدثني الثقة»، من غير تسميته؛ فالصحيح أنه لا يلتفت إليه فيما ذكره الخطيب والصيرفي الفقيه وغيرهما، خلافا لمن اكتفى بذلك[٣].

* * *

● **العرض**: هو القراءة على الشيخ حفظاً، أو من كتاب.

والرواية بها سائغة عند العلماء، إلا أن بعضهم قد شدد فيه فلم ير جواز الرواية بالعرض.

يقول وكيع: «ما أخذتُ حديثا قط عرضا».

والصواب: أنه تصح الرواية بالعرض، واشترطوا أن يكون المحدث حافظاً بما يقرأ عليه من مروياته، أو يقابل بما يقرأ عليه على أصله، ويجوز أن يكون الأصل بيد أحد التلاميذ. فهذه الصور كلها جائزة عند علماء

---

(١) المدخل في أصول الحديث (ص٧٨) مع مجموعة الرسائل الكمالية.

(٢) المقدمة (ص٥٢).

(٣) المصدر السابق (ص٥٢).

الحديث، إلا أنه دون السماع من لفظ الشيخ.

واحتج بعضهم في العرض بحديث ضمام بن ثعلبة أنه قال للنبي ﷺ: **(آ لله أمرك أن تصلي الصلوات؟ قال: نعم)**.

قالوا: فهذه قراءة على النبي ﷺ أخبر ضمامُ قومَه بذلك فأجازوه.

وروى الحاكم[١] من طريق مطرف بن عبد الله قال: صحبت مالكاً سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، وسمعته يأبى أشد الإباء على من يقول: «لا يجزيه إلا السماع ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث، ويجزيك في القرآن والقرآن، أعظم».

وقال ابن أبي أويس: «سئل مالك عن حديثه: أسماع هو؟ فقال: منه سماع، ومنه عرض، وليس العرض بأدنى عندنا من السماع[٢]».

ومن ألفاظ الأداء في العرض أن يقول: «قرأت على فلان»، أو «قرئ على فلان وأنا أسمع»، أو يقول: «حدثنا فلان قراءةً عليه»، ويجوز أن يقول أيضاً: «أخبرنا وأخبرني، وحدثنا وحدثني، وأنبأنا وأنبأني».

* * *

● **عرض الحديث على أصل آخر**: يقول المحدثون: «إذا صح الحديث صار أصلا من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر، لأن الآخر ليس أولى من الأول»، ومن هذا يُعلم بطلان من رد حديث أبي هريرة في المصراة المتفق عليه، ولذا عندما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ذكر عقبه فتوى ابن مسعود ليرد على من يزعم أن

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٥٩).

(٢) المصدر السابق.

حديث المصرَّاة مخالف للقياس، وقد درست الموضوع بتفصيل في: (إتمام المنن في شرح السنن)، فراجعه تجد فيه فوائد كثيرة.

وراوي هذا الحديث أبو هريرة ﷺ اختص بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له، فحفظ ما لم يحفظ غيره وكان يقول: «إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا...».

واستند هؤلاء إلى حديث مكذوب وهو: ما رواه حسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن العباس، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: **(سيأتي ناس يحدثون عني حديثاً، فمن حدثكم حديثاً يضارع القرآن فأنا قلته، ومن حدثكم بحديث لا يضارع القرآن فلم أقله، فإنما هو حُسْوةٌ من النار)**.

قال أبو محمد ابن حزم: «الحسين بن عبد الله ساقط متهمٌ بالزندقة، وبه إلى ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث، عن الأصبغ بن محمد بن أبي منصور أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: **(الحديث عني على ثلاث؛ فأيما حديث بلغكم عني تعرفونه بكتاب الله تعالى فاقبلوه، وأيما حديث بلغكم عني لا تجدون في القرآن ما تنكرونه به ولا تعرفون موضعه فيه فاقبلوه، وأيما حديث بلغكم عني تقشعر منه جلودكم وتشمئز منه قلوبكم وتجدون في القرآن خلافه فردوه)**.

قال أبو محمد: هذا حديث مرسل -والأصبغ- مجهول، وقال: ثنا أحمد بن عمر، ثنا ابن يعقوب، ثنا ابن محلون، ثنا المغامي، ثنا عبد الملك ابن حبيب، عن مطرف بن عبد الله، عن مالك، عن ربيعة بن أبي

عبد الرحمن، أن رسول الله ﷺ قال في مرضه: (**لا يمسك الناس عليّ شيئاً، لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه**)، وهذا مرسل، إلا أن معناه صحيح لأنه عليه السلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئاً من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى به إليه، وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحى**﴾، فنص كتاب الله تعالى يقضي بأن كل ما قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى، وقال: وأخبرني المهلب بالسند الأول إلى ابن وهب، حدثني سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو، عمن لا يُتهم عن الحسن، أن رسول الله ﷺ قال: (**وإني لا أدري لعلكم أن تقولوا عليّ بعدي ما لم أقل، ما حدثتُم عني مما يوافق القرآن فصدقوا به وما حدثتُم عني مما لا يوفق القرآن فلا تصدقوا به، وما لرسول الله ﷺ حتى يقول ما لا يوافق القرآن، وبالقرآن هداه الله**).

قال أبو محمد: وهذا مرسل وفيه -عمرو بن أبي عمرو- وهو ضعيف، وفيه أيضاً مجهول»[1] انتهى.

كما رد هذه الأحاديث وغيرها الإمام الشافعي والبيهقي وغيرهما. وقالوا: لا يثبت شيء في هذا الباب.

* * *

● **العزو**: العزو هو نسبة الحديث إلى مصادره الأصلية مع بيان حكمه إن أمكن بدون التنصيص على مدار الإسناد. وإليه يشير الحافظ

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢/٧٦-٧٧).

العراقي بقوله في مقدمة: (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار): «فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه، وإلا عزوته إلى من خرَّجه من بقية الستة. وحيث كان في أحد الستة لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح بأن يكون في كتاب التزم مخرجه الصحة...».

وقال أيضاً: «وحيث عزوتُ الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات».

فالعزو أخص من التخريج، فإن التخريج يشمل العزو وزيادة وهي بيان مدار الإسناد، وعللها، ثم الحكم عليها. ويجوز استعمال أحدهما في مكان الثاني وعليه يحمل قول الحافظ السيوطي في مدقمة كتابه: (الجامع الصغير): «وبالغت في تحرير التخريج».

قال المناوي: «بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله، وحال مخرجه».

وأما التخريج فانظر في موضعه.

* * *

● **العزيز**: هو أن لا يرويه أقل من اثنين، عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عَزَّ -أي قوى بمجيئه من طرق أخرى[1].

قوله: عَزَّ يَعَزُّ: بالفتح قوى واشتد، ومنه قوله تعالى:

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر (ص١٥).

﴿فَعَزَّزنا بثالثٍ﴾.

وعَزَّ يَعِزُّ : بالكسر: قلَّ ونَدَر.

قال الحافظ: «لقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلا، قال: إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين، عن أقل من اثنين، ومثله بما رواه البخاري ومسلم من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**).

فرواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبةُ وسعيدٌ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيلُ بن علية وعبدُ الوارث، ورواه عن كل جماعة.

والحكم في العزيز: أنه يتبع حال السند والمتن فإذا تحققت فيها شروط الصحة فهي صحيحة، وقد يكون حسنا أو ضعيفا، لأنه ليس من شرط الصحيح أن يكون عزيزاً، بل الصحيح قد يكون غريباً كحديث عمر بن الخطاب: (**إنما الأعمال بالنيات**)، انظر: (الغريب).

* * *

● **عَسى الغُوَيرُ أبؤُساً**: من ألفاظ الجرح يستعمل فيمن ظاهره السلامة، ويخشى منه العطب.

استعمله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين في سُنَين أبي جَميلة عندما

وجد منبوذا وأتى به إليه وكأنه يتهمه[١].

والغوير -تصغير غار، وأبؤُسا: جمع بؤس وهو الشدة، كأنه أراد أن ينفي الولد، فقال له هذا الكلام: انظر مزيدا من التفصيل في فتح الباري[٢].

* * *

● **عصر الرواية:** من العلماء من جعله خمس طبقات وهي:

عصر الصحابة، عصر التابعين، عصر أتباع التابعين، عصر أتباع أتباع التابعين، عصر أتباع أتباع أتباع التابعين وتنتهي هذه الطبقات الخمس حتى نهاية القرن الثالث، لأن الروايات المنتشرة في الآفاق قد جمعت ودونت في الكتب بانتهاء هذه الفترة، ولكن لا يعني هذا انتهاء عصر الرواية كلياً، فإن الرواية قد استمرت إلى نهاية القرن الخامس، فكم من أحاديث في مؤلفات البيهقي، والخطيب، وأبي نعيم، وابن عبد البر، لا نجد لها تدوينا سابقا، وهو دليل قوي لمن ذهب إلى القول بأن عصر الرواية استمر حتى نهاية القرن الخامس.

* * *

● **علوم الحديث:** علوم الحديث تشتمل على رواية ودراية، وتفرع عن الدراية علوم كثيرة أهمها ما يلي:

١- علم الجرح والتعديل، وقد تكلم في هذا العلم كثيرون منذ عهد الصحابة إلى العهود المتأخرة فمن الصحابة أبو بكر وعمر وعلي وابن

---

(١) ذكره البخاري في كتاب الشهادات (٥/٢٧٤) معلقاً، ووصله مالك في المؤطا (٢/٧٣٨) عن ابن شهاب، عن سُنين أبي جميلة إلا أنه لم يذكر هذه الجملة، وإنما قال له، (**ما حملك على أخذ هذه النسمة**)؟

(٢) (٥/٢٧٤-٢٧٥).

عباس وأنس رضي الله عنهم جميعاً.

ومن التابعين: الشعبي (ت١٠٤هـ)، قال الذهبي: «أوَّلُ من زكى وجرَّح عند انقراض عصر الصحابة الشعبي وابن سيرين (ت١١٠هـ) ونحوهما، حفظ عنهم توثيق يونس، وتضعيف آخرين[١].

وفي آخر عصر التابعين: الأعمش (ت١٤٨هـ)، وشعبة (ت١٦٠هـ)، ومالك (ت١٧٩هـ)، ثم من بعدهم ابن المبارك (ت١٨١هـ) وابن عيينة (ت١٩٧هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ)، ووصل هذا العلم إلى ذروته في أوائل القرن الثالث وأواسطه وأواخره.

ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل: الكامل لابن عدي (ت٢٧٧-٣٦٥هـ) جمع فيه علم الأولين والآخرين، واختار طريقة المسابرة والتتبع لأحاديث الرجال المتكلم فيهم.

يقول الذهبي: ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك[٢].

٢- علم مختلف الحديث، يبحث فيه عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض إما بالجمع، أو بالتقييد، أو بالتخصيص، أو بالحمل على تعدد الوقائع وغيرها.

قال النووي رحمه الله تعالى: «هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني»[٣].

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

(٢) ميزن الاعتدال (٢/١).

(٣) انظر: التقريب مع التدريب (١٩٦/٢).

انظر للمزيد: (مختلف الحديث).

٣- علم علل الحديث: هو علم يبحث فيه الأسباب الخفية التي تقدح في صحة الحديث. واشتهر بهذا العلم الإمام الدارقطني، انظر: (المعلول).

٤- علم غريب الحديث: انظر تفصيله في موضعه.

٥- علم ناسخ الحديث ومنسوخه، انظر في موضعه.

٦- علم سبب ورود الحديث، انظر في موضعه.

* * *

● **العلم الصحيح:**

قال الخطيب: العلم هو الفهم والدراية، وليس بالإكثار والتوسع في الرواية[١].

وقال ابن القيم: صحة الفهم، وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم على عبده، ما أعطى عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما[٢].

* * *

● **عن:** وهي من المرتبة الثامنة من صيغ الأداء عند الحافظ، انظر: صيغ (الأداء) لأنه يحتمل الإجازة بدون سماع، كما أنه يحتمل التدليس.

* * *

● **العلة:** انظر: (المعلول).

* * *

---

(١) الجامع، للخطيب (٢/١٧٤).

(٢) إعلام الموقعين (١/٨٧).

حرف الغين

● **الغريب:** هو الحديث الذي تفرد بروايته واحد، وقد يكون ثقة فحديثه صحيح، ويقال له أيضاً فرد، وجمعه: أفراد، كأفراد الصحيحين، إذ ليس من شرط الصحة أن يرويه أكثر من واحد، وقد يكون ضعيفاً، وهو الغالب، ولذا حذَّر الإمام أحمد غير مرة قائلاً: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[(١)].

وقد تكون الغرابة في الإسناد بأن يكون أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر، أو وجوه، ولكنه بهذا الإسناد غريب.

* * *

● **غريب ألفاظ الحديث:** يقصد به المحدثون تفسير الكلمات الغريبة الواقعة في الحديث، وهو فن من أهم فنون الحديث يتوقف عليه معرفة معنى الحديث، فيجب على طالب الحديث، أن يحتاط في تفسير الألفاظ الغريبة.

وقد سئل الإمام أحمد عن حرف من الغريب فقال: «سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في حديث رسول الله ﷺ بالظن»[(٢)].

وقد أكثر العلماء التصنيف في هذا الموضوع ومن هؤلاء:

١- أبو الحسن النضر بن شُميل (ت٢٠٤هـ)[(٣)].

---

(١) انظر: مقدمة الكامل (١/٥٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (رقم٤١٣).

(٣) جعله الحاكم أول من صنف في الغريب، انظر معرفة علوم الحديث (ص٨٨).

٢- وعبد الملك بن قُريب الأسمعي (ت٢٠٤هـ).

٣- وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

٤- وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ).

٥- وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

٦- وأبو إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ).

٧- وأبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ).

٨- والخطابي (ت٣٨٨هـ).

ثم كثر التصنيف في هذا الموضوع إلى أن جاء ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) فجمع كتابي أبي عبيد الهروي (ت٤٠١هـ) المسمى (كتاب الغريبين)[1]، والحافظ أبي موسى الأصفهاني (ت٥٨١هـ) المسمى (المغيث في غريب القرآن والحديث) بعد حذف ما يتعلق بغريب القرآن في كتاب سماه: (النهاية في غريب الحديث) وأضاف إليهما ما فاتهما، ورمز للأول (هاء) وللثاني (سينا) فصار كتابُه من أجْودِ الكتب لمعرفة غريب الحديث.

وأحسن تفسير لغريب الحديث ما جاء مفسراً في روايات أخرى سواء كان مرفوعاً، أو موقوفاً، أو تفسير أحد الرواة، فإن لم يوجد في كلام هؤلاء فنتوجه إلى كلام العرب.

وقد ألف الأخ الدكتور بدر الزمان بن محمد شفيع النيبالي رسالة سماها (دراسات في غريب الحديث) أحصى فيها الكتب المؤلفة في

---

(١) طبع بعض أجزائه بتحقيق محمود محمد الطناحي في عام ١٣٩٠هـ، وهما الرابع والخامس والثلاثة الأولى بالاشتراك مع طاهر أحمد الزاوي.

الغريب، وجمع قدراً مناسباً من شرح الرسول ﷺ والصحابة، وفهرس لجزور ثمانية كتب مهمة في غريب الحديث يسهل به العثور على المواد المشروحة من غريب ألفاظ الحديث في هذه الكتب وهذا عمل جدير بالتنويه

* * *

● **الغيلانيات**: هي الفوائد المنتخبة عن الشيوخ جمعها أبو طالب محمد ابن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزار المتوفى سنة ٤٠٤هـ عن شيخه الإمام المحدث محمد بن عبد الله بن إبراهيم مسند العراق، أبو بكر البغدادي الشافعي المولود سنة ٢٦٠هـ والمتوفى سنة ٣٥٤هـ.

واشتهرت هذه الفوائد (بالغَيلانيات) لأن ابن غيلان تفرد برواية النسخة عن شيخه أبي بكر الشافعي، من تخريج الحافظ الدارقطني له.

وهي في أحد عشر جزءاً، وهي من أعلى الحديث وأحسنه.

قال الذهبي: «ومن فاتته الغَيلانيات، والقطيعيات، وجزء الأنصاري، نزل حديثه درجة»[1].

وقام زميلنا الدكتور مرزوق بن هياس الزهراني بتحقيق بعض أجزائه، كما تفضل صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله تعالى فأمر بطبعه على نفقته، وتوزيعه على طلبة العلم، فجزاه الله خيرا وزاده من حسناته.

وفضيلة المحقق كتب مقدمة مفصلة عن كتب الفوائد عامة، وعن (الغيلانيات) خاصة، وهي ممتعة للغاية أثابه الله.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٤١).

حرف الفاء

● **فاحش الغلط:** انظر (مراتب الجرح).

* * *

● **الفسق:** في اللغة - خروج الرطبة عن قشرها.

وتسمى الفأرة: الفويسقة؛ لخروجها من جحرها على الناس.

وفي الشرع: العصيان والترك لأمر الله عز وجل، والخروج عن طريق الحق.

وقد يكون الفسوق شركا وإثما.

والفسق في قوله تعالى: ﴿أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ﴾[1] أي: الذبح.

وقوله تعالى: ﴿بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ﴾[2] أي: بئس الاسم أن تقول له: (يا يهودي) و(يا نصراني) بعد أن آمن، أي لا تعيروهم بعد أن آمنوا. أو بئس الاسم أن يسمى الإنسان فاسقا بعد أن سمي مؤمنا بفعله شيئا من هذه الأشياء التي نهي عنها، وهي: السخرية واللمز والتنابز بالألقاب؛ فهو فاسق وإن كان مؤمنا.

وقال ابن الأثير: «أصل الفسوق: الخروج عن الاستقامة، والجور؛ وبه سمي العاصي فاسقا[3].

والموصوف بالفسق مسلوب العدالة.

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٤٥).

(٢) سورة الحجرات: الآية (١١).

(٣) النهاية (٣/٤٤٦).

قال ابن حبان: «ومنهم المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقا في روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلا، والعدل لا يكون مجروحا، ومن خرج عن حدّ العدالة لا يعتمد على صدقه، وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله عز وجل؛ فحينئذ يحتج بخبره، فأما قبل ظهور ذلك عنه فلا»[١].

وقال معن: سمعت مالكا يقول: «أربعة لا يكتب عنهم: رجل سفيه معروف بالسفه، وصاحب هوى داعية إلى هواه، ورجل صالح لا يدري ما يحدث، ورجل يكذب في حديث رسول الله ﷺ، وسائرهم يكتب عنهم»[٢].

والفاسق هو: مرتكب الكبيرة، أو المُصِرُّ على الصغيرة، والفاسق المصرّح بفسقه لا يختلف أحد في رد روايته.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «إن خبر الفاسق غير مقبول، وإن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما؛ إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم».

«ودلّت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: **(مَنْ حَدّث عَنِّي بِحَدِيث يُرَى أَنّه كَذِب فَهُو أَحَد الكَاذِبين)**»[٣].

---

(١) المجروحين (١/٧٩).

(٢) المصدر السابق (١/٨٠).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/٩)، وضبطت الكاذِبينَ بكسر الباء وفتح النون بلفظ الجمع، وضبطها بعضهم بفتح الباء وكسر النون بلفظ المثنى.

وأما الفاسق المتأول غير المبيح للفسق، فلا خلاف في قبول روايته؛ لأن الناس يختلفون في بعض أمور الفسق، فيرى بعضهم أنها فسق، ولا يرى غيرهم أنها فسق: مثل شرب النبيذ؛ فقد رأى الحنفية أن شربه جائز، ومنعه الشافعية.

فلو فُتح باب التفسيق لمجرد مخالفة ما يراه الإنسان، لما سلم أحد.

فالفاسق الذي يرد حديثه هو: المجاهر بارتكاب المعاصي الكبيرة، وعدم مواظبته على الواجبات والفرائض؛ فمثل هذا لا يؤمن عليه أن يكذب في حديثه على رسول الله ﷺ، أو يفتري على أحد من الصحابة والتابعين.

قال الذهبي في ترجمة زاهر بن طاهر: «مسند نيسابور، صحيح السماع، لكنه يخل بالصلاة؛ فَترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعا»[1].

* * *

● **الفوائد:** نوع من الكتب يدون فيها ما يلقيه الشيخ على التلاميذ. وغالب كتب الفوائد لا تتقيد بنظام في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديم وتأخير، ويعود تصنيف هذا النوع من الكتب إلى عصر المتقدمين يقول الترمذي: «كان لمحمد بن إسماعيل (البخاري) كتابا يسجل فيه الفوائد»[2].

وغالب كتب الفوائد تكون من تخريج أحد أئمة الحديث، فيختار من حديث الشيخ إما من العوالي، أو الصحاح، أو الحسان، أو الغرائب، أو المستخرجات، أو الأفراد، أو الشيوخ الثقات، أو شيوخ في بلد معين،

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٦٤).

(٢) سنن الترمذي (٥/٦٠٣).

وغيرها من الموضوعات التي تهم المحدثين[١].

ومن الفوائد المشهورة:

١- فوائد تمام الرازي الدمشقي الحافظ (ت٤١٤هـ).

٢- وفوائد أبي بشر إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني (ت٢٦٧هـ).

٣- وفوائد أبي بكر النجاد (ت٣٤٨هـ) باسم: (العوالي الحسان المنتقاة عن الشيوخ الثقات).

٤- وفوائد أبي بكر القطيعي (ت٣٦٨هـ).

٥- وفوائد الفريابي (ت٣٠١هـ).

وكتب الفوائد لا يمكن حصرها[٢].

ومن أهم ما يستفاد من كتب الفوائد:

زيادة الألفاظ الواردة في الحديث.

والأسانيد العالية.

* * *

• **الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان:** لأبي بكر القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان (ت٣٦٨هـ).

والجزء الأول منه أطلق عليه اسم: (جزء الألف دينار).

حققه الشيخ بدر عبد الله بدر، وطبع بالكويت عام ١٤١٤هـ.

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٩٤).

(٢) انظر في ذلك: الرسالة المستطرفة (ص٩٤-٩٥)، ومقدمة الدكتور مرزوق الزهراني على (الغيلانيات).

• **فلان تَعرف وتُنكر، أو يُعرف ويُنكر**: على الوجهين

والمعنى أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة؛ فأحاديثه تحتاج إلى العرض والموازنة بأحاديث الثقات الضابطين.

كقول البخاري في بشر بن عمارة: «يعرف وينكر»[١].

ومن كانت هذه حاله فلا يترك حديثه مرة.

ولذا قال ابن عدي في بشر: «حديث بشر عندي إلى الاستقامة أقرب».

وقد وردت الصيغة الأولى في صحيح البخاري في حديث حذيفة بن اليمان الطويل، يقول: (**كانَ النَّاس يَسْأَلُون رَسُولَ اللَّه ﷺ عَنِ الخَيْر، وكُنتُ أسأله عَنِ الشَّر مَخافة أنْ يُدركني، فقلتُ يا رَسُول اللَّه: إنَّا كنَّا في جاهِلِيّة وشَرّ، فَجاءنا اللَّه بهَذَا الخَيْر، فَهَل بَعْد هَذَا الخَيْر مِنْ شَرّ؟ قَالَ: نَعَم، قُلتُ: وهَلْ بَعْد ذلِك الشَّر مِنْ خَيْر؟ قَالَ: نَعَم، وفِيه دَخَنٌ، قُلتُ: وما دَخَنُه؟ قَالَ: قَوْم يهدون بغير هديي، تَعرف منهم وتُنكر**)[٢].

* * *

• **فقه الحديث**: بعد معرفة صحة الحديث وضعفه يجب الاشتغال بفهمه، إذ هو ثمرة هذا العلم، فإن الأساس بدون البناء بيت خرب كما قال الخطابي في مقدمة (معالمه).

---

(١) التاريخ الكبير (٢/٨٠).

(٢) البخاري: الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، صحيح البخاري مع الفتح (١٣/٣٥)، ومسلم: الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة، صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/٢٣٦-٢٣٨).

وقال الحاكم: «فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والراي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر، وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله تعالى في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»[1].

ثم سرد أسماء هؤلاء المحدثين الفقهاء مع نبذة يسيرة عن فقههم فمن هؤلاء:

محمد بن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن يحيى التميمي، وأحمد بن حنبل قال فيه الشافعي: «خرجت من بغداد، وما خلفت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»، وعلي ابن عبد الله بن جعفر المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم، وأبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، وإبراهيم بن إسحاق الحنظلي، ومسلم بن الحجاج القشيري، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو داود، ومحمد بن

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٦٣).

عبد الوهاب العبدي، وأبو بكر الجارودي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عيسى الترمذي، وموسى بن هارون البزار، والحسن بن علي المعمري، وعلي بن الحسين بن الجنيد، ومحمد بن مسلم بن وارة، ومحمد بن عقيل البلخي، وغيرهم.

ومن فقهاء أهل الحديث: أبو بكر النيسابوري، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية، وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين»[1].

ثم قال: «وأما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم لا يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد وأمثالهم».

«وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي منتصراً له في عامة أقواله، والدارقطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السند والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي؛ مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/١٤٦)، وكذا ذكره أيضاً ابن الصلاح في معرفة الزيادات انظر: المقنع (١/١٩١).

من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه»[١].

«ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز -كمالك وأمثاله -أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق- كأبي حنيفة والثوري»[٢]. انتهى كلام شيخ الإسلام.

«ولا يتأتى معرفة فقه الحديث إلا إذا جمعت طرقه كما قال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً»[٣].

وقال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عَقَلْناه»[٤].

والإمام الشافعي ألّف رسالة في اختلاف الحديث، ثم تبعه ابن قتيبة، وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي، والطحاوي، والطبري، وابن عبد البر، وابن الجوزي، وكل هذا يدل على اهتمام المحدثين النقاد بفقه الحديث، واستنباط الأحكام، وإليه يشير الخطيب في كتابه (الكفاية): «ولولا عناية أصحاب الحديث، وضبط السنن، وجمعها واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٤٠-٤١).

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل في كلام الدكتور عبد الرحمن الفريوائي الأستاذ المساعد بجامعة الإمام في كتابه القيم: (تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية) (ص١٠٠-١٠٢).

(٣) الجامع للخطيب (٢/٢١٢).

(٤) المصدر السابق.

الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة».

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نحدد معنى علم الدراية، بأنه إلى جانب أنه علم بقوانين الرواية يشمل أيضاً المعنى المفهوم والمراد من ألفاظ الحديث ودلالاته، مبنيا على قواعد اللغة، وضوابط الشريعة.

فالمحدثون لم يغفلوا أي جانب من هذين الجانبين، وإن كان جانب الرواية يغلب عليهم أكثر من جانب الدراية كما وضَحتُ ذلك وبينت أسبابه في (الرواية والدراية) فانظر هناك.

وبعد غربلة الأحاديث رواية ودراية، وجمعها في الكتب جاء دور شرحها وتبسيط أحكامها، بعد مقارنتها بعضها ببعض، فتوجه فقهاء المحدثين إلى بيان ما يستفاد منها من الفقه العام، المقارن بفقه فقهاء الإسلام، فنرى الإمام البغوي (ت٥١٦هـ) في كتابه: (شرح السنة) التزم هذا المنهج بدون خوض في تفريعات فقهية معروفة في منهج الفقهاء، وكتابه يعتبر نموذجاً لبيان فقه الحديث، وغلب هذا المنهج على الشراح الآخرين، وكان آخرهم الإمام الشوكاني(ت١٢٥٥هـ) صاحب (نيل الأوطار)، ثم من تبعهم من أهل الحديث رحم الله جميعاً.

* * *

● **الفِهرِس**: بكسر الفاء والراء، يجمع على فهارس. وهو معرب من الفارسية من "فهرست".

والفهرس عند المحدثين: هو الكتاب الذي يَجمعُ فيه الشيخُ شيوخَه، وأسانيده، وما يتعلق بذلك[1]، وهو مثل الأثبات، انظر: (الأثبات).

---

(١) انظر: فهرس الفهارس (١/٦٩-٧٠).

ومن أشهر الفهارس:

١- فهرسة ابن عطية الإمام الحافظ، الناقد المجود أبو بكر بن عطية المحاربي الأندلسي (ت٥١٨هـ) طبع عام ١٤٠٠هـ في دار الغرب الإسلامي.

٢- فهرس شيوخ القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) طبع عام ١٩٧٩م بتحقيق الدكتور محمد عبد الكريم بتونس.

٣- فهرست ابن خير الأشبيلي (ت٥٧٥هـ) طبع عام ١٨٩٣م ثم أعيد عام ١٣٨٢هـ.

* * *

● **فيه نظر**: هذا التعبير يستعمله الإمام البخاري فيمن تركوه.

قال الذهبي: «لا يقول البخاري (فيه نظر) إلا فيمن يتهمه غالباً»[1].

ولكن هل هذه القاعدة مطردة فيمن يقول: «فيه نظر» أو هي على الغالب؟ والذي ظهر لي بعد تتبع أقوال الأئمة الجهابذة كابن معين، وأبي حاتم، والنسائي وغيرهم فيمن قال البخاري: «فيه نظر» ليس كلهم في أردأ المنازل كما قال العراقي والسيوطي وغيرهما، بل بعضهم من ثقات إلى صدوق، انظر دراسة مفصلة عن جماعة قال فيهم البخاري: «فيه نظر» في كتابي (دراسات في الجرح والتعديل).

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (١/٤١٦).

حروف القاف والكاف

● **قُرِئَ على فلان أخبرك فلان:** يستعمله الراوي عن الشيخ الذي سمعه، في أماكن لم يسمعها.

قال ابن طاهر: «للدارقطني مذهب خفي في التدليس، يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قرئ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان»[(١)].

وهي من المرتبة الثالثة من صيغ الأداء عند الحافظ، انظر: (صيغ الأداء).

* * *

● **كان بحرا لا تُكَدِّره الدِّلاءُ:** من ألفاظ التوثيق استعمله الزهري في عروة بن الزبير قائلاً: «رأيتُ عروة بَحراً لاتُكَدِّرُه الدِّلاءُ»[(٢)].

وعروة بن الزبير بن العوام الأسدي أحد علماء المدينة وفقهائها مات سنة (٩٤هـ).

* * *

● **الكتابة:** الكتابة عند المحدثين من أنواع التحمل، وهي أن يكتب الشيخ حديثا أو أكثر إلى طالب طلبه، إما أن يكتبه بيده، ويختم عليه إن كان الختم ضرورياً، أو يكتب عنه شخص موثوق به بإملاء من الشيخ، ثم يصادق الشيخ إما بالإمضاء، أو بالختم، ويثبت بأنه كتب فلان بإملاء منه.

والسُّنَّة في الكتابة أن يبدأ باسمه فيقول: من فلان بن فلان إلى فلان بن

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/٩٩٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (١/٥٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٢٥).

فلان، وكان بعض السلف يرون أنه إذا كتب إلى الكبير بدأ باسم المكتوب إليه، وإن كتب إلى الصغير بدأ باسمه.

وكان الإمام أحمد بن حنبل يقدم اسم المكتوب إليه تواضعاً بدون فرق بين الكبير والصغير.

قال إسماعيل بن أبي أويس: سمعت خالي مالك بن أنس يقول: «قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق: التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويها عنك. قال مالك: فكتبتها، ثم بعثتها إليه»[1].

والأصل فيه: أن النبي ﷺ كَتَب إلى كِسرى وقَيصر وغَيرِهما دعاهم إلى الإيمان، وبيَّن لهم شَرائع الإسلام، وجاز لهم أن يبلغوا هذه الرسالة إلى رعيتهم.

ويشترط في الرواية أن يصرح الشيخ بعد الكتابة بأني أجزت لك أن تروي عني هذه الأحاديث.

والرواية بها صحيحة بلا خلاف وإن لم يقرن بالإجازة، فالأصل فيه أنه تجوز الرواية به، لأنه لم يكتب إليه إلا لأجل الرواية بخلاف المناولة، فإنه قد يناول شيئاً ولا يقصد به الرواية.

ولهذا أدرج المحدثون الأحاديث المكتوبة في المسانيد الموصولة، وقد أخرج مسلم كثيرا من هذا النوع، وفي صحيح البخاري قال: «كتب إلى

---

(١) انظر: فتح المغيث (٢/١٢٣).

محمد بن بشار»[١].

ومن العلماء من لا يري الرواية بدون الإجازة.

وممن استعمل المكاتبة المقرونة بالإجازة: أبو بكر بن عياش، فإنه كتب إلى يحيى بن يحيى: «سلام عليك فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد عصمنا الله وإياك من جميع الآفات، جاءنا أبو أسامة فذكر أنك أحببت أن أكتب إليك بهذه الأحاديث، فقد كتبها ابني إملاء مني لها إليه، فهي أحاديث مني لك عمن سميت لك في كتابي هذا، فاروها، وحدث بها عني...»[٢].

والصيغ التي تستعمل في الرواية بالكتابة أن يقول الطالب: كتب إليَّ فلان، أو حدثني فلان كتابة، ولا يقول: سمعت من فلان كتابة، لأنه لم يسمع منه، والكتابة أدنى من السماع.

* * *

● **كتابة الحديث:** جاء النهي عن كتابة الحديث في أول الأمر، كما في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **(لا تكتبوا عني شيئاً سِوَى القرآن، فمن كتب عني شيئاً سِوَى القرآن فليمحه)**[٣].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور (٦٦٧٣).

(٢) انظر: فتح المغيث (١٢٣/٢).

(٣) أخرجه مسلم (٣٠٠٤)، وأحمد (١٢/١)، والدارمي (١١٩/١)، ووهم الحاكم فاستدركه (٤٢٦/١)، كلهم من طرق عن همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء ابن يسار، عنه. وإسناده صحيح، وهمام ثقة فلا يضر تفرده في رفعه وإن كان سفيان الثوري وقفه، إلا أن الإمام البخاري رجح الوقف، انظر: الفتح (٢٠٨/١).

وكان أبو سعيد ﷺ يمنع من الكتابة ويقول: «خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ»[١].

يقول أبو نضرة: قلت لأبي سعيد: ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: «أتريدون أن تجعلوها مصاحف؛ إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كُنَّا نحفظ»[٢].

وبجانب هذا النهي جاء الترخيص بالكتابة في حديث أبي هريرة ﷺ قال: لما فتحت مكة قام رسول الله ﷺ فخطب الناس، فقام رجل من اليمن يقال له: أبو شاة فقال: يا رسول الله: اكتب لي، فقال رسول الله ﷺ: **(اكتبوا لأبي شاه)**[٣].

ويعترف أبو هريرة ﷺ بأن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب في حضرة النبي ﷺ قال: «لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب، ولم أكتب»[٤].

---

(١) انظر: تقييد العلم (ص٣٧).

(٢) المصدر السابق، والعلم لأبي خيثمة (٩٥)، والدارمي (١/١٢٢)، واستنبط البيهقي من هذا أن النهي عن الكتابة إنما وقع خشية أن يخلط بكتاب الله عز وجل شيء. انظر: (المدخل) (ص٤٠٦).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، وأبو داود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧)، وأحمد (٢/٢٣٧)، كلهم من طرق عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، ثنا أبو هريرة مثله.

(٤) أخرجه البخاري (١١٣)، والترمذي (٢٦٦٨)، والدارمي (١/١٤٥) من طرق عن همام ابن منبه، عن أبي هريرة مثله.

وعبد الله بن عمرو بن العاص يذكر بأنه كان يكتب فمنعته قريش فُذكر ذلك للنبي ﷺ فأومأ بالكتابة، يقول: «كنت أكتبُ كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فمنعتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ يتكلم في الرضا والغضب، فأمْسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: **(اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق)**[1].

وممن كان عنده حديث مكتوب: علي بن أبي طالب ﷺ، قال الشعبي: أخبرني أبو جُحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب ﷺ: «هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سِوَى القرآن؟ قال: لا، والذي فلق الحبَّة، وبرأ النَسمة إلا أن يُعطى الله عبدا فَهْما في كتابه، وما في هذه الصحيفة؛ قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العَقْلُ، وفكاك الأسير، وألاّ يُقتل مسلم بكافر»[2].

وكانت في الصحيفة أشياء أخرى أيضاً لما رواه الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: «من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة - قال: وصحيفة معلقة في قراب سيفه- فقد كذب، فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦)، وأحمد (١٦٢/٢)، والدارمي (١٢٥/١)، والحاكم (١٠٥/١)، كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن الأخنس، عن الوليد بن عبد الله، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو، ورجاله ثقات.

(٢) أخرجه البخاري (١١١، ٦٩٠٣)، وأحمد (٧٩/١)، والنسائي (٢٤/٨)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، ثنا مطرف بن طريف، قال: سمعت الشعبي فذكره.

وفيها تحريم المدينة، وفيها: ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، وفيها من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[١].

وممن كان عنده حديث مكتوب من النبي ﷺ: عمرو بن حزم بن زيد ابن لوذان الأنصاري عامل النبي ﷺ على نجران، وقد كتب إليه رسول الله ﷺ كتاب الصدقات، والديات، والفرائض، والسنن[٢].

فلما تعارض النهي عن الكتابة والرخصة فيها جمع العلماء بين هذه الروايات فقالوا:

١- إن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره.

٢- أو إن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن في تفريقهما.

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٧٢، ٧٣٠٠)، ومسلم (١٣٧٠)، وأبو داود (٢٠٣٤)، والترمذي (٢١٢٧)، وأحمد (١/٨١)، كلهم من طرق عن الأعمش به مثله.

(٢) رواه النسائي (٨/٥٧)، والدارقطني (١/١٢٢)، الحاكم (١/٣٩٥-٣٩٦)، والبيهقي (٤/٨٩)، كلهم من طريق سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض... وإسناده ضعيف فإن سليمان بن أرقم ضعيف، ومن الحفاظ من جعلوه متروكاً، ولكن في بعض الروايات: هو سليمان بن داود الخولاني، وهو ثقة، إن ثبت هذا فيكون إسناده صحيحاً، ورواه مالك في الموطأ، والنسائي وأبو داود في مراسيله (٩٢، ٩٣، ٩٤)، مرسلا من رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال بعض أهل العلم، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد.

٣- أو إن النهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس.

٤- أو إن النهي خاص بمن خشي من الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن من ذلك.

٥- أو إن النهي لمن كان قوى الحفظ، والرخصة لمن كان ضعيف الحفظ.

٦- أو إن النهي كان من أجل قلة الكتّاب لئلا ينشغل هؤلاء عن كتابة القرآن، إذ يجوز أن تُروى الأحاديث بالمعنى بخلاف القرآن.

بعض هذه الوجوه ذكرها الحافظ في فتحه، وبوَّب البيهقي في كتابه (المدخل) بابا فقال: باب من رَخَّص في كتابة العلم وأحْسِبُه حين أمن من اختلاطه بكتاب الله جل ثناؤه.

وقد كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم فكرهها بعضهم، وأجازها آخرون، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال الخلاف.

قال القاضي عياض: «وقد رويت كتابة العلم عن النبي ﷺ في أحاديث كثيرة، ثم قال: ووقع عليه بعد هذا الاتفاقُ والإجماعُ من جميع مشايخ العلم وأئمته وناقليه، وكان فيه في الصدر الأول خلاف لأحاديث وردت في ذلك»[1].

وقال الخطيب بعد أن ذكر الخلاف في الصدر الأول: «إنما اتسع الناس في كَتْب العلم، وعوَّلوا على تدوينه في الصحف بعد الكراهة لذلك، لأن الروايات انتشرت، والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكُناهم

---

(١) انظر: الإلماع (ص١٤٧-١٤٨).

وأنسابهم كثرت، والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظها، وصار علم الحديث في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ مع رخصة رسول الله ﷺ لمن ضعف حفظه في الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في ذلك»[1]، لأنه قد ثبت أن أكثر من خمسين صحابياً كتبوا الحديث منهم من كتب في حياة النبي ﷺ، ومنهم من كتب بعد وفاته، وبقيت الصحف المكتوبة عند الصحابة بعد النبي ﷺ مثل الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، فلو كان النهي عن الكتابة عاماً، لبادر هؤلاء إلى محو ما كتبوا، فلما جاء دور التابعين فمنهم من بقي على الكراهة لم يكتب، ولكن قبل أن ينتهي دورهم رجعوا إلى الجواز، بل منهم من تأسف لما فاته من العلم لعدم الكتابة، وبذلك صار إجماعاً في جواز الكتابة، فمن الخطأ الشائع بين الناس الذين لا ثقافة لهم أن تدوين الحديث تأخر إلى قرن من الزمان وكانت الأحاديث تنقل في هذه الفترة شفاهة.

* * *

● **كتب إليّ**: وهي المرتبة السابعة من صيغ الأداء عند الحافظ، انظر: (صيغ الأداء).

* * *

● **كتب التخريج**: هي كتب أُلّفتْ في تخريج أحاديث لكتاب معين، لأنه فشا عند المتأخرين من الفقهاء، والصوفية، والجامعين، ذكر أحاديث في كتبهم بدون بيان درجتها من صحة، أو حسن، أو

---

(١) انظر: تقييد العلم (ص٦٤-٦٥).

ضعف، ولَقِيَتْ بعض كتبهم قبولا عاما لدى الدارسين القاصرين عن معرفة الصحيح والسقيم، فتوجه جماعة من المحدثين إلى تخريج أحاديث تلك الكتب.

ومن أشهر كتب التخريج ما يلي:

١- **(نصب الراية لأحاديث الهداية)** للحافظ الزيلعي: وهو جمال الدين محمد بن يوسف الحنفي (ت٧٦٢هـ) خرج فيه كتاب: (الهداية) في الفقه الحنفي، للفقيه علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت٥٩٣هـ) والحافظ الزيلعي أودع في كتابه: (نصب الراية) علما غريزاً في الحديث، وعلومه كما أنه أكثر النقول من ابن القطان (ت٦٢٨هـ) صاحب (الوهم والإيهام)، ومن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد صاحب الإمام وتكلم على إسناد الحديث مستعينا بكلام أهل النقد والجرح، وقد لقي هذا الكتاب قبولا عاما لدى طلبة العلم، وسئل الحافظ ابن حجر أن يلخص كتاب: (نصب الراية) نظرا لضخامته فاستجاب وسماه: (الدراية في منتخب أحاديث الهداية) قال في مقدمته: «فإني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعا لمقاصد الأصل، مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر، لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب فأحببته إلى طلبه، وبادرت إلى وفق رغبته، فلخصته تلخيصاً حسنا مبينا، غير مخل من مقاصد الأصل، إلا ببعض ما قد يستغنى عنه».

٢- (**البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**)، للحافظ سراج الدين ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) وشَرْحُ الرافعي الكبير كان على كتاب: (الوجيز) للغزالي.

وطبع من البدر المنير أجزاء بتحقيق طلاب الجامعة الإسلامية اختاروه لنيل شهادتي الماجستير والدكتوراه.

ولما كان هذا التخريج طويلا رغب أن يلخصه تسهيلا للطلاب، ليكون عمدة لحفظ الدارسين، كما قال ابن الملقن، فلخصه وسماه: (خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير) للإمام أبي القاسم الرافعي.

وطبع بتحقيق الشيخ حمدي بن عبد المجيد السلفي.

كما توجه إلى تلخيص تخريج (أحاديث شرح الوجيز) الحافظُ ابن حجر العسقلاني، وسماه (التلخيص الحبير) وقال في مقدمته:

«أما بعد: فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم شكر الله سعيه، لجماعة من المتأخرين، منهم: القاضي عز الدين ابن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة، كتاب شيخنا سراج الدين إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد المطول، وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع التزام بتحصيل مقاصده، فمنَّ الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد والزوائد من

تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه».

٣- (**المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**) للحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) كتاب الإحياء للغزالي اشتهر بين العامة والخاصة، وكثر الإقبال عليه، فتوجه الإمام الحافظ العراقي إلى تخريج الأحاديث الواردة فيه، وذلك أنه يذكر طرفا من الحديث، ثم يبين من رواه من الصحابة، ثم من أخرجه، وتكلم عليه تصحيحا، أو تحسينا، أو تضعيفا، لأن الغزالي أورد في كتابه من الأحاديث ما صح منها وما لم يصح، فاغتر كثير من الدارسين لكتاب الإحياء، فلزم التنبيه عليه، وقد طبع مختصر تخريج العراقي مع الإحياء.

وقد استدرك الحافظ ابن حجر ما فات العراقي.

كما صنف أيضاً زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المصري (ت٨٧٩هـ) كتاباً سماه: (تحفة الأحياء فيما فات من تخريج أحاديث الإحياء).

٤- (**الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**)، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو ملخص لتخريجَ الحافظ الزيلعي.

يقول الحافظ في مقدمته: «أما بعد: فهذا تخريج الأحاديث الواقعة في التفسير، المسمى بالكشاف الذي أخرجه الإمام أبو محمد الزيلعي، لخصته مستوفيا لمقاصده، غير مخل بشيء من فوائده، وقد كنت تتبعت جملة كثيرة لا سيما من الموقوفات فَاتَه تخريجُها، إما سهواً، وإما عمداً، ثم أخرت ذلك، وأضفته إلى المختصر من هذا التلخيص، واقتصرت في هذا على تجريد الأصل» انتهى.

وتخريج الحافظ مطبوع مع الكشاف في الجزء الرابع.

٥- (**الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي**) للشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) خرج فيه أحاديث تفسير البيضاوي (ت٦٨٥هـ) واختاره أحد تلاميذي وهو الشيخ أحمد مجتبى السلفي رسالة لنيل شهادة الماجستير، فأجاد وأفاد في تحقيقه، وطبع عام ١٤٠٩هـ بالرياض.

٦- (**المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**)، للحافظ بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) حققه الشيخ حمدي بن عبد المجيد السلفي، وطبع عام ١٤٠٤هـ.

هذه بعض كتب التخريج ومن يريد مزيداً من العلم عن كتب التخريج فليراجع ما كتبه الشيخ أحمد مجتبى في مقدمة تحقيق كتاب: (الفتح السماوي) فقد أجاد وأفاد شكر الله سعيه.

والتخريج: هو بيان مصادر الحديث الأصلية مع التنصيص على طرقه، ثم الحكم عليها صحة أو ضعفاً، بخلاف العزو، فإنه لا يلزم فيه بيان الطرق والحكم على الإسناد، انظر مزيدا من التفاصيل في (التخريج).

* * *

● **كتب الجرح والتعديل**: بدأ الكلام في الرجال منذ عهد الصحابة، وكلما بَعُد الزمان توسعوا فيه لطول الإسناد، ولم تأخذهم لومة لائم في دين الله. فعدلوا وجرحوا، ووهنوا وصححوا، ولم يحابوا أبا ولا ابنا ولا أخا، حتى إن ابن المديني سئل عن أبيه فقال: «سلوا عنه

غيري»، فأطرق ثم رفع رأسه فقال: «هو الدين، إنه ضعيف»[١].

وما أن انتهى القرن الثاني حتى ازدهر هذا العلم الذي سُمِّي فيما بعد باسم: (الجرح والتعديل) وكان هذا العلم يدون بالكراريس جنبا إلى جنب مع الحديث الشريف، واعتماداً على هذه الكراريس، وما كان ينقل شفاها بدأ التأليف والتصنيف في كتب الجرح والتعديل الذي استمر إلى نهاية القرن الخامس.

والكتب المشهورة التي ظهرت في الجرح والتعديل خلال هذه القرون من الزمن على ثلاثة أنواع:

- منها ما يختص بالثقات، مثل كتاب (الثقات) للعجلي (٢٦١هـ)، وكتاب (الثقات) لابن حبان (٣٥٤هـ)، وكتاب (الثقات) لابن شاهين (٣٨٥هـ)، وغيرها.

- ومنها ما يختص بالضعفاء، مثل كتاب (الضعفاء الكبير) و(الصغير) للإمام البخاري (٢٥٦هـ)، وكتاب (أحوال الرجال) للجوزجاني (٢٥٩هـ)، وكتاب (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (٣٠٣هـ)، وكتاب (الضعفاء الكبير) للعقيلي (٣٢٢هـ)، وكتاب (معرفة المجروحين من المحدثين) لابن حبان (٣٥٤هـ)، وكتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي (٣٦٥هـ). وكتاب (الضعفاء والمتروكين) للإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، وغيرها.

- ومنها ما يجمع بين الثقات والضعفاء، مثل كتاب (الطبقات

---

(١) انظر: الإعلان بالتوبيخ (ص٦٧).

الكبرى) لابن سعد (٢٣٠هـ)، وكتاب (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (٢٤١هـ)، وكتاب (التاريخ الكبير) و (الأوسط) و (الصغير) للإمام البخاري (٢٥٦هـ)،، وكتاب (التاريخ الكبير) لابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، وكتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، وغيرها.

وللأمة الإسلامية أن تفتخر بوجود مثل هذه الكتب في الجرح والتعديل؛ لصيانة حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام.

* * *

• الكتب الستة لم تغادر من الأحاديث الصحيحة إلا النزر اليسير:

كذا يرى النووي، بل قال في كتابه التقريب: «لم يَفُتْ الأصول الخمسة إلا اليسير أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي»[(١)].

وقال في (الإرشاد): «لا يخرج عن الكتب الخمسة التي هي أصول الإسلام من الصحيح إلا اليسير...»[(٢)].

وقال ابن الملقن: «ونقل بعض الفقهاء المتأخرين أن مجموع ما صَحَّ عنه ﷺ أربعة عشر ألف حديث»[(٣)].

ثم عارضه بما نقل عن الإمام أحمد أنه كان يقول: «صَحّ من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر»، ونقل قبل هذا قول البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح»، وقال:

---

(١) التقريب مع تدريب السيوطي (١/٩٩).

(٢) إرشاد الطلاب (١/١٢٠).

(٣) المقنع (١/٦٢).

«وأوّل بعض الفقهاء كلام البخاري السالف فقالوا: «مراده تعدد الطرق والأسانيد، وآثار الصحابة والتابعين وغيرهم، وسمَّى الجميعَ حديثا، وقد كان السلف يطلقون الحديث على ذلك».

* * *

• **كتب السنة:** وهي كتب تَحُضُّ على التمسك بالسنة واتباعها، والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء.

ومن أشهر هذه الكتب:

١- **كتاب السنة** -للإمام أحمد بن حنبل لكل من أبي داود، وأبي بكر الأثرم، وعبد الله بن أحمد، وأبي القاسم اللالكائي.

وكتاب عبد الله بن أحمد يعرف أيضاً باسم: (الرد على الجهمية) كما بين ذلك المحقق الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني في المقدمة، والكتاب مطبوع في عام ١٤٠٦هـ.

٢- **وكتاب السنة** - لأبي بكر الخلال (ت٣١١هـ) وسمى بالإيمان، وسمى بالمسند من مسائل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، انظر تحقيق ذلك في مقدمة الدكتور عطية الزهراني لكتاب السنة لأبي بكر الخلاَّل المطبوع الطبعة الثانية عام ١٤١٥هـ، وللكتاب بقية.

٣- **وكتاب السنة**- لأبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧هـ)، طبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني عام ١٤٠٠هـ.

وفي السنة كتب أخرى[1].

* * *

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٣٧-٣٩).

● **كتب عمن دب ودرج:** هـذه العبـارة مـن صيـغ الجـرح، تستعمل فيمن يكتب عن شيوخ ضعفاء، وإن كان هو في نفسه صدوقـاً، قـال الذهـبي في ترجمـة مـروان بـن معاويـة الفـزاري الكـوفي الحـافظ (ت١٩٣هـ) وهو من رواة الستة: «ثقةٌ عالم صاحب حديـث، لكـن يروي عمن دب ودرج»[1].

* * *

● **الكذب:** الكذب لغة: هو الإخبار عن الشـيء بخـلاف مـا هـو عليـه، سواء كان متعمداً، أم مخطئا.

وفي اصطلاح المحدثين: هـو أن يفـتري الرجـل علـى رسـول ا لله ﷺ، سواء بقصد سيّء أو بقصد حسن، كمـا نقـل عـن بعـض الصوفيـة أنهـم قالوا: نحن ما نكذب عليه، بل له.

والكـذب علـى النبـي ﷺ مـن أكـبر الكبـائر؛ لأن السـنة مـن مصـادر التشريع، فإذا كذب أحد على النبي ﷺ فكأنـه يشـرع في الديـن مـا ليـس منه؛ ولذا حذّر رسولُ الهدى ﷺ منه، وتوعّد صاحبه العقـاب الشـديد في الدنيا والآخرة.

وقـد روى الإمـام مسـلم في مقدمـة صحيحـه عـدة روايـات في ذمّ الكذب على رسول ا لله ﷺ:

منها حديث علـي رضـي ا لله تعـالى عنـه قـال: قـال رسـول ا لله ﷺ: **(لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فإنَّه مَنْ يَكْذِبْ عليَّ يَلِج النارَ)**.

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٤/٩٣).

ومنها حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **(مَنْ تَعَمَّد علَيَّ كذبا، فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَده مِنَ النَّار)**.

ومنها: حديث أبي هريرة مثل حديث أنس.

ومنها: حديث المغيرة أمير الكوفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(إنَّ كذبا علَيَّ لَيْس ككَذب على أَحَد؛ فَمَنْ كذب علَيَّ متعمِّدا فليتبَوَّأ مقْعَده مِنَ النار)**، وغيرها وهي كثيرة جداً.

وهذه من عقوبة الآخرة.

وأما في الدنيا فإن الكاذب مردود الرواية.

قال ابن المبارك: «من عقوبة الكاذب أن يرد عليه صدقه».

وقال سفيان الثوري: «من كذب في الحديث افتضح».

وقال أبو نعيم: «من همَّ أن يكذب افتضح»[1].

حتى لو تاب الكاذب من كذبه في الحديث النبوي، فكبار المحدثين مثل أحمد، والحميدي، وغيرهما، على أنه لا تقبل توبته؛ لأن فعله الشنيع الذي ارتكبه في الماضي يستدعي أن يرفض كلامه في المستقبل مهما أظهر من الندامة والتوبة، حتى لا يجرؤ أحد بعده أن يرتكب مثل هذا.

يقول ابن الصلاح: «التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله ﷺ؛ فإنه لا تقبل روايته أبدا، وإن حسنتْ توبتُه على ما ذكر غير

---

(١) انظر الكفاية (ص١١٧-١١٨) .

واحد من أهل العلم، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري»[١].

إذا حدّث رجل عن رجل أنه سمعه و لم يدركه، أو عن رجل أدركه إلا أنه لم يسمع منه؛ فكأنه تعمد الكذب، فلا تجوز عنه الرواية.

وقد اعترف بعض الكذابين على أنفسهم منهم:

أبو صالح؛ يقول ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يحدث عن سفيان قال: قال الكلبي: «قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك به كذب»[٢].

يقول أبو شيبة: «كنت أطوف بالبيت ورجل من قدّامي يقول: اللهم اغفر لي، وما أراك تفعل ! فقلت: يا هذا ! قنوطك أكثر من ذنبك، فقال: دعني، فقلت له: أخبرني، فقال: إني كذبت على رسول ا لله ﷺ خمسين حديثا، وطارت في الناس، ما أقدر منها شيئا»[٣].

وقال ابن لهيعة: «دخلت على شيخ وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: وضعت أربعمائة حديث، فلا أدري كيف أصنع»[٤].

وأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته و لم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه، وتجوز روايته بعد توبته.

قال الخطيب: «سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد ا لله الطبري يقول: إذا روى المحدث خبرا، ثم رجع عنه وقال: كنت أخطأت فيه،

---

(١) المقدمة في علوم الحديث (ص٥٥) .

(٢) الكفاية (ص١١٨) .

(٣) الموضوعات (١/٤٩) .

(٤) المصدر السابق .

وجب قبوله؛ لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدقُ في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه كما تقبل روايته.

وأما إذا تعمد الكذب، فقد قال أبو بكر الصيرفي في كتاب (الأصول): «إنه لا يعمل بذلك الخبر، ولا بغيره من روايته»[١].

وقد اختلف العلماء في قبول إقرار الواضع خوفا من كذبه في إقراره؛ لأن فيه عملا بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع، قيل: هذا كاف في رده، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعا؛ لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه[٢].

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وفَهِم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلا، وليس ذلك مراده؛ وإنما نفَى القطع، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب»[٣].

* * *

● **الكنى:** معرفة الكنى مهم جداً لطالب الحديث، فإنه ربما ينشأ عن إغفاله زيادة في السند، أو نقص منه، وهو لا يشعر.

فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسى ابن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر مرفوعاً: **(من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة)**، وقال: إن عبد الله هو أبو الوليد كما بينه علي بن المديني، يعني أن (عن) في الإسناد زائدة، قال:

---

(١) الكفاية (ص١١٨) .

(٢) تدريب الراوي (١/٢٧٥) .

(٣) شرح نخبة الفكر (ص٧٨).

ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم» انتهى[١].

وعكسه أن تسقط (عن) كما اتفق للنسائي مع جلالته حيث قال: عن أبي أسامة حماد بن السائب، والصواب: عن أبي أسامة، عن حماد بن السائب، وأما أبو أسامة فاسمه: حماد بن أسامة القرشي مولاهم، مشهور بكنيته، وشيخه حماد هو: محمد بن السائب أبو النضر الكلبي، متهم بالكذب.

والكنى على ضروب:

١- منها: من سُمي بها، ولا اسم له غيرها.

مثاله: «أبو بلال الأشعري» روى عن شريك القاضي الكوفي.

و«أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي»، قال: اسمي وكنيتي واحد، روى عنه أبو حاتم الرازي.

٢- ومنها: من عرف بكنيته، ولم يعرف أله اسم أم لا؟.

مثاله: «أبو أناس -بالنون- بن زنيم الليثي، الدّيلي» من رهط أبي الأسود الدّيلي، ويقال فيه: الدُؤلي وكان من الصحابة[٢].

و«أبو مُوَيهبة ويقال: موهبة، أو موهوبة»، مولى رسول الله ﷺ، شهد غزوة المريسيع[٣].

و«أبو شَيبة الخُدري الصحابي الأنصاري» الذي مات في حصار القسطنطينية، ودُفن بها لا يعرف له اسم[٤].

---

(١) انظر: فتح المغيث (٣/٢٠٠).

(٢) انظر: الإصابة (٤/١١).

(٣) انظر: الإصابة (٤/١٨٨)، والكنى لمسلم (٢/٨٢٧).

(٤) انظر: الإصابة (٤/١٠٤).

و«أبو الأبيض العنسي» الراوي عن أنس من رجال التقريب وهو ثقة.

٣- ومنها: من عرف بكنيته واختلف في اسمه.

مثاله: «أبو هريرة» الصحابي الجليل، واختلف في اسمه على ثلاثين وجها، وأصحها عبد الرحمن بن صخر.

و«أبو بَصرة الغفاري»، اختلف في اسمه فقيل: حُميل -بوزن حميد، وقيل: جَميل -بفتح الجيم.

و«أبو جُحيفة» الصحابي، اختلف في اسمه فقيل: «وهب»، وقيل: «وهب الخير»، وقيل: «وهب الله».

و«أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل اسمه: «عامر»، وقيل: «الحارث».

٤- ومنها: من اختلف في كنيته.

مثاله: «عثمان بن عفان» كنيته: أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو ليلى.

و«أسامة بن زيد»، قيل كنيته: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.

٥- ومنها: من له كنيتان أو أكثر.

مثاله: «ابن جريج»، يكنى أبا الوليد، وأبا خالد.

و«عبد الله بن عمر بن حفص العمري»، يكنى أبا القاسم، وأبا عبد الرحمن.

٦- ومنها: من اختلف في اسمه وكنيته معا وهو قليل.

مثاله: «سفينة مولى رسول الله ﷺ» قيل اسمه: عمير، وقيل: صالح،

وقيل: مهران، يكنى أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا البَختري.

٧- ومنها: من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه.

مثاله: «أبو إدريس الخولاني» اسمه: عائذ الله بن عبد الله.

و«أبو إسحاق السبيعي» اسمه: عمرو بن عبد الله.

و«أبو الأشعث الصنعاني» واسمه: شراحيل بن ادة.

و«أبو الضحى» اسمه: مسلم بن صبيح.

٨- ومنها: من لقب بالكنية مع أن له كنية أخرى.

مثاله: «علي بن أبي طالب»، يلقب بأبي تراب، وكنيته: أبو الحسن.

و«عبد الله بن ذكوان»، يلقب بأبي الزناد، وكنيته: أبو عبد الرحمن.

و«محمد بن عبد الرحمن» يلقب بأبي الرجال، لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال، وكنيته أبو عبد الرحمن.

و«عمر بن إبراهيم» يلقب بأبي الآذان لكبر أذنيه، وكنيته أبو بكر.

٩- ومنها: من لم يختلف في اسمه وكنيته، واشتهر بهما.

مثاله: «أصحاب المذاهب الثلاثة» مالك والشافعي وأحمد. كلهم يكنون بأبي عبد الله، وأبو حنيفة اسمه: النعمان بن ثابت.

ومن أشهر المصنفات في الأسماء والكنى:

قال ابن الصلاح: «كتب الأسماء والكنى كثيرة: منها: كتاب علي بن المديني، وكتاب مسلم، وكتاب النسائي، وكتاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ، ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائعة».

ثم قال: «وهذا فن مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به،

ويتحفظونه، ويتطارحونه فيما بينهم، وينتقصون من جَهِلَه»[١] انتهى.

قلت: والكتب التي ذكرها ابن الصلاح أكثرها مطبوع ومتداول خلا كتاب ابن المديني، ومن الكتب في الكنى: كتاب الدولابي أبي بشر (ت٣١٠هـ)، وكتاب ابن أبي الجارود، وكتاب أبي بكر بن أبي شيبة، وكتاب ابن أبي حاتم، وكتاب ابن مخلد، وكتاب ابن إسحاق الصريفيني وغيرهم ذكرهم البُلْقِيني[٢].

وكتاب أبي أحمد الحاكم قام بتحقيقه زميلنا الدكتور يوسف بن محمد الدخيل فأصدر منه أربعة أجزاء أجاد فيه وأفاد فجزاه الله خيراً. ونحن في انتظار الأجزاء الباقية.

* * *

• **كُنَّا نرى أو كُنَّا نفعل كذا:** فالصحيح أنه مرفوع كقول جابر: «**كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل**» متفق عليه، وكقوله: «**كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ**» رواه النسائي وابن ماجه وغيرهما وإسناده صحيح.

لأن الظاهر من قولهم هذا أن رسول الله ﷺ قد اطلع على فعلهم، وقررهم على ذلك، والتقرير أحد وجوه السنن المرفوعة[٣].

واختلفوا إذا لم يَكُن مقيدا بعصر النبي ﷺ فجعله الحاكم من قبيل

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٣٢٢).

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح (ص٥٠٨).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٦٨-٦٩).

المرفوع، وجعله الخطيب وغيره من قبيل الموقوف[١].

ورجح الحافظ أنه موقوف لفظاً مرفوع حكما. لأن الصحابي أورده في مقام الاحتجاج، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ[٢].

وإخراج البخاري[٣] حديث أنس بن مالك: (**كنا نصلي العَصْر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عَوف فنجدهم يُصلُون العصر**).

مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي: «كُنا نفعل كذا»[٤] مسند، ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم، ولم يفرق الحافظ ابن الأثير في مقدمة (جامع الأصول)[٥] بين القيد بزمن النبي ﷺ وبين إطلاقه، فالمرتبة الخامسة عنده: «أن يقول الراوي: كُنَّا نفعل كذا»، وغرضه تعريف أحكام الشرع، فإن ظاهره يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ذلك على عهد النبي ﷺ على وجه ظهر للنبي ﷺ ولم ينكره، لأن تعريف الحكم يقع به.

ولم يذكر النوع المبهم الذي لم يضفه الصحابي إلى زمن النبي ﷺ فالظاهر أنه لا يفرق بينهما والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١) الكفاية (ص٤٢٣).

(٢) انظر: فتح الباري (٢/٢٨).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٢/٢٦).

(٤) الفتح (٢/٢٧-٢٨).

(٥) جامع الأصول (١/٩٥-٩٦).

حرف اللام

● **اللحن في الحديث**: إذا وقع لحن أو تحريف في أصل مسموعات الشيخ فهل على الرواة أن يردوا الحديث إلى الصواب أم لا؟.

فيه ثلاثة أقوال للعلماء:

القول الأول: أن يروي الحديث ملحونا كما سمعه، ولا يغيره ويحكى ذلك عن بعض التابعين كابن سيرين، ونافع مولى ابن عمر، وأبي معمر عبد الله بن سَخْبرة الأزدي، وغيرهم.

عن ابن عون.قال: «كان ابن سيرين يلحن في الحديث، ولذا كان يزيد بن إبراهيم التُستَري إذا حدَّث عن الحسن لم يلحن، وإذا حدَّث عن محمد بن سيرين يلحن»[(١)]، يعني تبعا للحنه.

وأما نافع، فيقول إسماعيل بن أمية: كُنا نَرد نافعا عن اللحن فيأبى، ويقول: «إلا الذي سمعته»[(٢)].

وروى عبد الرزاق، عن ابن جريح، عن نافع مثل هذا[(٣)].

وأما أبو معمر فكان يلحن في الحديث اقتداء بما سمع كما قال عمارة ابن عمير[(٤)].

---

(١) انظر: جامع الخطيب (٢/٢٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: المحدث الفاصل (ص٥٢٨).

(٤) جامع الخطيب (٢/٢٢).

قال سهل بن موسى: سمعت بندارا يقول: «من أعرب لم ينبل»[١].

وعلى هذا الرأي إذا وجد الراوي في أصل الكتاب خطأ فلا يصلحه، ولكن يبين الصواب في الحاشية، وإليه مال ابن الصلاح، وحكاه القاضي عياض عن عمل أكثر الأشياخ.

قال أبو الحسين بن فارس: وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب، ثم إذا قرأ الراوي، أو القارئ عليه شيئاً من ذلك فإن شاء قدم ما وقع في الأصل والرواية، ثم بين الصواب، وإن شاء قدم ما هو الصواب، ثم قال: وقع في الرواية كذا وكذا. وهذا أولى من الأول، لئلا يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل[٢].

وفيه جمع للمصلحة، فقد يعتقده خطأ، ويكون له وجه يعرفه غيره، ولو فتح باب تغيير الكتاب لتجاسر عليه غير أهله[٣].

القول الثاني: أن يصلح الخطأ ويقرأ على الصواب، وإليه ذهب الأوزاعي وابن المبارك، والمحصِّلُون، والعلماء من المحدثين، لا سيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به.

ذكر ابن أبي خيثمة في كتاب الإعراب له: «أنه سئل الشعبي، والقاسم بن محمد، وعطاء، ومحمد بن علي بن الحسين- الرجل يحدث بالحديث، فيلحن، أ أحدث كما سمعت؟ أو أعربه؛ فقالوا: لا بل أعربه»[٤].

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٢٧-٥٢٨).

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة المسمى بشرح ألفية العراقي (١٧٨/٢).

(٣) كذا قاله النووي في شرح مسلم (٧١/١).

(٤) التبصرة والتذكرة (١٧٦/٢).

قال أبو داود: «كان أحمد بن صالح يُقَوِّم كل لحن في الحديث»[١].

قال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني- من ولد ميمون بن مهران: «رأيت أحمد بن حنبل يُغير اللحن في كتابه»[٢].

القول الثالث: عدم الرواية لا على الصواب ولا على الخطأ. وهو رأي عز الدين بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ).

قال ابن دقيق العيد: «سمعت أبا محمد بن عبد السلام أحد سلاطين العلماء، كان يرى في هذه المسألة ما لم أره لأحد، أن هذا اللفظ المُخْتَلَّ لا يروى على الصواب، ولا على الخطأ، أما على الصواب فلأنه لم يُسْمع من الشيخ كذلك، وأما على الخطأ فلأن رسول الله ﷺ لم يقله»[٣].

وإذا كان الساقط من الأصل شيئاً يسيراً يعلم أنه سقط في الكتابة، وهو معروف كلفظ ابن في النسب، وكحرف لا يختلف المعنى به فلا بأس بإلحاقه في الأصل من غير تنبيه على سقوطه، وقد سأل أبو داود أحمد ابن حنبل فقال: وجدتُ في كتابي حجاج، عن جريج، عن أبي الزبير، يجوز لي أن أصلحه ابن جريج؛ فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به.

وقيل لمالك: «أرأيت حديث النبي ﷺ يزاد فيه الواو والألف، والمعنى واحد؛ فقال: أرجو أن يكون خفيفاً».

هكذا نقله العراقي في شرح ألفيته المسمى: بالتبصرة والتذكرة[٤] عن

---

(١) جامع الخطيب (٢/٢٣).

(٢) المحدث الفاصل (ص٥٢٦).

(٣) انظر: الاقتراح (ص٢٩٤).

(٤) (٢/١٧٨).

أئمة هذا الفن، كالإمامين أحمد ومالك، ولكن لو أصلح في الأصل، ونبَّه في الحاشية فلا بأس به.

وإذا كان الساقط يعلم أنه سقط من بعض من تأخر من رواة الحديث، وأن من فوقه من الرواة أتى به، فإنه يزاد في الأصل، ويؤتى قبله بلفظ، (يعني) كما فعل الخطيب، إذ روى عن أبي عمر بن مهدي، عن المحاملي بسنده إلى عروة، عن عمرة، يعني عن عائشة قالت: **(كان رسول الله ﷺ يدني إلى رأسه فأرجله)**.

قال الخطيب: «كان في أصل ابن مهدي، عن عمرة قالت: كان رسول الله ﷺ يدنى رأسه، فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا، وقلنا فيه: (يعني): عن عائشة، لأن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك. قال: وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا، ثم روى عن وكيع قال: أنا أستعين في الحديث بـ(يعني)»[(١)].

* * *

● **لا أصل له:** يستعمل المحدثون عدة عبارات في هذا منها: هذا الحديث لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، والمراد به: الحديث المذكور ليس له إسناد ينقل به الحديث ومثاله: (تسليم الغزالة) قال الحافظ: «لم نجد له إسناداً لا من وجه قوي، ولا من وجه ضعيف»[(٢)].

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) فتح الباري (٦/٤٣٤).

وقال القاري: «حديث تسليم الغزالة اشتهر على الألسنة، وفي المدائح النبوية، قال ابن كثير: ليس له أصل، من نسبه إلى النبي ﷺ فقد كذب»[١].

ومن أمثلته أيضاً: (إن لله ملائكة تنقل الأموات)، قال الشيخ العامري الغزي: «لا أصل له في الأثر، لكن تُحكى فيه وقائع»[٢]، وقال السخاوي: لم أقف عليه» ثم ذكربعض الوقائع التي أشار إليها العامري[٣]، وكان العلامة الحافظ العراقي استعمل هذا التعبير كثيرا في تخريجه لأحاديث (إحياء علوم الدين) للغزالي[٤].

* * *

● **لا يُساوي شيئاً:** من ألفاظ الجرح الشديد قال ابن عدي، والدارقطني في الفضل بن محمد الأنطاكي الأحدب: «إنه كذاب لا يُساوي شيئاً»[٥].

وسئل علي بن ا لمديني عن جعفر بن الزبير فقال: «لا يكتب حديثه، ضعيف لا يساوي شيئاً»[٦].

وجعفر بن الزبير الباهلي هذا وصفه الحافظ في تقريبه بأنه: متروك الحديث. وكان صالحاً في نفسه.

* * *

● **لا يُسَوِّي نَواةً في الحديث:** جرح به ابو عروبة الحسين بن

---

(١) انظر: (المصنوع في الحديث الموضوع) (رقم٩١).

(٢) انظر: الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث (رقم ٦٤).

(٣) انظر: المقاصد الحسنة (رقم ٢٥٠).

(٤) انظر على سبيل المثال (١/٤٦، ١٠٢).

(٥) سؤالات حمزة السهمي (ص٢٤٨-٢٤٩).

(٦) سؤالات ابن أبي شيبه لعلي بن المديني (ص١٥٦).

أبي مشعر (ت٣١٨هـ) يَحيى بن عثمان بن سعيد القرشي الحمصي (ت٢٥٥هـ).

قال ابن عدي: «سمعت الحسين بن أبي مشعر يقول: "يحيى بن عثمان هذا لا يسوى نَواةً في الحديث، كان يتلقن كل شيء، وكان يُعْرَفُ بالصدق"»[١].

* * *

• لا يقبل الجرح في شخص أجمعوا على تعديله

إذا اجتمع أئمة النقد على تعديل شخص، أو توثيقه، وخالفهم في ذلك أحدٌ أقل منهم عدداً أو مرتبة، فلا ينظر إلى قوله؛ لأن الرجل إذا ثبتت استقامته في الدين، وحسنتْ سيرتُه بين الناس، واشتهر أمرُه في الأعيان، فيغلب الظن على صحة روايته، وحسن درايته، وكمال مروءته، إلا أن يأتي الجارح بحجة قاطعة على سقوط عدالته، ويستند في جرحه إلى ما يستند إليه الشاهد في شهادته، وهو المشاهدة ونحوها.

قال الإمام أحمد: «كل رجل ثبتت عدالته، لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يبين ذلك بأمر لا يحتمل أن يكون غير جرحه».

ولما تكلم مالك في عكرمة مولى ابن عباس، عقب عليه جماعة من العلماء، وصنفوا في الذبّ عن عكرمة مؤلفاتٍ خاصة، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله بن مندة، وأبو حاتم بن حبان، وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم[٢].

وشدد السبكي في ترجمة أحمد بن صالح على بعض الأئمة الذين تكلموا

---

(١) انظر: الكامل (٢٧٠٦/٧).

(٢) انظر ترجمة عكرمة في مقدمة فتح الباري (ص٤٢٥).

في رجال ثبتت عدالتهم بين الناس، واشتهر أمرهم؛ فقال: «لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صحّ لتوفّرت الدواعي على نقله، وكان القاطع قائما على كذبه»[١].

وقال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: «ومن ثبتت عدالته فهو على أصل العدالة ما لم يظهر منه ريبة»[٢].

* * *

● **لنا ما روى لا ما رأى:** هذه مقولة يستعملها المحدثون إذا كان العالم، أو المحدث روى حديثاً، ولكن عمل بما يخالف هذا الحديث، فلا تقدح مخالفته في عمله بصحة الحديث. لأنه من الممكن أنه عدل عنه لمعارض عنده كالنسخ، أو بما هو أرجح عنده، والأمة متعبدة بخبر الصادق لا باجتهاد العلماء وفهومهم.

يقول الشوكاني: «واعلم أنه لا يضر الخبرَ عملُ أكثر الأئمة بخلافه، لأن قول الأكثر ليس بحجة، ولا يضره عمل أهل المدينة بخلافه خلافاً لمالك وأتباعه لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنه لم يبلغهم الخبر، ولا يضره عمل الراوي له بخلافه خلافاً لجمهور الحنفية وبعض المالكية، لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوي»[٣].

يقول ابن التركماني «العبرة عند المحدثين لرواية الراوي لا لرأيه»[٤].

---

(١) طبقات الشافعية (١٢/٢).

(٢) السنن الكبرى (١٢٤/١٠).

(٣) انظر: إرشاد الفحول (١٩٣/١).

(٤) انظر الجوهر النقي في الرد على البيهقي (٤٦١/١).

ولذا لم يقبل الحافظ وغيره اعتذار الطحاوي عن قبول حديث أبي هريرة مرفوعاً: (**إذا شرب الكلبُ في إناء أحدكم فَلْيَغْسِله سَبْعا**) بأن أبا هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات، فثبت بذلك نسخ السبع؛ لاحتمال أن أبا هريرة أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لا وجوبها، أو كان نسي ما رواه، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ[١].

* * *

● **ليس بشيء:** هذا التعبير فسر بمعنيين أحدهما:

أن أحاديثه قليلة كما قال الحافظ في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري في مقدمة فتح الباري.

والثاني: أنه يقصد به التضعيف وهو رأي جمهور النقاد[٢]، انظر مزيداً من التفاصيل في (مراتب الجرح).

* * *

● **ليس به بأس:** من مراتب التعديل عند ابن معين، وقد صرح هو بنفسه عن مقصوده لما سأله أحمد بن أبي خيثمة وقال: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: «إذا قلت لك: ليس به بأس فهوثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه»[٣].

وأما عند غيره فهو دون ثقة إلا أنه من مراتب التعديل، ويكون حديثه في درجة (الحسن).

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: فتح الباري (١/٢٧٧).

(٢) انظر مزيداً من التفصيل في كتابي: دراسات في الجرح والتعديل (ص٢٩٩-٣٠٠).

(٣) رواه الخطيب في الكفاية بإسناده (ص٢٢).

حرف الميم

• **المُؤتَلِف والمُختلِف:** المُؤتلِف من الائْتِلاف بمعنى الاجتماع والتلاقي، والمختلف: من الاختلاف ضد الاتفاق.

وفيه إشارة إلى التلاقي والاختلاف وله صور:

١- منها: التلاقي في صورة الحروف أي الخط، والاختلاف في الشكل مثل: سَلام وسَلَّم: الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.

ومِسْور ومُسَوَّر: الأول بكسر الميم وسكون السين، والثاني بضم الميم وفتح السين وبعدها الواو المشددة.

٢- ومنها: التلاقي في صورة الخط، والاختلاف في بعض حروفه، مثل حِزام وحَرام: الأول بكسر الحاء وبعدها الزاي، والثاني: بفتح الحاء وبعدها الراء.

والأذرعى والأدرعى: الأول بالذال المعجمة، هو إسحاق بن إبراهيم الأذرعى، والثاني بالدال المهملة، وهو أبو جعفر محمد بن عبيد اللّه الأدرع وإليه ينسب جماعة.

ومثله حَيّان وحِبَّان: الأول بفتح الحاء ثم الياء المشددة، وهو حَيَّان بن مرثد، والثاني: بكسر الحاء ثم الباء المشددة، جماعة من الرواة سموا به مثل: حِبَّان بن إسحاق بن حبان الكرابيسي، وحِبَّان بن الأغلب بن تميم البصري، وإسماعيل بن حِبّان بن واقد الواسطي وغيرهم.

ومثله: الحَنَّاط والخَبَّاط، ونزار وبزار، وخُميل وحُميل، وغيرهم.

٣- ومنها: التلاقي في صورة الخط والاختلاف في الإعجام.

مثل: سِرَاج وسَرَاج، الأول بكسر السين، والثاني بفتحها، وحُصَين وحَصين: الأول بضم الحاء، والثاني بفتحها، وحُباب وحَباب: الأول بضم الحاء، والثاني بفتحها.

ومن المعروف أن الأسماء لا يقاس عليها، وإنما هي تُضبط كما سمعت، ولذا قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في مستهل كتابه: (المؤتَلِف والمختلف): أنبأنا أبو عمران موسى بن عيسى الحنفي، قال سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الله يقول: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه».

وفائدة هذا العلم: أنه يحفظ الإنسان من التصحيف والتحريف في الأسماء.

قال ابن الصلاح: «هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثُر عِثارُه، ولم يَعْدم مخجلا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يُفزَعُ إليه، وإنما يُضبط بالحفظ تفصيلا».

ومن أشهر المصنفات في هذا:

١- المُؤتَلِف والمُختَلِف للحافظ الدارقطني (ت٣٨٥هـ) طبع بتحقيق الدكتور موفق بن عبد اللّه بن عبد القادر عام ١٤٠٦هـ.

٢- المَؤتَلِف والمُختَلِف للحافظ عبد الغني الأزدي (ت٤٠٩هـ) طبع طبعة حجرية بالهند في عام ١٣٢٧هـ بتصحيح محمد محي الدين الجعفري.

٣- المُؤْتَنِف في تكملة المؤتَلِف والمُختَلِف للدارقطني، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

٤- وتلخيص التشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، للخطيب أيضاً، طبع بتحقيق سكينة الشهابي في

جزئين في عام ١٩٨٥م بدمشق.

٥- الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلِف والمختَلِف من الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) قال ابن الصلاح: «وهو من أكملها على إعواز فيه».

وذكر الدكتور موفق بن عبد اللّه بن عبد القادر في مقدمة كتاب الدارقطني عدداً كبيراً من الكتب في المؤتلف والمختلف ومنها ما ألّفه أهل اللغة والأدب أيضاً فراجعه إن شئت.

* * *

● **المبهم**: وهو معرفة من أُبْهِم ذكره في الإسناد، والمتن، وقد اهتم المحدثون في معرفة هذا المبهم وتعيينه، فألفوا فيه كتبا، منهم:

١- الحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ت٤٠٩هـ) باسم: (الغوامض والمبهمات).

٢- والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) باسم: (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)[١].

ولخصه الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) ورتبه على أوائل الحروف وسماه: (الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات)[٢].

٣- وابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) باسم: (إيضاح الإشكال فيما أُبهم اسمه من النساء والرجال)[٣].

---

(١) طبع عام ١٤٠٥هـ بتحقيق الدكتور عز الدين علي السيد.

(٢) طبع مع كتاب الخطيب.

(٣) قال بروكلمان (٦/١٨٠): «توجد منه نسخة في المكتبة الخالدية بالقدس».

٤- وابن بشكوال مسند الأندلس ومؤرخه (ت٥٣٣هـ) باسم: (الغوامض والمبهمات) وزاد على الخطيب أشياء.

٥- وولي الدين العراقي (ت٨٢٦هـ) باسم: (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) وهو جمع حسن لما سبق مع إضافات مهمة، وغير هؤلاء وهم كثيرون.

ومن أمثلة المبهمات:

حديث ابن عباس في صحيح مسلم في كتاب الحج، «أن رجلا قال: يا رسول الله: الحج كل عام؟...».

فقالوا: هذا السائل هو الصحابي الأقرع بن حابس التميمي، بيَّنه ابن عباس في رواية أخرى.

ومنها حديث أنس في الصحيحين أنه ﷺ **(رأى حَبْلا ممدوداً بين ساريتين في المسجد، فسأل عنه؛ فقالوا: فلانة تصلي، فإذا غُلبتْ تعلقت به)**.

فقيل: إنها زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ، وقيل: ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ، وقيل: حمنة أخت زينب بنت جحش، ساق المؤلفون في المبهمات الروايات في تعيين من هي؟

ومن أمثلته ما رواه رافع بن خديج، عن عمه في حديث المخابرة، وهو حديث متفق على صحته.

فقالوا: العم هو: ظهير بن رافع الصحابي، شهد بدراً وغيرها.

ومن أمثلته: زوجة عبد الرحمن بن الزَّبير ابن باطا التي كانت تحت رِفاعة بن سِمْوال القُرَظي، فطلقها.

قالوا: اسمها تَميمة بنت وهب وقيل: تُميمه - بضم التاء، وقيل: سُهيمة.

والزَّبير -بفتح الزاي قتله الزُّبير بن العوام، بضم الزاي.

ومن أمثلته قول الشافعي: «حدثني الثقة وهو يقصد به إبراهيم بن أبي يحيى».

ويعرف ذلك بوروده مُسمى في بعض الروايات، وكثير منهم لم يوقفْ على أساميهم، وإنما عينوا بالقرائن.

ومن فوائد معرفته: إن كان المبهم في الإسناد و لم يعرف من هو؟ يتوقف في الحكم على الإسناد حتى يعرف، وإن كان في المتن فصاحب القصة قد يوصف بفضل فنعرف فضله، وقد يوصف بغير ذلك فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره، وعلاوة على ذلك فإن معرفة الشخص المبهم يُعينُ القضيةَ في معرفة الناسخ والمنسوخ من الأحكام، ولذا اهتم شراح الحديث مثل: ابن عبد البر، والمازري، والخطابي، والنووي، والحافظ ابن حجر وغيرهم بمعرفة المبهمات.

* * *

● **المتشابه:** هو الأسماء المتشابهة في الرسم، والمختلفة في النطق.

ومثال ذلك: موسى بن عَليٍّ، وموسى بن عُلّي، فالأول بفتح العين، والثاني بضم العين.

ومثال الاختلاف في النسبة: محمد بن عبد الله بن المبارك أبو جعفر المُخَرِّمي -بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة، نسبة إلى محلة ببغداد، وهو محدث مشهور مات سنة بضع وخمسين ومائتين[1].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٥/٤٢٣).

ومحمد بن عبد الله بن عمارة أبو جعفر المَخْرَمي -بفتح الميم، وإسكان الخاء، وفتح الراء، نسبة إلى المسور بن مخرمة.

قال ابن الصلاح: «محدث غير مشهور، روى عن الشافعي»[١].

ومثله: أبو عمرو الشيباني التابعي -بالشين المعجمة، اسمه: سعد بن إياس، ومثله أبو عمرو الشيباني -بالشين المعجمة- اللغوي، اسمه: إسحاق ابن مرار -على وزن ضراب- مات سنة عشر أو ست ومائتين[٢].

والثاني: أبو عمرو السَّيباني التابعي -بالسين المهملة- واسمه: زرعة، وهو والد يحيى بن أبي عمرو.

والسيباني: نسبة إلى سَيْبان -بطن من مراد.

قال الحافظ: «مخضرم مقبول من الثانية».

ومن أمثلته: عَمرو بن زرارة -بفتح العين- جماعة.

منهم شيخ مسلم أبو محمد النيسابوري، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

وعُمر بن زرارة -بضم العين- يعرف بالحدثي- بفتح الحاء والدال المهملتين، والثاء المثلثة- نسبة إلى بلدة الحديثة على الفرات[٣].

ومن ذلك: عبيد الله بن أبي عبد الله، وعبد الله بن أبي عبد الله، فالأول هو ابن الأغر سلمان أبي عبد الله صاحب أبي هريرة، روى عنه مالك، والثاني جماعة منهم: عبد الله بن أبي عبد الله المقري الأصبهاني

---

(١) مقدمته مع التقييد (ص٣٦٩)، انظر ترجمته في الأنساب (١٣١/١٢)، وتاريخ بغداد (٤١٦/٥).

(٢) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٢٩/٦)، والاثنان من رجال التقريب.

(٣) انظر: الأنساب (٨٩/٤).

روى عنه أبو الشيخ الأصبهاني[١].

ومن أمثلته حَيّان وحَنَان.

فمن الأول: حَيَّان بن حصين التابعي الراوي عن عمار بن ياسر، وحيَّان -بالياء المشددة المثناة من تحت، ثقة من رجال التقريب.

ومن الثاني: حَنان الأسدي، من بني أسد بن شُريك وهو عم مسرهد والد مسدد، ذكره الدارقطني.

وحَنان -بالنون الخفيفة. وهو مقبول من رجال التقريب.

ومن أمثلته: شُريح بن النعمان، وسُريج بن النعمان وهما أيضاً من رجال التقريب.

الأول من التابعين، والثاني من شيوخ البخاري.

هذه بعض الأمثلة، وإلا لو راجعت كتب الرجال لوجدت فيها أمثلة أخرى بأنواع مختلفة، وضبط هذه الأسماء يدل على عناية المحدثين بهذا العلم الشريف، وهو علم الإسناد.

ومن فوائده: عدم الالتباس في النطق، وعدم الوقوع في التصحيف.

من أشهر المصنفات فيه:

١- تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي توجد منه نسخة في الجامعة الإسلامية برقم ٢٨، ٢٩، وقد طبع في مجلدين.

* * *

● **المتشابه المقلوب:** وهو أن يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يقع

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٣٧١).

الاختلاف والاشتباه بالتقديم والتأخير: كالأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، فالأول هو النخعي التابعي المشهور، والثاني اثنان يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي، ويزيد بن الأسود الجُرشي المخضرم.

وقد يحصل التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه مثل أيوب بن سَيّار - بالسين والياء المشددة- وهو مدني مشهور وليس بقوي، والآخر أيوب بن يسار - بالياء والسين مجهول[1].

* * *

● **المتصل**: ويُسمى أيضاً: (الموصول) هو ما اتصل إسناده إلى من أُسند إليه، فإذا اتصل سنده إلى النبي ﷺ يسمى (المرفوع)، وإذا اتصل سنده إلى الصحابي يُسمى (الموقوف).

ويسميه الشافعي (الموتصل)[2]، قال ابن الحاجب في التصريف له: «وهي لغة الشافعي، وهو عبارة عما سمعه كل راو من شيخه في سياق الإسناد، من أوله إلى منتهاه»[3].

فالمتصل، أو الموصول هو ما كان فيه نفي للإرسال والانقطاع.

* * *

● **المتابعة**: هي أن يشارك الراوي غيرَه في رواية حديث بعينه، والغرض من بحث المتابعة تقوية الحديث إن كان الراوي ضعيفاً، أو نفي التفرد ولو كان ثقة.

---

(١) قارن بما في شرح نخبة الفكر مع شرح الملا علي القاري (ص٧١٤-٧١٥).

(٢) انظر: (رسالته) رقم (١٢٧٥).

(٣) نقله الحافظ في نكته (١/٥١٠).

والمتابعة على قسمين:

المتابعة التامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

ومثاله ما رواه الشافعي، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **(الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُم عليكم فاكملوا العدةَ ثلاثين)**[١].

قال الحافظ إن الحديث المذكور في جميع الموطآت عن مالك بهذا الإسناد بلفظ **(فإن غم عليكم فاقدروا له)** فأشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك فنظرنا فإذا البخاري[٢] قد روى الحديث في صحيحه فقال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، ثنا مالك بإسناده فساقه باللفظ الذي ذكره الشافعي سواء[٣]. فهذه متابعة تامة في غاية الصحة

والمتابعة القاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

ومثاله: ما أخرجه مسلم[٤] من طريق أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر فذكر الحديث وفي آخره: **(فإن أُغْمِي عليكم فاقْدِرُوا له ثلاثين)**.

وأخرجه ابن خزيمة[٥] من طريق عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه،

---

(١) الأم (٢/٩٤).

(٢) البخاري: كتاب الصوم رقم (١٩٠٧).

(٣) انظر: النكت (٢/٦٨٣) وشرح نخبة الفكر له (ص٥٤).

(٤) مسلم، كتاب الصيام رقم (١٠٨٠).

(٥) صحيح ابن خزيمة رقم الحديث (١٩٠٩).

عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ (**فإن غُمَّ عليكم فكَمِّلُوا ثلاثين**).

فهذه متابعة ناقصة[١].

* * *

● **متفق عليه:** إن أهل الحديث كثيرا ما يطلقون هذه الكلمة، ويقصدون بها اتفاقَ البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك، وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول[٢].

ونقل النووي في شرح مسلم عن ابن الصلاح قوله: «ما اتفقا عليه مقطوع بصدقه، لتلقي الأمة له بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري»[٣].

وقد سبق ابن الصلاح من قال: ما أخرجه الشيخان فهو مقطوع بصحته، وذكر العراقي منهم أبو الفضل بن طاهر المتوفى سنة (٥٠٧هـ) وأبو نصر بن يوسف المتوفى سنة (٥٧٤هـ)[٤].

فإذا كان مقطوعاً بصحته، مع تلقي الأمة بالقبول فهو يفيد العِلْمَ الضروري، لا النظري، على أن أكثر متون الصحيحين بلغ حد التواتر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بعد أن ذكر المتواتر:

---

(١) انظر: النكت (٣/٦٨٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٤).

(٣) شرح مسلم (١/٢٠) وانظر أيضاً النكت (١/٣٧٢).

(٤) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٨).

«وعلى هذا فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً، أن النبي ﷺ قاله، تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقي الأمة له بالقبول»[١].

فكل من يُهَوِّن أمرهما بعد اتفاق الأمة على قبولهما فهو مبتدع، ومتبع غير سبيل المؤمنين.

وقد قال النووي رحمه الله تعالى: «هما أصح الكتب بعد القرآن، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، وقيل مسلم أصح والصواب الأول»[٢].

* * *

• **المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها:** هو متفق لفظاً وخطاً بأن يشترك اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب.

ومثاله: الخليل بن أحمد وهم ستة.

أحدهم: الخليل بن أحمد النحوي البصري، انظر البداية والنهاية[٣].

والثاني: الخليل بن أحمد أبو بشر المزني.

والثالث: الخليل بن أحمد الأصبهاني[٤].

---

(١) علوم الحديث لشيخ الإسلام (ص١٠٣).

(٢) تقريب النووي مع تدريب الراوي (٩١/١).

(٣) البداية والنهاية (١٦١/١٠).

(٤) صَحَّح العراقي بأن هذا الثالث يسمى (الخليل بن محمد العجلي، يكنى أبا العباس، وقيل: أبا محمد) هكذا سماه أبو الشيخ في (طبقات أصفهان) وكذلك هو أيضاً في تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٣٠٧/١)، انظر: التقييد والإيضاح (ص٣٥٦-٣٥٧).

والرابع: الخليل بن أحمد أبو سعيد السِّجْزي[١].

والخامس: الخليل بن أحمد أبو سعيد البستي القاضي[٢].

السادس: الخليل بن أحمد أبو سعيد البستي أيضاً الشافعي.

هذا ما ذكره ابن الصلاح، ورأى كثير من أهل العلم أن الخامس والسادس واحد. قال العراقي: «ولم يفرق بينهما غير المؤلف، وذكر عدداً آخر ممن اشترك في الاسم والأب»[٣].

وأرى أن الاشتراك في الاسم والأب ليس بغريب.

ففي كتب الرجال عدد كبير جدا من هذا النوع، وإنما الغرابة تأتي في الاشتراك في الاسم والأب والجد وما بعده، وفي النسبة.

فذكروا ممن اشترك في الاسم، واسم الأب، واسم الجد أربعة وهم:

١- أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي أبو بكر. روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

٢- وأحمد بن جعفر بن حمدان السَقَطي أبو بكر، روى عن عبد الله بن أحمد الدورقي.

٣- وأحمد بن جعفر بن حمدان الدِّينَوَري، روى عن عبدالله بن محمد بن سنان.

٤- وأحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي، روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي.

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١١/٣٠٦).

(٢) انظر: الصلة (١/١٨١).

(٣) انظر التقييد (ص٣٥٨).

وكل هؤلاء كانوا في عصر واحد، ويَرْوونَ عمن يسمى (عبد الله) ومن جملة ما يشتركون فيه الكنية والنسبة، والأسماء وأسماء الآباء والأنساب، وفي الاسم والكنية، وفي الكنية وحدها، وفي النسبة فقط مثل الحَنَفِيّ والحَنَفَيّ فالأول نسبة إلى (بني حنيفة) والثاني: نسبة إلى الإمام أبي حنيفة، وقد فرق بعض أهل الحديث فقالوا في النسبة إلى المذهب: (حنيفيّ) ذكره ابن طاهر المقدسي في كتاب (الأنساب المتفقة)[١].

ووراء هذه الأقسام أقسام أُخر.

قال ابن كثير: «وهذا باب واسع كبير، كثير الشُعب، يتحرر بالعمل والكشف عن الشيء في أوقاته»[٢].

فائدة معرفته: قال السخاوي: «الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصاً واحد».

ثم قال: «وربما يكون أحد المشتركين ثقة، والآخر ضعيفاً، فيضعب ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف»[٣] ولذا قال ابن الصلاح: «وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم»[٤].

هذا إذا كانوا في عصر واحد، وأخذوا عن شيخ واحد، وأما إذا كانوا في عصور مختلفة فلا التباس فيهم، وكذلك إذا اختلفوا في

---

(١) ذكره ابن الصلاح، انظر التقييد والإيضاح (ص٣٦٦).

(٢) اختصار علوم الحديث (٢/٦٣١).

(٣) فتح المغيث (٣/٢٤٥).

(٤) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٣٥٦).

شيوخهم، إلا أن هذا الثاني يحتاج أيضاً إلى تيقظ شديد، لأن اتفاقهم في العصر واختلافهم في الشيوخ قد لا يتفطن إلى الاختلاف فيهم إلا من رزق فهما وذوقاً مع اطلاع واسع في الرجال وطبقاتهم.

ومن أشهر المؤلفات في هذا الفن:

١- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، توجد منه نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم: (٢٢/٢٠).

٢- الأنساب المتفقة، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) قسم من المتفق كما قال ابن الملقن[1].

* * *

● **المتهم بالكذب:** هو من ثبت كذبه في حديث الناس، واشتهر أمره بين العام والخاص.

فمن كانت هذه سيرته لا يؤمن عليه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ومن هنا جاء الحذر من الرواية عنه؛ لأنه بذلك صار مسلوب العدالة، ومن شرط صحة الحديث أن يكون راويه عدلا.

فمن سقطت عدالته، وثبت كذبه في حديث الناس، فهو متروك، وحديثه مطروح.

ولقد نص الأئمة - مثل مالك وغيره - على عدم الأخذ عن الذي يكذب في حديث الناس، إلا أنه لا يوجد في كتب الرجال من هذا الصنف إلا القليل النادر؛ لأن مؤلفي كتب الرجال اهتموا بذكر تراجم

---

(١) المقنع (٦٢٠/٢)، وفي هدية العارفين (٨٣/٢) سماه: (المتفق والمفترق في الأنساب) وله كتاب آخر باسم: (المختلف والمؤتلف) والله أعلم.

من له رواية عن رسول الله ﷺ.

وأما الذي يكذب في حديث الناس وليس له رواية، فلم يذكروه في كتب الرجال، انظر مزيداً من التفاصيل في: (أسباب الكذب).

* * *

● **المتواتر:** اسم فاعل من التواتر - بمعنى المتتابع، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلنا تَتْرَا﴾[1] أي متتابعين رسولا بعد رسول ليس بينهما فترة. يقال: تواتر المطر: إذا تتابع نزوله.

الخبر باعتبار وصوله إلينا ينقسم إلى قسمين: آحاد، وقد سبق ذكره.

ومتواتر، وهو ما رواه قوم لا يُحصى عددهم، ولا يتوهم توافقهم على الكذب، وذكروا في خبر المتواتر أربعة شروط وهي:

الأول: أن يكون عدد الرواة غير محصور بحيث لا يدخل تحت الضبط وإليه يشير الحافظ بقوله: «أحد شروط المتواتر إذا ورد بلا حصر عدد معين»[2].

وفيه رد على من عين عدد المتواتر بأربعة، أو خمسة، أو سبعة، أو اثنى عشر، أو غيرها من الأعداد[3]، ومن العلماء من قالوا: إن قوله: إنه لا يشترط فيه حصر عدد معين، ليس معناه أنه يشترط فيه عدم الحصر، لأن العلم الضروري واليقين قد يحصلان بعدد محصور.

والثاني: أن يكون عدد رواته بحيث تحيل العادةُ تواطؤَهم على الكَذِب، قال الحافظ: «تكون العادة قد أحالت تواطُؤَهم على الكَذِب».

---

(١) سورة المؤمنون من الآية ٤٤.

(٢) شرح نخبة الفكر (ص١٦١) مع الملا علي القاري.

(٣) انظر: شرح شرح نخبة الفكر.

قال القاري: «أحالت -أي عدت، وجعلت محالا توافقُهم قصداً، سواء تواطئوا فيما بينهم، أم لا»، وقال: «فلو وقع الكذب منهم اتفاقاً من غير قصد، حتى لو أخبر جمع غير محصور بما يجوز توافقُهم على الكذب عليه لغرض من الأغراض، أو اتفاق الكذب منهم عليه لا يكون متواتراً».

وفيه نظر، فإن وقوع الكذب اتفاقاً من غير قصد، أو من قصد من عدد غير محصور محال عملاً لا عقلا.

والثالث: أن يستمر هذا العدد غير المحصور من ابتداء الإسناد إلى انتهائه، لأن العدد إذا كان محصوراً في أول الإسناد، أو وسطه، خرج من كونه متواتراً إلى غريب أو مشهور.

والرابع: أن يكون ذلك الخبر مستنداً انتهاؤه إلى الحس.

والحس شامل للحواس الخمسة وهي: الذوق، واللمس، والشم، والسمع، والبصر، لأن المتواتر شمل قول النبي ﷺ، وفعله وتقريره، فالقول من المسموعات، والفعل والتقرير يشملان الأربعة الباقية.

«والخبر المتواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكن دفعه»، كذا قال الحافظ، وهو رأي جمهور أهل العلم.

ومعنى الضروري: أنه لا يحتاج إلى استدلال، فإن العلم الضروري يحصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي، والبُله، والصبيان، وغيرهم، بخلاف العلم النظري فإنه يحتاج إلى ترتيب المقدمات التي لا يقدر عليها إلا أهل العلم، فالنظري هو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول، وقد يُصيب المستدلُّ وقد يخطئ بخلاف العلم الضروري، فالخطأ فيه مرفوع، مثل وجود الشمس دليل لوجود النهار، ولذا عدل بعض أهل العلم عن

تعريف المتواتر بأنه يرويه عدد غير محصور إلى العبرة بحصول العلم الضروري، وإن كان العدد محصوراً فقالوا: كل ما يحصل به العلم الضروري فهو متواتر، إذ العِبْرة بالعلم لا بالعدد، والخلاف لفظي، فإن أحدهما يستلزم الثاني.

وقد ادعى ابن الصلاح ندرة الحديث المتواتر، كما بالغ غيره فقال بعدم وجوده، وكل هذا ليس بصحيح.

قال الحافظ: «وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم، لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال، وصفاتهم المقتضية..»، ثم قال: «ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة من الأحاديث، وأن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعدداً، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله، ومثل تلك الكتب المشهورة كثير»[1].

وأفيد هنا وضوحاً، بأن شرطية الطهارة في الصلوات، وأن الصلوات خمس مرات، وأن فيها كذا وكذا من ركعات، وكذا صفة الصوم، والحج، وأحكام الزكاة، والآداب، والأخلاق نقلها عن النبي ﷺ عدد كبير من الصحابة، ونقله عن الصحابة عدد كبير من التابعين، وعنهم إلى أن وصلت إلى المصنفين هذه كلها متواترة، لا أقصد بذلك حكما خاصاً،

---

(١) شرح نخبة الفكر (ص١٣).

وإنما أقصد به الصفة العامة، لهذه الأحكام.

ومن الأحاديث المتواترة:

١- (**من كَذِب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**) رواه أكثر من اثنين وسبعين صحابياً، وعنهم جمع غفير لا يُمكن حصرهم.

٢- (**اكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم أخلاقا**) رواه أكثر من عشرين صحابياً وعنهم خلق كثيرون.

٣- (**بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ**) رواه أكثر من عشرين صحابياً، وعنهم خلق كثيرون.

٤- (**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله**) رواه أكثر من عشرين صحابياً، ونص على تواتره شيخ الإسلام في كتابه: (اقتضاء الصراط المستقيم).

٥- (**لولا أن أشق على أمتي لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة**) وفي رواية (**عند كل وضوء**) رواه أكثر من ثلاثين صحابياً، وعنهم خلق لا يُحصى.

وقد نص أهل العلم على أن معظم أحاديث الصحيحين تبلغ حد التواتر، وتفيد العلم الضروري.

ومن أشهر المصنفات في الأحاديث المتواترة:

١- **الفوائد المتكاثرة في الأحاديث المتواترة**، للحافظ جلال الدين السيوطي ولخصه في كتابه باسم: الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة.

٢- **اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة**، لابن طولون الحنفي الدمشقي (ت٩٥٣هـ).

٣- **لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة**، للزبيدي (ت١٢٠٥هـ).

٤- **النظم المتناثر في الحديث المتواتر**، لمحمد بن جعفر الكتاني، ألّفه قبل أن يقف على كتاب السيوطي، فلما وقف عليه زاد ما فاته من كتاب السيوطي، وطبع عام ١٣٢٨هـ.

٥- **الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون**، للعلامة صديق حسن خان، انتخب أربعين حديثا من لقط اللآلي المتناثرة كما قال الكتاني في مقدمة كتابه: (النظم المتناثر).

٦- ذكر السخاوي أن الزركشي له تأليف في الحديث المتواتر[١].

والمتواتر قد يكون لفظياً وقد يكون معنويا كما هو الظاهر من صنيع السيوطي وغيره.

* * *

● **المجهول**: هو أن يكون الراوي غير معروف لدى العلماء في طلب العلم، والجدّ فيه، والرحلة له.

وهو على نوعين:

١- **مجهول العين**، ويسمى مجهول العدالة ظاهرا وباطنا.

عرّفه الخطيب بقوله: «هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرف العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد»[٢].

مثل: جبار، وشداد الطائي، وسعيد بن ذي حدان، وعبد الله، ومالك ابن أغر، وعمرو الملقب بذي مر الهمداني، وقيس بن كريم الأحدب؛ فإن

---

(١) انظر: فتح المغيث (٣/٤١).

(٢) الكفاية (ص١٤٩).

كل واحد من هؤلاء لم يرو عنه سوى أبي إسحاق السبيعي.

وقال المحققون من أهل الحديث: إن هؤلاء وأمثالهم لا تقبل روايتهم لأجل الجهالة فيهم؛ لأن من شرط صحة الحديث أن يكون الراوي ثقة ضابطا، ومن لم يرو عنه إلا واحد و لم يوثقه أحد لا يكون ثقة ضابطا.

وخالفهم في ذلك ابن حبان؛ فمن روى عنه واحد و لم يعرف فيه جرح فهو ثقة عنده، وأدخله في كتابه (الثقات)، وعليه اعتماد الهيثمي في كتابه (مجمع الزوائد)، فتنبّه.

٢- والمستور، ويسمّى أيضاً مجهول العدالة باطنا لا ظاهرا.

وهو: من روى عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، و لم يوثقه أحد.

قال الخطيب: «وأقلّ ما ترتفع به جهالة (العين) أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما».

وهذا الذي عليه علماء الحديث قديما وحديثا.

وحكمهما الرد لروايتهما؛ إذ لا فرق بين رواية واحد، ورواية اثنين و لم يوثقه أحد، إلا أن الثاني أقل ضعفا من الأول؛ فمن العلماء من يعتبرون بالثاني ويستشهدون له دون الأول، والحق ما قاله الخطيب؛ فإن هذا العلم دين، فانظرا عمن تأخذون دينكم.

إلا أن عبارة الدارقطني توحي بأن من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته[1]، والجمهور على خلاف ذلك إلا رجال الشيخين الذين لم يرو عنهم إلا واحد أو اثنان، و لم يوثقهم أحد؛ فإن

---

(١) فتح المغيث (٢٩٨/١).

رواية الشيخين عنهم توثيق لهم.

وقد نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل، وكان شيخ والده أنه كان يقول فيمن خرج له في الصحيحين: «هذا جاز القنطرة» وقرر ابن دقيق ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخريج لهم ثبتت عدالتُهم بالاتفاق بطريق الاستلزام لاتفاق العلماء على تصحيح ما أخرجاه، ومن لازمه عدالة رواته إلى أن تتبين العلة القادحة بأن تكون مفسرة ولا تَقبل التأويل[١].

وقد توسع الحنفية في قبول المستورين، والمحققون منهم قيّدوا ذلك بالقرون المفضلة؛ لغلبة العدالة والصلاح.

وأما أبو حاتم فالمجهول عنده من روى عنه واحد أو أكثر، ولم يوثقه أحد بدون تفريق بين مجهول العين ومجهول الحال.

وقد يطلق لفظ الجهالة على بعض الصحابة الذين لم يشتهروا، ولم يرو عنهم الأئمة، وكانوا قليلي الحديث.

ومثال ذلك: مدلاج بن عمرو السلمي، حليف بني عبد شمس.

قال فيه أبو حاتم: «مجهول»[٢].

وقال الذهبي في ميزانه: «لا يُدرى من هو»

وقال الحافظ في (اللسان)[٣]: «وهذا صحابي ذكره ابن حبان وغيره في الصحابة، وزاد ابن حبان: حليف بني عبد شمس، مات سنة خمسين، وقال ابن سعد: شهد بدرا، وأحدا، والمشاهد كلها، وذكر وفاته كما تقدم.

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/٤٥٧).

(٢) انظر الجرح والتعديل (٨/٤٢٨).

(٣) (٦/١٢-١٣) .

والمصنف [يعني الذهبي في ميزانه] تبع ابن الجوزي في ذكره في الضعفاء، لكن صنيع ابن الجوزي أخفّ؛ فإنه قال: قال أبو حاتم: مجهول. وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين». انتهى.

والضابط في قوله: (مجهول) أن ينظر هل وثقه أحد قبله أو بعده أم لا؟ فإذا عرف أن أحدا وثقه فهو ثقة، ترتفع عنه الجهالة، وإن لم يوجد من يوثقه فهو مجهول إما عينا وإما حالا.

ويستثنى من هذا الصحابةَ الذين أطلق عليهم لفظ (مجهول)، ورجال الشيخين، أو أحدهما؛ فإذا أطلق فيهم أبو حاتم كلمة الجهالة، فهي مرتفعة بروايتهما، أو برواية أحدهما؛ لالتزامهما بإخراج ما صحّ، فإخراجهما توثيق لهم.

ومن ملحقات المجاهيل:

١- رجال مبهمون؛ فإنهم أشد من المجاهيل في بعض الأحيان.

فالضابط في المبهم أن يتوقف عن قبول حديثه حتى يتبين من هو؛ فيطبق عليه علم الجرح والتعديل.

٢- من قال: حدثني الثقة؛ فهو غير مقبول عند الجمهور إلا إن التزم أنه لا يروي إلا عن ثقة، قد ظهر ذلك بعد الاستقراء، فهذا أمره أهون من غيره.

ولكن في قبوله رأيان: والأولى أن لا يقبل؛ إذ قد يكون ثقة عند

شخص، ومجروحا عند الآخرين، أو أنه لم يقف على جرح، ووقف عليه غيره.

٣- أن يشترك رجلان في الاسم، ويرويان عن رجل، ولا يدرى من هو؟ فإن كانا ثقتين فلا إشكال فيهما، وإن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا يتوقفْ في قبول روايتهما لعدم التمييز بينهما، حتى نقف على نص صريح في تعيين أحدهما.

حكم قبول رواية مجهول العين:

١- ردّه أكثر العلماء، وهم أهل الحديث.

٢- وقبله بعض من لم يشترط في الراوي غير الإسلام.

٣- وقيل: يقبل إذا انفرد بالرواية عنه الثقات، مثل الصحابة وكبار التابعين.

٤- وقيل: يقبل أيضاً إذا اشتهر في غير العلم مثل الزهد والكرم وإلا فلا يقبل.

والأصح في هذا ما ذهب إليه أهل الحديث؛ لأن الحديث لا يؤخذ إلا عمن عرف بالصدق والأمانة مع الحفظ والإتقان، ومجهول العين غير معروف أصلا[1].

حكم قبول رواية مجهول الحال:

وأما مجهول الحال وهو المستور:

- فذهب إلى رد حديثه أكثر أهل الحديث، وأنه لا فرق بينه وبين مجهول العين في عدم ثبوت العدالة.

---

(١) قارن بما في تدريب الراوي (١/٢٨٣).

وقَبِله بعض العلماء، مثل البزار، وابن حبان، والدارقطني.

والأصح أن نتوقف إلى استبانة حاله؛ فإن رواية اثنين أو أكثر توجب التعريف به لا التعديل، فلا يرد مطلقا ولا يقبل مطلقا، وإنما يتوقف فيه حتى يثبت أمره.

فإذا توبع مجهول الحال يقبل حديثه، ويكون حسنا لغيره، مثل سيء الحفظ، والمرسل، والمدلس، بخلاف مجهول العين، فلا يرتفع بالمتابعة.

* * *

● **المحامليات**: للقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي البغدادي المحاملي المتوفى سنة (٣٣٠هـ)[١].

* * *

● **المحدث**: لقب خاص لمن يشتغل بعلم الحديث جمعاً ودراسة، واطلع على كثير من الرواة والروايات، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حفظه، واشتهر فيه ضبطه[٢].

* * *

● **المحفوظ**: هو الحديث الذي يقابله الشاذ: انظر: الشاذ.

* * *

● **المدبج**: من التدبيج بمعنى التزيين، وأصله: ديباج، وهو معرب، ولكن كثر استعماله عند العرب من ضرب فقالوا: دبج الغيثُ الأرضَ إذا سقاها، فأنبتت أزهاراً مختلفة.

وفي الاصطلاح: هو أن يروي قرين عن قرينه، ثم يروي ذلك القرين عنه.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٩٤).

(٢) قارن بما في تدريب الراوي (١/٤٨).

ومثاله في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر، ومثاله ما رواه الحاكم[١] بإسناده عن أبي هريرة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ من الفراش، فجعلت أطلبه بيدي، فوقعت يدي على باطن قدميه، وهما منصوبتان فسمعته يقول: **(اللهم إني أعوذُ برحمتك من سخطك، وأعوذُ بمعافاتك من عُقوبتك، وأعوذُ بك منك، لا أحصى ثناءً عليك كما أَثْنَيتَ على نفسك)**.

وقد روت عائشة عن أبي هريرة وسألته عن حديث وهو ما رواه الشعبي، عن علقمة أن عائشة قالت لأبي هريرة: أنت حدّثت عن رسول الله ﷺ **أن امرأة عُذّبتْ في هرة، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك**[٢].

ومثاله في التابعين: الزهري عن عمر بن عبد العزيز، وعمر عن الزهري.

ومثاله في اتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.

ومثاله في اتباع الأتباع: روايه أحمد بن حنبل عن علي بن المديني، ورواية علي، عن أحمد.

انظر أمثله ذلك في معرفة علوم الحديث للحاكم.

وأما تسمية هذا النوع من الرواية بالمدبج فقال العراقي: «من أي شيء اشتقاقه لم أر من تعرض لذلك، إلا أن الظاهر أنه سمى بذلك

---

(١) معرفة علوم الحديث (٢١٥-٢١٦).

(٢) المصدر السابق.

لحسنه، فإن المدبج لغة: هو المزين قال صاحب المحكم: الدبج النقش والتزيين، فارسي معرب، وديباجة الوجه: حسن بشرته».

والدارقطني أول من استعمل هذا الاصطلاح، وصنَّف فيه كتابا حافلا سماه: (المدبج) في مجلد، قاله العراقي[١]، وتفترق رواية الأقران عن الأقران عن المدبج بأن رواية الأقران لا تكون إلا من جهة واحدة بخلاف المدبج ففيه يروي كل واحد منهما عن صاحبه.

ومن فوائد معرفة المدبج:

١- ألا يُظن الزيادة في الإسناد.

٢- وألا يُظن إبدال (عن) بـ(الواو).

* * *

• **المدخل:** هو نوع من التصنيف، ولا يختص بعلم الحديث إلا أن المحدثين سبقوا إلى اختيار هذا الاسم وقصدهم التقدمة والتوطئة لما يختص بعلم الحديث، ولحقهم أهل العلم والأدب.

ومن أشهر كتب الحديث باسم المدخل.

١- المدخل للإمام أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١هـ) ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري[٢].

٢- المدخل إلى الصحيح، للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) القسم الأول مطبوع منه بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي عام ١٤٠٤هـ.

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٩٠).

(٢) (١/٢٢٤).

٣- المدخل إلى السنن الكبرى - للحافظ البيهقي (ت٤٥٨هـ) تم تحقيق الجزء الموجود منه بقلمي.

* * *

● **المُدْرَج**: اسم مفعول من أدرج.

تقول: أدرجت الشيء في الشيء، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه.

واصطلاحاً: «الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست فيه».

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث: «هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث! فيرويها كذلك، وقد وقع من ذلك كثير في الصحاح، والحسان، والمسانيد، وغيرها» انتهى.

والإدراج قد يقع في الإسناد كما يقع في المتن. وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

أقسام الإدراج في المتن:

الأول: أن يقع الإدراج قبل متن الحديث، وهو نادر جداً[1]، قال الصنعاني: «مثل أن يتكلم الصحابي بأمر يذهب إليه، ثم يحتج عليه بلفظ حديث، ثم يقول: هكذا قال رسول الله ﷺ، وهو يعني ما احتج به، لا ما احتج عليه، فيتوهم السامع أن الجميع مرفوع»[2].

ومثاله حديث أبي هريرة ﷺ (**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**) فقوله: (**أسبغوا الوضوء**) مدرج من كلام أبي هريرة، والمرفوع من

---

(١) قاله الحافظ انظر النكت (٨١٢/٢).

(٢) توضيح الأفكار (٥٥/٢).

الحديث هو قوله: **(ويل للأعقاب من النار)**.

فالثابت في الصحيحين -البخاري من طريق آدم بن أبي إياس، ومسلم من طريق وكيع، كلاهما من طريق شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: فقال: أسبغوا الوضوء، فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: **(ويل للأعقاب من النار)**[١].

ورواه أبو قطن وشبابة عن شعبة بإسناده فجعلا قول أبي هريرة مرفوعاً.

وقد رواه أبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، وآدم بن أبي إياس، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد، وغندر، وهشيم، ويزيد بن زريع، والنضر بن شميل، ووكيع، وعيسى بن يونس، ومعاذ بن معاذ، كلهم عن شعبة فجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً[٢].

والثاني: أن يكون الإدراج في وسط الحديث. مثاله ما رواه الدارقطني[٣] من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، عن بسرة بنت صفوان، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(مَنْ مَسَّ ذَكَره أو أُنْثَييه أو رَفْغَيه فليتوضأ)** قال: كذا رواه عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، ووهم في ذكر الأُنثيين والرَّفْغَين وأدرج ذلك في حديث بُسْرة، عن النبي ﷺ، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذا رواه الثقات عن هشام، منهم أيوب السختياني، وحماد بن زيد، وغيرهما. انتهى.

---

(١) البخاري (١٦٥)، ومسلم، الطهارة (٢٩).

(٢) التقييد والإيضاح (١٢٨-١٢٩) والكلام في هذه الرواية فقط وإلا فقوله: **(اسبغوا الوضوء)** ثابت في صحيح مسلم (٢٤١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) سنن الدارقطني (١/١٤٨).

والثالث: أن يكون الإدراج في أخر الحديث. مثاله ما رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار، ثنا سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن قتادة، عن زرارة ابن أوفى، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا: **(إن الله تجاوز لأمتي عما توسوس به صدورُها ما لم تعمل به، أو تتكلم به، وما استُكرهُوا عليه)**[١].

فقوله: **(وما استكرِهُوا عليه)** مدرج دخل على هشام بن عمار حديث في حديث، لأن هذا الحديث رواه البخاري[٢]، عن الحميدي، عن سفيان به، ولم يذكر فيه قوله **(وما استكرهوا عليه)** وكذا رواه أيضاً عن خلاد بن يحيى، عن مسعر[٣]، وعن مسلم بن إبراهيم، ثنا هشام[٤] كلاهما عن قتادة مثل حديث الحميدي، ورواه أيضاً النسائي[٥] من طرق عن قتادة ولم يذكر قوله **(وما استكرهوا عليه)**.

والطريق إلى معرفة المدرج في المتن من وجوه.

١- الأول: أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ، ومثاله: حديث ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **(للعبد الملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبرأمي لأحببت أن**

---

(١) ابن ماجه (١/٦٥٨).

(٢) البخاري (٢٥٢٨).

(٣) البخاري (٦٦٦٤).

(٤) البخاري (٥٢٦٩).

(٥) النسائي (٧/١٥٦-١٥٧).

أموت وأنا مملوك)، رواه البخاري[١] عن بشر بن محمد، عن ابن المبارك.

قال الحافظ: «فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ، إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكاً، وأيضاً فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبي هريرة ﷺ أدرج في المتن».

ثم قال: «وقد بينه حيان بن موسى، عن ابن المبارك، فساق الحديث إلى قوله (**أجران**) فقال فيه (**والذي نفس أبي هريرة بيده**...)[٢]، وهذا الحديث رواه أيضاً مسلم[٣] عن حرملة، عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، ففصل بين المرفوع، وبين قول أبي هريرة.

٢- والثاني: أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي ﷺ.

مثل حديث ابن مسعود ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: (**من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار**)، وقلت أنا: «ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»[٤].

٣- والثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه، بأن يضيف الكلام إلى قائله.

ومثاله ما ذكره ابن الصلاح فقال: ما رويناه في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحُرِّ، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ علَّمَه التشهدَ في

---

(١) البخاري (٢٥٤٨).

(٢) النكت (٨١٣/٢).

(٣) مسلم في كتاب الأيمان (رقم ٤٤).

(٤) رواه مسلم، كتاب الإيمان (٩٤/١).

الصلاة فقال: قل: (**التحيات لله**) فذكر التشهد، وفي آخره: (**أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقُم، وإن شئت أن تقعد فاقعد**)، قال: هكذا رواه أبو خيثمة، عن الحسن بن الحر، فأدرج في الحديث قوله: فإذا قلت هذا إلى آخره. وإنما هو من كلام ابن مسعود، لا من كلام رسول الله ﷺ[1].

قال الدارقطني: «فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث، ووصله بكلام النبي ﷺ، وفصَّله شبابه عن زهير، وجعله من كلام عبد الله بن مسعود. وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي ﷺ، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحُرِّ كذلك، وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولاتفاق حسين الجعفي، وابن عجلان، ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحُرِّ على ترك ذكره في آخر الحديث، مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة، وعن غيره، عن عبد الله بن مسعود على ذلك[2] انتهى.

قال الحافظ: «والحكم على هذا القسم الثالث بالإدراج يكون بحسب غلبة ظن المحدث الحافظ الناقد، ولا يوجب القطع بذلك خلاف القسمين الأولين، وأكثر هذا الثالث يقع تفسيراً لبعض الألفاظ الواقعة في الحديث كما في أحاديث الشغار، والمحاقلة، والمزابنة، والزهو، والقزع، والنفخ، والبعث، والغرة، وغيرها[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٥)، وحديث ابن مسعود رواه أبو داود في الصلاة ١٣٤٧، والدارقطني (١/٢٥٣).

(٢) سنن الدارقطني (١/٣٥٣).

(٣) النكت (٢/٨١٦-٨١٨).

وأما مدرج الإسناد، فمرجعه في الحقيقة إلى المتن وهو ثلاثة أقسام[١]:

الأول: أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راو آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد، من غير أن يبين الخلاف.

ومثاله ما رواه الترمذي[٢] من طريق ابن مهدي، عن الثوري، عن واصل الأحدب، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرُحبيل، عن ابن مسعود قال: قلت: يا رسول الله! أي الذنب أعظم؟ فقال: (**أن تجعل لله نِدًّا وهو خلقك**) قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: (**أن تقتل وَلَدك خشية أن يَطْعَمَ معك**) قال: ثم ماذا؟ قال: (**أن تزني بحليلة جارك**).

فإن رواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش، فإن واصلاً يرويه عن أبي وائل، عن ابن مسعود مباشرة، لا يذكر فيه (عمرو بن شُرحبيل) وهكذا رواه شعبة وغيره عن واصل، وقد رواه يحيى القطان، عن الثوري بالإسنادين منفصلاً، وروايته أخرجها البخاري وغيره.

الثاني: أن يكون الحديث عند راوٍ بإسنادٍ، وعنده حديث آخر بإسنادٍ غيره، فيأتي أحد الرواة، ويروي عنه الحديثين بإسناده، ويدخل فيه بعض الحديث الآخر من غير بيان.

ذكره ابن الصلاح بقوله: أن يدرج في متن حديث بعضَ متن حديثٍ

---

(١) انظر: شرح اختصار علوم الحديث (٢٣١/١)، وجعله الحافظ في نكته (٨٣٢/٢)، خمسة أقسام، ويمكن إعادتها إلى ثلاثة كما ذكرها الشيخ أحمد شاكر.

(٢) الترمذي (٣٣٦/٥).

آخر مخالف للأوّل في الإسناد.

ومثاله: رواية سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: (**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا**...الحديث) فقوله: (**ولا تنافسوا**) أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة وفيه: (**لاتجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا...**)[١]، حديث أنس رواه مالك في الموطأ[٢] وعنه البخاري[٣]، ومسلم[٤]، وحديث أبي هريرة رواه أيضاً مالك في المؤطا[٥]، وعنه البخاري[٦]، ومسلم[٧]، إلا أن البخاري لم يذكر قوله (**ولا تنافسوا**) قال ابن عبد البر في (التمهيد)[٨]: قال حمزة بن محمد الكناني: «لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث عن مالك: ولا تنافسوا، غير سعيد بن أبي مريم».

الثالث: أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من عنده، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦).

(٢) الموطأ (٢/٩٠٧).

(٣) البخاري (٦٠٧٦).

(٤) مسلم (٢٥٥٠).

(٥) مالك في الموطأ (٢/٩٠٧).

(٦) البخاري (٦٠٦٦).

(٧) مسلم (٢٥٦٣).

(٨) التمهيد (٦/١١٦).

الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

مثاله: حديث رواه ابن ماجه[١]، عن إسماعيل الطلحي، عن ثابت بن موسى العابد الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: (**من كَثُرتْ صلاتُه بالليل حَسُن وجهُه بالنهار**).

قال الحاكم: «دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ... وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: من كَثُرتْ صلاتُه بالليل حَسُنَ وجهُه بالنهار، وقصد بذلك ثابتا لزهده، وورعه، فظَنّ ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به»[٢].

قال الحافظ[٣]: مثل به ابن الصلاح لشبه الوضع[٤] وجزم ابن حبان بأنه مدرج[٥].

وهذا المثال يصلح أن يكون مدرجا في المتن أيضاً مع كونه موضوعاً.

حكم الإدراج: قال ابن الصلاح: «لا يجوز تعمد شيء من الإدراج»[٦].

---

(١) ابن ماجه (١٣٣٣).

(٢) الحاكم في المدخل إلى الإكليل (ص٦٣).

(٣) النكت (٢/٨٣٥).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧)، قال فيها: وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: (من كَثُرتْ صلاته بالليل، حسن وجهه بالنهار)، في النوع الحادي والعشرين (معرفة الموضوع).

(٥) انظر المجروحين (١/٢٠٧).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦).

وقال السمعاني: «من تعهد الإدرج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكَلِم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين»[1].

ولا يوجد أحد من الأئمة المشهورين تعمدوا الإدراج، وإنما وجد منهم من يفسر كلمات الحديث، فيظن السامع أنه من المرفوع لغفلته، فمن كثرت فيه الغفلة استحق الترك. ويعرف ذلك بجمع الروايات المدرجة، وعرضها على الروايات المفصلة.

وأول من ألَّف كتابا مستقلا في المدرج هو الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) باسم: (الفصل للوصل المدرج في النقل) ولخصه الحافظ ابن حجر فاختصر إسناده، ورتبه على أبواب الفقه وسماه (تقريب المنهج بترتيب المدرج) ولخص السيوطي كتاب الحافظ وسماه:(المَدْرَج إلى المدرج).

* * *

● **المُدَلَّس**: على صيغة المفعول، من التدليس ومعناه: كتمان عيب السلعة عن المشتري.

وقيل: مشتق من الدَّلَس: وهو الظلمة.

واصطلاحاً: «معناه عند جماعة أهل العلم بالحديث أن يكون الرجل قد لقي شيخا من شيوخه، فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثم أخبره بعض أصحابه ممن يثق به عن ذلك الشيخ بأحاديث غير تلك التي سمع منه، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها،

---

(١) ذكره السيوطي في تدريبه (١/٢٧٤)، وقال: «وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة» انتهى.

فيقول فيها: عن فلان، ويعني ذلك الشيخ» قاله ابن عبد البر[١].

وقال الخطيب: «هو رواية المحدث عمن عاصره و لم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن لقيه ما لم يسمع منه»[٢].

ثم قال ابن عبد البر: «واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي، فقالت فرقة: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسَمَّيا من حَدَّثهما، كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوت المحدث عمن حدثه مع علمه به دلسة».

قال: «فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قديم الدهر، ولا حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، فإنهما ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيما شعبة».

قال: وقالت طائفة: «ليس هذا بتدليس، وإنما هذا إرسال، وكما جاز أن يرسل سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما وهو لم يسمع منهما، و لم يُسمِّ أحدٌ من أهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك في سعيد» انتهى[٣].

والأول ضعيف، لأن التدليس أصله التغطية والتلبيس، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم للاتصال، وهو لم يسمعه منه، فأما إطلاق الرواية عمن يعلم أنه لم يلقه، أو لم يدركه أصلاً فلا تدليس

---

(١) التمهيد (١/٢٦).

(٢) الكفاية (ص٢٢).

(٣) التمهيد (١/١٥-١٦).

في هذا لأنه لايوهم الاتصال»[١].

والتدليس على قسمين أساسين:

أحدهما: تدليس الإسناد.

والثاني: تدليس الشيوخ.

والأول: وهو تدليس الإسناد له صور:

منها: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره و لم يلقه، موهما أنه قد سمعه منه.

فيقول: عن فلان أو: قال فلان.

ومثال ذلك ما ذكره الحاكم في كتابه: (معرفة علوم الحديث)[٢] بإسناده عن علي بن خَشْرَم، قال: قال لنا ابن عيينة، عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؛ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

ومثال آخر: من حديث أبي عوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: (**فلان في النار ينادي: يا حنان يا منان**).

قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؛ فقال: لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه.

ويرى بعض أهل العلم أن هذا التدليس هو نوع من الإرسال.

---

(١) انظر: جامع التحصيل (ص٩٧).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٠٥).

إلا أن الفرق بين التدليس والإرسال واضح ففي الأول إيهام السامع بالسماع بخلاف الثاني فإنه يرسل عمن لم يلقه أصلا.

ولذا ذم العلماء هذا النوع من التدليس، وكان شعبةُ أشدَّ الناس إنكاراً، ففي مقدمة الجرح والتعديل[١]، يقول أبو نعيم: سمت شعبة يقول: «لأن أزني أحب إلي من أن أدلس».

ويقول هشام بن عبد الملك: «سمعت شعبة يقول: لأن آخر من السماء أحب إلى من قول: زعم فلان و لم أسمع منه»[٢].

وحمله ابن الصلاح على المبالغة في الزجر عنه والتنفير، ولكن يمكن حمله على من يُدَلِّس عن الضعفاء والمجهولين لترويج حديثه، وعليه يَدُل قوله: «التدليس أخو الكذب».

وأما الأمثلة التي سبق ذكرها من الثقات مثل سفيان، وغيره فإن تدليسهم محتمل، فإنهم لم يدلسوا أبدا عن الضعفاء، فإن سَمَّوْا سَمَّوْا الثقات، وقد يكون قد ثبت سماعهم من جهة أخرى، والدليل على ذلك روى الإمام البخاري في صحيحه[٣]، عن شيخه علي بن المديني حدثنا سفيان، قال الزهري، عن سالم، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: (**لا حسد إلا في اثنين، رجلٌ أتاه الله القُرآنَ فهو يَتْلُوه آناءَ اللَّيلِ وآناء النهار...**).

يقول علي بن المديني فيما نقله البخاري: سمعت من سفيان مراراً لم

---

(١) (ص١٧٣)، وفي الكفاية (ص٣٥٦) عن المعافى أنه سمع شعبة يقول ذلك.

(٢) المصدر السابق وفي الكفاية (ص٣٥٦) عن ابن المبارك مثل قول شعبة.

(٣) صحيح البخاري (٥٠٢/١٣).

أسمعه يذكُر الخبر، وهو من صحيح حديثه انتهى.

قال الحافظ في الفتح: قوله: «لم أسمعه يذكر الخبر»، أي ما سمعه منه إلا بالعنعنة. وعلق على قوله: «وهو من صحيح حديثه»، قد أخرجه الإسماعيلي، عن أبي يعلى، عن أبي خيثمة قال: حدثنا سفيان، وهو ابن عيينة، قال حدثنا الزهري، عن سالم به» انتهى.

فثبت سماع سفيان عن الزهري من جهة أخرى.

ولذا احتمل الأئمة تدليسهم فأخرجوا أحاديثهم في صحيحهم، وهم الذين ذكرهم الحافظ في المرتبة الثانية، والناقلون عنهم قد كفوا تدليسهم.

يقول شعبة: كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: حدثنا وسمعت حفظته، وإذا قال: حدث فلان تركته، قال: كفتيكم تدليس ثلاثة؛ الأعمش وأبي إسحاق، وقتادة. انتهى.

ومنها تدليس التسوية: وهو من أشر أنواع التدليس، بل هو غش صريح، وصورته أن يروي المدلِّس عن شيخ ثقة، وهذا الشيخ يروي عن شيخ ضعيف، وهذا الضعيف يروي عن شيخ ثقة، والشيخ الأول الثقة له سماع من الشيخ الثالث الثقة، فيسقط المدلِّسُ الشيخ الضعيف الذي بين الشيخين الثقتين، ليغش السامع بأنه يروي عن الثقة عن الثقة فيُسَوِّي الإسنادَ كلُّه ثقات.

وفيه تعزير، وغش واضح، وهو لا خلاف في تحريمه لقد اشتهر بقية ابن الوليد، والوليد بن مسلم بهذا النوع من التدليس.

ولذاقال أبومسهر: «أحاديث بقيةَ ليست نقية، فكن منهاعلى تَقِيَّة»[1].

---

(١) انظر: الكامل لابن عدي (٢/٥٠٤)، وتدريب الراوي (١/٢٢٥).

ومثال ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل: قال سمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية، حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: (**لا تَحْمَدُوا إسلامَ امرئ حتى تَعْرفوا عُقْدَةَ رأيه**)، فقال أبي: هذا الحديث له علة قلَّ من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله، ونَسَبه إلى بني أسد، كيلا يُفطَنَ له، حتى إذا تُرك إسحاق (ابن أبي فروة لأنه ضعيف) من الوسط، لا يهتدى له، قال: وكان بَقِيَّةُ من أفعل الناس لهذا[1].

وكان الوليد بن مسلم يُسقط شيوخَ الأوزاعي الضُعفاءَ وإذا سئل يقول: «الأوزاعي أنبل أن يروي عن هؤلاء»[2].

وهذا النوع من التدليس سماه ابن القطان التسوية، وهو شرٌّ أقسامه، لأن الثقة الأول قد يكون معروفا بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة، وفيه غرر شديد[3].

وقيدناه بإسقاط شيخ ضعيف كما قيد ابن الصلاح وغيره، وأما إذا كان الساقط ليس بضعيف، ففي تسميته التدليس خلاف، فإن مالكاً

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/١٥٤-١٥٥).

(٢) انظر: جامع التحصيل (ص١٠٣)، وشرح الألفية للعراقي (١/٨٨).

(٣) انظر: تدريب الراوي (١/٢٢٤).

رحمه الله تعالى أسقط كثيرا من الشيوخ في مواضع، ولم يدخله أحد في المدلسين، ومن أمثلة ذلك ما روى عن عبد ربه بن سعيد، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهما في الصائم يصبح جنبا، وإنما رواه عبد ربه، عن عبد الله بن كعب الحميري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، كذا جزم ابن عبد البر[١].

وحديث عمرو بن الحارث، عن عبد ربه، عن عبد الله بن كعب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، وحديث مالك عن عبد ربه، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن كلاهما أخرجهما مسلم في صحيحه[٢]، وليس هذا من التدليس في شيء ولا حديث مالك منقطعاً، لأنه من المحتمل أن عبد ربه سمع أولا عن عبد الله بن كعب، عن أبي بكر، فروى من طريقه عمرو بن الحارث، ثم تيسر له السماع من أبي بكر، فروى من طريقه مالك. وهذا أمر شائع في كتب الحديث.

ومنها تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدَّث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: وفلان -أي حدث فلان[٣].

---

(١) النكت (٢/٦١٨).

(٢) (٢/٧٨٠-٧٨١).

(٣) انظر: النكت (٢/٦١٧).

ومثاله ما ذكره الحاكم[١] عن محمد بن إسحاق ويزيد بن أبي زياد وشِباك وأبي إسحاق ومغيرة وهُشَيم بن بشير، وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلّستُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا. فقال: لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي».

ومنها تدليس القطع: ومثاله ما ذكره الحافظ في نكته[٢] من (الكامل) لأبي أحمد بن عدي وغيره، عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت، ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها».

والثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه، أو يكنّيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف»[٣].

وهذا أخف مما سبق.

قال الحافظ ابن كثير: «ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سنا منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة، فدلّسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٠٥).

(٢) (٦١٧/٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥)، وقارن بما في الكفاية (ص٢٢).

الثقات على وفق اسمه أو كنيته»[١].

أقول: لقد وجدت هذا كثيراً في كلام البيهقي في السنن الكبرى والصغرى، فإذا كان إيهام السامع بأنه شخص آخر وهو في الأصل ثقة، فهذا لا حرج فيه فإن أهل العلم بعد البحث والتحقيق يقفون على حال الرجل ولِذا قيل: هذا أخف من الأول.

والمثال على ذلك ما ذكره ابن الصلاح في مقدمته قال: ما روي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ، أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، فقال: «حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله»، ويقصد به ابن أبي داود.

وروى أيضاً عن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر فقال: «حدثنا محمد بن سند» نسبه إلى جد له.

ومن أشد الناس قبحا لتدليس الشيوخ ما كان يفعله عطية بن سعد العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدَّث عنه يقول: حدثني أبو سعيد.

قال الإمام أحمد: يوهم أنه الخدري ﷺ.

ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة وقال: «تابعي معروف، ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح»، وضعفه أحمد والنسائي وجماعة.

وقال الإمام أحمد: «بلغي أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، فكان يكنيه بأبى سعيد فيقول: قال أبو سعيد:

---

(١) اختصار علوم الحديث (١/١٧٦).

قال الخطيب: «الكلبي يكنى أبا النضر، وإنما غيَّر عطيةُ كنيتَه ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري ﷺ التفسير الذي كان يأخذه عنه»[(١)].

وذكر الخطيب عدداً كبيراً من هذا النوع ثم قال: «وفي الجملة فإن كل من روى عن شيخ شيئاً سمعه منه، وعدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره، فخفي ذلك على سامعه، لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسامع، لكون الذي حدث عنه في حاله ثابت الجهالة، معدوم العدالة، ومن كان هذا صفته فحديثه ساقط، والعمل به غير لازم»[(٢)].

وقد أفرد العلماء كتبا في أسماء المدلسين ومن هؤلاء:

١- الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي، فقيه محدث من كبار أصحاب الشافعي توفي سنة ٢٤٥هـ.

ومن تصانيفه: أسماء المدلسين.

انظر ترجمته في وفيات الأعيان[(٣)].

٢- وأبو عبد الرحمن النسائي، صاحب السنن (ت٣٠٣هـ).

٣- وأبو الحسن الدارقطني، الإمام الحافظ (ت٣٨٥هـ).

٤- وأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ (ت٤٦٣هـ).

٥- وصلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ) له، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل)، سرد فيه أسماء المدلسين، وبلغ عددهم (٦٧).

---

(١) الكفاية (ص٣٦٤).

(٢) الكفاية (ص٣٧١).

(٣) (١٣٢/٢).

٦- وأحمد بن محمد المقدسي (ت٧٦٥هـ) له منظومة قام بشرحها وتحقيقها الأستاذ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، وطبع عام ١٤٠٧هـ، واستقصى فضيلته المؤلِّفِين في المدلسين، فأجاد وأفاد كما أنه ذكر في شرحه عدة نقاط مهمة في التدليس والمدلسين.

والحافظ ابن حجر قسم المدلسين إلى خمس مراتب، وهي عمدةُ المتأخرين في الحكم عليهم.

والمراتب الخمسة هي:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.

والثانية: من احتمل الأئمةُ تدليسَهُ، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

والثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمةُ من أحاديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلوهم كأبي الزبير المكي.

والرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، والمجاهيل كبَقِيةَ.

والخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة[1].

---

(١) انظر: (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) (ص٢٣) للحافظ ابن حجر.

وهذا التقسيم أخذه الحافظ، عن الحافظ العلائي صاحب (جامع التحصيل) فإنه رحمه الله تعالى قال -بعد أن سرد أسماء المدلسين، وعددُهم (٦٨)-.

«هذه أسماء من ظفرت به، أنه ذكر بالتدليس، ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد، بحيث إنه يتوقف في كل ما فيه واحد منهم (عن) و لم يصرح بالسماع، بل هم على طبقات»[1] ثم ذكر هذه الطبقات.

ورتب الحافظ هؤلاء على مراتب، وبلغ عددُهم عنده (١٥٢).

* * *

• **محكم الحديث:** لقد تتبع المحدثون الأحاديث الصحيحة فوجدوا أن منها ما هو معارض لأحاديث أخرى يحتاج إلى الجمع أو الترجيح.

ومنها ما يُحمل على أكثر من معنى يحتاج إلى تعيين.

ومنها ما هو غير معارض لأحاديث، وصريح في معناه، فأفردوه في مؤلفات.

منها ما ألّفه الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي كما قال الحاكم[2].

ومن أمثلة الأحاديث التي لا معارض لها كما ذكره الحاكم حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: **(إن أشدَّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ الذين يُشَبِّهُونَ بخلق الله)**.

ومنها: حديث ابن عمر مرفوعاً: **(لا يقبلُ الله صلاةً بغير طُهورٍ، ولا صدقةً من غُلولٍ)**.

ومنها: حديث أنس بن مالك مرفوعاً: **(إذا وُضِعَ العَشاءُ، وأقيمت**

---

(١) (ص١١٤) الطبقة الثانية ١٤٠٧هـ.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص١٣٠).

الصلاةُ فابدؤوا بالعَشاء)، ودعوى الاتفاق، وعدم المعارضة يحتاج إلى استقراء تام.

* * *

• **المختارة:** من كتب الحديث للحافظ ضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣هـ) مرتب على المسانيد على حروف المعجم، و لم يكمل، التزم فيه المؤلف الصحةَ، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيرة جدا تعقبت عليه.

قال العلماء: تصحيحه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، وأعلى من تصحيح الحاكم.

* * *

• **المُخَضْرم:** بفتح الراء: هو من أدرك الجاهلية، وحياة النبي ﷺ و لم يسلم إلا بعد وفاته، أو أسلم في حياته ولكنه لم يلقه فكأنه خضرم، أي قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة.

وقال الجوهري: لحم مُخضَرم - لا يدرى من ذكر أو أنثى، وأطال العراقي اشتقاقه ثم قال: «فالمخضرم على هذا متردد بين الصحابة لإدراكه زمن الجاهلية والإسلام، وبين التابعين لعدم رؤية النبي ﷺ، فهو متردد بين أمرين».

حكم المخضرمين: أنهم في حكم التابعين، وأحاديثهم تعتبر مرسلة.

وذكرهم مسلم فبلغ عددهم عشرين نفسا سماهم العراقي في التقييد وزاد على مسلم عشرين نفسا من المخضرمين وقال: لم يذكرهم مسلم ولا المصنف.

* * *

● **المذاكرة**: من آداب طالب الحديث أن يكثر من المذاكرة، فإنها تقوي الذاكرة. عن أنس بن مالك ﷺ قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه».

وعن ابن عباس قال: «إذا سمعتم مني حديثا فتذاكروه بينكم».

وعن أبي سعيد الخدري قال: «تحدثوا وتذاكروا، فإن الحديث يذكر بعضه بعضاً».

وروي مثل هذا عن علي ﷺ وغيره[١].

قال عطاء بن أبي رباح: «كنا نكون عند جابر فيحدثنا، فإذا خرجنا تذاكرنا، فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث»[٢].

وقال علقمة: «تذاكروا الحديث، فإن حياتَه مذاكرتُه».

قال الخطيب: «أفضل المذاكرة مذاكرة الليل، وكان جماعة من السلف يبدؤون المذاكرة من العِشاء، فربما لم يقوموا حتى يسمعوا أذان الصبح».

«فإن لم يجد الطالب من يذاكره ذاكر نفسه بنفسه، وكرَّر معنى ما سمعه، ولفظه على قلبه، ليعلق ذلك على خاطره، فإن تكرار المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللسان سواء بسواء، وقَلّ أن يفلح من يقتصر على الفكر والتعقل بمحضرة الشيخ خاصة، ثم يتركه ويقوم ولا يعاوده»[٣].

كان وكيع وأحمد بن حنبل تذاكرا ليلة، حتى جاءت الجارية وقالت:

---

(١) جامع الخطيب (١/٢٣٦).

(٢) جامع الخطيب (١/٢٣٨).

(٣) انظر: تذكرة السامع والمتكلم (ص١٤٥).

«قد طلع الكوكب، أو قالت: الزهرة».

انظر كتاب المدخل للحافظ البيهقي - باب: (مذاكرة العلم والجلوس مع أهله) فإنه ذكر فيه عددا كبيراً من النصوص لبيان أهمية المذاكرة وهو مهم جدا في بابه.

* * *

• مراتب الأصحية:

إذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرجه الأئمة في تصانيفهم، فالحاجة تدعو إلى ترتيب أقسامه بالأصحية. وإليكم بيان هذا الترتيب:

١- ما اتفق عليه الشيخان.

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

٣- ثم ما انفرد به مسلم.

٤- ثم ما وافق شرطهما و لم يخرجاه، انظر شرطهما في (الجامع الصحيح للبخاري) والمقصود به رجالهما وكيفية إخراجهما خلافا لما فعله الحاكم بتلفيق الأسانيد، وحكم عليه بأنه على شرطهما.

٥- ثم ما وافق شرط البخاري وحده و لم يخرجه.

٦- ثم ما وافق شرط مسلم وحده و لم يخرجه.

٧- ثم ما ليس على شرطهما، وصحَّ عند غيرهما كابن خزيمة، وابن حبان وأصحاب السنن والمسانيد؛ لأن الشيخين لم يستوعبا جميع الصحيح، و لم يلتزما بذلك، ولذا قال الحاكم في خطبة كتابه (المستدرك): «لم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه».

والأول يقال له: (متفق عليه) والعلم القطعي حاصل به، وهو يساوي المتواتر في حصول العلم.

* * *

• مراتب التعديل

المرتبة الأولى:

قال ابن أبي حاتم[1]: «منهم الثبت الحافظ الورع المتقي الجهبذ الناقد للحديث؛ فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال».

وإلى هذه الطبقة يشير العراقي والحافظ وغيرهما بقولهم: «أوثق الناس، ثقة ثقة، ثقة حافظ».

ويضيف إلى ذلك السيوطي وغيره: «إليه المنتهى في التثبت، لا أعرف له نظيرا في الدنيا، كما قال الشافعي في ابن مهدي، أو فلان أثبت الناس، أو أوثق الناس، أو فلان أوثق من أدرك من البشر، كقول حسان بن هشام في ابن سيرين: «حدثني أصدق من أدركت من البشر».

والخلاصة فيه أنه استعمل في هذه الدرجة ثلاثة أنواع من الصيغ وهي:

١- الصيغة الدالة على المبالغة كقولهم: إليه المنتهي في التثبت.

٢- وصيغة أفعل كقولهم: أوثق الناس، أو أضبط الناس.

٣- وصيغة التكرار كقولهم: ثقة ثقة، أو ثقة حافظ، أو ثقة ضابط وغيرها.

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص١٠).

قال ابن عيينة: «حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة إلى أن قاله تسع مرات»[١].

المرتبة الثانية:

قال ابن أبي حاتم: «ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه؛ فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه».

وإلى هؤلاء يشير العراقي والحافظ وغيرهما بإفراد الوصف، كقولهم: «ثقة، حافظ، عادل، متقن، ثبت»[٢].

هؤلاء - أصحاب المرتبة الأولى والثانية - أحاديثهم صحيحة بالدرجة الأولى، ومظانها الصحيحان.

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/٣٣٦).

(٢) مرتبة هؤلاء أعلى من المرتبة التالية الذين يقال لهم: لا بأس به، ويشير إلى ذلك قول أبي حاتم، قال ابنه: سألت أبي عن عبد الجبار بن العباس الشامي، فقال: ثقة، فقلت: لا بأس به؟ قال: ثقة. الجرح والتعديل (٣/٣١).

وأما إذا قيل في الراوي: لا بأس به، فهو يرادف في الغالب: الثقة، ومن ذلك ما قاله أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به، قلت: و لم لا تقول: ثقة ولا نعلم إلا خيرا؟ قال: قد قلت لك؛ فإنه ثقة. تهذيب التهذيب (٧/٣١٥).

وقد عبر الحافظ لمن قال عنه أبو حاتم لا بأس به بقوله: ثقة. انظر ترجمة إبراهيم بن أبي حرة النصيبي في تعجيل المنفعة (ص١٤).

المرتبة الثالثة:

قال ابن أبي حاتم: «الصدوق، الورع، الثبت، الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد؛ فهذا يحتج بحديثه (أيضا)».

وإلى هؤلاء يشير العراقي والحافظ وغيرهما بقولهم: «صدوق، لا بأس به، ليس به بأس، مأمون، خيار» عند غير ابن معين؛ فإن الثقة ولا بأس به عنده متساويان والجمهور على التفاوت بينهما.

هؤلاء حديثهم في المرتبة الثانية، وهي التي يحسنها الترمذي، ويسكت عليها أبو داود والمنذري.

قال الذهبي في خطبة كتابه (الميزان): «لم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو: يكتب حديثه، أو: شيخ؛ فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق»[1].

المرتبة الرابعة:

قال ابن أبي حاتم: «ومنهم الصدوق الورع، المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو؛ فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام».

وإلى هؤلاء يشير ابن الصلاح والعراقي والنووي والحافظ وغيرهم: «صدوق سيء الحفظ، صدوق له أوهام، تغير بآخره، محله الصدق، شيخ وسط، شيخ يكتب، ينظر فيه، مقبول حيث يتابع وإلا فليّن الحديث،

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٣-٤).

صالح الحديث، يكتب للاعتبار، مُقارِبُ الحديث، صويلح».

ويلحق بهؤلاء من رمي بشيء من البدع: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، وهم في المرتبة الرابعة والخامسة عند الحافظ، وهذه المراتب تُشعر بالقرب من التجريح.

والحكم في هؤلاء: يتقوّى حديثهم بمثله، ويصير حسنا لغيره.

* * *

• مراتب الجرح

ذكر ابن أبي حاتم أردأ المنازل في الجرح، وهم الكذابون، فقال: «والخامس قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب؛ فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته، ويسقط ولا يشتغل به».

وقد قال قبل هذا بشأن الأئمة المقبولين: «لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات»[1].

ثم قال: «هؤلاء أهل العدالة؛ فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تَخرُّصاً، وأهل الكذب وَهْماً، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ؛ فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها: إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح؛

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص٥) .

فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعبأ به، ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم في الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب، هذا أو نحوه»[١].

ويستنبط من قوله: جعل ألفاظ الجرح على مراتب أشدها ضعفا الكذب، ثم أهل الغفلة والنسيان، ثم أهل الغلط.

الأولى: أهل الكذب

وهو الذي يعبر عنه غيره بقوله: «متروك الحديث، واهي الحديث، كذاب، ساقط، ما أكذبه، دجال، متهم بالكذب»، ويلحق به: «إليه المنتهى في الوضع، هو ركن الكذب».

وهي تشتمل ثلاث مراتب من مراتب الجرح عند الحافظ: الرابعة، والخامسة، والسادسة، والثلاث عند العراقي أيضاً، وهي: الثالثة، والرابعة، والخامسة.

ويعبر عن أهل هذه الطبقة أيضاً بألفاظ منها: فلان رد حديثه، مردود الحديث، مطروح الحديث، فلان ارْمِ به، فلان لا يساوي شيئا، فلان هالك، فلان ذاهب، فيه نظر (عند البخاري)، سكتوا عنه، وضّاع، يضع الحديث، فلان لا يعتبر به، فلان ليس بمأمون[٢].

---

(١) المصدر السابق (ص٦) .

(٢) ويستعمل الإمام أحمد أحيانا:(متروك الحديث) و(ضعيف الحديث) بمعنى واحد، كما قال في الحسين بن قيس الرحبي أبي علي الواسطي: «متروك الحديث، ضعيف الحديث، وله =

ترى بعض التفاوت في هذه التعابير؛ فبعضها أشدّ جرحا من بعض، إلا أن الحكم في هؤلاء هو: أن حديثهم مردود غير مقبول في حال من الأحوال، ومظانه كتب الموضوعات.

الثانية: أهل الغفلة والنسيان

ويطلق عليهم غيره: «ضعيف الحديث، مجهول».

وعبر عنه العراقي بـ: فلان ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، مضطرب الحديث، فلان ضعفوه، فلان لا يحتج به.

والحكم في هؤلاء: أنه لا يطرح حديثهم، بل يعتبر به، كما قال ابن عدي وغيره في أحمد بن بديل بن قريش: «حدث عن حفص بن غياث أحاديث أنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه»[(١)].

وقال أبو حاتم عن عبيد الله بن واقد البصري: «ضعيف، يكتب حديثه»[(٢)].

المرتبة الثالثة: أهل الغلط

قال عنه الحافظ: «مستور الحال، أو مجهول الحال».

وقال غيره: «ليس بقوي يكتب حديثه، لين الحديث».

قال الدراقطني: «إذا قلت ليّن الحديث لم يكن ساقطا، ولكن مجروحا

=

حديث واحد حسن» هكذا نقل عن الإمام أحمد ابنه عبدالله، ونقل ابن الجوزي عن الإمام أحمد أنه قال : «كذاب» انظر: تهذيب التهذيب (٢/٣٦٤-٣٦٥).

(١) تهذيب التهذيب (١/١٧).

(٢) الجرح والتعديل (٣/١٠).

بشيء لا يسقط به عن العدالة»[١].

هذه المرتبة أقلّ ضعفا من المرتبة الثانية.

وإلى هذه المرتبة يشير العراقي بقوله: «فلان فيه مقال، فلان فيه ضعف، فلان يعرف وينكر، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بالمرضي، فلان للضعف ما هو، فيه خلف، طعنوا فيه، سيء الحفظ، ليّن الحديث، تكلموا فيه».

وهؤلاء أيضاً يخرج حديثهم للاعتبار.

* * *

● **المردود:** وهو الضعيف على اختلاف الدرجات، وموجب الرد إما أن يكون لِسَقْطٍ من إسناد، أو لطَعْنٍ في راو على اختلاف وجوه الطعن.

انظر للمزيد: (الضعيف).

* * *

● **المرسل:** هو حديث التابعي عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

هذا الذي استقر عليه أهل الحديث.

وقد قيد ابن عبد البر في التمهيد[٢] بالتابعي الكبير مثل عبيد الله بن عدي بن الخيار، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم.

ولكن هذا القيد ليس بمعنى الشرط في تعريف المرسل، فإنه ذكر بعده من دون هؤلاء مثل سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله، وأبي سلمة بن

---

(١) انظر: سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص٧٢)، وفتح المغيث (١/٣٤٦).

(٢) التمهيد (١/١٩-٢٠).

عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، ومن كان مثلهم، ثم قال: «وكذلك علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والحسن، وابن سيرين، وغيرهم من سائر التابعين الذين صح لهم لقاء جماعة من الصحابة، ومجالستهم. فهذا هو المرسل عند أهل العلم» انتهى.

وإنما ذكر التابعي الكبير لتقدمهم في اللقاء والسماع، فلا ينبغي أن يجعل شرطا في تعريف المرسل.

ومثال ذلك ما رواه يونس عن الحسن قال: سئل النبي ﷺ عن السبيل؛ فقال: **(الزاد والراحلة)**[1].

وسوَّى بعض أهل العلم بين المرسل والمنقطع، نجد هذا كثيرا في كتب الإمام البيهقي رحمه الله تعالى ويبدو أنه مشى على اصطلاح الشافعي رحمه الله تعالى فإنه قال: «فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين، فحدَّث حديثا منقطعا عن النبي ﷺ»[2] أي مرسلاً.

وفي كلام الخطيب إشارة إلى هذه التسوية فإنه قال: «المرسل هو ما انقطع إسناده إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه (المعضل) وهو أخفض مرتبة من المرسل» انتهى[3].

---

(١) رواه أبو داود في (مراسيله) (رقم ١٣٣)، وعبد الله بن أحمد في مسائل أبيه رقم (١٩٧)، والدارقطني (٢/٢١٨)، وابن أبي شيبة (٤/١٩٠) كلهم من طريق يونس به مثله، وقال البيهقي في المعرفة: هذا منقطع.

(٢) الرسالة (ص٤٦١).

(٣) الكفاية (ص٢١).

حكم المرسل: لم يكن المرسل مقبولا عند عامة العلماء مثل سعيد بن المسيب، وابن سيرين، والزهري، ثم من بعدهم مثل شعبة، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، حتى جاء الشافعي فاشترط في قبوله شروطاً، لأن مالكاً وأبا حنيفة وعامة أصحابهما كانوا يقبلون المرسل مطلقاً.

فوهم من ادعى بأن الشافعي أول من أنكر قبول المرسل، والصواب إنه أوَّل من اشترط شروطاً في قبول المرسل. وهي ثلاثة في المُرسِل، وواحد في الحديث المرسل[1].

فأما الثلاثة التي في الراوي فهي:

١- أن يكون المُرسِل من كبار التابعين مثل سعيد بن المسيب.

٢- وكان المُرسِل لو سمَّى - لا يُسمّي إلا ثقة.

٣- وأن يشاركه الحفاظ المأمونون و لم يخالفوه.

هذه الثلاثة في المُرسِل.

والشرطُ الرابع في المُرسَل نفسه وهو:

١- أن يُروي الحديث من وجه آخر مسندا.

٢- أو أن يُروى من وجه آخر مرسلا من غير رجال المُرسَل الأول.

٣- أو أن يوافق قول صحابي.

٤- أو أن يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم.

ونجد فيما بعد الشافعي من أهل العلم من لم يقبلوا المرسل.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان لا يحتج بالمراسيل،

---

(١) الرسالة (٤٦١-٤٦٢).

ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة»[١].

وقال الإمام مسلم في مقدمة جامعه الصحيح: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[٢].

وقال ابن عبد البر: «وحجتهم في رد المرسل ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر عنه، وأنه لابد من علم ذلك»[٣].

ونقل العلائي القول برد المرسل من جماهير أهل العلم أو كلهم قال: «فهو قول عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعامة أصحابهما كابن المديني، وأبي خيثمة زهير بن حرب، ويحيى بن معين، وابن أبي شيبة، ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وهذه الطبقة، ثم من بعدهم كالدارقطني، والحاكم، والخطيب، والبيهقي، ومن يطول الكلام بذكرهم ممن صنف في الأحكام، فقلّ من يدخل منهم في كتابه المراسيل، إذا كان مقصوراً على إخراج الحديث المرفوع»[٤].

ولذا اضطر أبو داود إلى تأليف مستقل باسم (المراسيل) خارج السنن، وإن أدخل شيئاً من المراسيل في سننه فهو للاستشهاد بها.

وأما الإمام أحمد فإنه لم يصحح المرسل مطلقاً، ولم يضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة كما قال في مراسيل الحسن

---

(١) كتاب المراسيل له (ص٧).

(٢) مقدمة مسلم (ص٣٠).

(٣) التمهيد (١/٥-٦).

(٤) جامع التحصيل (ص٣٥).

وعطاء «هي أضعف المراسيل لأنهما كانا يأخذان عن كل».

وقال أيضاً: «لا يعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير، لأنه يروى عن رجال ضعفاء صغار».

وكذا قوله في مراسيل ابن جريح (بعضها موضوعة).

وقال مُهنَّا: قلت لأحمد: «لِم كرهت مرسلات الأعمش؟» قال: «كان الأعمش لا يبالي عمن حدَّث».

وكان يقوي مراسيل من أدرك الصحابة، وأرسل عنهم، قال أبو طالب: قلت لأحمد: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؛ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر بن الخطاب وسمع منه، وإذا لم يُقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟»[(١)].

قال الحافظ ابن القيم: «كان الإمام أحمد يأخذ بالمرسل إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، ويرجحه على القياس»[(٢)].

وخلاصة القول أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف، لا يصار إليه إلا عند الحاجة، فإذا وُجد حديث مسند يستغنى عنه.

وأما الحنفية فالمختار عندهم قبول الحديث المرسل مطلقاً من مراسيل القرن الثاني والثالث[(٣)]، بل من أصحاب هَذا المسلك من قال: إن المُرسَل أقوى من المسند بناء على أن من أسند وذكر أسامي جميع الرواة فقد أحال

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٠٣-٣١٠).

(٢) إعلام الموقعين (١/٣١).

(٣) انظر: قواعد في علوم الحديث، للتهانوي (ص١٣٨).

عِلْمَ إسناده إلى غيره، ومن أرسل مع علمه ودينه فقد قطع بصحته[١].

* * *

● **مرسل الصحابي:** صورته أن يروي صحابي تأخّر إسلامه، أو كان غائبا عن المشهد، أو كان صغيراً عن صحابي آخر إلا أنه أسنده إلى رسول الله ﷺ كحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: **(من أصبح جُنُباً فلا صومَ له)** حدَّث به عن النبي ﷺ، فلما رُد عليه قال: أخبرنيه الفضل بن عباس، رواه البخاري[٢]، وفي رواية النسائي[٣]: أنه أسامة ابن زيد، وفي رواية مالك في الموطأ[٤] أن المُخبر لم يُسم. فالذي عليه جمهور أهل العلم أنه محتج به، لأن جهالة الصحابي لا تضر، لأن الصحابة كلهم عدول، وهناك احتمال ضعيف بأنه قد يروى عن التابعي وهو نادر جداً، ولذا توقف بعض أهل العلم في القبول، والحق أن الصحابي إذا روى عن التابعي فإنه يسميه، وإذا لم يُسم فالأصل إما أنه سمعه من صحابي آخر، أو سمع النبي ﷺ فيما بعد، وهي كلها حجة، ككثير من الروايات التي يرويها ابن عباس وابن الزبير وغيرهما، ومن المعروف أن ابن عباس صحب النبي ﷺ بعد فتح مكة، وابن الزبير ولد بعد الهجرة سنة اثنتين، وقيل: سنة إحدى. فهو أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، أدرك من حياة النبي ﷺ

---

(١) انظر: ظفر الأماني (ص٣٨٥-٣٨٦).

(٢) صحيح البخاري (رقم ١٩٢٦).

(٣) سنن النسائي (الكبرى - تحفة الأشراف رقم ١٢٥).

(٤) موطأ مالك، كتاب الصيام (١/٢٩٠-٢٩١).

ثمانية أعوام وأربعة أشهر، إلا أن علماء أهل الحديث يجعلونه في حكم الموصول المسند.

والذي أثار خلافاً كبيراً في قبول مراسيل الصحابة هو الإمام الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى، فانتقده ابن التركماني صاحب الجوهر النقي في عدة أماكن.

وبعد التحقيق تبين لنا أن البيهقي في عدالة الصحابة مثل غيره من المحدثين، وقد أقَرَّ في عدة أماكن بأن جهالة الصحابي لا تضر. ففي حديث أبي عمير بن أنس، عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ قال: «وهو إسناد حسن، وأبو عمير رواه عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات، فسواء سُمُّوا أو لم يسمُّوا»[1].

وقال في المعرفة[2]: «وأصحاب رسول الله ﷺ كلهم ثقات، فترك ذكر أسمائهم لا يَضُر».

وقد بالغ ابن التركماني في الرد على البيهقي فإنه سمى في بعض الأماكن هذا النوع من الحديث مرسلاً، إلا أن البيهقي لا يقصد بتسمية هذا النوع من الحديث مرسلا أنه ليس بحجة، وإنما يقصد فقط أن في الإسناد رجلا لم يُسم، فإني لم أجد مرسلا من مراسيل الصحابي صحَّ الإسناد إليه وأعرض عنه، إلا إن خالفه ما هو أصح وأكثر.

فالذي أخذ على البيهقي هو تسميته هذا النوع من الحديث مرسلاً

---

(١) السنن الكبرى (٤/٢٤٩).

(٢) المعرفة (٣/٨٤).

فقط، وإلا فقد وجدنا في كتابه (السنن الكبرى)، و(المعرفة) أنه احتج بكثير من مراسيل الصحابة مع تسميتها بالمرسل.

مظان الحديث المرسل:

١- مراسيل أبي داود، حققه الأستاذ شعيب الأرناؤوط وأحسن تحقيقه.

٢- المراسيل لابن أبي حاتم.

٣- كتب السنن.

٤- كتب المصنفات مثل مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق.

٥- (جامع التحصيل في أحكام المراسيل)، للحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ) حققه الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي طبع عام ١٣٩٨هـ، ثم عام ١٤٠٧هـ.

* * *

● **المرفوع:** قال الخطيب: «هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول رسول الله ﷺ وفعله»[1].

أراد الخطيب بهذا التعريف أن يخرج من المرفوع: المرسَل والمنقطعَ، وجرى المحدثون على الحكم بالحديث المرفوع على ما قرَّره الخطيب، وإن كان ابن الصلاح وغيره جعلوا المرفوع: «كل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا منه أو فعلا، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، أو مرسلا»، فهو بالمعنى العام.

* * *

● **المرفوع حكما:** هو ما قاله الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات، ومما لا مجال فيه للاجتهاد. كتوقيت العبادات، وتحديد

---

(١) الكفاية (ص٢١).

الثواب والعقاب[١].

وهو حجة عند جمهور أهل الحديث، وكذا عند الشافعية، والحنفية، وسائر أصحاب المذاهب المشهورة، فقد أخذوا بقول أبي هريرة ﷺ: (**من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم**) راه أصحاب السنن الأربعة، وكذا قوله: (**من خرج من المسجد بعد الأذان فقد عصى أبا القاسم**)، وكذا قول عائشة رضي الله عنها: (**كنا نُؤمر بقضاء الصوم**) وكذا قول ابن مسعود رضي الله عنهم جميعاً: (**من أتى عرَّافا أو ساحراً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**)، فهذه كلها في حكم المرفوع عند عامة العلماء، غير أن البُلقِيني يرى أن الأقرب أنه ليس بمرفوع لجواز إحالة الإثم على ما ظهر من القواعد[٢]. والأصح ما قاله الجمهور، ومن قبيل المرفوع أيضاً: ما قيل عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو يبلغ به، أو يَنْميه، ومنه أيضاً إذا قال الصحابي: أُمِرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فهذه كلها في حكم المرفوع.

* * *

● **المزيد في متصل الأسانيد:** وهو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلا لم يذكره غيره.

ومثل ابن الصلاح بما رواه بعضهم عن عبد الله بن المبارك، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بُسْرُ بن عبيد الله، سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد

---

(١) قارن بما قاله الحافظ في شرح النخبة (ص١٠٧-١٠٨).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص١٢٨).

الغَنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**لا تَجْلِسُوا على القُبور، ولا تُصَلُّوا إليها**).

ورواه الآخرون عن ابن المبارك، فلم يذكروا سفيان، فالوهم ليس من ابن المبارك، وإنما هو ممن دون ابن المبارك، لأن ثقات رووه عن ابن المبارك، عن ابن جابر[١].

وأما ذكر أبي إدريس فالوهم فيه من ابن المبارك، لأن ثقات رووه عن ابن يزيد بن جابر، فلم يذكروا فيه أبا إدريس.

ومنهم من صَرَّح بسماع بُسرٍ من واثلة[٢].

قال أبو حاتم: «يُرَون أن ابن المبارك وهم في هذا»، وقال: «وكثيراً ما يحدث بُسْرٌ عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما يروى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بُسْر من واثلة نفسه[٣].

وقال أيضاً: «لأن أهل الشام أعرف بحديثهم» يعني من ابن المبارك.

ومن أشهر المصنفات في ذلك:

١- (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) للخطيب البغدادي.

قال ابن الصلاح: وفي بعض ما ذكره الخطيب فيه نظر.

* * *

---

(١) انظر: مسلم (٦٦٨/٢)، والترمذي (١٠٥٠)، وأحمد (١٣٥/٤)، والحاكم (٢٢٠/٣)، والبيهقي (٤٣٥/٢).

(٢) انظر: أحمد (١٣٥/٤)، ومسلم (٩٧٢)، والترمذي، والنسائي (٧٦٠)، من طرق عن الوليد بن مسلم قال: سمعت ابن جابر يقول: «حدثني بُسْرُ بن عبيد الله أنه سمع واثلة بن الأسقع».

(٣) انظر: العلل (٨٠/١).

● **المسانيد**: جمع مسند، وهو نوع من التصنيف عند المحدثين، تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة، إما بترتيب الأفضلية مثل الخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المُبَشرة، وإما بالسوابق الإسلامية، وإما بشرف الأنساب، وإما بحروف الهجاء.

وأول من ألَّف من كتب الحديث على هذا المنهج هو: أبو داود الطيالسي (٢٠٤هـ).

وأعظمها وأشهرها مسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ).

يقول الإمام أحمد: «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجة».

وعقب عليه الحافظ الذهبي بقوله: «هذا القول منه على غالب الأمر، إلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين، والسنن، والأجزاء ما هي في المسند».

ويبلغ عدد أحاديثه حوالي أربعين ألف حديث، ولكن فيه عشرة آلاف مكررة كما قال: ابن الجوزي وغيره.

وصاحبه هو: الإمام الحافظ الفقيه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني المروزي البغدادي، ولد بمرو، ثم حمل إلى بغداد بعد وفاة أبيه[1].

طلب العلم سنة مائة وتسع وسبعين، وهو ابن خمس عشرة سنة، واستطاع

---

(١) انظر لترجمته: تاريخ بغداد (٤/٤١٣)، وتاريخ ابن خلكان (١/٦٣، وطبقات الحنابلة (١/٤)، والسير (١١/١٧٧).

بذكائه المدهش، وحفظه العجيب أن يحتل مكانة مرموقة بين المحدثين.

يقول إبراهيم الحربي: «رأيت أحمد كأنَّ الله جمع له علم الأولين والآخرين»[١].

ويقول أبو زرعة: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل: ما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب»[٢].

وقال الشافعي: «خرجت من بغداد فما خلفتُ بها رجلاً أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه من أحمد بن حنبل»[٣].

والإمام أحمد أحد أئمة الجرح والتعديل، وكان الشافعي وهو شيخه يعترف بعلمه في معرفة الرجال، وصحيح الحديث وسقيمه وكان يقول: «أنتم أعلم بالحديث والرجال، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني، إن كان كوفيا، أو شاميا حتى أذهب إليه إذا كان صحيحا»[٤].

وكتابه العلل يشهد ببراعته في هذا الميدان.

ومسند الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ): وهو ليس من تصنيفه، وإنما جمعه من سماعات الأصم أبي العباس محمد بن يعقوب النيسابوري (ت٣٤٦هـ)، عن الربيع بن سليمان المرادي مولاهم، صاحب الشافعي، وراوية كتبه (ت٢٧٠هـ) التقطها بعض النيسابوريين، وهو أبو عمرو محمد بن جعفر المطري العدل النيسابوري، من شيوخ الحاكم، من

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٤٣١).

(٢) تاريخ بغداد (٤/٤١٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) طبقات الحنابلة (١/٦).

الأبواب لأبي العباس الأصم المذكور، لحصول الرواية له بها عن الربيع.

وقيل: جمعها ورتبها الأصم المذكور نفسه[١].

وللشافعي كتاب آخر باسم: (السنن).

قال البيهقي: «وللشافعي كتاب يسمى (كتاب السنن...) رواه عنه حرملة بن يحيى المصري، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني»[٢].

وقال أيضاً: «وقد صنف الشافعي في القديم أكثر هذه الكتب التي رواها عنه الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني منها: كتاب السنن»[٣].

وقد اهتم البيهقي رحمه الله تعالى بكتب الشافعي، ومنها السنن التي رواها حرملة فأودع في كتابه: (معرفة السنن والآثار) أكثرَها.

وطبع (كتاب السنن) برواية المزني بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر في مجلدين عام ١٤٠٩هـ وقدم المحقق دراسة وافية عن رواة السنن، وانتقد الكوثري بأن السنن من تأليف الطحاوي، بل الصحيح أنه من تأليف المزني وغيره، وإنما الطحاوي سمع من المزني وروى عنه.

وأما الشافعي: فهو عالم قريش، مجدد الدين على رأس المائتين، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المطلبي المكي، نزل مصر وتوفي بها سنة (٢٠٤هـ) وهو أحد الأئمة المتبوعين.

ومن المسانيد المشهورة مسند بقي بن مخلد (٢٧٢هـ) إلا أنه يسمى

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٧).

(٢) مناقب الشافعي (١/٢٥٥).

(٣) المصدر السابق.

أيضاً مصنفاً، لأنه صنَّف فيه حديث كل صحابي على أبواب الفقه، وفيه ٣١٠٦٤ حديثاً حسب إحصاء الشيخ أحمد محمد شاكر[١]، ومسند أبي يعلى الحافظ الموصلي (ت٣٠٧هـ) ومسند البزار للحافظ أبي بكر أحمد ابن عمرو البصري (ت٢٩٢هـ) ومسند عبد بن حميد الإمام الحافظ (ت٢٤٩هـ)، ومسند الحميدي الإمام أبي بكر (ت٢١٩هـ)، ومسند إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) وغيرها، وهي كثيرة جداً.

* * *

● **المساواة:** من أقسام الإسناد العالي، وهو استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخر.

ومثل له الحافظ ابن حجر بقوله: كأن يروي النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفسا، فيساوي النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص[٢].

انظر مزيدا من التفصيل في: (العالي والنازل من الإسناد).

* * *

● **المستخرج:** هو نوع من التصنيف عند المحدثين، ومعناه أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري، أو مسلم فيُخرِّجَ حديثَه بأسانيد لنفسه من غير طريقهما، فيجتمع إسنادُ المصنف مع إسناد البخاري، أو مسلم في شيخه، أو من فوقه، ولو في الصحابي بغض النظر عن

---

(١) الباعث الحثيث (٢/٥١٢).

(٢) انظر: شرح نخبة الفكر (ص١٢٥).

ألفاظ الحديث مع رعاية ترتيب الكتاب، ومن شرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من زيادة مهمة أو غيرها، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سندا يرتضيه[1].

ومن أهم ما يستفاد من المستخرجات:

١- فهم الحديث وفقهه، فإن ألفاظ الكتاب المستخرج قد توضح الإجمال والغموض الواقعين في لفظ الحديث في أصل الكتاب.

٢- تصحيح القدر الزائد على الأصل من الحديث الذي لا يتم الوصول إليه إلا بطريق المستخرج.

٣- تصريح المدلس بالسماع إن لم يصرح به في أصل الكتاب.

٤- تعيين المبهم في أصل الكتاب.

٥- ترجيح الإسناد في أصل الكتاب بالمتابعة من طريق المستخرج.

٦- علو الإسناد. ولعل الحافظ ابن حجر يشير إلى جملة هذه الفوائد بقوله: «وكل علة أُعِلَّ بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة عنه».

واهتم المحدثون بتصنيف الكتب المستخرجة على الصحيحين وغيرهما ومن أشهرها:

١- المستخرج على الصحيحين للحافظ الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الإمام (ت٣٧١هـ).

٢- والمستخرج على الصحيحن للبرقاني أحمد بن محمد بن أحمد

---

(١) قارن بما في الرسالة المستطرفة (ص٣١).

الخوارزمي الحافظ أبي بكر (ت٤٢٠هـ).

٣- المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الاسفرائيني (ت٣١٦هـ).

٤- والمستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ (ت٣٤٠هـ)، وأبي بكر بن منجويه (ت٤١٠هـ) وأبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن فرج القرطبي (ت٣٣٠هـ)[١].

ومما ينبغي التنبيه عليه أن المستخرج لا يلزمه موافقته في الألفاظ، لكونه يروي من غير جهة صاحب الكتاب طلباً للعلو، فيحصل فيه بعض تفاوت في الألفاظ، وكذا ما رواه البيهقي والبغوي وغيرهما مما قالوا فيه: «أخرجه البخاري ومسلم»، فقد وقع في بعضها تفاوت في المعنى، فمرادهم أنهما رويا أصله، فلا يجوز أن يُنْقَلَ منهما حديث ويقال: هو هكذا فيهما، إلا أن تُقابِل بهما، أو تقول: أخرجاه بلفظه»[٢].

* * *

● **المستدرك**: هو نوع من التصنيف عند المحدثين، وعرفوه بأن يخرج فيه صاحبه أحاديث على شرط صاحب الكتاب الأصلي الذي لم يخرجها.

ومن شرطه: أن يكون رجال الإسناد ممن أخرج لهم صاحب الكتاب الأصلي، يقول أبو عبد الله الحاكم في مقدمة كتابه (المستدرك): «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيدها يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم

---

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في (الرسالة المستطرفة) (ص٢٦).

(٢) قارن بما في المقنع (١/٧١).

ابن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسها».

ومن أشهر الكتب في هذا (المستدرك) للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت٤٠٥هـ).

والحاكم من المتساهلين فإنه صَحَّح في كتابه كثيرا من الأحاديث الضعيفة، بل والمنكرة والموضوعة كما بين ذلك الحافظ الذهبي في تلخيصه.

ووراء ذلك كله فإنه يروي أحياناً بإسناد ملفق من رجالهما كسماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري، فالحق أن هذا الإسناد ليس على شرط واحد منهما إلا أن الحاكم يحكم عليه بأنه على شرط الشيخين.

قال الحافظ: «كما أنه وقع في تناقض فذكر رجلا في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها»[1] ثم ضرب له مثالاً.

ولعل السبب في ذلك أنه بدأ تصنيف هذا الكتاب في آخر عمره كما هو الظاهر من المجلد الثالث (ص١٥٦).

يقول الراوي: حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله إملاءً غُرة ذي العقدة سنة اثنتين وأربعمائة، ثم توفي رحمه الله تعالى بعد سنتين فلم يتمكن من مراجعة الكتاب، وقد أكَّد الحافظ أنه ألفه في

---

(١) لسان الميزان (٥/٢٣٣).

آخر عمره[١].

ومنها ما ألفه الحافظ الدارقطني (ت٣٨٥هـ) باسم (الإلزامات) فجمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكور في كتابيهما، وألزمهما ذكره.

* * *

● **المستفيض**: هو ما رواه ثلاثة فصاعداً، وقيل: ما زاد على الثلاثة.

وقال أبو إسحاق الشيرازي: «أقل ما تثبت به الاستفاضة اثنان».

وقال السبكي: والمختار عندنا أن المستفيض ما يعده الناسُ شائعاً»[٢].

وقال الحافظ : «المشهور هو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقه، سمي بذلك لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً، ومنهم: من غاير بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك»[٣].

وقال الشيخ اللكنوي: «ومنهم من فرَّق بينهما، فإن المستفيض ما يكون انحصار كثرة طرقه سواء في الابتداء، والانتهاء، والوسط، والمشهور أعم من ذلك. فحديثُ: (**إنما الأعمال بالنيات**) لا يكون مشهوراً، ولا مستفيضاً، لأنه تفرد به عن رسول ا لله ﷺ عمر ﷺ وعنه علقمة، وعنه التيمي، وعنه يحيى بن سعيد، ثم انتشر بعد ذلك، فلم تستو أزمنتُه في

---

(١) المصدر السابق، ولزميلنا الدكتور عبد ا لله مراد السلفي مؤلف جيد حول المستدرك، عقب فيه على ماصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: إرشاد الفحول (١/١٧٢-١٧٣).

(٣) شرح نخبة الفكر (ص١٤).

انحصار الطرق الكثيرة»[١] انتهى.

ومن أشهر المراجع فيه: انظر: (المشهور).

* * *

● **المستملي**: من عادة المحدثين أنهم كانوا يتخذون مستمليا يبلغ عنه الإملاء إلى من بَعُد من الحلقة. والأصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن رافع بن عمرو المزني يقول: (**رأيت رسول الله ﷺ يوم النحر بمنى يخطبُ الناسَ حين ارتفع الضُحى على بغلة شهباء، وعلي يُعبِّر عنه**)[٢].

يقول الربيع بن سليمان المرادي: «كل محدث حدَّثَ بمصر بعد ابن وهب كنْتُ مستمليه»[٣].

ويقول الخطيب: «ويجب أن يكون المستملي متيقظاً مُحصِّلاً، ولا يكون بَليداً مغفلاً كما حُكي عن مستملي يزيد بن هارون، يقول إسحاق بن وهب: كنا عند يزيد بن هارون، وكان له مستملٍ يقال له: بَرْبَخ، فسأله رجل من حديث: فقال يزيد: نابه عِدَّة، قال: فصاح به المستملي، يا أبا خالد: عِدَّةُ بنُ مَن؟ قال: عِدَّة ابن فَقِدَتْك»[٤].

ولهذا احتاط المحدثون في اختيار مستمل، إلا أن من سمع لفظ المستملي، ولم يسمع من المملي لا يجوز أن يقول: سمعت فلانا يقول: فإن

---

(١) انظر: ظفر الأماني (ص٧١).

(٢) أبو داود (٢/٤٨٩)، وأحمد في مسنده (٣/٤٧٧).

(٣) جامع الخطيب (٢/٦٦).

(٤) جامع الخطيب (٢/٦٦-٦٧).

السماع بالاستملاء كالعرض، لأن المستملي في حكم من يقرأ على الشيخ، ويعرض حديثه[١].

* * *

● **المستور**: هو أحد أنواع المجهول، وذكر العلماء أنه من روى عنه واحد، ولم يوثق فهو مجهول، ومن روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق فهو مستور، انظر مزيداً من التفاصيل في: (المجهول).

* * *

● **المسلسل من الحديث**: التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة، أو حالة واحدة[٢].

وينقسم قسمين أساسيين:

أحدهما: أن يكون في صفة الرواية مثل أن يقول كل منهم: (سمعت) أو (حدثنا) أو (أخبرنا) ونحوه.

والثاني: أن يكون في صفة الراوي بأن يقول حالةَ الرواية، قولا قد قاله شيخه له مثل أن يقول: (أول حديث سمعته من شيخي) وقد قاله شيخ شيخه مثله، ومن فوقه مثله.

ومثاله حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: **(الرَّاحمون يَرْحَمُهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)**.

يرويه عنه أبو قابوس ويقول: «أول حديث سمعته من شيخي»،

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر (ص٧٨٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٣٦) مع التقييد.

ويروى عنه عمرو بن دينار ويقول: «أول حديث سمعته من شيخي»، ويروى عنه سفيان بن عيينة ويقول: «أول حديث سمعته من شيخي» وهكذا يتسلسل هذا الحديث إلى يومنا هذا.

ولي إجازة بالتسلسل إلى النبي ﷺ، ولكن يقال: إنه انقطع التسلسل في الوسط.

أو يفعل فعلا فعله شيخه، مثل حديث أنس بن مالك: (**لا يجدُ العبدُ حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحُلوه ومره**)، قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته فقال: (**آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره**)، وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره... وقبض من بعده على لحيته فقال: كذلك حتى تسلسل هذا الحديث بهذه الصفة.

وفائدة التسلسل: بُعده من التدليس، والانقطاع، واشتماله على مزيد من الضبط، ولكن قلما تسلم المسلسلاتُ من ضعف في وصف التسلسل، لا في أصل المتن[1].

* * *

● **المُسْند**: قال الخطيب: «وصفهم الحديث بأنه مسند، يريدون أن إسناده متصل بين راويه، وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى

---

(١) راجع المقنع (٢/٤٤٨)، والباعث الحثيث (٢/٤٦٥).

آخره، وإن لم يبين فيه السماع، بل اقتصر على العنعنة»[١].

ولكن هذا التعريف فيه توسع، فإن اتصال السند قد يكون ظاهراً فيدخل ما فيه انقطاع خفي، كعنعنة المدلس، والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لإطباق من خرج المسانيد على ذلك[٢].

ولذا عرفه ابن عبد البر بقوله: «هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلا كان أو منقطعاً»[٣].

ومثال المتصل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ومثال المنقطع: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ، فهو يسمى مسنداً لأنه أسند إلى النبي ﷺ وهو منقطع، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس.

وقال الحاكم: «المسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسِنّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور، إلى رسول الله ﷺ»[٤]، ثم ذكر مثالا لذلك.

ثم قال: «وللمسند شرائط غير ما ذكرناه، منها أن لا يكون موقوفاً، ولا مرسلا، ولا معضلا، ولا في روايته مدلس»[٥].

وهذا التعريف الذي ذكره الحاكم يكاد يكون أصح عند أهل

---

(١) الكفاية (ص٢١).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١/١٨٢).

(٣) التمهيد (١/٢٥).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص١٧).

(٥) المصدر السابق.

الحديث، وهو الذي رجحه الحافظ في النكت قائلاً: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم، أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ، بسند ظاهره الاتصال»[1].

وقد وجد في كلام المتقدمين أن المقصود من المسند هو اتصال السند إلى منتهاه.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن خالد بن كثير يروى عن النبي ﷺ، فقال: ليست له صحبة، قال: فقلت: إن أحمد بن سنان أخرج حديثه في المسند، فقال: خالد بن كثير من أتباع التابعين، فكيف يخرج حديثه في المسند»[2].

* * *

● **المُسْنِد**: هو من يروي الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد رواية، وهو أدنى من المحدث.

* * *

● **مشكاة المصابيح**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت٧٣٧هـ) ذيَّله على كتاب (مصابيح السنة) للإمام الحافظ أبي محمد الحُسين بن مسعود البغوي المحدث الفقيه (ت٥١٦هـ)، وزاد عليه فصلا في كل باب.

والبغوي رحمه الله تعالى اتخذ في هذا الكتاب اصطلاحاً خاصا في تقسيم الأحاديث، فما كان من الصحيحين، أو من أحدهما جعله من

---

(١) النكت (١/٥٠٧).

(٢) انظر: النكت (١/٥٠٨-٥٠٩).

الصحاح، وما كان في سنن أبي داود، والترمذي وغيرهما جعله من الحسان، وإليكم مقدمته التي استهل بها كتابه (مصابيح السنة).

«فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، وسنن سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين، وخاتم النبيين، هُنَّ مصابيح الدُجى، خرجت عن مشكاة التقوى، مما أوردها الأئمة في كتبهم، جمعتها للمنقطعين إلى العبادة، لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حَظّاً من السنن، وعونا على ما هم فيه من الطاعة، وتركت ذكر أسانيدها حذراً من الإطالة عليهم، واعتماداً على نقل الأئمة، وربما سَمَّيتُ في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله ﷺ لمعنى دعا إليه، وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان، أعني بالصحاح- ما أخرجه الشيخان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيري النيسابوري رحمهما الله في جامعيهما، أو أحدهما: وأعني بالحسان- ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم رحمهم الله. وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل، غير أنها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علو الدرجة من صحة الإسناد، إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً، والله المستعان وعليه التكلان» انتهى.

وقد حكم الحافظ الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى (ت٥٩٧هـ) على مجموعة من أحاديث (مصابيح السنة) وعددها تسعة عشر حديثا

بأنها موضوعة، فسئل الحافظ صلاح الدين العلائي (٧٦١هـ) عنها فأجاب في وُرَيقات -سماها (النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح)[١]- بأنها ليست بموضوعة، وقد سئل أيضاً عن هذه الأحاديث الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى (٨٥٢هـ) فأجاب بأنها ليست بموضوعة، بل منها الصحيح، والحسن والضعيف، وطبعت أجوبة الحافظ في آخر كتاب (مشكاة المصابيح)[٢].

وكان كتاب (مصابيح السنة) محل اهتمام واعتناء للعلماء شرحا وتخريجا وتذييلا، فممن شرحه: البيضاوي رحمه الله تعالى (٦٨٥هـ) وسماه (تحفة الأبرار) والقاسم بن قطلوبغا، وغيرهما.

وخرج أحاديثه الحافظ السلمي صدر الدين أبو عبد الله محمد شرف الدين المناوي (ت٧٤٨هـ) وسماه: (كشف المناهج والتناقيح في شرح أحاديث المصابيح)، وذكر محققو كتاب مصابيح السنة أنه توجد نسخة خطية بمكتبة برلين، وهي عبارة عن الجزء الثاني فقط، وتبدأ من كتاب الإمارة والقضاء، ويرجع تاريخ نسخها لسنة سبع وتسعين وسبعمائة.

وذيَّل على (مصابيح السنة) الحافظ التبريزي فجعل أحاديث الباب منقسمة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: ما عني به البغوي من (الصحاح) أي ما أخرجه

---

(١) حقق هذه الرسالة أخونا الفاضل الدكتور عبد الرحيم القشقري أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية، وطبع في عام ١٤٠٥هـ.

(٢) بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع في عام ١٣٩٩هـ ببيروت.

الشيخان، أو أحدهما.

والفصل الثاني: ما عني به البغوي من (الحسان) أي ما أخرجه أصحاب السنن.

والثالث: أحاديث اشتملت على معنى الباب، و لم يذكرها البغوي في (مصابيح السنة) وغالب هذا الفصل يشتمل على أحاديث ضعيفة أو مرسلة أو منقطعة إلا أنها تُقوى ما في الباب.

فزاد التبريزي على البغوي (١٥٠٠هـ) حديثا.

كما أنه هذَّب الكتاب، وأصلح بعض الأوهام التي وقعت من البغوي.

وقد كتب الله لكتاب المشكاة قبولاً عاماً فأقبل عليه العلماء، وطلبةُ العلم قراءة وشرحا وتوضيحا، ومن أشهر الشراح:

١- الطيبي، حسين بن محمد (٧٤٣هـ) سماه: (الكاشف عن حقائق السنن).

٢- والأبهري، عبد العزيز بن محمد (٨٩٥هـ)، وسماه: (منهاج المشكاة).

٣- والقاري، الملا علي بن سلطان (١٠١٤هـ)، وسماه: (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح).

٤- والمباركفوري، أبو الحسن عبيد الله الرحماني، وسماه: (مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) و لم يتمه[1].

* * *

● **المشهور**: هو كما عرفه الحافظ: «ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين»[2].

---

(١) انظر مزيداً من الشروح في مقدمة (مصابيح السنة).

(٢) شرح النخبة (ص١١).

فيكون بين المتواتر والمشهور عموم وخصوص، فكل متواتر مشهور، وليس كل مشهور متواتراً، فإن الحديث مثلا مروي بثلاثة طرق يُعد مشهوراً، وليس بمتواتر.

وللمشهور تعريف آخر وهو: «ما اشتهر بين أهل العلم بالحديث والفقه» كحديث: (**المسلمُ من سلم المسلمون من لسانه ويده**)[1].

وقالوا: يجب أن تكون هذه الشهرة في القرن الثاني، والثالث، إلى حد ينقله ثقات، لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، ولا تعتبر الشهرة بعد القرنين، هذا رأي الحنفية[2].

والمشهور يطلق أيضاً على ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدا، بل ما لا يوجد له إسناد أصلا[3].

فيشمل المشهور ما هو الموضوع أيضاً عند المحدثين.

مثل: (**الحسود لا يسود**) فإنه ليس بمرفوع.

ومثل: (**اطلب العلم ولو بالصين**)، قال ابن حبان: «باطل لا أصل له».

ومثل: (**اجتماع الخضر وإلياس كل عام في الموسم**)، قال الحافظ وغيره: «لا يثبت منه شيء».

ومثل: (**رضا الناس غاية لا تدرك**)، لا يصح مرفوعاً.

ومثل: (**زُر غبا تزدد حبا**) لا يصح مرفوعاً.

---

(١) متفق عليه، البخاري (٦١١٩)، ومسلم (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو، والبخاري (١١)، ومسلم (٤٢) من حديث أبي موسى الأشعري نحوه.

(٢) انظر: إرشاد الفحول (١/١٧٣).

(٣) انظر: شرح النخبة (ص١٤).

ومثل: (**السلام قبل الكلام**) منكر.

ومثل: (**سيد القوم خادمهم**) فيه ضعف وانقطاع.

ومثل: (**صاحب الحاجة أعمى**) لا يصح مرفوعاً.

ومثل: (**كل الصيد في جوف الفرا**) لا يصح مرفوعاً.

ومثل: (**حسنات الأبرار سيئات المقربين**) لا أصل له.

ومثل: (**اختلاف أمتي رحمةٌ**) لا أصل له.

وهذه كلها موضوعة وضعيفة.

قال الإمام أحمد: أربعة أحاديث تدور على رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل:

١- (**من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة**) وآذار: شهر معروف.

٢- (**ومن آذى ذِميًّا فأنا خصمُه يومَ القيامة**).

٣- (**نحركم يوم صومكم**).

٤- (**وللسائل حق وإن جاء على فرس**)[1].

وفي ثبوت هذا الكلام إلى الإمام أحمد فيه نظر. وإن بعض هذه الأحاديث تبلغ مرتبة الحسن، انظر تفصيل ذلك في تعليقات الشيخ عبد الله يوسف الجديع على (المقنع)[2].

---

(١) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٣٦)، ولكن قال العراقي في: (التقييد والإيضاح) لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد: (ص٢٦٣).

(٢) (٢/٤٢٨) منها حديث: (وللسائل حق وإن جاء على فرس) رواه أبو داود في كتاب الزكاة- باب حق السائل، والإمام أحمد (١/٢٠١) عن الحسين بن علي مرفوعًا. ورواه مالك في الموطأ (٢/٩٩٦) مرسلا عن زيد بن أسلم ولفظه: (اعطوا السائل وإن جاء =

ومن المشهور مايكون صحيحاً: مثل: (**إنما الأعمال بالنيات**)، (**واتقوا النار، ولو بشق تمرة**) و(**انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً**)، و(**أنفق أنفق عليك**)، و(**تنكح المرأة لمالها، وجمالها، وحسبها، ودينها، فاظفر بذات الدين ترب يداك**) فهذه كلها صحيحة.

ومن المشهور ما يكون حسنا كحديث (**طلب العلم فريضة على كل مسلم**)، قال ابن الملقن: «لا يبعد ترقيه إلى الحسن لكثرة طرقه الضعيفة كما قاله الحافظ جمال الدين المزي»[1]، ومثل حديث (**اعقلها وتوكل**) وحديث (**أعلنوا النكاح، واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف**)، ومثل حديث: (**اللهم بارك لأمتي في بكورها**)، ومثل حديث: (**أنت ومالك لأبيك**)، ومثل: (**تهادَوا تحابُّوا**) وغيرها فإن هذه الأحاديث لها طرق كثيرة يقوى بعضها بعضا، فتصل إلى درجة الحسن، أو الحسن لِغيره.

ومن أشهر الكتب المصنفة في هذا:

١- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للحافظ بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ).

٢- واللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة: للحافظ ابن حجر.

٣- والمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة،

=

على فرس) قال العراقي في التقييد والإيضاح: «حديث أبي داود وأحمد إسناده جيد، ورجاله ثقات»

(١) انظر: المقنع (٢/٤٥٨).

للحافظ السخاوي (ت٩٠٢هـ).

٤- وكشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للعجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ).

٥- والنوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة، للقاضي محمد بن أحمد الصنعاني (ت١٢٢٣هـ).

* * *

● **المشيخات:** وهي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لَقِيَهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب وقد يسمونه فِهرساً، وقد يسمونه ثَبتًا.

انظر: (الأثبات).

ومن كتب المشيخات المشهورة:

١- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ).

٢- ومشيخة ابن شاذان (ت٤٢٦هـ) حققه الشيخ عصام موسى هادي.

٣- ومشيخة أبي يعلى الخليلي (ت٤٤٦).

٤- ومشيخة أبي القاسم القزويني الفقيه (٥٨٢هـ).

٥- ومشيخة أبي حفص السُّهرَوَردي (ت٦٣٢هـ).

* * *

● **مصادر الحديث الصحيح:** صنف العلماء كتبا كثيرة اشترطوا فيها الصحة، إلا أنه قد اشتهر بين الناس الصحيحان، صحيح البخاري وصحيح مسلم فقط، وظن كثير منهم بأنه لا يوجد كتاب سواهما يختص بصحة الحديث، وفي هذا خطأ كبير من الناحتين:

الأولى: أن صاحبي الصحيح لم يدعيا الاستيعاب للأحاديث

الصحيحة، بل صرَّحا بأنهما تركا كثيرا منها خوفا من الطول.

والثانية: توجد مؤلفات خاصة التزم أصحابها الصحة.

وإليكم المؤلفات في الصحيح:

١- (**الموطأ**) للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) (الأحاديث المرفوعة منه) الذي قال فيه الإمام الشافعي: لا أعلم كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك، إلا أن هذا القول صدر من الشافعي قبل وجود صحيحي البخاري ومسلم، ويرى كثير من أهل العلم أن الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين، انظر مزيدا من التفاصيل في (الموطأ).

٢- (**الجامع الصحيح**) لمحمد بن إسماعيل البخاري أمير المؤمنين في الحديث (ت٢٥٦هـ) يقال في كتابه: إنه أصح كتاب بعد كتاب الله. انظر مزيدا من التفاصيل في: (صحيح البخاري).

٣- (**الجامع الصحيح**) لمسلم بن حجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، انظر مزيدا من التفاصيل في (صحيح مسلم).

٤- (**الصحيح**) لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري المتوفى سنة (٢٨٦هـ) كان صاحب مسلم في رحلاته أنظر سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٣)

٥- (**الصحيح**) لابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ)، انظر مزيدا من التفاصيل في (صحيح ابن خزيمة).

٦- (**الصحيح**) لابن حبان: هو للعلامة الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي صاحب التصانيف الكثيرة.

قال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقة واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، توفي سنة ٣٥٤هـ».

سمى كتابه: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع)، والموجود لدينا هو بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بليان الفارسي (ت٧٣١هـ) وطبع عدة مرات، وأجودها تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.

"وكتاب ابن خزيمة وابن حبان خير من (المستدرك) بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً"[1].

٧- **(الصحيح)** لأبي عوانة وهو: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت٣١٦هـ) وله أسماء أخرى منها: (مسند أبي عوانة) ومنها: (الصحيح المخرج على كتاب مسلم) ومنها: (المسند المصحح المخرج على صحيح مسلم) ومنها: (مختصر الصحيح المؤلف على كتاب مسلم) ومنها: (الصحيح المستخرج على صحيح مسلم) ومنها: (المستخرج على صحيح مسلم) ومنها: (الصحيح المسند لأبي عوانة) وغيرها من الأسماء. والاسم الاصطلاحي هو: المستخرج على صحيح مسلم، وأما الأسماء الأخرى فهي أسماء وصفية لمضمون الكتاب. فلا منافاة بين هذه الأسماء. وقد زاد فيه أحاديث على صحيح مسلم إلا أن بعضها لا يخلو من كلام، مثل حديث في باب: زيادات في الاستسقاء مالم يخرجه مسلم في كتابه.

---

(١) اختصار علوم الحديث (١/١٠٩).

فأسند فيه من شيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري البلوي المديني فذكر الحديث.

قال الحافظ في التلخيص (٢/١٠٦) بعد أن عزاه إلى أبي عوانة: «فيه ألفاظ غريبة كثيرة وسنده واهي» وعلته عبد الله البلوي الذي نقل الذهبي عن الدارقطني أنه يضع الحديث. ثم قال: «روى عنه أبو عوانة في الاستسقاء خبرًا موضوعًا» انظر للمزيد: رسالة الماجستير في جزء من مستخرج أبي عوانة للأخ الشيخ عبد الله مدني (رقم ٥٥) وقد يستخرج على صحيح أبي الفضل احمد بن سلمة النيسابوري في مواضع يسيرة.

وطبع كتاب أبي عوانة الأول والثاني والرابع والخامس في حيدر آباد في سنة ١٣٦٢هـ، والثالث منه مفقود. وقد وفق طلاب الجامعة الإسلامية لاختيار هذا الكتاب لاطروحة الماجستير والدكتوراه وأبو عوانة يعد من كبار علماء الحديث وأثباتهم.

٨- (**الصحيح**) لابن السكن هو: الحافظ الإمام أبو على سعيد بن عثمان ابن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر (ت٣٥٣هـ).

وسمى كتابه: (الصحيح المنتقى وبالسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ)، لكنه كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، وضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة[1].

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٢٥).

٩- **(المستدرك)** للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) والحاكم كان متساهلا فذكر في كتابه أحاديث ضعيفة ومنكرة بل وموضوعة.

قال الحافظ ابن كثير: «في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة، فيه الصحيح المستدرك وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضاً»[(١)].

١٠- **(المختارة)** لضياء الدين المقدسي الحنبلي (ت٦٤٣هـ)، التزم فيه الصحة، فصحح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، قال ابن كثير: «وهذا الكتاب لم يتم، وكان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم»[(٢)]. وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم إلا أنه لم يكمله.

١١- **(الصحيح)** لابن الجارود وهو: المعروف بـ(المنتقى في الأحكام) وصاحبه الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت٣٠٧هـ).

وكتابه المنتقى ألحقه كثير من أهل العلم بالصحيح لاشتماله على صحاح الأخبار، وحسانها، إلا أن هذا الانتقاء لا يخرج عن الكتب السبعة وهي: مسند الإمام أحمد والكتب الستة الباقية.

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث (١/١١٣).

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث (١/١١٢) لعله يريد به شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يرى أن تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وكذا رأى الزركشي، انظر: الرسالة المستطرفة (ص٢٤).

فهؤلاء جميعاً اشترطوا الصحة في مصنفاتهم إلا أنها ليست كلها بمرتبة واحدة، فمنها ما هو الصحيح بالاتفاق، ومنها ما هو مختلف في صحته، مثل أحاديث مستدرك الحاكم ليست كلها صحيحة عند العلماء، وإن كانت صحيحة عند المصنف ومنها ما هو ضعيف بالاتفاق.

وكذلك يوجد في (مسند الإمام أحمد) من الأحاديث شيء كثير مما يوازي كثيرا من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة. وكذلك مظان، وجود الأحاديث الصحيحة السننُ الأربعة، والمعاجمُ الثلاثة للطبراني، وكتبُ المسانيد الأخرى، والفوائدُ، والأجزاء، والمصنفاتُ وغيرُها، فيجوز للعالم المتبحر بعد النظر إلى حال رجال الإسناد، وسلامتهم من التعليل المُفْسد أن يحكم على صحته، وإن لم ينص على ذلك أحد من الحفاظ قبله، هذا على رأي جمهور المحدثين، خلافاً لابن الصلاح الذي يرى تعذرَ الحكمِ على الصحة في العصور المتأخرة.

* * *

● **المصافحة:** من أنواع الإسناد العالي، وهي: الاستواء مع تلميذ مصنف الكتاب، وسميت المصافحةُ لأن العادة حرت في الغالب بالمصافحة بين من تَلاقَيا، وفي صورة الإسناد كأنك تصافح المؤلف.

انظر مزيدا من التفاصيل في: (العالي والنازل من الإسناد).

* * *

● **المصحف:** من ألفاظ التعديل، سأل ابن أبي حاتم أباه: إذا اختلف

الثوري ومسعر؛ فقال: يحكم لمسعر فإنه قيل: مِسْعر مصحف[1].

ومِسعر هو: ابن كدام أبو سلمة الكوفي، كان من أفاضل الناس وثقاتهم، توفى عام ١٥٥هـ.

ومعنى مُصحف: أنه في حفظه وإتقانه للحديث كالمصحف فإنك إن نقلت شيئاً من المصحف فإنك لا تخطئ فكذلك إذا حدَّث مِسْعر بحديث فإنه لا يخطئ.

قال أبو نعيم الفضل بن دكين: كان مِسعر شَكَّاكا في الحديث، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحد.

* * *

• **مصطلح الحديث**: هو علم وُضِع لحفظ الحديث النبوي من الخلط والدس والافتراء عليه.

وهو منقسم إلى رواية ودراية، وكل منهما ينقسم إلى عشرات الأقسام، وأولُ من توجه إلى جمع هذا العلم هو القاضي أبو محمد الحسن ابن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) فجمع كثيرا من أنواع علوم الحديث وإن كان لم يستوعب في كتابه الشهير: (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) ثم من ألف في هذا العلم الحاكم أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ) فألَّف كتابه (معرفة علوم الحديث) وذكر فيه اثنين وخمسين نوعا فقط، والحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي فألف كتابين في مصطلح الحديث، أحدهما: (الكفاية في علم الرواية) والثاني: (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) كما أنه ألف كتبا مفردة في أكثر فنون مصطلح

(١) تهذيب التهذيب (١٠/١١٥).

الحديث، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) باسم: (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد الأسماع).

وبعد كل هؤلاء جاء أبو عَمرٍو تقي الدين بن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) وصنف كتابه الشهير (علوم الحديث) المعروف والمشتهر بين الباحثين بـ(مقدمة ابن الصلاح) فجمع فيه ما تفرق في الكتب، فجاء كتابه أشمل، فعكف العلماء على تدريسه والتعليق عليه، وشرحه واختصاره.

ومن هؤلاء:

١- الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) اختصره باسم: (إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق)[1]، ثم لخصه في كتاب سماه: (التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير والنذير)، وهو الذي شرحه العلامة السيوطي (ت٩١١هـ) باسم: (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي).

٢- والعلامة بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ) باسم: (المنهل الروى في مختصر علوم الحديث النبوي).

٣- والعلامة الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ) باسم: (الخلاصة في أصول الحديث) طبع بتحقيق الشيخ صالح السامرائي ببغداد.

٤- والحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) باسم: (اختصار علوم الحديث) وهو الذي شرحه وعلق عليه العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى باسم: (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث).

---

(١) طبع بتحقيق الأخ الفاضل الشيخ عبد الباري فتح الله السلفي عام ١٤٠٨هـ ونال به شهادة الماجستير من الجامعة الإسلامية.

٥- والعلامة أبو حفص سراج الدين المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ) باسم: (المقنع في علوم الحديث) طبع بتحقيق الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع.

٦- وشيخ الإسلام أبو حفص سراج الدين عمر البُلْقِيني (ت٨٠٥هـ) باسم: (محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح) وطبع بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي).

٧- والعلامة زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) نظمه وسماه: (ألفية الحديث) ثم شرحه باسم: (التبصرة والتذكرة) كما شرحه أيضاً العلامة السخاوي (ت٩٠٢هـ) باسم: (فتح المغيث شرح ألفية الحديث)، كما شرحه أيضاً الشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٥هـ) وسماه: (فتح الباقي على ألفية العراقي)، كما أن للعراقي تعليقات على ابن الصلاح سماه: (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) وهي كلها مطبوعة.

٨- وللحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تعليقات على ابن الصلاح سماه: (الإفصاح على نكت ابن الصلاح)، طبع بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

٩- والعلامة جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) نظمه في ألف بيت، ثم شرحه باسم: (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر)، إلا أنه لم يكمله.

وغير هؤلاء كثيرون، والعلماء لا يزالون يكشفون أسراره، ويعلقون على إجماله، ويناقشون فحواه.

وابن الصلاح هو: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري

المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) المفتي، الفقيه الشافعي، كان من فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال.

* * *

● **المصنفات:** هي نوع من التصنيف في الحديث، وأشهرها مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ) ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) ومصنف سليمان بن داود أبي الربيع العتكي (ت٢٣٤هـ).

وهي تكون مرتبة على الأبواب الفقهية، ولكن تذكر فيها الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمنقطعة، والمرسلة، وفتاوى الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم لا يستغني عنها المحدث والفقيه.

* * *

● **المضطرِب:** بكسر الراء المهملة، وقيل بفتحها، هو الحديث الذي رُوي بأوجه مختلفة لا يمكن جمعها، أو ترجيح بعضها على بعض، مما يشعر بعدم ضبط الراوي.

يظهر من هذا التعريف أن الاضطراب لا يتحقق في الحديث حتى يتوفر فيه شرطان.

أحدهما: اختلاف الرواة في الحديث على أوجه لا يمكن جمعها.

والثاني: تساوي الروايات قوة وضعفا من حيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، سواء من حيث الرواية، أو من حيث بيان الناسخ والمنسوخ أو حمل المطلق على المقيد وغيرها.

فالحكم بالاضطراب لا يجوز حتى تنفُذَ جميعُ الاحتمالات.

ويقع الاضطراب في السند كما يقع في المتن.

والاضطراب في السند له أقسام:

١- منها: تعارض الوصل والإرسال.

٢- ومنها: تعارض الوقف والرفع.

٣- ومنها: تعارض الاتصال والانقطاع.

٤- ومنها: الاختلاف في تحديد اسم الراوي.

٥- ومنها: الاختلاف في تحديد اسم الصحابي.

وأما الاضطراب في المتن فله صورٌ كثيرة لا يمكن ضبطها، ولكل منهجه في الحكم على المتن بالاضطراب، ولذا كثر النقاش بين الباحثين في إثبات الاضطراب وعدمه، وقلَّما يقع الاضطراب في المتن ولا دخل للسند فيه، إلا إذا كان الاضطراب لا يرجع إلى أصل الحديث فإنه لا يضر، ومثاله: اختلاف الروايات في حديث فضالة بن عبيد ﷺ أنه اشترى قلادة يوم خيبر باثني عشر ديناراً، فيها ذهب وخرز، قال: ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: **(لا تُبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ)**[1].

ففي بعض الروايات: أن فضالة اشتراها، وفي بعضها: أن غيره سأله عن شرائها، وفي بعض الروايات: أنه ذهب وخرز، وفي بعضها: ذهب وجوهر، وفي بعضها: خرز معلقة بذهب، وفي بعضها: باثني عشر ديناراً، وفي بعضها: بتسعة دنانير، وفي بعضها: بسبعة.

---

(١) انظر: صحيح مسلم (رقم ٩٠، ٩١، ٩٢)، في كتاب المساقاة، وسنن أبي داود، كتاب البيوع (رقم ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣)، والترمذي: كتاب البيوع (رقم ١٢٥٥)، والنسائي (٧/٢٤٥).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن سرد الروايات بأسانيدها: «ثم إن هذا كله لا ينافي المقصود من الحديث، فإن الروايات كلها متفقة على المنع من بيع الذهب بالذهب، ومعه شيء آخر غيره، فلو لم يمكن الجمع لما ضَرَّ الاختلاف»[1].

مظان الأحاديث المضطربة: كتب العلل، وبالأخص: علل الدارقطني، وكتاب: (المقترب في بيان المضطرب) للحافظ ابن حجر أشار إليه السيوطي في ذيل طبقات الحفاظ.

الحكم على الحديث المضطرب: أنه ضعيف، إلا في حالات.

منها أن يقع الاختلاف في اسم راو، أو اسم أبيه، أو نسبه مثلا، ويكون الراوي ثقة، فلا يضر هذا الاختلاف، ويحكم للحديث بالصحة.

ومنها: إذا كان الراويان اشتركا في الاسم، والطبقة وكلاهما ثقتان فلا يضر عدم تحديدهما مثل السفيانين.

ومنها: الاختلاف في تحديد الصحابي، فلا يضر عدم تحديده، إذا كان الإسناد إليه صحيحاً، لأن الصحابة كلهم عدول.

ومنها: الاختلاف على الراوي بعينه بأنه روى مرة عن شخص، ومرة عن شخصين، ومرة عن ثلاثة، وهو ثقة، فيحمل هذا على نشاطه في الرواية، مثل أن يروي الزهري عن الأغر، ومرة عن سعيد، ومرة عن الأغر وسعيد، ومرة عن الأغر وسعيد وأبي سلمة، فإذا صح الإسناد إلى الزهري فلا يضر هذا الاختلاف من الزهري، لأنه ينشط تارة فيذكر جميع

---

(١) انظر: النكت (٢/٧٩٥).

شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم، كما في حديث أبي هريرة في المهجر إلى الجمعة، راجع تفصيله في كلام الحافظ[١].

* * *

● **المعاجم**: المعجم في اصطلاح المحدثين كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ على حروف الهجاء[٢].

وقد يكون الترتيب على البلدان والقبائل أيضاً.

ومن أشهر المعاجم: معاجم أبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ) الثلاثة، الكبير والصغير والأوسط، فالصغير والأوسط مرتبان على شيوخه، والكبير مرتب على أسماء الصحابة، عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف، ولا يعرف مصيره.

* * *

● **المعارضة**: قال الخطيب: «يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يُعارض نُسْختَه بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع»[٣].

وعن هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكَتَبْتَ؟ قلت: نعم، قال: عَارضْتَ؟ قلت: لا، قال: «فلم تكتب»[٤].

ويقول الخليل بن أحمد: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات تحول إلى

---

(١) النكت (٢/٧٨٣).

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٣٥).

(٣) الجامع للخطيب (١/٢٧٥).

(٤) المصدر السابق.

الفارسية، من كثرة سقطه»[١].

يعني إذا لم يعارضه بالأصل.

وكان معمر يقول: «لو عرض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط، أو قال: خطأ»[٢].

وروى الخطيب عن المزني تلميذ الشافعي قال: «لو عُرض الكتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه».

وقال المزني أيضاً: «قرأت كتاب (الرسالة) على الإمام الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة وإلا كان يقف على خطأ، فقال الشافعي: «هيه -أي حسبك، واكفُف- أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه»[٣].

ولهذا اهتم المحدثون بمعارضة الأحاديث بعضها على بعض، ليسلم من الخطأ والسهو والنسيان، وهي المرحلة الأولى في تفتيش الأحاديث سنداً ومتنا، ويخلص من هذا تمييز الصادق من الكاذب، والضابط من الواهي، والمحفوظ من الشاذ، والمعروف من المنكر، والصحيح من الضعيف، ثم جاءت المرحلة الثانية وهي جمعها في المصنفات والدواوين، واستمرت هذه المرحلة إلى نهاية القرن الخامس، وهي نهاية عصر الرواية، وتدوينها في المصنفات، فلا يستطيع أحد أن يأتي بحديث ليس في هذه الدواوين، كما لا يستطيع أحد أن يحذف شيئا ثابتاً في هذه الدواوين.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) جامع بيان العلم (٣٣٨/١).

(٣) انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق (٦/١).

وفي هذه المرحلة وضع المحدثون قواعد دقيقة للسماعات والإجازات التي لا تزال مستمرة بين علماء الحديث لتوثيق الأصول، فلا يكفي لنقل تلك المصنفات، والتصدى لروايتها، وحيازتها المجردة بالشراء، أو بالوجادة دون أن يكون هناك حق الإجازة، والرواية لها[١].

* * *

● **معرفة الإخوة والأخوات من الرواة:** يقول السخاوي: هو نوع لطيف، وفائدة ضبطه ألا يظن من ليس بأخ أخا للاشتراك في اسم الأب، كأحمد بن إشكاب، وعلي بن إشكاب، محمد بن إشكاب، أو يظن الغلط[٢].

فمن أمثلة الأخوين من الصحابة: عبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود، وعمرو بن العاص وهشام بن العاص، وزيد بن ثابت ويزيد بن ثابت.

ومن التابعين: عمرو بن شُرَحبيل، وأرقم بن شُرحْبيل كلاهما من أصحاب ابن مسعود، وقد أطال العراقي ذكر الإخوة والأخوات من الرواة حتى ذكر أن لأنس بن مالك أولادا يزيدون على المائة[٣].

وذكروا لطيفة غريبة أن ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض، وهم: محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أخيه أنس، عن مولاهم أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (**لبيك حقاً وتَعبُّدًا ورقًا**)[٤].

---

(١) قارن بما في (عناية المحدثين بتوثيق المرويات) (ص١٠).

(٢) فتح المغيث (٣/١٦٣).

(٣) انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٩٤-٣٠٠).

(٤) قال السيوطي في تدريبه (٢/٢٥١): «رواه الدارقطني في العلل من رواية ابن حسان به».

=

قال الرامهرمزي: «ولا يعرف إخوة من الفقهاء روى بعضهم عن بعض سوى ولد سيرين ثم ساق إسناده وذكر الحديث»[(١)].

ومن أشهر من صنَّف في هذا الفن:

١- علي بن المديني، باسم: (تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة) حققه الدكتور باسم فيصل الجوابرة.

٢- وأبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن.

٣- وأبو العباس السراج المتوفى سنة (٣١٢هـ).

٤- وأبو داود صاحب السنن.

والمصنفون فيه كثيرون مثل مسلم، الجعابي، والدمياطي، والدارقطني، والخطيب، وابن مردويه وغيرهم[(٢)].

* * *

● **المعروف:** هو الحديث الذي يقابله المنكر، انظر: (المنكر).

* * *

● **المعضل:** هو ما سقط من إسناده اثنان متواليان فصاعدا، مثل رواية

=

ورواه الخطيب في تاريخه (٢١٥/١٤)، بإسناده عن محمد بن سيرين به، ونقل عن الدارقطني قوله: تفرد به يحيى بن محمد بن أعين، عن النضر بن شميل بهذا الإسناد، يعني عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، ثم تعقبه بروايته من طريق أخرى إلى هَدِيَّة ابن عبد الوهاب المروزي، عن النضر بن شُميل.

وهذه متابعة جيدة فإن هَدِيَّة صدوق جيد الإسناد، انظر مزيداً من التخريج في (المقنع) (٥٢٦/٢-٥٢٧) بتحقيق الأستاذ عبد الله بن يوسف الجديع.

(١) المحدث الفاصل (ص٦٢٤).

(٢) انظر: فتح المغيث (١٦٣/٣).

تابعي التابعين عن رسول اللّه ﷺ.

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث: «ذكر إمام الحديث علي بن عبد اللّه المديني فمن بعده من أئِمتنا أن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسِل إلى رسول اللّه ﷺ أكثر من رجل»[1].

وقال ابن الصلاح: هو لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا.

قال الحاكم: ومثاله ما رواه الأعمش، عن الشعبي قال: (**يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عملتُه، فَيُخْتَم على فيه، فينطق جوارحه، أو قال: ينطق لسانه فيقول لجوارحه: أبعدكن اللّه، ما خاصمت إلا فيكُنَّ**).

قال: قد أعضله الأعمش، وهو عن الشعبي متصل مسند مخرج في الصحيح لمسلم[2].

ومثال آخر ما رواه الحاكم من طريق القعنبي عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: (**للمملوك طعامُه وكِسْوَتُه بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**)، هذا معضل أعضله عن مالك في الموطأ هكذا، إلا أنه قد وصل عنه خارج الموطأ، ثم رواه من طريق إبراهيم بن طهمان، عن مالك بن أنس، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٣٦)، وقد رواه مسلم (٢٩٦٩) من طريق فضيل بن عمرو، عن الشعبي، عن أنس، عن النبي ﷺ فسقط في الإسناد الاثنان، الصحابي ورسول اللّه ﷺ، وجوَّد ابن الصلاح هذا المثال.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٣٨).

فذكر الحديث، قال: هكذارواه النعمان بن عبدالسلام، وغيره عن مالك»[١].

وكذلك قول المصنفين من الفقهاء: قال رسول الله ﷺ، ونحوه ذلك كله من قبيل المعضل.

حكم المعضل: الحديث المعضل من أقسام الحديث الضعيف بدون خلاف بل هو أسوأ حالا من الحديث المرسل، والمنقطع لكثرة المحذوفين في الإسناد.

قال الجوزجاني في مقدمة كتابه: (الأباطيل).

«المعضل أسوأ حالا من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة»[٢].

علق عليه الحافظ قائلاً:

«إنما يكون المعضل أسوأ حالا من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، وأما إذا كان في موضعين أو أكثر، فإنه يساوي المعضل في سوء الحال»[٣].

* * *

● **المعلق**: هو ما حذف أول سنده، سواء أكان المحذوف واحدا أم أكثر على التوالي، ولو إلى آخر السند. وأول من أطلق هذا الاصطلاح هو الحافظ الدارقطني، ثم اشتهر على لسان المحدثين، ويقع هذا كثيرا عندهم، فهم يحذفون أحياناً ويقصدون به الاختصار، أو يذكرون

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الأباطيل (١٢/١).

(٣) النكت (٥٨٢/٢).

حديثا تقوية للاستدلال على موضع الباب، وهو قد لا يكون على شرط المصنف.

- ومن صور التعليق أن يحذف جميع الإسناد فيقال مثلا: قال رسول الله ﷺ.

- ومنها: أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي أو التابعي.

- ومنها: أن يحذف المصنف شيخه الذي حدثه، ويضيف الحديث إلى من فوقه.

قال الحافظ: «فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف، فقد اختلف فيه: هل يسمى تعليقاً أو لا؟ والصحيح في هذا التفصيلُ، فإن عرف بالنص، أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضى به، وإلا فتعليق»[1].

وبين التعليق والمعضل عموم وخصوص، فإذا سقط من أول الإسناد اثنان فهو معضل، فإن كان هذا من تصرف المصنف يسمى معلقاً أيضاً.

حكم المعلق: في الأصل يجب أن يكون الحديثُ المعلقُ من قسم المردود لجهالة المحذوف، إلا إن التزم مصنفه الصحةَ في كتابه مثل الإمام البخاري ومسلم، فالجمهور على أنه ما أتي فيه بالجزم دلَّ على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف ذلك لغرض من الأغراض، وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال.

فالأول صحيح إلى من علقه عنه.

ومثاله: قال البخاري: قال مالك، أخبرني زيد بن أسلم، أن عطاء بن

---

(١) شرح النخبة (ص٦٥-٦٦).

يسار، أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول اللّه ﷺ يقول: **(إذا أسلم العبد فَحسُنَ إسلامه يُكفِّرُ اللّه عنه كلّ سيئةٍ كان زَلَفها، وكان بعد ذلك القِصَاصُ: الحسنةُ بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعْفٍ، والسيّئة بمثلها، إلا أن يتجاوز اللّه عنها)**[1].

هذا تعليق بصيغة الجزم، ولم يوصله البخاري في موضع في كتابه، ولم يدرك زمن مالك إلا أنه صحيح، لأنه ذكره بصيغة الجزم.

قال الحافظ: «وصله الحافظ أبو ذر الهروي في روايته للصحيح، فقال عقب هذا الحديث المعلق: أخبرناه النَضْرويُّ -يعني العباس بن الفضل، ثنا الحسين بن إدريس، ثنا هشام بن خالد، ثنا الوليد بن مسلم، عن مالك بهذا الحديث، ووصله أيضاً الدارقطني في (غرائب مالك) بوجه آخر عن مالك، ولذا قال الخطيب وغيره: «هو حديث ثابت».

وخالف مالكا سفيان بن عيينة فأرسله، لم يذكر فيه أبا سعيد، هكذا رواه الشافعي وغيره عن ابن عيينة.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الإرسال ليس بعلة قادحة، لأن مالكا أحفظ لحديث أهل المدينة وغيره، فقوله أولى»[2].

والثاني من المعلق ما ذكره البخاري بصيغة التمريض وهو ضعيف.

ومثاله قوله في كتاب الصلاة:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان (٣١)، الفتح (١/٩٨).

(٢) انظر: فتح الباري (١/٩٨)، وتغليق التعليق (٢/٤٤-٤٩).

ويذكر عن أبي هريرة -رضي الله عنه- رفعه: **(لا يتطوع الإمام في مكانه)**[١].

قال الحافظ: «ولم يصح، وكأنه أشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود[٢] من طريق ليث بن أبي سليم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم ابن إسماعيل، عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه، وليث بن أبي سليم ضعيف، وقد تفرد به، وشيخ شيخه لا يعرف»[٣].

إذا عرفت هذا فاعلم أنه قد يعلق حديثا بصيغة الجزم، وهو يذكره في موضع آخر مسنداً، وقد لا يذكره أبدا وهو على شرطه، وقد يعلق بالجزم وهو ليس على شرطه ولكنه صحيح عند غيره، وقد يعلق بالجزم إلا أنه يضعف بسبب الانقطاع فيه، ومن المعلق بصيغة التمريض ما قد يصح إسناده ولا يكون على شرطه، فتجده عند مسلم أو أصحاب السنن، ومن المعلق بصيغة التمريض ما قد يكون حسنا، وقد يكون ضعيفاً منجبراً بأمر آخر، وقد يكون ضعيفا ولا يرتقى ولا ينجبر[٤].

وقد عني العلماء بمعلقات البخاري فكان فارس هذا الميدان هو الحافظ ابن حجر فأفرد كتابا في الموضوع سماه: (تغليق التعليق على صحيح البخاري) حققه الدكتور سعيد عبد الرحمن موسى القزقي لرسالة الدكتوراه، وطبع في عام ١٤٠٥هـ، وقد بلغت تعليقات البخاري ألفاً وثلاثمائة وواحداً وأربعين.

---

(١) كتاب الأذان ١٥٧، انظر رقم الحديث في الفتح (٨٤٨).

(٢) أبو داود: كتاب الصلاة رقم الحديث (١٠٠٦).

(٣) انظر: النكت (١/٣٤٠).

(٤) وقد استوفى الحافظ ذكر أمثلة لكل هذه الأنواع في كتابه: النكت (١/٣٢٥-٣٤١).

وأما المعلقات في صحيح مسلم فهي قليلة جداً بالنسبة لصحيح البخاري.

قال الحافظ أبو علي الجياني: «إن الانقطاع وقع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً»، ثم ذكر هذه المواضع[١].

وتعقبه ابن الصلاح فقال: «هي اثنا عشر لا أربعة عشر»[٢].

ثم قال: «وأخذ هذا عن أبي علي (الجياني) أبو عبد اللّه المازري صاحب المعلم[٣] فأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعا، وهذا يوهم خللا في ذلك، وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا -والحمد لله- مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل العلم، كما أنه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية الثقات»[٤].

* * *

● **المعلول**: اسم المفعول منه (المعلل) على اصطلاح المحدثين، وعلى قواعد أهل اللغة (المُعلّ) لأنه من (أعلّه).

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي فيه علة تخفى على غير المختصين

---

(١) انظر: مقدمة النووي في شرح مسلم (١/١٦-١٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) هو: أبو عبد اللّه محمد بن علي بن عمر المازري المتوفى سنة (٥٣٦هـ) ويعتبر شرحه لمسلم من أوائل الشروح.

(٤) المصدر السابق.

بالحديث، وظاهره السلامة.

وهو من أدق أنواع الحديث، يحتاج إلى اطلاع واسعٍ، وفهم دقيق لاكتشافها.

قال الحافظ: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه اللّه تعالى فهما ثاقباً، وحظا واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون»[١].

والطريق في معرفة علة الحديث: أن تجمع طرقه فيُنظر في اختلاف رواته، وحفظهم، وإتقانِهم، وكثيراً ما يعللون الموصولَ بالمرسل بأن يجيء الحديث بإسناد موصولاً، وبإسناد أقوى منه مرسلا، فيوهم أن الواصل غير ضابط[٢].

وجعل الحاكم أجناس العلل عشرة[٣].

وضرب لكل علة مثالاً، ولخصها السيوطي في تدريبه[٤]، وأنا أسوقُها بعناوينها بدون تفصيل وهي:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

والثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره السلامة.

---

(١) شرح نخبة الفكر (ص٨٢).

(٢) الخلاصة في أصول الحديث (ص٧١).

(٣) معرف علوم الحديث (ص١١٣-١١٩).

(٤) تدريب الراوي (١/٢٥٨-٢٦١).

والثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروي عن غيره.

والرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي، فيروي عن تابعي، ويقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته.

والخامس: أن يكون قد روي بالعنعنة، وسقط منه رجل، دلّ عليه طرق أخرى محفوظة.

والسادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

والسابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله.

والثامن: أن يكون الراوي قد أدرك شيخه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة.

والتاسع: أنْ يكون للحديث طريق معروفة، فيروي أحد من غير تلك الطريق فيقع -بناء على الجادة- في الوهم.

والعاشر: أن يروى الحديث مرفوعا من وجه وموقوفاً من وجه.

قال: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.

وهو كما قال: فإن أجناس العلل لا يمكن حصرها إلا أن يقال: إنها على ثلاثة أقسام.

القسم الأول: ما تكون العلة في الإسناد.

والقسم الثاني: ما تكون العلة في المتن.

والقسم الثالث: ما قد يجتمعان معا.

وكل منها قد تكون قادحة، وقد تكون غير قادحة.

فالعلة القادحة في الإسناد: مثل الوقف والإرسال، وغير القادحة: مثل إبدال ثقة بثقة في الإسناد.

والعلة القادحة في المتن: أن يشتمل المتن على شيء مخالف لما ثبت في الأحاديث المشهورة، وغير القادحة أن يشتمل على زيادة، أو نقصان بحيث يمكن الجمع بدون ترجيح أو الحكم بالاضطراب.

ولذا أطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدحُ، كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قيل: من أقسام الصحيح: صحيح معلل، كما قال بعضهم: من الصحيح، ما هو صحيح شاذ[1].

والأئمة المتكلمون في علل الحديث قليلون كما قال الحافظ، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني وغيرهم[2].

ومن أوسع الكتب وأجمعها في بيان العلل الواردة في الأحاديث: (كتاب العلل) للدارقطني.

قال ابن كثير رحمه الله تعالى: «وهو أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إليه مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده».

وقال الذهبي: «وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له، فإنك تَدْهَش ويطول تعجبك».

---

(١) انظر: المقنع (١/٢٢٠).

(٢) شرح نخبة الفكر (ص٨٣).

انظر أقوال العلماء الآخرين في الثناء على كتاب العلل للدارقطني في مقدمة المحقق الدكتور محفوظ الرحمن السلفي رحمه الله تعالى وجزاه كل خير في إخراج بعض الأجزاء من هذه الموسوعة الحديثية العظيمة في معرفة العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

وقد سبقه إلى هذا العلم أمير المؤمنين في الحديث، إمام الأئمة محمد بن إسماعيل البخاري، لقد ذكر الحاكم حديثا وفيه علة، ولما بينها الإمام البخاري اندهش منه مسلم تلميذه وخاطبه بأستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، والحديث هو كما ذكره الحاكم بإسناده عن حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **(من جلس مجلسا كثر فيه لَغَطُه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك)**.

قال الحاكم: هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة قادحة، حدثني أبونصر أحمد بن محمد الوراق، قال: سمعتُ أبا حامد أحمد بن حمدون القصار، يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبَّل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدَّثك محمد بن سلام، قال: ثنا مخلد بن يزيد الحرَّاني، قال أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في كفارة المجلس فما علته؟.

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا

الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، قال حدثنا وُهيب، قال ثنا سهيل، عن عون بن عبد اللّه قوله.

قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل. انتهى[1].

* * *

● **المُعَنْعَن**: هو الإسناد الذي يقال فيه: فلان عن فلان، عن فلان.

أخذ من لفظ (عن) كأخذهم (حولق) و(حوقل) من قول: (لا حول ولا قوة إلا با لله العلي العظيم) و(سبحل) من قول (سبحان ا لله) فإذا روي بلفظ (عن) من غير بيان التحديث والسماع فهو المعنعن.

فالصحيح الذي عليه جماهير أهل العلم أنه من قبيل الإسناد المتصل إذا أمكن لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً إلا إذا عرف الراوي بالتدليس فحينئذ لابد من تصريح بالسماع.

قال الحافظ ابن عبد البر:

«إني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطا ثلاثة وهي:

١- عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢- ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة.

٣- وأن يكونوا بَراءً من التدليس»[2].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٣-١١٤).

(٢) التمهيد (١/١٢).

وقال الحاكم: «الأحاديث المعنعنة التي ليس فيها تدليس متصلة بإجماع أئمة النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس»[1].

وضرب مثلا لذلك فقال:

«حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد اللّه بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن رسول اللّه ﷺ أنه قال: **(لكل داءٍ دواء، فإذا أصيب دواءُ الداءَ بَرِئَ بإذن اللّه عز وجل)**.

قال: «هذا حديث رواته بصريون، ثم مدنيون ومكيون وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعُهم، أو لم يذكروه» انتهى.

ضرب الحاكم هذا المثال وفيه شرط مفقود وهو: أن لا يكون في الإسناد مُدَلِّس، وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي مدلس، فلا يقبل منه هذا الإسناد المعنعن حتى يُصَرِّحَ بالسماع.

وانتقد مسلم رحمه اللّه تعالى من قال إن الحديث المعنعن لا تقوم به الحجة، ولا يحمل على الاتصال حتى يثبت أنهما التقيا في عمرهما مرة فأكثر، ولا يكفي إمكان تلاقيهما.

قال مسلم رحمه اللّه تعالى: «وهذا قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبُه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه... إلا أن يكون هناك دلالة بينة، أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسَّرناه، فالرواية على السماع أبداً» انتهى.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٣٤).

وقد ادعى كثير من أهل العلم أن اشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه هو مذهب علي بن المديني، والبخاري وغيرهما من أهل العلم.

قال الحافظ: «والحامل للبخاري على اشتراط ذلك تجويز أهل ذلك العصر للإرسال، فلو لم يكن مُدلِّساً، وحدث عن بعض من عاصره لم يدل ذلك على أنه سمع منه... إلى أن قال: فاشترط أن يثبت أنه لقيه، وسمع منه، ليحمل ما يرويه عنه بالعنعنة على السماع»[1].

وقال النووي رحمه الله تعالى: «قد أنكره المحققون، وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني والبخاري وغيرهما.. ثم قال: ودليل هذا المذهب المختار أن المعنعن عند ثبوت التلاقي، إنما حمل على الاتصال، لأن الظاهر ممن ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع، ثم الاستقراء يدل عليه، فإن من عادتهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس، ولهذا رددنا رواية المُدَلِّس، فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبني على غلبة الظن، فاكتفينا به، وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن التلاقي، ولم يثبت، فإنه لا يغلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال، ويصير كالمجهول فإن روايته مردودة، لا للقطع بكذبه أو ضعفه، بل للشك في حاله»[2].

---

(١) النكت (٢/٥٩٦).

(٢) شرح مسلم للنووي (١/١٢٨).

وهذا الذي رجحه الذهبي أيضاً في ترجمة مسلم في سيره[1] بعد أن نقل قول أبي بكر الخطيب: وكان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى بسببه.

ثم قال الذهبي: «ثم إن مسلما لحدة في خلقه انحرف أيضاً عن البخاري، ولم يذكر له حديثا، ولا سماه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحطّ على من اشترط اللقى لمن روى عنه بصيغة (عن) وادعى الإجماع على أن المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد اللّه البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة» انتهى.

والخلاصة: أن الخلاف بين البخاري ومسلم في شرطية اللقاء وعدمه في الحديث المعنعن، فاكتفى مسلم بإمكان اللقاء، وإن الثقة لا يقول (عن) إلا وقد لاقاه، وإن لم نعلم ملاقاته إياه، ويرى البخاري أنه لابد من تحقق اللقاء، ولو مرة وإلا فيتوقف فيه، ولذا لزم أن تكون الرواية بالعنعَنة عند البخاري أصح وأقوى من رواية مسلم بها.

ومع ذلك فإن مذهب مسلم له من القوة، فإن الثقة العدل إذا روى عمن أدركه ولو لم يثبت لقاؤه فيحمل على السماع إذا كان غير مدلس، وإذا ما قبلنا هذا، فيذهب عنا كثير من الأخبار، فليس من الأمر اليسير إثبات إمكانية اللقاء في كل راو ثقة غير مدلس، عن شيخه الذي روى عنه بالعنعنة.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٣).

قال ابن حزم: «اعلم أن العدل إذا روى عمن أدركه من العدول، فهو على اللقاء والسماع، سواءٌ قال: أخبرنا أو حدثنا، أو عن فلان، أو قال فلان، فكل ذلك محمول على السماع منه».

وقد تعجب منه الحافظ[١] بعد تصريحه هذا في رده حديث المعازف الذي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة[٢] بقوله: «قال هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال حدثني أبو عامر أو مالك الأشعري - وا لله ما كذبني سمع النبي ﷺ قال: **(ليكونَنَّ من أمتي أقوام يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعارف...)**[٣].

* * *

• **المفردات من الأسماء والكنى والألقاب**: معرفته هام جداً لطالب الحديث لئلا يقع في التحريف والتصحيف، وقد اهتم الحفاظ المصنفون في الرجال بذكر عدد كبير منهم في أواخر أبوابها، بل قد أفردوا أيضاً بالتصنيف، وأشهرهم: البَرديجي البرذعي أحمد بن هارون (ت٣٠١هـ) وهو مطبوع باسم: طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين، وأصحاب الحديث، واستدرك عليه الحفاظ منهم: أبو عبدا لله بن بكير، واستدراكه أيضاً مطبوع بذيل كتاب الطبقات، فمن ذلك ما وقع في كونه ذكر أسماءَ كثيرةً على أنها آحاد، وهي

---

(١) كتاب "الإحكام" (١/١٥١).

(٢) انظر: النكت (٢/٦٠٣).

(٣) فتح الباري (١٠/٥١ رقم الحديث ٥٥٩٠).

مثان ومثالث ولذلك قال ابن الملقن: «والحق أن هذا فَنّ يَصْعُبُ الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض، فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار»[1].

وإليكم ذكر بعض **الأسماء المفردة:**

١- أجمد بن عُجْيان -بالجيم على وزن أحمد- وهو صحابي، وعُجْيان على وزن سفيان، وقيل على وزن عليان.

٢- جُبيب بن الحارث - بالجيم المضمومة والباء الموحدة المكررة- وهو صحابي أيضاً، ذكره ابن السكن وقال: لم يصح إسناد حديثه أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: **(يا رسول الله إني مِقراف للذنوب، قال: فَتُبْ إلى الله عز وجل)**، قال ابن منده: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[2].

٣- سَنْدَر الخَصّي مولى زنباع له صحبة.

٤- ضُريب بن نُقير بن سُمير - مصغرات- أبو السَّليل، وهو من رجال التقريب، وكان ثقة.

وذكر بعض **الكنى المفردة:** منها:

١- أبو العُبَيْدَين -بالمثنى- واسمه: معاوية بن سبرة وهو تابعي له حديثان أو ثلاثة، وثقه ابن معين، توفي سنة (٩٨هـ).

٢- أبو العُشَراء الدارمي، اسمه: أسامة، وقيل غير ذلك، وهو أعرابي مجهول

---

(١) المقنع (٥٦٦/٢)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٥٠١)، مع محاسن الاصطلاح.

(٢) انظر: الإصابة (٢٢٤/١)، قال الحافظ: في إسناده نوح بن ذكوان ضعيف، وتابعه أيوب ابن ذكوان وهو ضعيف أيضاً، ويحتمل أن يكون بعض الرواة حرَّف نوحا بأيوب.

لا يدري من هو؟ من رجال التقريب. لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٣- أبو المُدِلَّة -بكسر المهملة، وفتح اللام المشددة- سماه ابن حبان[١].

وأبو نعيم[٢] عبيد اللّه بن عبد الله مولى عائشة، روى عن أبي هريرة، وعنه أبو مجاهد.

٤- أبو مُعَيد - مصغر مخفف الياء- هو حفص بن غيلان شامي صدوق فقيه، رمي بالقدر من رجال التقريب.

وذكر بعض الألقاب المفردة: منها:

١- سَفِينةُ مولى رسول اللّه ﷺ، اسمه مِهْران، وقيل غيره، وهو لقب فرد لقب به لكثرة ما حمله في بعض الغزوات من سَيف وتُرس وغيرهما. وهو صحابي يكنى بأبي عبد الرحمن.

٢- مِنْدَلُ بن علي - بكسر الميم- ويقولون -بفتحها اسمه عمرو، ضعيف من رجال التقريب.

٣- سُحنون بن سعيد-بضم السين وفتحها- صاحب المدونة، اسمه عبد السلام.

٤- مُطَيَّ، هو أبو جعفر محمد بن عبداللّه الحضرمي الحافظ المعروف[٣].

وتجد في آخر التقريب (الألقاب المفردة) وهي كثيرة جداً.

* * *

● **المقابلة:** اهتم المحدثون بمقابلة المنسوخ بعد نسخه ليكون الكتاب

---

(١) الثقات (٥/٧٢)،

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح (ص٥٠٥).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٢).

المسموع سَليما من الأخطاء.

قال القاضي عياض: «مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به مُتَعَيِّنة لابد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخةٍ تحقّق ووُثِق بمقابلتها بالأصل»[١]، «وأفضل العرض أن يقابل كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه حين سمع من الشيخ، أو قرئ عليه، لما فيه من وجود الاحتياط، والإتقان من الجانبين، بمعنى أن كلا منهما أهل لذلك، فإن لم تجتمع هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منهما»[٢].

والضابط فيه: إن كان الشخص مستيقظاً حافظاً فلو راجعه وقابله مع نفسه فهذا أفضل.

وإن كان الشخص يطرأ عليه الغفلة فالمقابلة مع الآخرين أولى في حقه، ويميل إليه ابن دقيق العيد[٣]، وانظر أيضاً: (المعارضة).

* * *

● **مقارب الحديث**: بفتح الراء وكسرها، وهو من صيغ التعديل.

والمعنى بالفتح: أن حديث غيره يقارب حديثه.

وبالكسر: أن حديثه يقارب حديث غيره من الثقات، أي: أن حديثه ليس بشاذ ولا منكر.

وقال ابن سيد الناس: «إذا قرئ بالكسر فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قرئ بالفتح فهو من ألفاظ الجرح»، وجزم بذلك أيضاً البُلْقِيني.

---

(١) انظر: الإلماع (ص١٥٨-١٥٩).

(٢) انظر: شرح شرح نخبة الفكر للقاري (ص٨٠٥).

(٣) انظر: الاقتراح (ص٤٤).

إلا أن الصحيح هو القول الأول بأنه من ألفاظ التعديل على كل حال؛ فهذا هو رأي العراقي والذهبي والسيوطي وغيرهم[١]، وهو الصحيح إن شاء الله.

قال الترمذي في جامعه، في كتاب السير، باب ما جاء في أمان العبد والمرأة[٢]، قال: حدثنا يحيى بن أكثم، حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **(إِنَّ المَرْأة لَتَأْخُذ لِلْقَوْم)** يعني تجير على المسلمين.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وسألت محمدا [يعني البخاري] فقال: هذا حديث صحيح، كثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث».

ومثال آخر ما رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن[٣] ما عدا النسائي، عن عبد الله بن محمد ابن عقيل، عن ابن الحنفية، عن علي رضي الله عنه مرفوعا **(مَفْتاح الصَّلاة الطُّهُور، وتَحْرِيمها التَّكْبِير، وتَحْلِيلها التَّسْلِيم)**.

قال الترمذي: «سألت محمدا [البخاري] عن عبد الله بن محمد بن عقيل، فقال: رأيت أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي

---

(١) فتح المغيث (١/٣٣٩)، وتدريب الراوي (١/٣٤٩).

(٢) جامع الترمذي (٤/١٤٢).

(٣) أبو داود (١/٤٩، ٤١١)، والترمذي (١/٩)، وابن ماجه (١/١٠١)، والدرامي (١/١٧٥)، والدارقطني (١/٣٦٠)، وأحمد (١/١٢٣-١٢٩)، كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل به. راجع تخريجه في السنن الصغرى (رقم ٣٥٩) بتحقيقي.

يحتجون بحديثه، وهو مقارب الحديث»[١].

* * *

● **المفيد**: من ألقاب المحدثين، فقد لقّب به الخطيبُ محمدَ بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن عبد اللّه، أبا بكر بالمفيد[٢]، وتوفي المفيد هذا سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة. وبعد أن نقل الذهبي من الخطيب قال: «حدثني محمد بن عبد اللّه، عن أبي نعيم قال: موسى بن هارون سماني: المفيد».

قال الذهبي: «فهذه العبارة أول ما استعملت لقبا في هذا الوقت قبل الثلاثمائة، والحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة[٣].

* * *

● **المقطوع**: هو الموقوف على التابعي ومن دونه قولا أو فعلا، فهو وصف للمتن الذي أضيف إلى التابعي أو من دونه، وقد يكون السند إليه متصلا بخلاف المنقطع، فإن الإسناد إلى الحديث غير متصل، وإن وجد في كلام السلف التعبير بالمقطوع عن المنقطع فهو من التجوز والتوسع، وإلا فالأصل كما قلنا وعليه استقر اصطلاح المتأخرين.

ومثال المقطوع قول الحسن البصري في المستحاضة: «تغتسل من صلاة الظهر إلى مثلها من الغد»[٤].

---

(١) انظر أيضاً: علل الترمذي (١/٨١).

(٢) تاريخ بغداد (١/٣٤٦).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/٩٧٩).

(٤) ابن أبي شيبة (١/١٥٣).

وقول أبي العالية: «ليس في الكلام والسباب والصخب وضوءٌ»[1].

حكم المقطوع:

أنه لا يحتج به، إلا أنه يستأنس بقول أهل العلم من التابعين وأتباعهم، لأنهم كانوا في القرون المشهود لها بالخير، إذا أخبروا بشيء ولم يكن معارضاً بالمرفوع، أو بقول الصحابي، قُدِّم على رأي الآخرين.

* * *

● **المقلوب:** هو الحديث الذي وقع في متنه، أو في إسناده تغيير.

أو بعبارة أخرى: هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر.

وله أقسامه:

١- قلب في الإسناد.

٢- قلب في المتن.

٣- قلب في الإسناد والمتن جميعاً.

أما القلب في الإسناد فله نوعان:

أحدهما: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ، فيجعل مكانه آخر في طبقته ليرغب فيه لغرابته.

وذلك كأن يكون الحديث مشهوراً عن سالم بن عبد الله فيجعل عن نافع، أو يكون مشهوراً عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، فيجعل عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

فإن وقع ذلك عمدا للإغراب فهو محرم، لأن فيه إيهاما للسامع

---

(١) المصدر السابق (١/١٥٩).

ولذلك أطلق عليه ابن دقيق العيد: بأنه سارق الحديث[١].

ومثاله ما رواه عمرو بن خالد، عن حماد بن عمرو النصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول اللّه ﷺ: **(إذا لقيتم المشركين في طريق، فلا تبدءوهم بالسلام)**.

فإن هذا الحديث قال فيه العقيلي: «لا يعرف من حديث الأعمش، وإنما يعرف من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ»[٢].

وكذلك أخرجه مسلم وغيره[٣].

فجعل حمادُ بن عمرو النصيبي الأعمشَ موضع سهيل[٤]. فإن عرف أنه تعمد ذلك وهو ضعيف حُكم عليه -كما قال ابن دقيق العيد- بأنه سارق الحديث، ويدخل في زمرة الضعفاء والمتروكين.

وحماد بن عمرو النصيبي هذا حكم عليه البخاري بأنه: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث.

وإن كان وقع ذلك من وهم الراوي وعدم ضبطه، فيحكم عليه بما يستحقه من الشذوذ والنكارة.

والثاني: أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة، واسم أبيه، مثل أن يكون الأصل (كعب بن مرة) فيجعل الراوي: (مرة بن كعب) أو أن يكون (سعد بن معاذ) فيجعل: (معاذ بن سعد).

---

(١) الاقتراح (ص٢٣٦).

(٢) انظر النكت (٢/٨٦٥).

(٣) انظر صحيح مسلم (٤/١٧٠٧).

(٤) انظر النكت (٢/٨٦٥).

وهذا القدر من القلب لايقدح في صحة الرواية، ولا يُضَعَّفُ فاعلُه.

٢- ومثال متن وقع فيه القلب: حديث إخفاء الصدقة وهو ماأخرجه البخاري[١] من حديث أبي هريرة، قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: (**سبعة يُظِلُّهم اللّه تعالى في ظِلّه يوم لا ظِلَّ إلا ظلّه...**) فذكر فيه (**رجلا تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شمالُه ما تنفق يمينُه**).

فوقع القلبُ فيه من بعض رواته فروى بلفظ: (**حتى لا تعلم يمينُه ما تنفق شمالُه**) هكذا رواه مسلم[٢].

٣- وقلب الإسناد والمتن جميعاً، هو أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس.

وقد يقع ذلك لقصد الامتحان، مثل قلب أهل بغداد على البخاري مائة حديث متونها وأسانيدها حين قدم بغداد، فرد كل متن إلى إسناده، فأذعنوا لفضله.

والقصة مشهورة جدا ساقها بإسنادها الخطيب في ترجمة البخاري في تاريخه[٣].

قال الحافظ: «سمعت شيخنا غير مرة يقول: ما العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتساع معرفته، وإنما يتعجب منه في هذا لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة»[٤].

---

(١) البخاري (٦٦٠، ١٤٢٣).

(٢) مسلم (٣/٧٠ مع شرح النووي).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٢٠).

(٤) النكت (٢/٨٦٩-٨٧٠).

وذكر الحافظ قصة مماثلة وقعت لأبي نعيم ويحيى بن معين وغيرهما.

الحكم على الحديث المقلوب:

إن كان القلب عن عمد بقصد الإغراب فلا يجوز؛ لأنه غرر، وإن كان لقصد الامتحان فلا بأس به للتثبت، وإن كان وقع من أجل الوهم فهذا يُلَيِّنُ صَاحبَه، ويكون حديثه من أنواع الضعيف المردود.

من أشهر المصنفات في المقلوب.

١- كتاب الخطيب البغدادي باسم: (رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب).

٢- ثم كتب الموضوعات والضعفاء.

* * *

● **المناولة:** يقال: ناوله إياه، إذا أعطاه.

وهو عبارة عن إعطاء الشيخ الطالبَ شيئاً من مروياته ويقول له: هذه من مروياتي فخذها تمليكاً، أو إعارة لينسخها ويقول له: إروه عني.

فإذا كانت المناولةُ مقرونةً بالإجازة فلا خلاف في جواز الرواية بها إلا أنها دون السماع.

وقد يأتي الطالبُ بكتاب من كتب الشيخ ويناوله، فيتأمله الشيخُ ليعلم صحته، وعدم الزيادة والنقصان فيه، ثم يعيده إلى الطالب ويقول له: هو من حديثي أو سماعي فارْوِه عني.

ويشترط في المناولة الإجازةَ بالرواية وإلا فهو بقل وخل، وإن كان الخطيب قد نقل عن طائفة من العلماء جوازَ الرواية بدون الإجازة.

والأصل فيه ما علقه البخاري[١] أنه ﷺ كتب لأمير السرية كتاباً، وقال له: (**لا تَقْرأْهُ حتى تبلغ مكان كذا**). فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ.

وعزا البخاري الاحتجاج به إلى بعض أهل الحجاز.

والحديث ذكره ابن إسحاق في مغازيه فقال: حدثني يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير قال: بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش إلى نخلة...

وهذا إسناد جيد وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث إلا أنه مرسل، وتابعه أيضاً الزهري عن عروة، ورواه الطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في المدخل من طريق أبي السوار، عن جندب بن عبد الله مرفوعاً متصلاً[٢].

وتستعمل صيغة الأداء في المناولة مثل قولهم: ناولني، وأجازني مناولة، أو حدثنا مناولة، أو أخبرنا مناولة.

* * *

● **من حدَّث ونَسِي**: إذا نسي الشيخ، والراوي عنه ثقة وجازم بما سمع، وأظهر الشيخ احتمالاً فقال: ما أذكر هذا، أو لا أعرفه، أو نحو ذلك فالذي عليه جمهور المحدثين أنه يقبل هذا الحديث، لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ.

ومثاله ما رواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيعة، عن سهيل

---

(١) صحيح البخاري - كتاب العلم (١/١٥٣).

(٢) وحسَّن إسنادَه الحافظ فقال: «ووجدت له شاهداً من حديث ابن عباس عند الطبراني في التفسير، فبمجموع هذه الطرق يكون حسناً»، انظر: الفتح (١/١٥٥).

ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين[١].

قال الدراوردي: ثم لقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه؛ لأن سهيلاً أصابته علة أذهبتْ بعض عقله، فنسي بعض حديثه، فكان بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عني، أني حدثتُه، عن أبي، عن أبي هريرة فذكر الحديث، و لم ينكر عليه أحد من التابعين؛ لأن الراوي عنه ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال، وقد روى كثير من الأكابر أحاديث ثم نسوها فحدثوا بها عمن سمعها منهم.

وخالف في ذلك أصحاب أبي حنيفة فقالوا: يسقط الحديث، ويكون جرحاً في الراوي، لأن إنكار الشيخ على الراوي يجعله مجروحا[٢].

وأما إذا كان الشيخ جازماً بأنه لم يحدث بهذا الحديث ويقول: إن فلاناً كذِب عليَّ ما رويت هذا أبدا، أو نحو ذلك رُدّ هذا الخبر بالاتفاق.

وأما الراوي فلا يكون مجروحاً بهذا الإنكار، فلا يبطل جميع ما روى؛ لأنه جرح غير ثابت بالواحد، لأن الراوي العدل أيضاً يجرح شيخه ويقول: قد كذب في تكذيبه لي، وهو يعلم أنه قد حدثني[٣].

قال الحافظ: «ولا يكون ذلك الخبر قادحاً في واحد منهما للتعارض».

وقال علي القاري: «أي ليس أحدهما أولى بقبول ما تضمن الجرح

---

(١) رواه مسلم في القضاء، باب القضاء بالشاهد واليمين، وأبو داود (٣/٣٤)، والترمذي (٣/٦١٨)، وابن ماجه (٢/٧٩٢)، من طريق الدراوردي، وأما القصة فنقلها أبو داود.

(٢) انظر: كشف الأسرار (٣/٦٠).

(٣) انظر: الكفاية (١٣٨-١٣٩).

من الآخر، فلا يكون رد الحديث المروي بخصوصه قادحاً في عموم الروايات الباقية عنهما»[١].

وتظهر فائدة ذلك في قبول رواية كل واحد منهما في غير ذلك الخبر، فمن يرى أن إنكار الشيخ على التلميذ جرح له -كما هو مذهب أصحاب أبي حنيفة- تكون جميع مروياته ضعيفة، ومن يرى أن ذلك ليس بجرح -كما هو رأي المحدثين وجمهور الفقهاء- لا تكون أحاديثه الأخرى ضعيفة.

ومن أشهر المصنفات في هذا:

١- (من حدَّث ونسي) للحافظ الدارقطني كما قال الحافظ في شرح النخبة، وعزاه غير واحد من العلماء للخطيب كابن الصلاح في مقدمته[٢].

وابن كثير أقره في اختصاره[٣]، والذهبي في ترجمة الخطيب[٤]. واختصره السيوطي بعنوان: (تذكرة الموتسي فيمن حدث ونسي) وهو مطبوع بتحقيق صبحي السامرائي.

* * *

● **من السنة كذا:** إذا كان القائل صحابياً فجمهور أهل الحديث على أن له حكم المرفوع، كقول أبي قلابة عن أنس: **(من السنة إذا تزوج الرجلُ البِكْرَ على الثيب أقام عندها سبعاً)** متفق عليه.

---

(١) انظر: شرح شرح نخبة الفكر (ص٦٥٢-٦٥٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص١٣٠).

(٣) ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (١/٣١٣).

(٤) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٨/٤٩٠).

قال أبو قلابة: «لو شئت لقلت: إن أنسا رفعه إلى رسول الله ﷺ».

ويحتمل أن لا يكون حكمه مرفوعاً لإطلاق السنة على سنة رسول الله ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين مثل قول علي ﷺ في حد الشرب: «جعله النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة»، رواه مسلم وغيره.

فلذا قيد أهل العلم بالقرائن كما لو قال أبو بكر ﷺ: «من السنة كذا»، فإنه يقصد به المرفوع، إذ لم يتأمر عليه أحد غير النبي ﷺ، وأما غيره من الصحابة فقد تأمر عليهم الخلفاء، فقالوا: لا نحكم بأنه مرفوع أو غير مرفوع إلا بالقرائن، والصحيح عند أهل الحديث أن الأصل أنه مرفوع، إلا إذا قيد بالخلفاء.

قال البيهقي: «لا خلاف بين أهل النقل أن الصحابي إذا قال: أُمِرْنا، أو نُهينا، أو من السنة كذا أنه يكون حديثا مسندا»[1].

وأما لو قال التابعي: (من السنة كذا) فالصواب أنه موقوف.

* * *

● **المنسوب إلى غير أبيه:** لا يتميز الراويان أو أكثر وأسماؤهم واحدة إلا بنسبتهم إلى آبائهم، ولكن وجد عدد من الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ينسبون إلى غير آبائهم فالحاجة لمعرفة هؤلاء ماسة لدفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم، وهم على ضروب منها:

١- من نسب إلى أمه: كمعاذٍ ومعوِّذٍ ابني عفراء، وهما اللذان أثبتا أبا جهل يوم بدر، ولهما شقيق آخر يقال له: عوذ، وقيل: عوف، وأمهم

---

(١) انظر: النكت (٢/٥٢٢-٥٢٣).

عفراء بنت عبيد، وقد نسبوا إليها، وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري.

وابن أم مكتوم الأعمى المؤذن، وكان يؤم الناس أحياناً عن رسول الله ﷺ في غيبته.

وسهيل وسهل وصفوان بني بيضاء دَعْد، وبيضاء اسم أمهم، وأبوهم وهب.

وكذلك شرحبيل بن حسنة، وعبدا لله بن بُحينة، وإسماعيل بن عُلية، وسعد بن حَبْتَة، وإبراهيم بن هراسة، كل هؤلاء نسبوا إلى أمهاتهم.

٢- من نسب إلى جدته، كيعلى بن مُنْيَة -هي أم أبيه، وفيه خلاف- وبشير بن الخصاصية أم جده الثالث.

قال ابن الصلاح: ومن أحدث ذلك عهداً شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف بابن سُكَينة، وهي أم أبيه.

وقال ابن كثير: وكذلك شيخنا العلامة أبو العباس ابن تيمية، هي أم أحد أجداده الأبعدين، وهو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني[1].

٣- من نسب إلى جده، كما قال النبي ﷺ يوم حنين، وهو راكب على البغلة يُركضها إلى نحر العَدُوِّ وهو ينوه باسمه يقول: (**أنا النبي لا كَذِبْ، أنا ابن عبد المطلب**) وهو رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب.

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث (٢/٦٤٣).

وكأبي عبيدة بن الجراح أحد العشرة، وهو عامر بن عبد اللّه بن الجراح الفهري.

وابن جريج، وهو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جُريج، ومجمع ابن جارية، وهو مجمع بن يزيد بن جارية، وبنو الماجِشُون -بكسر الجيم، وضم الشين منهم: يوسف بن يعقوب أبي سلمة الماجشون - وهو لقب يعقوب، والإمام أحمد بن حنبل، وهو أحمد بن محمد بن حنبل-.

وبنو أبي شيبة، أبو بكر وعثمان الحافظان، وأخوهما القاسم.

أبو شيبة: هو جدهم واسمه: إبراهيم بن عثمان الواسطي،

٤- من نسب إلى أجنبي بسبب: مثل المقداد بن عمرو الكِندي، يقال له: ابن الأسود، لأنه كان زوج أمه -وهو ربيبه فتبناه فنسب إليه.

ومثله الحسن بن واصل - يقال له ابن دينار، لأنه كان زوج أمه فنسب إليه.

وقد نبه ابن الملقن أن هذا خفي على ابن أبي حاتم[1] حيث قال فيه: "الحسن بن دينار بن واصل" فجعل واصلاً جده[2].

ومن أشهر المؤلفات فيه:

١- تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه - للفيروز آبادي وهو مطبوع.

٢- وكتب التراجم العامة.

* * *

● **المنسوب على خلاف الظاهر:** الأصل في النسبة أن ينسب الإنسان

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١/٢/١١).

(٢) انظر: المقنع (٦٢٩/٢).

إلى قبيلته، أو بلده، أو صنعته، أو ولائه، وغيرها، ولكن وجد عدد من الرواة نسبوا على خلاف الظاهر لعارض، أو سبب، فاهتم المحدثون ببيان هذه العوارض والأسباب دفعاً للوهم الذي قد ينشأ من هذه النسبة.

ومن هؤلاء:

١- أبو مسعود عقبة بن عمرو البدري، في قول الأكثرين أنه لم يشهد بدراً، بل نزل بها فنسب إليها، ولكن يرى البخاري ووافقه مسلم أنه ممن شهد بدراً، فروى البخاري في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً حديث عروة بن الزبير، عن بشير بن أبي مسعود قال: «أخر المغيرة العصر، فدخل عليه ابو مسعود عقبة بن عمرو جد زيد ابن حسن، وكان شهد بدراً».

قال الحافظ ابن حجر: «الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير، وهو حجة في ذلك لكونه أدرك أبا مسعود، وإن كان روى عنه الحديث بواسطة»[(١)].

وكذا جزم به مسلم في كتابه: "الكنى"[(٢)].

٢- وسليمان بن طرخان التيمي، لم يكن منهم، وإنما نزل فيهم فنسب إليهم، وهو مولى ابن مرة[(٣)].

---

(١) انظر: فتح الباري (٣١٨/٧).

(٢) الكنى (٧٧٨/٢).

(٣) انظر: الأنساب (١٢٤/٣).

٣- ويزيد الفقير: أصيب في فقار ظهره، فكان يألم منه حتى ينحنى له.

٤- وخالد بن مهران أبو المنازل الحذاء، لم يكن حذاء، وإنما يجلس عندهم فنسب إليهم، فيما حكاه البخاري في تاريخه[1] عن يزيد بن هارون «أنه ما حذا نعلا قط».

قال السخاوي: «واعلم أن مما كثر الاشتباه فيه، وعم الضرر به، من ينسب حُسَينيا لسكناه محلا من القاهرة أو بلدة أو غيرهما، فيتوهم أنها نسبة للحسين بن علي، ويوصف بالشرف، ولذا كان بعض مُتْقني العلماء من ينسب كذلك يقيد بقوله: للسكنى، أو زبيريا لمحلة بنواحي الغربية، فيتوهم أنها للزبير بن العوام حواري رسول اللّه ﷺ، أو جعفريا لمحلة أيضاً فيتوهم أنها جعفر بن أبي طالب، أو قرشيا لمحلة تسمى القرشية فيتوهم أنها لقريش، أو جراحيا لمحلة أخرى فيتوهم أنها لأبي عبيدة بن الجراح، أو عباسيا للعباسية من الشرقية فيظن أنها من ذرية العباس عم النبي ﷺ، في أشباه لذلك عم الضرر بها»[2].

* * *

● **المنقطع**: هو أن يسقط من الإسناد رجل، أو يُذكر فيه رجل مُبهم، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر، ثم قد يكون الانقطاع ظاهراً، وقد يخفى، فلا يدركه إلا أهل المعرفة، لأن ظاهره الصحة والاتصال، فيعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل، أو أكثر بأن فيه انقطاعاً.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/١٧٤).

(٢) فتح المغيث (٣/٢٧٣).

وكان للدارقطني، ثم للبيهقي حظ وافر في معرفة الحديث المنقطع.

ومن العلماء من يقول: المنقطع مثل المرسل، وهو كل ما لا يتصل إسناده، نجد هذا في كلام البيهقي كثيراً، غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول اللّه ﷺ،

والمنقطع يستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة، قال الخطيب: «مثل أن يروي مالك بن أنس، عن عبد اللّه بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد اللّه، أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك».

وقال أيضاً: «وقال بعض أهل العلم -الحديث المنقطع ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله»[١].

قال ابن الصلاح: «وهذا بعيد غريب»[٢].

وعلق عليه الشيخ الألباني فقال: «لأن هذا هو المقطوع».

وحكم المنقطع: الحديث المنقطع من أقسام الحديث الضعيف باتفاق العلماء وذلك لجهل الراوي المحذوف.

قال الجوزجاني: «وهو أسوأ حالاً من المرسل»[٣].

وقال ابن السمعاني: «من منع قبول المرسل فهو أشد منعا لقبول المنقطعات»[٤].

والحديث المنقطع يتقوّى بمجيئه من طريق آخر منطقعاً، أو بقول

---

(١) الكفاية (ص٢١).

(٢) اختصار علوم الحديث (١/١٦٦).

(٣) توضيح الأفكار (١/٣٢٩).

(٤) النكت (٢/٥٧٣).

صحابي مادام لا يعارضه ما هو أقوى منه.

* * *

● **المنكر**: يستعمل المنكر عند المحدثين على معنيين:

أحدهما: أن يخالف راويه الثقات.

والثاني: أن لا يكون راويه عدلا ضابطا، وإن لم يخالف فهو منكر أيضاً.

قال مسلم في مقدمة صحيحه:

«وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفتْ روايتُه روايتَهم، أو لم تكن توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله، ولا مستعمله» انتهى.

وأما إن كان الذي تفرد به عدلا ضابطا حافظاً قبل شرعاً، فلا يقال له (منكر) وإن قيل له ذلك فهو لغة[1].

وتحصل النكارة في الحديث بكثرة الغفلة أو الفسق.

فمن كان هذا حاله لا يقبل منه حديثه سواء خالف الثقات، أو لم يخالف.

ومثال مخالفة الثقات ما رواه أصحاب السنن[2] من حديث همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: (**كان النبي ﷺ إذا دَخَلَ الخَلاءَ وَضَعَ خَاتَمَه**).

قال أبو داود: «هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث، لابن كثير (١/١٨٣).

(٢) أبو داود (الطهارة ١٩) والترمذي (في اللباس ١٧٤٦) وفي الشمائل ٨٨، وابن ماجه (الطهارة ٣٠٣) والنسائي الكبرى ٩٥٤٢، كلهم من طريق همام بن يحيى به.

زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ: **(اتخذ خاتماً من ورقٍ ثم ألقاه)** والوهم فيه من همام، و لم يروه إلا همام، انتهى.

وقال الترمذي: «حسن غريب».

وقال النسائي: «وهذا الحديث غير محفوظ».

ثم رواه من طريقه عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن أنس أنه رأى في يد رسول اللّه ﷺ خاتماً من ورق يوما واحداً فصنعوه فلبسوه فطرح النبي ﷺ وطرح الناس.

قال البيهقي بعد أن روى الحديث من طريق ابن جريح عن الزهري، ثم ذكر قول أبي داود: «هذا هو المشهور عن ابن جريج، دون حديث همام» انتهى[1].

ثم ذكر له شاهدا ضعيفا من حديث ابن جريج مثل حديث همام.

وهذا المثال الذي ذكره أهل العلم للحديث المنكر يصلح أن يكون مثالا للشاذ، لأن همام بن يحيى وإن كان قد خالف إلا أنه ثقة روى له الجماعة.

وقال الإمام أحمد: «ثبت في كل المشايخ»، وقال أبو حاتم: «ثقة في حفظه شيء».

وقال الحافظ في التقريب: «ثقة ربما وهم».

ولذا لم يقبل ابن التركماني تعليل البيهقي لحديث همام عن ابن جريج، بل جعل حديث ابن جريج عن الزهري بلا واسطة، وحديثه عن الزهري بالواسطة حديثين مختلفين سندا ومتنا.

---

(١) السنن الكبرى (١/٩٥).

وفصَّل الحافظ القول في هذا فقال: «إن أبا داود حكم عليه بكونه منكراً، لأن هماما تفرد به عن ابن جريج، وهُما وإن كانا من رجال الصحيح، فإن الشيخين لم يخرجا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً، لأن أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من جهة ابن ابن جريج دلّسه عن الزهري بإسقاط الواسطة، وهو زياد بن سعد، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، هذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب، فإنه شاذ في الحقيقة، إذ المنفرد به من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً»، انتهى[1].

والمثال الثاني ما أخرجه ابن ماجه[2] من رواية أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: **(كلوا البلحَ بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان)**.

قال النسائي: «منكر تفرد به أبو زُكير».

ورواه أيضاً البيهقي في (كتاب الآداب)[3].

وقال: تفرد به أبو زُكير حديثا.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

---

(١) النكت (٢/٦٧٧).

(٢) ابن ماجة (كتاب الأطعمة رقم ٣٣٣٠).

(٣) كتاب الآداب (رقم ٦٦٧).

والحديث أخرجه أيضاً الحاكم في مستدركه و لم يحكم عليه بالصحة مع تساهله[١]. وعلق عليه الحافظ الذهبي بقوله: «هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف».

كما أن هذا الحديث أورده الذهبي في ميزانه في ترجمة يحيى بن محمد ابن قيس وقال فيه أيضاً: «هذا حديث منكر»[٢].

واعلم أن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف.

فالحديث الذي يخالفه المنكر يقال له (المعروف) والحديث الذي يخالفه الشاذ يقال له (المحفوظ).

* * *

• منكر الحديث:

وله عدة إطلاقات عند المحدثين، منها:

١- ما رواه الضعيف مخالفا للثقة:

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عُرضتْ روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا- خالفتْ روايتُه روايتَهم، أو لم تَكَدْ توافقها؛ فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولِه ولا مستعملِه»[٣].

وعليه أكثر الكُتّاب في مصطلح الحديث، وهو بهذا يباين الشاذ؛ لأن

---

(١) الحاكم في المستدرك (٤/١٢١).

(٢) الميزان (٤/٤٠٥).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (ص٧).

راوي الشاذ ثقة، فيقابل المنكرُ المعروفَ، ويقابل الشاذ المحفوظ.

والمخالفة قد تكون في الإسناد، وقد تكون في المتن.

ومثال ذلك ما سئل أبو زرعة عن حديث رواه حبيب بن حبيب أبو حمزة بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **(مَنْ أَقام الصَّلاة، وآتى الزَّكَاة، وَحَجَّ البَيْت، وَصَام رَمَضان، وَقَرى الضَّيْف، دَخَل الجَنَّة)**.

قال أبو زرعة: «هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف»[(١)].

فهذا مثال للمخالفة في الإسناد.

وليس من شرطه أن يكون جميع مروياته هكذا، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير فهو منكر، كما قال الذهبي في ترجمة عبد الله ابن معاوية الزبير[(٢)] في (الميزان).

وقال ابن دقيق العيد في (شرح الإمام): «قولهم: روى مناكير، لا تقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة؛ كيف وقد قال أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث منكرة»؟ وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث **(الأَعْمال بِالنِّيَّات)**»[(٣)].

---

(١) علل الترمذي (٢/١٨٢).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٢/٥٠٧)، وفتح المغيث (١/٣٤٧).

(٣) فتح المغيث (١/٣٤٧).

٢- ما رواه الضعيف من غير شرط المخالفة:

كقول الترمذي في جامعه في كتاب الأدب: «باب ما جاء في السلام قبل الكلام: حدثنا الفضل بن الصباح، أخبرنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (**السَّلام قَبْل الكَلام**)، وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال: (**لاَ تَدْعُوا أَحَداً إِلَى الطَّعام حَتَّى يُسَلِّم**).

هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، سمعت محمدا [يعني البخاري] يقول: «عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث». انتهى.

وإليه يشير الذهبي في ترجمة علي بن المديني بقوله: «وإنّ تفرّد الثقة المتقن يعدّ صحيحا غريبا، وإنّ تفرّد الصدوق ومن دونه يعدّ منكرا، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا أو إسنادا يصيره متروك الحديث»[1].

٣- ما تفرد به الثقة بدون مخالفة من أوثق منه:

على هذا الاصطلاح مشى الإمام أحمد في كثير من الرجال في كتابه (العلل)؛ فإنه يطلق كلمة: «منكر الحديث» على الراوي إذا تفرد وهو ثقة.

قال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة: «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء

---

(١) الميزان (٣/١٤٠-١٤١).

من حاله، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم»[١].

هذا إذا عرف أنه لم يخالف، وأما إذا خالف من هو أوثق منه، كمخالفة ابن خصيفة زميلَه محمد بن يوسف في صلاة التراويح بعشرين ركعة؛ ومحمد بن يوسف أوثق منه وروى إحدى عشرة ركعة- فهو شاذ على الاصطلاح العام، وحققت هذا الموضوع في صلاة التراويح.

وعلى هذا فيجب أن يعلم الباحث أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى له إطلاقان في قوله «منكر الحديث»:

الأول: تفرد الثقة بدون مخالفة.

والثاني: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

قال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري: «احتج به الأئمة كلهم؛ وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[٢].

ومن هنا سوّى بعضُ العلماء بين الشاذ والفرد المطلق، سواء أكان المفرد ثقة أم غير ثقة، خالف أم لم يخالف؛ إذا روى حديثا وانفرد به فهو الشاذ؛ فيكون الشاذ عندهم على نوعين: شاذ صحيح، وشاذ غريب، وهو مذهب الحافظ أبي يعلى الخليلي[٣].

٤- وقد يطلق المنكر على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء:

قال الحاكم: «قلت للدارقطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل، قال:

---

(١) هدي الساري (ص٤٥٣).

(٢) هدي الساري (ص٢٩٢).

(٣) فتح المغيث (١/١٨٧).

ثقة، فقلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة»[١].

٥- وقد تكون النكارة من جهة من روى عن الراوي:

مثل إبراهيم بن الهيثم بن المهلب أبي إسحاق البلدي، قال ابن عدي: «وقد فتّشت عن حديثه الكثير؛ فلم أرَ له منكرا يكون من جهته، إلا أن يكون من جهة من روى عنه»[٢].

٦- من لا تحل الرواية عنه:

وهو مذهب البخاري.

قال الذهبي في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي أبي عبد الرحمن: «قال البخاري: منكر الحديث، ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه (منكر الحديث) فلا تحل الرواية عنه»[٣].

وفي ترجمة سليمان بن داود اليمامي: «قال البخاري: منكر الحديث، وقد مرّ لنا أن البخاري قال: من قلت فيه (منكر الحديث) فلا تحل رواية حديثه»[٤].

* * *

● **من معادن الصدق:** من ألفاظ التعديل. استعمله ابن عيينة في مِسْعر ابن كدام[٥]، وهو أبو سلمة الكوفي كان من أفاضل الناس وثقاتهم.

---

(١) فتح المغيث (١/٣٤٧).

(٢) الكامل (١/٢٧٣).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٦).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٠٢).

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/١١٤).

مات سنة خمس وخمسين ومائة.

* * *

● **الموافقة:** من أقسام الإسناد العالي، وهي: الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، مثاله كما قال الحافظ ابن حجر:

«روى البخاري عن قتيبة، عن مالك حديثا، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج (ت٣١٢هـ) عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه»[1].

انظر مزيدا من التفاصيل في: «العالي والنازل من الإسناد».

* * *

● **الموالي من الرواة:** الموالي مفرده -مولى، وهو من الأضداد يطلق على المالك والعبد، والمُعتِق والمُعتَق.

الأصل في نسبة الراوي أن ينسب إلى قبيلته كقولهم قرشي - أي من أولاد قريش، وتميمي، أي من أولاد تميم.

وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء أضافوا كلمة (مولى) فقالوا: (مولى قريش) أو (القرشي مولاهم).

وقد نسب كثير من الرواة إلى مواليهم وهم على أضرب:

الأول: مولى عتاق: وقد جاء في الحديث الصحيح: (**الولاءُ لمن أعتق**)، وفي حديث آخر: (**مولى القوم من أنفسهم**) فربما ينسب شخص

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر (ص١٢٤).

إلى قبيلة فيعتقد السامع أنه منهم صَليبة، وإنما هو من مواليهم، فيجب تمييز ذلك، وقد اهتم المحدثون بذكر هؤلاء، وهم كثيرون، مثل مولى رسول اللّه ﷺ ثوبان: كان من سبي اليمن، فأعتقه رسول اللّه ﷺ .

وشُقران: كان حبشيا لعبد الرحمن بن عوف فوهبه لرسول اللّه ﷺ فأعتقه وكان ممن شهد دفن النبي ﷺ.

ورويفع: كان من سبي خيبر، وزيد بن حارثة: من سبي العرب فأعتقه رسول اللّه ﷺ، وسَفينة، ومِهران، وغيرهم وكل منهم يقال له مولى رسول اللّه ﷺ؛ لأنه ﷺ منَّ عليهم وأعتقهم فنسبوا إليه.

وموالي غير رسول اللّه ﷺ كثيرون منهم:

١- أبو العالية الرِّيَاحي - التابعي المشهور، مولى امرأة من بني رياح.

٢- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج الهاشمي، وهو مولى بني هاشم.

٣- عبد اللّه بن وهب المصري القرشي مولاهم وغيرهم.

الثاني: مولى حِلْف، كما يقال في نسب الإمام مالك بن أنس مولى التيميين، وهو في الأصل حميري أصبحي صَليبة، ولكن كان جده مالك ابن أبي عامر حليفا لهم، وكان عسيفاً عند طلحة بن عبيد اللّه التيمي فقيل: مولى التيميين.

الثالث: مولى الإسلام، مثل: أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد اللّه محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، نسب إلى ولاء الجعفيين، لأن جده كان مجوسياً، وأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي.

وكذلك الحسن بن عيسى الماسَرجي مولى عبد اللّه بن المبارك، كان نصرانياً فأسلم على يديه.

الرابع: مولى اللزوم، مثل مِقْسم مولى ابن عباس، وهو في الأصل مولى عبد اللّه بن الحارث بن نوفل، فقيل مولى ابن عباس للزومه إيَّاه.

وقد كان جماعة من سادات العلماء في زمن السلف من الموالي منهم عطاء بن أبي رباح، وطاوس بن كيسان، ومكحول، ويزيد بن أبي حبيب، وميمون بن مِهران، والضحاك بن مزاحم، والحسن بن أبي الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وغيرهم، وأورد الحاكم[1] بإسناده عن الزهري أنه قدم علي عبد الملك بن مروان فقال له: من أين قدمت؟ فقال: من مكة، ثم سأل عمن يسود أهلها فذكر شخصاً، ثم سأل عن البلدان الأخرى فذكر أشخاصاً كلهم من الموالي، إلى أن سأل عن أهل الكوفة. فقال: إبراهيم النخعي، فقال له: فمن العرب أم من الموالي؛ قال: من العرب. فقال له عبد الملك: ويلك يا زهري: فرَّجْتَ عني، وا لله ليسودَنَّ الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها. فقال له الزهري: «يا أمير المؤمنين، إنما هو أمر اللّه ودينه من حفظه ساد، ومن ضيعه سقط».

إلا أن في إسناده الوليد بن محمد الموقري وهو واه، والحكاية منكرة، كما قال الذهبي[2].

ويقال: وقد سأل بعض الأعراب رجلاً من أهل البصرة، فقال: من هو سيد هذه البلدة؟ قال: الحسن بن أبي الحسن البصري، قال: أمولى

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٩٨).

(٢) السير (٨٥/٥).

هو؟ قال: نعم، قال: فبم سادهم؟ فقال: بحاجتهم إلى علمه، وعدم احتياجه إلى دنياهم، فقال الأعرابي: هذا لعَمرُ أبيك هو السؤدَدُ[١].

ومن فوائد معرفته: الأمن من اللبس بأن المنسوب إلى قبيلة هل هو منهم صَليبةً، أو ولاء.

ومظان تراجم هؤلاء كتب رجال الحديث عموماً، ولا أعرف كتاباً خاصا ألف في الموالي.

* * *

موسوعة الحديث: إن فكرة تأليف موسوعة الحديث فكرة قديمة، وقد بذلت عدة محاولات، منها ما قام به الإمام الحافظ الطبراني (ت٣٦٠هـ) في معاجمه الثلاثة، يقدر حاجي خليفة أن المعجم الكبير يحتوي على ٢٥٠٠٠ حديث.

ومنها ما قام به الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في كتابه (جامع المسانيد).

ومنها ما قام به الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) فألّف (الجامع الكبير) الذي يحتوي على ٤٢٠٠٠ حديث بالمكرر، وبعد حذف المكرر بلغ عدده ٣١٦٢٤ حديثاً، كما هو الظاهر من عمل المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ) في كتابه الشهير (كنز العمال)[٢].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر منهجا لعمل موسوعة الحديث فقال: «ولقد كان استيعاب الأحاديث سهلا لو أراد الله تعالى ذلك، بأن يجمع

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث (٦٧٦/٢).

(٢) انظر مزيداً من التفاصيل فيما ذكره الدكتور أكرم العمري في (بقي بن مخلد القرطبي) (ص١٣).

الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالدليل عليه، وكذا من بعده. فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعبت، وصارت كالمصنف الواحد، لعمري لقد كان هذا في غاية الحسن»[١].

يقول السيوطي: «وقد صنع المتأخرون ما يقرب من ذلك، فجمع بعض المحدثين ممن كان في عصر شيخ الإسلام (ابن حجر) زوائد سنن ابن ماجه على الأصول الخمسة[٢]، وجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائد مسند أحمد على الكتب الستة المذكورة في مجلدين، وزوائد مسند البزار في مجلد ضخم، وزوائد معجم الطبراني الكبير في ثلاثة، وزائد المعجمين الأوسط والصغير في مجلدين، وزوائد أبي يعلى في مجلد، ثم جمعها كلها في كتاب محذوف الأسانيد[٣] وتكلم على الأحاديث، ويوجد فيها صحيح كثير، وغير ذلك، وجمع شيخ الإسلام زوائد مسانيد إسحاق، وابن أبي عمر، ومسدد، وابن أبي شيبة، والحميدي، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والطيالسي في مجلدين[٤]، وزوائد مسند الفردوس في مجلد، وجمع صاحبنا الشيخ زين الدين قاسم الحنفي، زوائد سنن الدارقطني في مجلد، وجمعتُ زوائد شعب الإيمان للبيهقي في مجلد، وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جدا، وفيها الزوائد بكثرة» انتهى.

---

(١) تدريب الراوي (١/١٠٠).

(٢) يقصد به البوصيري صاحب (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه).

(٣) ويسمى (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد).

(٤) ويسمى (المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية).

والمنهج الذي ذكره الحافظ ابن حجر هو قريب مما في تصوري، وتفصيله أن يؤخذ موطأ مالك ويجرد منه الأحاديث المرفوعة، ثم يؤخذ صحيح البخاري فما اتفق مع مالك يذكر معه، وما زاد يفرد، ثم يؤخذ مسلم فما اتفق مع مالك والبخاري يذكر معهما، وما زاد عليهما يؤخذ، هذه بالنسبة لثلاثة كتب لأنها في الصحة من الدرجة الأولى، ثم يُتوجه إلى أبي داود فما زاد على الثلاثة أخذ، ثم يُتوجه إلى الترمذي، فما زاد على الأربعة أخذ، ثم يُتوجه إلى النسائي فما زاد على الخمسة أخذ، ثم يُتوجه إلى ابن ماجه فما زاد على الستة أخذ، ثم بقية كتب الحديث فيُوخذ منها ما زاد على السبعة، ثم ما زاد على الثمانية، ثم ما زاد على التسعة، ثم ما زاد على العشرة... وهكذا إلى الكتب المصنفة إلى القرن الخامس، فإذا تم هذا العمل على الوجه الذي ذكرته تكون موسوعة الحديث حقيقة، والله الموفق.

* * *

● **الموضوع**: هو المختلق، من وضع الشيء وضعاً، اختلقه، أو المُلْصَق من وضع فلان على فلان كذا - إذا ألْصقه به.

واصطلاحاً: هو الخبر المختلق على النبي ﷺ افتراء عليه. لا تَحل روايتُه لأحد علم حال واضعه، إلا مقروناً ببيان وضعه لقول النبي ﷺ: **(من حدَّث عني بحديث يَرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)** رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

ولقوله ﷺ: **(من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)** رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

وهو من شر الأحاديث الضعيفة وأرذلها، بل هو في الأصل ليس من الحديث.

فمن عرف حال وضعه، ثم تعمد روايته بدون بيان وضعه فهو داخل في هذا الوعيد الشديد.

علامات الوضع في الإسناد:

١- أن يوصف الراوي بأنه كذاب، أو دجال، وذلك بعد تتبع مروياته.

٢- أن يعترف الواضع بوضعه، كما ثبت اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع أحاديث في فضائل السور، وكما اعترف عبد الكريم ابن أبي العوجاء بوضع أربعة آلاف حديث.

قال ابن أبي شيبة: «كنتُ أطوفُ بالبيت، ورجل قدامى يقول: اللهم اغفرلي، وما أراك تفعل.

فقلت: يا هذا قنوطُك أكبر من ذنبك؟ فقال لي: دعني، فقلت له: أخبرني، قال: إني كذَبتُ على رسول الله ﷺ خمسين حديثا، فطارتْ في الناس، ما أقدر أن أرد منها شيئاً»[(١)].

وقال ابن لهيعة: «دخلت على شيخ وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: وضعت أربعمائة حديث أدخلتُها في برنامج الناس، فلا أدري كيف أصنع؟»[(٢)].

وقد تتبع المحدثون الكذابين والدجالين فكشفوا عنهم فلم يفلت منهم أحد و لله الحمد.

---

(١) مقدمة الموضوعات لابن الجوزي (١/٤٠).

(٢) المصدر السابق.

قال إسحاق بن إبراهيم: «أخذ الرشيد زنديقاً، فأراد قتله، فقال له: اين أنت من ألف حديث وضعتها. فقال له: أين أنت يا عدو اللّه من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفا حرفاً»[١].

وقال الدارقطني: «يا أهل بغداد: لا تظنوا أن أحدا يقدر أن يكذب على رسول اللّه ﷺ وأنا حي»[٢].

ولذا لما قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة: قال: تعيش لها الجهابذة، ﴿**إنّا نحن نَزَّلنا الذِكرَ وإنا له لحافظون**﴾[٣].

٣- أن يتنزل منزلة إقرار الواضع: كأن يروي عمن لم يثبت له لقاؤُهُ، أو أن يروي عمن سبقت وفاته قبل ولادته.

قال الحاكم: «قدم علينا محمد بن حاتم الكشي، وحدث عن عبد بن حميد، فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخُ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[٤].

ومن هنا اهتم المحدثون بذكر تاريخ الوفيات والمواليد، للفحص عن أحوال الرواة، ومعرفة ما يدعونه من السماع، واللقاء بالمشايخ، فظهرت مؤلفات خاصة في ضبط مواليد الرواة ووفياتهم. يقول حفص بن غياث: «إذااتهمتُم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني احسبوا سِنه، وسن من كتب عنه»[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/١٥٢).

(٢) فتح المغيث (١/٢٤١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) فتح المغيث (٣/٢٨٢).

(٥) الكفاية (ص١١٩-١٢٠).

يقول سفيان الثوري: «ولما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[١].

٤- أن تكون قرينة تدل على وضع الراوي، كأن يكون الراوي رافضياً، ويروي الحديث في مثالب الصحابة.

علامات الوضع في المتن وذكر بعض أحاديث موضوعة :

١- أن يكون المتن مخالفاً للعقول، ومناقضاً للأصول.

٢- وأن يكون الحديث مشتملاً على إفراط في الثواب العظيم على العمل الصغير، وبالمبالغة بالوعيد على الذنب الحقير.

٣- وأن يكون الحديث مشتملاً على ركالة الألفاظ وسماجة المعنى بحيث يمجها السمع، ويدفعه الطبع. مثل حديث: (**أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر**)[٢]

٤- وأن يكون الحديث مخالفاً للتاريخ المعروف.

٥- وأن يكون الحديث مخالفاً لصريح القرآن. كمقدار الدنيا: (**أنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة**) والله تعالى يقول: ﴿**يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي**﴾ وقوله تعالى: ﴿**إن الله عنده علم الساعة**﴾

٦- وأن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ مثل حديث: (**عليكم بالوجوه الملاح، والحدق السود، فإن الله**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المنار المنيف (ص٩٩-ص١٠٠)

يستحي أن يعذب مليحًا بالنار) وحديث: **(ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن)**

٧- والأحاديث في ذكر حياة الخضر كلها كذب، لا يصح في حياته حديث واحد مثل: **(يلتقي الخضر و إلياس كل عام فيحلق كل واحد منهما رأس صاحبه)** والله يقول: ﴿**وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون**﴾ وقد سئل الإمام البخاري عن الخضر و إلياس هل هما أحياء ؟ فقال: «كيف يكون هذا ؟ وقد قال النبي ﷺ: **(لا يبقى على رأس مائة سنة ممن اليوم على ظهر الأرض أحد)**[1]

٨- وأحاديث صلوات الأيام والليالي التي يرويها عمر بن راشد مثل حديث: **(من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشيء عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة)** وعمر هذا قال فيه الأمام أحمد: «لا يساوي حديثه شيئًا» و قال البخاري: «منكر الحديث» ومن ذلك صلوات ليلة الأحد وليلة الاثنين وليلة الثلاثاء وهكذا سائر الأيام ولياليها كلها موضوعة. ومنها أيضًا أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان مثل حديث: **(من صلى ليلة النصف من شعبان ثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة ثلاثين مرة ﴿قل هو الله أحد﴾ شُفِعَ في عشرة من أهل بيته قد استوجبوا النار)** فهذه وغيرها كلها موضوعة[2]

٩- والأحاديث في النوم مثل حديث عائشة: **(من نام بعد العصر اختلس**

---

(١) المنار المنيف (ص٦٧ - ص٦٨)

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (رقم ١٠١٣) والمنار المنيف (ص٩٨)

عقله فلا يلومن إلا نفسه) موضوع. فيه خالد بن القاسم كذاب. قال البخاري والنسائي: «متروك» وقال ابن حبان: «لا يحل كتب حديثه»[١]

١٠- وأحاديث الا كتحال يوم عاشوراء، والتزين، والتوسعة، والصلاة فيه، وغير ذلك من فضائل، قال الحافظ ابن القيم: «لايصح منها شيء ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء غير أحاديث صيامه، وما عداها فباطل، وأمثل ما فيها: **(من وسَّع على عياله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنَتِه)**. قال الإمام أحمد: «لايصح هذا الحديث»[٢] وحكم عليه ابن الجوزي غيره بالوضع .

أسباب الوضع:

١- القصد إلى إفساد الدين مثل الزنادقة والملحدين.

٢- القصد إلى تأييد معتقداته كأحاديث الروافض، وأهل البدع.

٣- القصد إلى التكسب والاسترزاق.

٤- القصد إلى التقريب إلى اللّه حسب زعم الواضع مثل أحاديث الصوفية والزهاد الواهية.

يقولون: إذا كان في الترغيب والترهيب فهو له، لا عليه، ولهذا جاء الحذر من أحاديث الصالحين، روى مسلم في مقدمة صحيحه من طريق محمد بن يحيى بن سعيد القطان، عن أبيه قال: «لم نر الصالحين في شيء

---

(١) أنظر: موضوعات ابن الجوزي (رقم الحديث ١٤٨٠)

(٢) المنار المنيف (ص١١١)

أكذب منهم في الحديث».

قال مسلم: «يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب».

ولذا قال الحافظ أبو عبد اللّه بن منده: «إذا رأيت في حديثٍ حدثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه»[١].

يقول ابن رجب: وهؤلاء المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين.

١- منهم من شغلتهم العبادة عن الحفظ، فكثر الوهم في حديثه.

٢- ومنهم من كان يتعمد الوضعَ، ويتعبد بذلك كما ذكر عن أحمد ابن محمد بن غالب غلام خليل، وزكريا بن يحيى الوقار المصري[٢].

قال الغزالي في الإحياء: «وقد ظن الظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال، وفي التشديد في المعاصي، وزعموا أن القصد منه صحيح، وهو خطأ محض إذ قال ﷺ: **(من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)** وهذا لا يترك إلا لضرورة، ولا ضرورة. إذ في الصدق مندوحة عن الكذب ... والكذب على رسول اللّه ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيء»[٣].

٥- العصبية للجنس واللغة والوطن.

٦- المصالح الشخصية. مثل ما رواه ابن حبان في كتابه: (المجروحين)

---

(١) شرح علل الترمذي (٩٥/١).

(٢) المصدر السابق، قال أبو داود: غلام خليل دجال بغدادي، وقد عُرض عَلَيَّ من حديثه، فنظرت في أربعمائة حديث أسانيدها ومتونها كذب كلها، تاريخ بغداد (٧٩/٥).

(٣) إحياء علوم الدين (١٦٨/٣).

بإسناده عن سيف بن عمر التميمي، قال: كنا عند سعد بن طريف الإسكاف، فجاء ابنه يبكي، فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: أما والله لأخزِينَّهُم: حدثني عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول اللّه ﷺ: **(معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين)**[1].

هذه بعض أسباب الوضع ذكرها ابن الجوزي في مقدمة كتابه: (الموضوعات).

ومن أشهر كتب الموضوعات:

١- التذكرة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المشهور بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، طبع بتحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر في عام ١٤٠٦هـ.

٢-**الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: من أشهر الكتب التي ألفت في معرفة الأباطيل والمناكير، وما جاء بخلافها من الصحاح والمشاهير.

يقول مؤلفه رحمه الله تعالى: «أما بعد فقد سألني بعض إخواني من المحدثين ممن أوجب الله تعالى على حقه، أكرمه الله تعالى بمراداته، أن أجمع له كتابا في الأحاديث المعلولة والأباطيل والأكاذيب والمناكير، وما جاء بخلافها من الصحاح والمشاهير، فأجبته إلى ذلك».

وأول حديث أورده من طريق أحمد بن عبد الله الجوباري قال: ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ

---

(١) المجروحين (١/٦٦).

قال: (**الإيمان لا يزيد ولا ينقص**).

قال: «أحمد بن عبد الله الجوباري هذا كان خبيثا دجالا من الدجاجلة، كذّاباً يروي عن ابن عيينة، ووكيع، وأبي حمزة، وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم ما لم يحدثوا».

ثم قال: «في خلاف ذلك ما رواه بإسناده عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان).

حديث صحيح أخرجه مسلم في الصحيح.

هذا منهج تصنيفه ويذكر في الباب أكثر من حديث.

وأما مؤلفه: فهو أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الجوزقاني الهمداني، ولقبه - سيف السنة، ووصفه ابن الجوزي بأنه حافظ، واعترف بسعة علمه، وبنى كتابه: "الموضوعات" على كتاب الأباطيل، كما استفاد منه في العلل. توفي سنة ٥٤٣هـ وطبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي عام ١٤٠٣هـ وقد وضع المحقق مقدمة عن الكتاب، وعن الموضوعات وأجاد فيها وأفاد.

٣- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن المشهور بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وهو من أشهر الكتب في الموضوعات، جمع فيه ما ورد من الموضوعات في كتاب (الكامل) لابن عدي، و(المجروحين) لابن حبان، (والضعفاء) للعقيلي، و(الضعفاء) لأبي الفتح الأذى، وما في تفسير ابن مردوية وغيرها.

ومن كتب الموضوعات أيضاً:

(اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي، (ت٩١١هـ)، و(تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ) و(تذكرة الموضوعات) لابن طاهر الفتنى الهندي (ت٩٨٦هـ) و(الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة) للملا علي القاري (ت١٠١٤هـ) و(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، و(الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة) للكنوي الهندي (ت١٣٠٤هـ) وغيرها.

وتوجد الأحاديث الموضوعة أيضاً في (معاجم الطبراني) الثلاثة و(الأفراد) للدارقطني، وفي تصانيف للخطيب البغدادي، وابن شاهين، ومصنفات أبي نعيم، و(تاريخ) الحاكم، وغيرها من الكتب.

وقد تساهل ابن الجوزي في الحكم على الموضوع، فذكر في كتابه بعض الأحاديث الصحيحة، منها حديث في صحيح مسلم، وانتقده الحافظ ابن حجر في (القول المسدد) في أربعة وعشرين حديثا من مسند الإمام أحمد.

ومع هذا فالناس عيال عليه، وطبع كتابه عدة مرات، وآخرها حسب علمي بتحقيق الدكتور نور الدين بن شكري عام ١٤١٨هـ بالرياض.

ومن أشهر الكتب لمعرفة الوضاعين:

كتاب (الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث)، لبرهان الدين الحلبي المتوفى سنة ٨٤١هـ، المعروف بسبط ابن العجمي لأن أمه ابنة عمر ابن محمد الموفّق العجمي الحلبي.

تحقيق: الدكتور صبحي السامرائي.

مادة الكتاب:

١- أدخل فيه من الرواة من رُموا بوضع الحديث، ولم يذكر فيه من اتهم وذلك لاحتمال أنه متهم بالكذب.

٢- وانتخب رجاله من المجروحين لابن حبان، وموضوعات ابن الجوزي، وميزان الاعتدال للذهبي، وتلخيص المستدرك له، وغيرها من كتب الرجال.

٣- ورتبه على حروف المعجم في الاسم واسم الأب.

٤- ورقم على من له رواية في الكتب الستة بالرمز المشهور عند أهل الحديث.

٥- وبدأ بمقدمة ذكر فيها إثم الكذب على رسول اللّه ﷺ وأصناف الوضاعين، وكيف يعرف كون الحديث موضوعاً.

٦- وبلغ عدد تراجم رجاله ثمانمائة وثمانين راوياً.

* * *

● **موطأ** الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ): اشتهر الإمام مالك بكتابه (الموطأ).

قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: «الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي».

الروايات في تأليف الموطأ: إن أبا جعفر المنصور (ت١٥٨هـ) طلب من مالك أن يؤلف كتاباً، وذلك حين حج في حدود سنة ١٤٠هـ.

والرواية الثانية: ألّف عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون

(ت١٦٤هـ) كتابا فيما اجتمع عليه أهل المدينة. ولما اطلع عليه مالك استحسن عمله، إلا أنه أخذ عليه إغفاله ذكر الأخبار والآثار في الأبواب. فقَرَّر هو نفسه أن يجمع كتابا تحوي أبوابُه صحاحَ الأخبار، وعملَ أهل المدينة.

وذكر أبو جعفر الطبري روايتين في قصة تأليف الموطأ بدون تقديم أو ترجيح إحداهما على الأخرى والروايتان هما:

قال: حدثني العباس بن الوليد قال: حدثني إبراهيم بن حماد الزهري المديني، قال: سمعت مالكا يقول: قال لي المهدي: يا أبا عبد الله ضَعْ كتاباً أحملُ الأمة عليه، قال يا أمير المؤمنين، أما هذا الصُّقْع -وأشار إلى المغرب وقد كفيتكه- وأما الشام ففيهم الذي قد علمته -يعني الأوزاعي- وأما أهل العراق فهم أهل العراق.

والرواية الثانية قال: وأما محمد بن عمر فإنه ذكر هذه القصة عن مالك بخلاف ما حدثني به العباس، عن إبراهيم بن حماد، والذي ذكر محمد بن عمر من ذلك ما حدثني به الحارث، عن ابن سعد عنه، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه، فحادثته، وسألني فأجبته، فقال: «إنّي قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي قد وضعتها -يعني الموطأ- فتنسخ نسخاً ثم أبعث إلى كلّ مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدّونه إلى غيره، ويَدَعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المحدث، فإني رأيت أصْلَ العلم رواية أهل المدينة وعلْمهم»، قال: «فقلت يا أميرَ المؤمنين لا تفعل هذا؛ فإن الناس قد سبقتْ إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات،

وأخذ كلّ قوم بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا بـه مـن اختـلاف النـاس وغيرهم وإنّ ردّهم عما قـد اعتقـدوه شـديد، فـدع النـاس ومـاهم عليـه، وما اختار أهل كل بلـد لأنفسـهم»، فقـال: «لعمـري لـو طـاوعتني علـى ذلك لأمرتُ به[1].

والرواية الأولى تخـالف الروايـة الثانيـة فـإن المهـدي ولي الخلافـة سـنة (١٥٨هـ) وأبو جعفر (ت١٥٨هـ)، وأول حج حجه عام ١٤٠هـ ولكـن يمكن الجمع بين الروايتين بأن الذي طلبه هو أبو جعفر المنصور حين حج، وكان عمر مالك آنذاك نحو ٤٧سنة، وبقي مالك بعده نحو أربعين سنة في تأليف الموطأ من تهذيبه وترتيبه وحذفه وزيادته فسمع بعـض أجزائـه المهـدي الذي ولى الخلافة عام ١٥٨هـ، وإلى هذا يشير بعض المؤرخين، مثل ابن عبـد البر والسيوطي وغيرهما بأن مالكاً بقي في تأليفه نحو أربعين سنة.

يقول عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعـي: «عرضنـا علـى مـالك الموطأ في أربعين يوما فقال: كتاب ألفتُه في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوما: ما أقل ما تفهمون فيه».

وقد تجنب مالك روايات أبي الزبير من مكة، وإبراهيم بـن أبـي عَبْلَـة من الشام، وعبد الكريم بن مالك من الجزيـرة، وعطـاء بـن عبـد الله مـن خراسان، وحميد الطويل وأبي أيوب السختياني من البصرة مقتصـراً علـى شيوخ أهل المدينة إلا عبد الكريم بن أبي المخارق أبا أميـة البصـري نزيـل مكة قد اغتر به مالك بهيئته، فروى عنه وهو ضعيف.

---

(١) هكذا ذكره الطبري في آخر تاريخه ذيل المذيل (٦٥٩/١١).

قال ابن حبان: «كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة[١].

وكل من لم يرو عنه مالك من أهل المدينة ففي حديثه شيء[٢]، ويستدل لذلك ما قاله مالك: سأله بشر بن عمر الزهراني عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي، قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته[٣].

وروى عن مالك أهلُ الحجاز، واليمن، والعراق، وخراسان، والشام، ومصر، وأفريقيا، والأندلس، وممن روى عنه من شيوخه: محمد ابن مسلم الزهري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة.

وقد جمع الخطيب البغدادي في الرواة عن مالك كتاباً أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر القاضي عياض أنه ألف في رواته ذكر فيه نيفا على ألف اسم، وثلاثمائة اسم.

محتويات الموطأ:

الموطأ يحتوي على الأحاديث المرفوعة والمرسلة والبلاغات وهي حجة عند مالك ومن يقلده وخاصة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، وأنها مسندة من جهة أخرى كما قال ابن عبد البر إلا

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/١٠).

(٢) مقدمة الكامل (ص١٤٨).

(٣) المصدر السابق.

أربعة وهي:

١- **(إني لا أَنْسَى ولكن أُنَسَّى لأسُنَّ)**.

٢- وأن النبي ﷺ أُرِي أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا مثل الذي بلغه غيرهم في طول العمر **(فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر)**.

٣- قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: **(حَسِّن خُلقَك إلى الناس)**.

٤- **(إذا نشأت بحريةً ثم تشاءمتْ فتلك عين غَديقَة)**.

وهذه الأربعة وصلها أيضاً ابن الصلاح بتأليف مستقل، بهذا يصح قول القائل: الموطأ أول ما صنف في الصحيح، أي الصحيح من الأحاديث المرفوعة والمرسلة والبلاغات.

ولذا قَيّد ابن الصلاح في قوله: «البخاري أول من صَنَّف في الصحيح المجرد».

لكن يمكن لقائل أن يقول: إن في صحيح البخاري أيضاً من التعاليقات، فيجاب بأن البخاري لم يلتزم الصحة في تعليقاته، فهي وإن كانت في صحيح البخاري إلا أنها ليست على شرطه بخلاف مالك فإنه أدخل في كتابه كل ما صح عنده سواء كان مرفوعاً أو مرسلا محتجاً به.

عدد روايات الحديث في الموطأ:

قال الشيخ الدهلوي في المصفى:

«كان الإمام مالك قد جمع في الموطأ قريبا من عشرة آلاف حديث

فما زال ينقيه حتى بقي فيه ما بقي».

وذكر ابن الهيات: «أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة»[١].

وفي المدارك: «عن سليمان بن بلال ألف صاحب الموطأ موطأه وفيه أربعة آلاف حديث أو أكثر، ومات وهي ألف حديث أو نيف، يخلصها عاما بعد عام بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين، وأمثل في الدين»[٢].

وقال أبو بكر الأبهري: «جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا (١٧٢٠) والمسند منها ستمائة»[٣].

وقال عتيق الزبيدي: «وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقي هذا، ولو بقي قليلاً لأسقطه كله».

وقال القطان: «كان علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله» يعني تحرياً.

أسباب اختلاف روايات الموطأ:

كان من غرض العلماء أن يؤلفوا الكتب لأنفسهم لئلا يغلطوا في

---

(١) كذا في الأوجز (ص٤٢).

(٢) المدارك (٢/٧٣).

(٣) المسوَّى شرح الموطأ للدهلوي (ص٢٧).

إلقاء الدروس على الطلبة، ولذا كانوا يزيدون فيه وينقصون حسب ما يبدو لهم في كل مجلس من مجالس التحديث، وكان مالك رحمه الله تعالى يفعل ذلك أيضاً فاختلفت نسخ الموطأ ترتيبا وتبويبا، وزيادة ونقصاناً، وإسناداً وإرسالاً.

قال الشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي في كتابه: (بستان المحدثين): «أخذ عن مالك الموطأ قريب من ألف رجل».

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ): «روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب، فقد قال ابن حزم: في موطأ أبي مصعب، زيادة على سائر الموطأت نحو مائة حديث»[1].

وقال الشيخ الدهلوي: «نسخ الموطأ تزيد على ثلاثين نسخة. وابن عبدالبر وضع كتاب (الاستذكار)، وكتاب (التمهيد) على اثنتى عشرة نسخة وهي أقواها، وأشهرها»[2].

وأشهر روايات الموطأ هي رواية يحيى بن يحيى بن كثير الليثي مولاهم المصمودي الأندلسي سمع الموطأ أولا من زياد بن عبد الرحمن اللخمي (ت١٩٣هـ) وهو أول من أدخل مذهب مالك في الأندلس، وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي، ثم سافر يحيى إلى المدينة لتلقى الموطأ من

---

(١) نقله السيوطي في تنوير الحوالك (٩/١).

(٢) مقدمة المُسَوَّى (ص٢٥).

صاحبه، فكانت ملاقاته وسماعه في السنة التي مات فيها عالم المدينة سنة ١٧٩هـ.

وشارك يحيى في تجهيزه وتكفينه، وسمع من الإمام إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف فحدث بها عن زياد.

وكانت له رحلة أخرى فأخذ العلم من ابن القاسم صاحب المدونة وتفقه عليه، وبعد ما صار جامعاً بين الرواية والدراية عاد إلى وطنه حاملاً علما كثيرا من علم المدينة، وأقام في الأندلس يدرس ويفتي على مذهب مالك.

ففي الرحلة الأولى أخذ العلم من مالك، والليث بن سعد، وسفيان ابن عيينة، ونافع بن نعيم، وغيرهم، وفي الثانية أخذ العلم من أجلة تلامذة مالك مثل عبد الله بن وهب وابن القاسم وغيرهما.

وبسببه انتشر مذهب مالك في بلاد المغرب، ومات بها سنة (٢٣٤هـ).

وكان الإمام مالك معجبا به، ويحكون في ذلك قصة الفيل، وهي أن فيلا جاء إلى المدينة، فخرج الناس لمشاهدته لضخامة جثمه، ولم يخرج يحيى، فقال له الإمام: لِمَ لَم تخرج؟ فقال: لم أرحل لأنظر إلى الفيل وإنما رحلت إليك لأشاهدك وأتعلم منك، فأعجب به مالك وسماه عاقل الأندلس.

وقد احتوى موطؤه على نحو ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه من آراء مالك.

واعتمد الشراح على رواية يحيى بن يحيى الليثي.

قال ابن عبد البر في أول تمهيده:

«ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا في المسند والمرسل، واتفق سائر العلماء على ما وصفنا رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله في رواية يحيى بن يحي الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله ﷺ مسنده، ومقطوعه، ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه»[1].

ثم بيّن ابن عبد البر لماذا اختار رواية يحيى دون غيرها:

«وإنما أعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصّة لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة والدين، والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام ونحوها، فأذكره من غير روايته إن شاء الله».

وكذلك بني (الاستذكار) شرحه الثاني على الموطأ على هذه الرواية كما وضّحه في مقدمته[2].

وأشار إلى روايات أخرى عند التخريج فقال في التمهيد: «والروايات في مرفوعات الموطأ متقاربة في النقص والزيادة، وأما اختلاف رواياته في الإسناد والإرسال والقطع والاتصال فأرجو أن ترى ما يكفي ويشفي في كتابنا هذا مما لا يخرجنا عن شرطنا إن شاء الله لارتباطه به

---

(١) التمهيد (١/٨).

(٢) الاستذكار (١/٢٤).

وا لله المستعان»[1].

والرواية الثانية: رواية محمد بن الحسن الشيباني لها أهميتها عند الحنفية لأن محمدا سمع الموطأ من الإمام بكامله بخلاف يحيى بن يحيى، فإنه لم يسمع الموطأ من الإمام بكامله، بل سمع قدراً منه من تلامذته، كما أن محمدا لازم مالكا ثلاث سنوات من حياته، بخلاف يحيى فإنه لقيه قبل موته.

وإن موطأ يحيى يشتمل على كثير من الأحاديث لم يعمل بها أبو حنيفة كما أن فيه اجتهادات لمالك مخالفة لآراء أبي حنيفة، فجاء محمد صاحب أبي حنيفة وروى موطأ مالك وبين في كل مسألة خالف فيها أبو حنيفة أدلته ووجهة نظره.

فكما أن رواية يحيى تمتاز باحتوائها على آراء مالك، فكذلك تمتاز رواية محمد ببيان ما أخذ به أهل العراق من أحاديث أهل الحجاز، وما لم يأخذوا به لأدلة أخرى ساقها محمد، ولذا اهتم الحنفية بشرح موطأ محمد ومن أشهرها من المتأخرين: شرح الشيخ عبد الحي اللكنوي باسم: (التعليق الممجد على موطأ محمد)، طبع بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي.

قال الكتاني:

«وفي موطأ محمد أحاديث يسيرة يرويها عن غير مالك، وأخرى زائدة على الروايات المشهورة، وهي أيضاً خالية من عدة أحاديث ثابتة في

---

(١) التمهيد (١/١٠).

سائر الروايات»[١].

شروح موطأ مالك:

نظرا للمكانة العلمية لموطأ مالك اعتنى العلماء بشرحه، وحل مشكلاته، وتراجم رجاله، والوقوف على أسراره.

يقول الشيخ الدهلوي:

«كتاب الموطأ أصح كتب الفقه، وأشهرها، وأقدمها وأجمعها، وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته، والاعتناء بشرح مشكلاته، والاهتمام باستنباط معانيه، وتشييد مبانيه»[٢].

ويقول القاضي عياض:

«لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف اجتمعوا على تقديره، وفضله، وروايته، وتقديم حديثه، وتصحيحه، فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم».

وإليكم بعض هذه الشروح:

١- عبد الملك بن حبيب بن سليمان أبو مروان القرطبي المالكي، توفي سنة ٢٣٧هـ، له شرح سماه ابن فرحون (تفسير الموطأ).

٢- أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السَّرْح، أبو الطاهر المصري (ت٢٥٠هـ) من رجال مسلم، شرح موطأ ابن وهب المصري.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص١٤).

(٢) المسوى (١/٦٣).

٣- محمد بن سحنون الفقيه المشهور، له شرح الموطأ في أربعة أجزاء توفي سنة ٢٥٦هـ قاله ابن فرحون.

٤- أبو سليمان الخطابي البستي شارح البخاري وأبي داود توفي سنة ٣٨٨هـ له انتخاب الموطأ.

٥- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمرو الأندلسي القرطبي الإمام المشهور صاحب التصانيف الكثيرة المتوفى سنة ٤٦٣هـ.

له كتب على الموطأ.

منها: (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم.

ومنها: (الاستذكار لمذهب علماء الأمصار لما تضمنه الموطأ من المعاني والآثار)، شرح فيه الموطأ على وجهه.

ومنها: (التقصى في اختصار الموطأ في بيان مسند الموطأ ومرسله)، وطبع باسم: (تجريد التمهيد).

٦- محمد بن عبد الله بن أحمد المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي المالكي المتوفي سنة ٥٤٣هـ صاحب (عارضة الأحوذي على جامع الترمذي)، سمى شرحه للموطأ: (القبس في شرح موطأ مالك بن أنس) طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم.

٧- القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف المشهور بالباجي المتوفى سنة ٤٩٤هـ له شرح حامل سماه (المنتقى في شرح الموطأ).

طبع سنة ١٣٣٢هـ بالقاهرة ثم أعيد طبعه.

ويقال: إنه اختصر فيه تمهيد ابن عبد البر.

٨- جلال الدين السيوطي الحافظ العلامة المشهور، المتوفى سنة ٩١١هـ.

له كتب على الموطأ.

منها: (كشف المغطا على الموطأ) وهو شرح كبير.

ومنها: (تنوير الحوالك على موطأ مالك) وهو اختصار من الشرح الكبير.

ومنها: (تجريد أحاديث الموطأ).

ومنها: (إسعاف المبطا برجال الموطأ).

٩- محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي العلامة المشهور، المتوفى (سنة ١١٢٢هـ).

وله شرح على الموطأ استفاد فيه كثيرا من الحافظ ابن عبد البر، والحافظ ابن حجر من فتح الباري، وغيرهما.

١٠- الشيخ ولي الله الدهلوي المتوفى سنة (١١٧٦هـ) وعليه يدور إسناد الحديث لأهل الهند، لأنه هو أوّل من أدخل الحديث في الهند، ولكاتب هذه السطور عدة روايات من طريقه.

وله شرحان على الموطأ.

أحدهما: (المصفى) بالفارسية.

والثاني: (المسوى) بالعربية، وهو مطبوع بعناية جماعة من العلماء بإشراف الناشر - دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٠٢هـ.

١١- الشيخ عبد الحي أبو الحسنات اللكنوي العالم الحنفي المتوفى سنة ١٣٠٧هـ صاحب التصانيف الكثيرة مع قلة عمره إذ ولد عام ١٢٦٤هـ وتوفي عام ١٣٠٧هـ أي عاش نحو ٤٣ سنة فقط.

له شرح على موطأ سماه: (التعليق الممجد على موطأ محمد).

طبع أولا بالهند على الطبعة الحجرية، ثم قام الدكتور تقي الدين الندوي من إعادة طبعه.

١٢- الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي صاحب التصانيف الكثيرة، له شرح كبير على الموطأ سماه: (أوجز المسالك إلى موطأ مالك).

هذه بعض أهم شروح الموطأ.

وأما مالك: فهو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث-وهو ذو أصبح- ابن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة، وهو حمير الأصغر، الحميري[١] الأصبحي المدني أحد الأئمة المتبوعين (٩٣-١٧٩هـ).

طاف على شيوخ الحرمين وتخرج على أيديهم.

يقول شعبة: «دخلت المدينة ونافع حي، ولمالك حلقة»[٢].

وقد طار صيت مالك في شبابه.

يقول الذهبي: «تأهل للفتيا، وجلس للإفتاء، وله إحدى وعشرون

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٨/٨)، ونقل الذهبي اتفاق المؤرخين على أنه عربي أصبحي، وقال: «وقد تكلم في نسبه ابن إسحاق فقال: إن مالكا وآله موالي تيم؛ فأخطأ وكان ذلك أقوى سبب في تكذيب الإمام له وطعنه عليه» (٦٤/٨).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٦).

قد وردت روايات عديدة أن شعبة قال: «دخلت المدينة بعد موت نافع ولمالك حلقة» مقدمة الكامل (ص١٥٠)، والمجروحين (٤٤/١)، وتذكرة الحفاظ (٢٠٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٦٦/٨، ٨٧، ١١٤)، وقال الذهبي: «قال أيوب: كان لمالك حلقة في حياة نافع». سير أعلام النبلاء (٦٦/٨).

سنة، وحدث عنه جماعة وهو شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر خلافة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا في خلافة الرشيد إلى أن مات»[١].

وقد عرف مالك بشدة التحري في الرجال: «لم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة»[٢].

والإمام مالك يعدّ من كبار علماء الجرح والتعديل.

يقول الذهبي: «هو أمة في نقد الرجال»[٣]، وذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وعده من العلماء الذين تكلموا في كثير من الرواة[٤].

وذكر ابن حبان ثلاثة من الأئمة -مالك، والثوري، وشعبة،- الذين جعلوا الحديث صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر[٥].

قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم أهل الحجاز»[٦].

وقال أيضاً: «من أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك»[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/٤٩-٥٠).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/٧٢).

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٦٢-١٦٣).

(٥) المجروحين (١/٤٠).

(٦) إشارة إلى حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: (**يوشك أن تضربوا**) -قال سفيان مرة (**أن يضرب الناس- أكباد الإبل يطلبون العلم، لا يجدون عالما أعلم من عالم أهل المدينة**).

رواه أحمد (٢/٢٩٩)، والترمذي -في العلم- باب ما جاء في عالم المدينة، والحاكم (١/٩٠-٩١)، وقال الترمذي: حسن، وفي التحفة: حسن صحيح.

قال النقاد: عالم المدينة هو مالك بن أنس.

وذكره ابن أبي حاتم في تقدمته في الجرح والتعديل من النقاد وقال: «فمن العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علماً للإسلام، وقدوة في الدين، ونقاداً لناقلة الأخبار من الطبقة الأولى بالحجاز مالك بن أنس»[١].

وقال ابن عبد البر: «كان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم، وأشدهم انتقادا للرجال، وأقلهم تكلفاً، وأتقنهم حفظاً، فلذلك صار إماماً»[٢].

وكان رحمه الله تعالى يقدم الحديث المرسل، والمنقطع، والبلاغات، وقول الصحابي، على القياس، لأن القياس لا يصار إليه إلا عند الضرورة، كما قال الشافعي رحمه الله تعالى.

ونال كتابه: (الموطأ) منزلة عظيمة عند أهل الحديث، والفقه، فالطبقة الأولى من الكتب الإسلامية عموماً، ومن كتب الحديث خصوصاً هي: (الموطأ والصحيحان).

* * *

● **الموقوف**: قال الخطيب: «هو ما أسنده الراوي إلى الصحابي، ولم يتجاوزه»[٣].

وقال ابن الصلاح: «هو ما يُروى عن الصحابي ﷺ من أقوالهم، أو

=

(٧) مناقب الشافعي للبيهقي (١/٥٠٢).

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٠).

(٢) التمهيد (١/٦٥).

(٣) الكفاية (ص٢١).

أفعالهم، ونحوها فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول اللّه ﷺ»[١].

والموقوف قد يكون متصلا إلى الصحابي، وقد يكون منقطعاً فيقال: موقوف متصل، وموقوف منقطع، إلا أن الحاكم اشترط في الموقوف أن يُروى الحديث إلى الصحابي من غير إرسال ولا إعضال[٢].

وتعقبه الحافظ فقال: «هو شرط لم يوافقه عليه أحد»[٣].

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الموقوف مختص بالصحابي، ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً، كأن يقال: وقفه فلان على ابن سيرين، أو وقفه فلان على عطاء، أو على طاوس، أو نحو هذا.

والموقوف يسميه كثير من الفقهاء والمحدثين أثرا.

فيقولون: الخبر ما كان عن رسول اللّه ﷺ، والأثر ما كان عن الصحابة.

ويصح عكسه، وعليه يدل تسمية أبي جعفر الطبري (٣١٠هـ) كتابه (تهذيب الآثار) وهو مقصور على المرفوعات، وإنما يورد فيه الموقوفات تبعاً[٤].

وأما إذا جمع بين السنن والآثار فالمقصود من السنن: الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، والمقصود من الآثار ما كان عن الصحابة والتابعين، وعليه يدل تسمية الحافظ البيهقي (ت٤٥٨هـ) كتابه: (معرفة السنن والآثار).

وقد يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف معا، وعليه يدل تسمية أبي جعفر الطحاوي كتابه (شرح معاني الآثار) وهو مشتمل على

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٢).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٩).

(٣) النكت (١/٥١٢).

(٤) النكت (١/٥١٣).

المرفوع والموقوف[١].

حكم الموقوف:

الأصل في الموقوف أنه من أقسام الحديث الضعيف، إلا أنه إذا صح الإسناد إلى الصحابي، ولم نجد ما يعارضه من المرفوع فإنه حجة في الدين، وكذلك قول الصحابي: «كنا لا نرى بأساً بكذا» أو «كانوا يفعلون»، أو «يقولون» أو «يقال كذا في عهد رسول الله ﷺ» فإنه من قبيل المرفوع، وهو قول أكثر أهل العلم، وكذلك قول الصحابي: «من السنة كذا» أو «أمرنا بكذا»، أو «نهينا عن كذا» هذا كله مرفوع، قال الحاكم: «إذا قاله الصحابي المعروف بالصحبة فهو حديث مسند، وكل ذلك مخرج في المسانيد»[٢].

وأما إذا لم يضف إلى النبي ﷺ فهو موقوف. والموقوف الصحيح يقوي الحديثَ الضعيفَ إذا كان الضعفُ يَسيراً مثل سوء الحفظ، أو قلة الضبط، لما عرف من حرص الصحابة ﷺ على اتباع السنة.

وكذا يكون للموقوف حكم الرفع إذا لم يكن من اجتهاده ومثله لا يقال بالرأي.

ومثاله قول أبي هريرة ﷺ: «**من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ**» متفق عليه.

ومثله قول عبد الله بن مسعود ﷺ: «**من أتى عرَّافاً، أو كاهنا، أو**

---

(١) النكت (١/٥١٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٢٢).

ساحراً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ».

ومثله ما أخرجه البخاري[١] وانفرد به عن بقية الستة بإسناده عن قيس بن حازم قال: دخل أبو بكر على امرأة من أحمس، يقال لها زينب، فرأها لا تُكَلّم، فقال: ما لها لا تُكَلّم؟ قالوا: حجت مُصمِتَةً، قال لها، «تكلمي، فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية». فتكلمت.

وكذا إذا أضاف إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه بحكم الرفع.

قال الحافظ: «وهو الذي اعتمده الشيخان في صحيحيهما، وأكثر منه البخاري[٢].

ومثاله: قول جابر بن عبد اللّه رضي الله عنهما: «كنا نعزل على عهد رسول اللّه ﷺ» متفق عليه.

تفسير الصحابي: تفسير الصحابي إذا ما أضيف إلى رسول اللّه ﷺ فهو من الموقوفات إلا أن يفسره بما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا هو منقول عن لسان العرب، ولا هو معروف من الرواية عن الإسرائيليات فحكمه الرفع، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، والملاحم، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار، فهذه كلها يحكم عليها بالرفع[٣].

وكذلك إذا بين الصحابي سبب نزول الآية فهو مسند وعليه جرى المحدثون في وضع هذه الأحاديث في كتبهم المسندة.

---

(١) البخاري (١٤٧/٧) في كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية.

(٢) النكت (٥١٥/٢).

(٣) قارن بما في النكت (٥٣١/٢).

فالموقوف من تفسير الصحابي هو ما يفسره الصحابي مما له مجال للاجتهاد، و لم يضف إلى النبي ﷺ.

* * *

● **المهمل**: من الإهمال، وهو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم بدون معرفة الأب، أو متفقين في الاسم مع الأب، أو متقين في الاسم، واسم الأب، واسم الجد مع الاتفاق في النسبة، و لم يتميز بما يخص كُلاّ منهما.

والفرق بينه وبين المبهم: أنه لا يسمى في المبهم فيقال: قال رجل بخلاف المهمل فإنه يسمى ويذكر مع عدم تمييزه.

ومثاله: ما وقع للبخاري في روايته عن (أحمد) غير منسوب، عن ابن وهب، فإنه إما أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقتان.

ولهذا اعترض عليه بعضُهم بأنه يروى أحاديث عن شيوخ لا يظهر حالُهم.

وقد قام بعض الحفاظ -كالحاكم في كتابه (المدخل) والكلاباذي في كتابه (رجال البخاري) والجيَّاني في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)- ببيان مهملات البخاري ولكنهم لم يستوعبوا، واستفاد منهم الحافظ ابن حجر في كتابه (هدي الساري) في الفصل السابع في تعيين الأسماء المهملة.

ومثال آخر: سليمان بن داود، وسليمان داود، الأول: "الخولاني"، وهو ثقة، والثاني "اليماني" وهو ضعيف.

ويظهر من المثالين أن المهمل يؤثر في الحكم على الحديث إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا، وأما إذا كان كلاهما ثقتين فلا يؤثران في

الحكم على الحديث، ولكن يجب العلم به.

والمهملون إذا اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصُهم، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فيقال لهم أيضاً (المتفق والمفترق).

فالمهمل والنوع المسمى بالمتفق والمفترق شيء واحد، والفرق بينهما اعتباري، فالبحث عن ذواتهم أينما ذُكِرُوا يسمى بالمتفق والمفترق، وتعيينهم في الإسناد في الجوامع والمسانيد والسنن يسمى البحث عن المهمل.

ومن أشهر المصنفات في هذا:

كتاب (المكمل في بيان المهمل) للخطيب البغدادي.

* * *

● **الميزان:** من ألفاظ التوثيق.

روى عن إبراهيم الجواهري أنه قال: «كان شعبة وسفيان إذا اختلفا في شيء قالا: اذهب بنا إلى الميزان: يعني مِسْعر بن كدام»[1].

واستعمله أيضاً سفيان الثوري في توثيق عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزمي[2].

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب التهذيب (١٠/١١٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٣٩٦).

حرف النون

● **النازل من الإسناد:** النازل ضد العالي من الإسناد، قال ابن المديني وغيره: «النزول: شؤم»، انظر العالي.

* * *

● **ناسخ الحديث ومنسوخه:** هو عبارة عن رفع الشارع حكما منه متقدما بمتأخر.

ويعرف ذلك من وجوه:

منها: ما يعرف بتصريح رسول اللّه ﷺ مثل قوله: (**كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور، فزوروها**)، رواه مسلم[1]، وغيره من أصحاب السنن من حديث بريدة بن الحُصَيب.

ومنها: ما يعرف بقول الصحابي - مثل قوله: «**كان آخر الأمرين من رسول اللّه ﷺ ترك الوضوء مما مست النار**»، رواه أبو داود، والنسائي، وابن خزيمة من حديث جابر، وإسناده صحيح[2].

ومنها: ما عرف بالتاريخ كحديث شداد بن أوس وغيره: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»، فإنه منسوخ بحديث ابن عباس (**أنه ﷺ احتجم وهو صائم**).

فإن حديث شداد وقع في الفتح سنة ثمان، فإنه كان مع النبي ﷺ

---

(١) مسلم (٢/٦٧٢).

(٢) أبو داود (رقم ١٩٢)، والنسائي (رقم١٨٥)، وابن خزيمة (رقم ٤٣)، كلهم من طريق محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد اللّه به.

فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان فقال: (**أفطر الحاجم والمحجوم**).

والحديث الثاني وقع في حجة الوداع، وحديث ابن عباس هذا في صحيح البخاري[١].

ومنها: ما يعرف بالإجماع، كحديث: (**قتل الشارب في المرة الرابعة**).

رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه[٢]، من طرق عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن معاوية بن أبي سفيان، وإسناده حسن لأجل عاصم.

وقد اعترض على هذا بقولهم: وهل يجوز للإجماع أن ينسخ النص؟

فأجابوا بقولهم: لعلهم وقفوا على وجود ناسخ، إلا أنه لم ينقل إلينا بعد ما وقع الإجماع، لأن الإجماع لا يكون إلا على النص المحتمل، فيحدد الإجماع المعنى المراد به.

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأخبار فنّ مستصعب ولذا قال الزهري: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوه».

وكان للشافعي فيه يدٌ طولى، وسابقة أولى.

قال أحمد لابن وارةَ الحافظ - وقد قدم من مصر: «كتبتَ كُتبَ الشافعي؟ فقال: لا، قال: «فرَّطت، ما علمنا المجمل من المفسر، والناسخ من المنسوخ، حتى جالسنا الشافعي»[٣].

من أشهر الكتب للناسخ والمنسوخ من الآثار:

١ - (الناسخ والمنسوخ من الحديث): لابن شاهين (ت٣٨٥هـ) طبع عام ١٤١٢هـ.

---

(١) صحيح البخاري (١٨٣٦، ٥٣٦٩)، وأبو داود (٢٣٧٢)، والترمذي (٧٧٥).

(٢) أبو داود (٤٤٨٢)، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجة (٢٥٧٣).

(٣) المقنع لابن الملقن (٢/٤٥٠).

٢- (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للحازمي (ت٥٨٤هـ).
٣- (تجريد الأحاديث المنسوخة) لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).
٤- (رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار) لبرهان الدين الجعبري (ت٧٣٢هـ) طبع عام ١٤١٠هـ.

* * *

● **ناولني:** وهي في المرتبة الخامسة من صيغ الأداء عند الحافظ، وتستعمل لأرفع أنواع الإجازة لما فيها من التعيين والتشخيص، والإجازة دون السماع[١].

* * *

● **نجوم الأرض:** وصف به الخطابي علماء أهل الحديث مثل الإمام أحمد واسحاق بن راويه والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور ومحمد بن إسحاق ابن خزيمة.[٢]

* * *

● **نَزَكُوه:** بالنون والزاء المفتوحتين من نزك.

وهو من ألفاظ الجرح. استعمله عبد اللّه بن عون بن أرطبان البصري.

قال الإمام مسلم: «ثنا عبيد اللّه بن سعيد، قال سمعت النضر يقول: سئل ابن عون عن حديث لشهر وهو قائم على أَسْكُفَةِ الباب، فقال: إن شهرا نزكوه، إن شهرا نزكوه»[٣].

قال مسلم رحمه اللّه تعالى: «يقول: أخذتْه ألسنة الناس، تكلموا فيه».

قال النووي: «الرواية المشهورة هي: بالنون والزاي كذا ذكرها أهل اللغة والأدب والغريب: الهروي في غريبه، وحكى القاضي عياض عن

---

(١) انظر: شرح شرح نخبة الفكر (ص٦٦٢).
(٢) مختصر سنن أبي داود (١/٥٨).
(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/١٧).

كثير من رواة مسلم أنهم رووه: (تركوه) بالتاء والراء. وضعَّفه القاضي وقال: الصحيح بالنون والزاء، وهو الأشبه بسياق الكلام، وقال غير القاضي: رواية التاء - تصحيف، وتفسير مسلم يردها، ويدل عليه أيضاً أن شهرا ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف»[1] انتهى.

* * *

• نسأل اللّهَ السلامةَ اللّهُمَّ سَلِّم سَلِّم:

استعمله الإمام أحمد في غمز الحافظ عثمان بن أبي شيبة في روايته شهود النبي ﷺ مشاهد المشركين ولفظه: «كان رسول اللّه ﷺ يشهد مع المشركين مشاهدهم، قال: فسمع ملكين خلفه، وأحدهما يقول لصاحبه: اذهب بنا حتى نقوم خلف رسول اللّه ﷺ فقال: وكيف أقوم خلفه وإنما عَهْدُه باستلام الأصنام، فقال: فلم يعد بعد ذلك يشهد مع المشركين مشاهدهم».

فلما عرض عبد اللّه هذا الحديث على الإمام أحمد أنكره جدا وقال: «نسأل اللّه السلامة في الدين والدنيا».

وقال أيضاً: «تراه يتوهم هذه الأحاديث: نسأل اللّه السلامة اللهم سَلِّم سَلِّم»[2].

وقال الحافظ بعد أن عزاه إلى أبي يعلى: «هذا الحديث أنكره الناس على عثمان بن أبي شيبة، فبالغوا، والمنكر منه قوله: عن الملك أنه قال: عهده باستلام الأصنام، فإن ظاهره أنه باشر الاستلام، وليس ذلك مراداً، بل المراد أن الملك أنكر شهودَه

---

(١) شرح مسلم للنووي (١/٩٢-٩٣).

(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١/٢٢٦).

لمباشرة المشركين استلامهم أصنامهم»[١].

* * *

● **النسخة**: جمعها النسخ، وهي مرادفة للصحيفة، كان غالب اعتماد المحدثين في رواية الحديث على النسخ والصحف الصحيحة مع اعتمادهم على حفظهم وإتقانهم، فكانت من النسخ المشهورة: صحيفة همام بن منبه، وصحيفة جابر بن عبد الله، وغيرهما، ومن أنواع الأوعية التي كانت تُدَوَّن فيها السنن: أديم، أوراق البَردي، جلد، دَفْتَر، الدُرج، ديوان، رِقّ، سِجِلّ، الطَلْحية، طومار، العُصفور، قِرطاس، قوهِيَّة، كاغذ، كُرَّاس، لَوح، مجلّة، مَلْزَمة، وكانوا يحفظون هذه النسخ والصحف في الأوعية منها: بَطْن السيف، وبيت القراطيس، التابوت، التلبس، الجراب، جلْد، الَجيْب، حَوال، الحَب، الحصير، حُباب، الحقيبة، حِقَّة، الحُزْمة، الخُرْج، الخريطة، ذيل السِقْط، رَبَعَة، رُزْمة، السُنَّارة، الصُرَّة، الصندوق، الصِفْن، الضُمامة، الطَّبق، العدل، الغِمْد، غِمد السيف، غِمد الجراب، القُفَّة، قِراب السيف، القِمْطَر، القوسرة، الكُمّ، الكيس، الكُوَّة، المِخْلاة، النَّمط وغيرها[٢].

وقد استغل الضعفاء والمتروكون فوضعوا نسخاً مختلقة، وزعموا أنها ورثوها رواية عن الشيوخ إلا أن المحدثين كشفوا عن زيفهم وضلالهم، وبينوا النسخ الموضوعة، فكان منها:

---

(١) انظر: المطالب العالية (١٧٩/٤)، وانظر مزيداً من التفاصيل في كتاب الدكتور سعدي الهاشمي: شرح ألفاظ التجريح النادرة، أو قليلة الاستعمال (ص٢٢٥).

(٢) انظر في ذلك ما كتبه الشيخ بكر عبد الله أبو زيد في كتابه القيم: (معرفة النسخ والصحف الحديثية) (ص٢٨-٣٥).

نسخ إبراهيم بن هدبة، وهو دجال من الدجاجلة كما قال ابن حبان[١]، ونعيم بن سالم بن قنبر، ودينار أبي مكيس، وسمعان بن مهدي وغير هؤلاء كان لهم نسخ عن أنس بن مالك ﷺ وهي كلها موضوعة.

ونسخة يرويها بقية بن الوليد، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن الشيوخ[٢]، ومبشر هذا رماه أحمد بالوضع، وقال البخاري: «روى عنه بقية، منكر الحديث».

ونسخة رواها إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي، عن أبيه، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإبراهيم متهم بالوضع، وأبوه متروك[٣].

وقال أبو حاتم: «روى عبد العزيز، عن نافع، عن ابن عمر نسخة موضوعة»[٤].

ونسخة رواها أبو سعيد أبان بن جعفر البصري، أوردها كلها من حديث أبي حنيفة، وهي نحو ثلاثمائة حديث، ما حدث أبو حنيفة منها بحديث[٥].

* * *

● **نقد الحديث:** النقد لغة - تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها كما في اللسان.

---

(١) المجروحين (١/١١٤).

(٢) النكت (١/٥٠١).

(٣) النكت (١/٥٠٢).

(٤) المجروحين (٢/١٣٦).

(٥) النكت (١/٥٠٢).

واصطلاحاً: هو تمييز الصحيح من السقيم بعد جمع طرق الحديث، وإمعان النظر فيها.

وإليه يشير علي بن المديني في قوله: «الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه»[١]، ويحيى بن معين في قوله: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عَقَلْناه»[٢].

والنقد عند المحدثين لا يخضع لذوق الباحث، وإنما هو قائم على منهج علمي متين، يمكن إبرازه في ثلاث نقاط:

١- إذا كان الراوي من المكثرين فكانوا يجمعون طرق حديثه التي انتشرت بين تلاميذه، ليعرف منهم الضابطُ الصادقُ من الواهي الكاذب، وإليه يشير ابن المبارك في قوله: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض».

٢- إذا لم يكن الراوي من المكثرين فَيُسْبَرُ حديثه، ويعرض على أحاديث آخرين، وإليه يشير أيوب السختياني بقوله: «إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره»[٣].

٣- تحاكُمُ الرواة إلى قواعد العدالة بعد معرفة ضبطهم وعدمه.

ومن هذه النقاط الثلاث تفرعت عنها العلوم الثلاثة وهي:

١- علم علوم الحديث المتعلقة بالمتن.

٢- علم علوم الحديث المتعلقة بالإسناد.

٣- علم علوم الحديث المتعلقة بالمتن والإسناد جميعاً.

---

(١) الجامع للخطيب (٢/٢١٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) سنن الدارمي (١/١٥٣).

وأذكر هنا قصة يرويها الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي تدل على استحكام النقد عنده وعند النقاد الآخرين.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «جاءني رجل من جُلّة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرضه عليّ فقلت في بعضه: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قلت: ما هذا ادعاء الغيب.

قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلتُ من يحسن مثل ما أُحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلاّ بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عجب.

فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبوزرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر، قال أبو زرعة: هو منكر، كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما؟ فقلت:

فقد ثبت من ذلك أنّا لم نجازف[١]، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا.

والدليل على صحة ما نقوله: بأن ديناراً مبهرجا يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار مبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا مبهرج، هل كنت حاضراً حين يبهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي يبهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا مبهرج؟ قال: علماً رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك»[٢].

وضرب مثال الزجاج والياقوت أيضا وقال: «لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلاّ بما نعرفه» ثم قال: «ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سقمُه وإنكارُه بتفرد من لم تصح عدالته بروايته» انتهى كلامه.

وروى الرامهرمزي بإسناده عن سفيان بن سعيد، عن أبيه، عن الربيع ابن خُثَيم قال: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل»[٣].

ورواه الخطيب أيضا بإسناده، ويلتقي مع الرامهرمزي عند سفيان الثوري وزاد فيه بعد قوله: (كضوء النهار) «نعرفه»، وبعد قوله: (كظلمة الليل) «ننكره»[٤].

وروي الرامهرمزي أيضا عن الأوزاعي قال: «كنا نسمع الحديث،

---

(١) وفي الجرح والتعديل «فقد ذلك أنّا لم نجازف».

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩-٣٥٠).

(٣) المحدث الفاصل (ص٣١٦).

(٤) الكفاية (ص٤٣١).

ونعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف؛ فما عرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه»[١].

وهذا النقد منهم لم يكن موجها إلى النقد الخارجي فقط كما يزعم بعضهم، ويدعو إلى إعادة النقد من جديد ليشمل الخارجي والداخلي، وإنما كان موجها إلى الخارجي والداخلي على حد سواء، وإن كان المحدثون وجهوا عنايتهم إلى الخارجي أكثر من الداخلي، فلأن ذلك لأسباب، انظر: (الرواية والدراية).

وقد قارن الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي منهج النقد عند المحدثين والغربيين فأجاد وأفاد. انظر كتابه: (منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه) مع كتاب (التمييز) للإمام مسلم.

* * *

● **نَسيج وَحْدِه:** من ألفاظ التوثيق. واستعمله خُليف بن عُقبة في محمد بن سيرين[٢]

* * *

● **نقمة وعذاب:** من ألفاظ الجرح الشديد، قال الحافظ صالح جزرة المتوفى سنة (٢٩٣هـ) في بَرَكة بن محمد الحلبي: «ليس هو بركة، إنما هو نقمة وعذاب»[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) المحدث الفاصل (ص٣١٨)، والكفاية (ص٤٣١).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٦٠٨).

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص١٨٦).

حرف الهاء

● **هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب:** ليس معناه أن كل ما ورد في هذا الباب فهو صحيح، وهذا الحديث أصح من الكل، بل معناه: أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب، سواء كان كل ما ورد فيه صحيحا أو ضعيفا؛ فإن كان كل ما ورد في الباب صحيحا فهذا الحديث أرجح في الصحة من الكل، وإن كان كله ضعيفا فهذا الحديث أرجح من الكل، أي: أقل ضعفا من الكل.

وقال النووي: «لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث؛ فإنهم يقولون: (هذا أصح ما جاء في الباب) وإن كان ضعيفا، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفا».

* * *

● **هو شيخ ليس بذاك:** قال الطيبي: «أي شيخ كبير غلب عليه النسيان ليس بذاك المقام الذي يوثق به، أي روايته ليست بقوية». انتهى.

إلا أن ظاهر قولهم: «هو شيخ» من أدنى ألفاظ التعديل، فإذا قرن به: «ليس بذاك» فيكون من ألفاظ الجرح، والترمذي كثيراً ما يقرن بين قوله: «هو شيخ» و«وليس بذاك» ويقصد به: الضعيف.

وأما إذا أُفرد بأنه: شيخ فهو إلى التعديل أقرب من التجريح، إلا أنه لا يحتج به.

❁ ❁ ❁

حرف الواو

● **الوجادة:** من أنواع تحمل الحديث (الوِجَادَة) بكسر الواو، من: وَجَدَ، يجد، والوجادة: مصدر مُوَلّدٌ غير مسموع من العرب، وهي أن يجد الرجل كتابا بخط شخص معروف من غير سماع منه، ولا إجازة، ولا مناولة،، فهل له أن يروي عنه؟

أجاز الجمهور أن يرويَ عنه بصيغة لا توهم اللقي فيقول مثلا: وجدت، أو قرأت بخط فلان، أو يقول: وجدت في كتاب فلان قال: حدثنا فلان.

ومن العلماء من شددوا في ذلك فمنعوا الرواية بالوجادة، والصواب هو الأول أنه يجوز أن يروي إلا أنه لا يقول فيه: حدثنا أوأخبرنا.

حكم الوجادة: أنه منقطع.

حكم العمل بالوجادة: إذا وثق من صحة نسبة الكتاب إلى شيخ معروف بالعلم والدين، وتأكد أن الإسناد الذي يسوقه الشيخ صحيح وجب العمل به، لأنه ليس من شرط العمل بالحديث أن يكون متصلا بالراوي والمروي عنه في العصور المتأخرة التي تم فيها تدوين الأحاديث في الكتب، ومن المتعذر جدا اتصال الرواية بالمروي عنه في العصور المتقدمة.

* * *

● **الوُحدان:** بضم الواو، جمع واحد، وهو: معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم.

ففي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم منهم:

١- المسيب بن حَزْن بن وهب المخزومي له ولأبيه صحبة، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، وهو سيد التابعين.

٢- ومعاوية بن حَيْدَة، لم يرو عنه غير ابنه حكيم.

٣- وقرة بن إياس، لم يرو عنه غير ابنه معاوية.

٤- أبو ليلى الأنصاري، لم يرو عنه إلا ابنه عبد الرحمن، وكذلك من الصحابة: وهب بن خَنْبَش، وعامر بن شهر، وعروة بن مُضرِّس، ومحمد بن صفون، ومحمد بن صيفي، لم يرو عنهم غير الشعبي.

ومن التابعين: أبو العُشراء الدارمي لم يرو عنه غيرُ حماد بن سلمة.

ومحمد بن أبي سفيان الثقفي لم يرو عنه غير الزهري، وقد تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلا من التابعين لم يرو عنهم غيرُه.

وكذا تفرد عمرو بن دينار عن جماعة، ويحيى بن سعيد، وهشام ابن عروة.

ومن اتباع التابعين: المسور بن رِفاعة القُرظي تفرد عنه مالك، وكذا تفرد مالك أيضاً عن نحو عشرة من شيوخ المدينة.

هذه بعض الأمثلة[1] ذكرها العلماء في مؤلفاتهم، وكان أكبر اعتمادهم على كتاب الوُحدان والأفراد لمسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، ومعرفة علوم الحديث، والمدخل إلى الاكليل للحاكم أبي عبد الله، وفي بعض ما ذكروه نظر؛ فقد أبدى ابن الصلاح خشيته من

---

(١) انظر في ذلك: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد (ص٣٠٧)، وإرشاد طلاب الحقائق (٦٤٣/٢)، والمقنع (٥٤٩/٢).

الحاكم أن يكون اعتماده على الحسبان والتوهم، وأكّد العراقي في تقييده بأن ما خشيه المصنف هو المتحقق في بعضهم.

وقد رأيت المحققين للكتب التي ذكرتها علقوا على بعض المواضع، وهو الحق، فإن دعوى التفرد يحتاج إلى استيعاب الأسانيد المنتشرة في الآفاق.

ولا نستطيع أن نجزم بإن فلاناً استوعب جميع الأسانيد، ومع ذلك فإذا نص أحد من الأئمة على التفرد فالنفس تستريح.

من فوائد معرفته: معرفة مجهول العين ورد روايته إذا لم يكن من الصحابة.

من أشهر المؤلفات في الوحدان:

١- المنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، طبع بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، والسعيد بن بسيوني زغلول.

٢- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد: للنسائي، مطبوع مع وحدان مسلم، ذكر فيه خمسا وعشرين شخصاً فقط، من الصحابة وغيرهم.

٣- المخزون في علم الحديث، للحافظ أبي الفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ) اكتفى فيه بذكر أسماء الصحابة الذين لم يرو عنهم إلا رجل واحد فبلغ عددهم عنده (٢٦٣) شخصاً، حققه أحد تلاميذي وهو الشيخ محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، وذكر مقدمة مفصلة في الموضوع فراجعه.

* * *

● **الوحشيات:** من انتقاء أبي علي الحسن بن علي بن محمد الوحشي -ووحش قرية في أعمال بلخ- المتوفى سنة (٤٧١هـ) لأبي نعيم الأصبهاني الحافظ.

* * *

● **الوصية**: من أنواع التحمل وهي أن يُوصي الراوي عند موته، أو سفره لشخص بكتاب يرويه.

أجاز بعض العلماء للمُوصى أن يروى عن المُوصِي بذلك الكتاب، وهو شبيه بالمناولة والإعلام.

ومنعه آخرون، والصواب أنه تجوز الرواية بالوصية، لأنها تتضمن الإعلام مع الإجازة، لأنه لو لم يكن الشيخُ على ثقة من روايته لما أجاز له أن يوصي برواية كتابه.

ومثال الوصية ما ذكره الخطيب بإسناده إلى حماد قال: مات أبو قلابة بالشام، فأوصى بكتبه لأيوب، فأرسل أيوب فجيء بها عدل راحلة، قال أيوب: فلما جاءني قلت لمحمد بن سيرين: جاءني كتب أبي قلابة، فأُحدث منها؟ قال: نعم، ثم قال: لا آمرك، ولا أنهاك[1].

وذهب الخطيب إلى عدم الرواية بالوصية إلا على سبيل الوجادة وقال: «لا فرق بين أن يُوصي العالم لرجل بكتبه، وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته في أنه لا يجوز له الرواية منها.

وما قاله الخطيب بأن الوصية مثل الشراء ليس بجيد، لأن الوصية لا تكون إلا لمن يثق فيه المُوصي، وبذلك لا تَقِل الوصية عن المناولة والإعلام، بل قد تتضمن الإجازة بالرواية أيضاً.

ومن صيغ الأداء في الوصية أن يقول الراوي: أوصى إلى فلان بكتاب كذا. أو حدثني فلان بالوصية.

❁ ❁ ❁

---

(١) الكفاية (ص٣٥٢).

حرف الياء

● **يحدث بأحاديث ليست بمُضيَّة**: من ألفاظ الجرح استعملها الحافظ الدارقطني في أبي السكين الكلابي زكريا بن يحيى الطائي فقال: «ليس بالقوي يحدث بأحاديث ليست بمضيئة»[(١)].

* * *

● **يعني**: هذا اللفظ استعمله المحدثون في بيان الساقط، وإصلاح ما درس في كتبهم بنحو تقطيع أو بلل وغيرها.

قال العراقي في شرحه على ألفيته: «وإذا كان الساقط يُعلَم أنه سقط من بعض من تأخر من رواة الحديث، وأن من فوقه من الرواة أتى به، فإنه يزاد في الأصل، ويؤتى قبله بلفظ (يعني) كما فعل الخطيب، إذ روى عن أبي عمر بن مهدي، عن المحاملي بسنده إلى عروة، عن عمرة -يعني عن عائشة- قالت: (**كان رسول اللّه ﷺ يدني إليَّ رأسه فأرجله**).

قال الخطيب: «كان في اصل ابن مهدي، عن عمرة قالت: كان رسول اللّه ﷺ يدنى إليَّ رأسه: فألحقنا فيه ذكر عائشة، إذ لم يكن منه»[(٢)].

ثم روى عن وكيع قال: «أنا أستعين في الحديث بـ "يعني"».

* * *

هذا آخر ما أردت تحريره، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢١٢).

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة المعروف بشرح ألفية العراقي (٢/١٨٠).

أهم المصادر والمراجع

● – **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير:**

للجوزجاني: أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم، (ت٥٤٣هـ.) المكتبة السلفية، الهند، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

● – **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:**

للفارسي: الأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط/١-١٣٩٠هـ

● – **الإحكام في أصول الأحكام:**

للآمدي: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، (ت ٦٣١هـ) ط/١ ١٣٨٧هـ بتحقيق الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

● – **الإحكام في أصول الأحكام:**

لابن حزم: محمد بن علي بن محمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) ط/١ بالقاهرة ١٣٩٨هـ بتحقيق محمد أحمد عبد العزيز.

● – **اختصار علوم الحديث:**

لابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) شرح العلامة أحمد محمد شاكر (ت١٣٧٧هـ) بتحقيق علي بن حسن الأثري ط/١ بالرياض ١٤١٥هـ.

● – **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار:**

للإمام محي الدين أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ) طبع دار المعرفة- بيروت

● – **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:**

للشوكاني: محمد بي علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) ط/١ بالرياض ١٤١٧هـ.

● – **الإصابة في تمييز الصحابة:**

لابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) القاهرة ١٣٣٨هـ

● – **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق:**

للإمام أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ) بتحقيق الشيخ عبد الباري فتح الله السلفي، طبع عام ١٤٠٨هـ بمكتبة الإيمان بالمدينة المنورة

● – **أسباب ورود الحديث:**

للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق يحي إسماعيل أحمد. بيروت ١٤٠٤هـ

● – **أصول البزدوي:**

لفخر الإسلام علي بن محمد بن عبد الكريم البزدوي (ت ٤٨٢هـ) مع شرحه: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (ت٧٣٠هـ) بتحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، ط/٢ بيروت ١٤١٧هـ

● – **أعلام المحدثين:**

لأبي شهبة: الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبي شهبة، ط/١ ١٩٦٣م بالقاهرة.

● – **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ:**

للسخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ) دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٩هـ

● – **إعلام الموقعين عن رب العالمين:**
للحافظ ابن القيم: محمد بن أبي بكر شمس الدين، (ت ٧٥١هـ) دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م.

● – **الاغتباط بمعرفة رمي بالاختلاط:**
للعجمي: برهان الدين أبي إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، (ت ٨٤١هـ)، مكتبة المعارف مع الرسائل الكمالية.

● – **الاقتراح في بيان الاصطلاح:**
للحافظ تقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) تحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري، طبع عام ١٤٠٢هـ ببغداد.

● – **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:**
للقاضي عياض: عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ) تحقيق سيد أحمد صقر ط/٢-١٣٩٨هـ بالقاهرة

● – **البداية والنهاية:**
لابن كثير: عماد الدين أبي الفداء إساعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ) مكتبة المعارف بيروت، ط/٢- ١٩٧٧م

● – **بحوث في تاريخ السنة المشرفة:**
للعمري: الدكتور أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ط/٣- ١٣٩٥هـ

● – **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس:**
للضبي: أحمد بي يحيي بي أحمد بن عميرة (ت ٥٩٩هـ) دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٧م

● – **بقي بن مخلد الأندلسي:**
(ت ٢٧٦هـ) مقدمة مسنده، وعدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث. دراسة وتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ

● – **تاج التراجم:**
لقاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) بتحقيق محمد خير رمضان يوسف، طبع عام ١٤١٣هـ بيروت.

● – **تاريخ الأدب العربي:**
لكارل برو كلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف بالقاهرة.

● – **تاريخ بغداد:**
للخطيب: أحمد بن علي بي ثابت المعروف بالخطيب، (ت٤٦٣هـ) ط/ بيروت.

● – **التاريخ الكبير:**
للبخاري: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، (ت ٢٥٦هـ) حيدر آباد بالهند ١٣٦١هـ

● – **تأويل مختلف الحديث:**
لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ) دار الجيل، بيروت ١٣٩٣هـ.

● – **التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي):**
للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ) بتصحيح محمد بن الحسين العراقي الحسيني، طبع ببيروت.

● – **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي:**
للمباركفوري: عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، (ت ١٣٥٣هـ) ط/٣ بالقاهرة ١٣٨٣هـ

● – **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:**
للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت ٩١١هـ) ط/١ بالمدينة المنورة ١٣٧٨هـ

● – **تذكرة الحفاظ:**
للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي، (ت ٧٤٨هـ) بيروت ١٣٧٤هـ

● – **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم:**
للكناني: بدر الدين بن جماعة الكناني، (ت ٧٣٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت من أصل الطبعة الهندية.

● – **تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام:**
للدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الثانية ١٤١٥هـ بدار الأثر– الرياض

● – **تصحيفات المحدثين:**
لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميراة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ بالقاهرة.

● – **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:**
لابن حجر: أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) طبعة الشيخ عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة.

● – **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن صلاح:**
للعراقي: زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقي، (ت ٨٠٦هـ) طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩هـ

● – **تقييد العلم:**
للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ) بتحقيق الشيخ يوسف العش الطبعة الثانية عام ١٩٧٤م.

● – **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير:**

لابن الجوزي: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) القاهرة.

● – **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:**

لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (ت ٤٦٣هـ) طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

● – **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة:**

للكناني: أبي الحسن بن علي بن محمد بن عراق الكناني، (ت ٩٦٣هـ) دار الكتب العلمية بيروت، ط/١– ١٣٩٩هـ

● – **تهذيب التهذيب:**

لابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حيدر آباد الهند ١٣٣٥هـ

● – **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:**

للصنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، (ت ١١٨٢هـ) مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٦٦هـ

● – **الثقات:**

لابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، الهند ١٣٩٣هـ

● – **جامع الأصول من أحاديث الرسول:**

لابن الأثير: مبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط/١– ١٣٨٩هـ

● – **جامع بيان العلم وفضله:**
للحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) بتحقيق أبي الأشعال الزهيري الطبعة الثالثة عام ١٤١٨هـ بالسعودية.

● – **جامع التحصيل في أحكام المراسيل:**
للحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ) بتحقيق الشيخ حمادى عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ الأوقاف المغربية.

● – **الجامع لأخلاف الراوي وآداب السامع:**
للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) بتحقيق الدكتور محمود الطحان طبع عام ١٤٠٣هـ بمكتبة المعارف بالرياض.

● – **جامع العلوم والحكم:**
للحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) طبع ببيروت.

● – **الجد الحثيث في بيان ماليس بحديث:**
للشيخ العامري- أحمد بن عبد الكريم الغزي (ت ١١٤٢هـ) بتحقيق الشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، طبع عام ١٤١٢هـ.

● – **الجرح والتعديل:**
لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ) حيدر آباد الهند ١٣٨١هـ

● – **جزء الألف دينار :**
لأبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي (ت ٣٦٨هـ) بتحقيق الشيخ بدر عبد الله البدر. الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ بالكويت

● – **الحطة في ذكر الصحاح الستة:**
للعلامة السيد صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ) الطبعة الأولى عام ٩٠٥هـ دار الكتب العلمية- بيروت.

● – **خبر الواحد وحجيته:**

للدكتور أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ من مطبوعات الجامعة الإسلامية.

● – **الخلاصة في أصول الحديث:**

للطيبي: الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ) بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي، من مطبوعات إحياء التراث الإسلامي ببغداد ١٣١٩هـ.

● – **دراسات في الجرح والتعديل:**

للأعظمي: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي الطبعة الرابعة بالمدينة المنورة ١٤١٩هـ

● – **دراسات في الحديث النبوي وتدوينه:**

للأعظمي: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، من مطبوعات الرياض.

● – **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:**

للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ) تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، من المطبوعات الإسلامية، بحلب.

● – **الرحلة في طلب الحديث:**

للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت، (ت ٤٦٣هـ) مكتبة المعارف، ضمن الرسائل الكمالية، ط. الطائف

● – **الرسالة:**

للشافعي: محمد بن إدريس الشافعي الإمام، (ت ٢٠٤هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٥٨هـ

● – **السابق واللاحق:**

للخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ) بتحقيق الدكتور محمد ابن مطر الزهراني. الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ بالرياض.

● – **سُؤآلات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني:**

تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. طبع عام ١٤٠٤هـ بالرياض

● – **سُؤآلات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلى بن المدني في الجرح والتعديل:**

تحقيق موفق عبد الله عبد القادر طبع عام ١٤٠٤هـ بالرياض.

● – **سنن ابن ماجه:**

للقزويني: محمد بن يزيد بن ماجه، (ت ٢٧٥هـ) دار إحياء الكتب العربية بمصر.

● – **سنن أبي داود:**

لأبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ) طبعة حمص الأولى ١٣٨٨هـ بتحقيق عزت عبيد الدعاس.

● – **سنن البيهقي الصغرى:**

للحافظ البيهقي: أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ) الجزء الأول منه بتحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي. مكتبة الدار بالمدينة المنورة عام ١٤١٠هـ

● – **سنن البيهقي الكبرى:**

للحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) دار الفكر عن الطبعة الهندية.

● – **سنن الترمذي:**

لأبي عيسى الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ) بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط/٣- ١٣٩٥هـ

● – **سنن الدارقطني:**

للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) المطبعة السلفية بالمدينة المنورة.

● – **سنن الدارمي:**

للدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ) دار إحياء السنة النبوية بالقاهرة.

● – **سنن النسائي:**

للنسائي: أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣هـ) القاهرة، ١٣٤٨هـ.

● – **سير أعلام النبلاء:**

للذهبي: أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ط/٢- ١٤٠هـ.

● – **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:**

لابن العماد: أبي الفتح عبد الحي بن العماد، (ت ١٠٨٩هـ) القاهرة ١٣٥٠هـ.

● – **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال:**

للدكتور سعدي الهاشمي. مكتبة العلوم والحكم عام ١٤١٣هـ

● – **شرح صحيح مسلم:**

للنووي: يحي بن شرف النووي، (ت٦٧٦هـ) القاهرة ١٣٤٩هـ.

● – **شرح علل الترمذي:**
لابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت ٧٩٥هـ) تحقيق نور الدين عتر، دار الملايين للطباعة، ط/١– ١٣٩٨هـ

● – **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:**
للقاري: علي بن سلطان محمد الهروي القاري، (ت ١٠١٤هـ) دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٨هـ

● – **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:**
لابن حجر: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ) بتحقيق الشيخ محمد الصباغ الطبعة الثانية عام ١٤١٠هـ

● – **شرف أصحاب الحديث:**
للخطيب: أحمد بن علي بن ثابت، (ت ٤٦٣هـ) تحقيق الدكتور محمد سعيد، أنقرة ١٩٦١م

● – **شروط الأئمة الخمسة:**
للحازمي: أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، (ت ٥٨٤هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠هـ

● – **صحيح البخاري(مع فتح الباري):**
للبخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠هـ

● – **صحيح مسلم:**
لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عام ١٤١٣هـ ببيروت.

● – **الضعفاء الكبير:**
للعقيلي: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ) تحقيق الدكتور قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

● – **طبقات الحنابلة:**

لابن أبي يعلى: القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٤٥٨هـ) دار المعرفة، بيروت.

● – **طبقات الشافعية الكبرى:**

للسبكي: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي، (ت ٧٧٤هـ) ط/١- ١٣٨١هـ

● – **الطبقات الكبرى:**

لابن سعد: محمد بن عبد الله بن سعد البصري، (ت ٢٣٠هـ) دارصادر بيروت ١٣٧٧هـ

● – **طبقات المدلسين:**

لابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، (ت ٨٥٢هـ) طبع بمصر.

● – **ظفر الأماني في مختصر الجرحاني:**

لِلْلَكْنَوِي: أبي الحسنات محمد عبد الحي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، ط/٢- ١٤١٨هـ بيروت.

● – **عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:**

لابن العربي: أبي بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي، المعروف بابن العربي المالكي، (ت ٥٤٣هـ) مطبعة دار العلم للجميع، بيروت.

● – **الغيلانيات:**

للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي (ت ٣٤٥هـ) بتحقيق الدكتور مرزوق بن هياس الزهراني، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ

● – **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:**
للحافظ أبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الدين السلفي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ بالرياض.

● – **العلل ومعرفة الرجال:**
للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) بتحقيق الدكتور وصي الله ابن محمد عباس الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ ببروت.

● – **علم الحديث:**
لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٨٢٨ هـ) بتحقيق موسى محمد علي، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ عالم الكتب. بيروت

● – **عناية المحدثين بتوثيق المرويات:**
للدكتور أحمد محمد نور سيف. طبع عام ١٤٠٧هـ بدمشق

● – **فتح الباري شرح صحيح البخاري:**
لابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، (ت ٨٥٢هـ) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠هـ

● – **فتح المغيث شرح ألفية الحديث:**
للسخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢هـ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ

● – **الفصل للوصل المدرج في النقل:**
للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) بتحقيق الدكتور محمد مطر الزهراني، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض

● – **فضائح الباطنية:**
للغزالي: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) مؤسسة دار الكتب الثقافية بالكويت.

● – **فهرست:**
لابن خير: أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، (ت ٥٧٠هـ) ط/٢ بالقاهرة ١٣٨٢هـ

● – **الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى:**
للشيخ عبد المحسن بن محمد العباد البدر حفظه الله تعال الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ بالمدينة المنورة.

● – **قاعدة في الجرح والتعديل:**
للسبكي: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، (ت ٧٧١هـ) تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط/٢– ١٣٩٨هـ

● – **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:**
لمحمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ بدار الكتب العلمية ببيروت.

● – **قواعد في علوم الحديث:**
للتهانوي: ظفر أحمد العثماني التهانوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب وبيروت، ط/٢– ١٣٩٢هـ بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة.

● – **الكامل في التاريخ:**
لابن الأثير: عز الدين أبي الحسن علي بن الأثير، (ت ٦٣٠هـ) بيروت١٣٨١هـ

● – **الكامل في ضعفاء الرجال:**
لابن عدي: أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت ٣٦٥هـ) دار الفكر، بيروت ١٣٨١هـ

● – **كتاب التمييز:**
للإمام مسلم: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ) بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.

● – **كتاب معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة:**
لابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) بتحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ ببروت.

● – **كتاب المعرفة والتاريخ:**
للفسوي: أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت ٢٧٧هـ) تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، طبع ببغداد ١٩٧٥م

● – **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:**
لابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التيمي البستي، (ت٣٥٤هـ) دار الواعي بحلب، ط/١- ١٣٩٦هـ

● – **كتاب المؤتلف والمختلف:**
للحافظ أبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ) بتحقيق الشيخ حمد محي الدين، الطبعة الأولى عام ١٣٢٧هـ بالهند.

● – **كتاب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها:**
لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري. طبع عام ١٤١٦هـ بالرياض.

● – **الكفاية في علم الرواية:**
للخطيب: أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ) حيدر آباد، الهند ١٣٥٧هـ

● – **لسان العرب:**
لابن منظور: أبي الفضل جمال الدين الأفريقي، (ت ٧١١هـ) بيروت١٣٧٤هـ

● – **لسان الميزان:**
لابن حجر: أحمد بن علي بن محمد حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ) حيدر آباد الهند ١٣٣١هـ

● – **المتفق والمفترق:**

للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) بتحقيق الدكتور محمد صادق الحامدي. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ بدمشق.

● – **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:**

للهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ) دار الكتاب، بيروت ١٩٦٧هـ

● – **مجموع فتاوى شيخ الإسلام:**

لابن تيمية: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، (ت ٧٢٨هـ) تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ

● – **مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث:**

مكتبة المعارف بالطائف.

● – **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح:**

لسراج الدين عمر البُلْقِيني (ت ٨٠٥ هـ) بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، طبع عام ١٩٧٤م بمطبعة دار الكتب.

● – **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:**

للرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) دار الفكر بيروت، ط/١ ١٣٩١هـ بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب.

● – **المدخل إلى السنن الكبرى:**

للبيهقي، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء والكتاب الإسلامي، الكويت عام ١٤٠٤هـ.

● – **مسألة العلو والنزول في الحديث:**

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) بتحقيق الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، طبع بالكويت.

● – **المستدرك على الصحيحين:**
للحاكم: محمد بن عبد الله، (ت ٤٠٥هـ) حيدر آباد، الهند ١٣٣٤هـ
● – **المستصفى من علم الأصول:**
للغزالي: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت ٥٠٥هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
● – **مسند أبي يعلى الموصلي:**
لأبي يعلى الموصلي، (ت ٣٠٧هـ) تحقيق حسين سليم، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/١.
● – **مسند أحمد بن حنبل:**
للإمام أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ) القاهرة ١٣١٣هـ
● – **مسند الحميدي:**
للإمام الحميدي: أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، (ت ٢١٩هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مصورة عن الطبعة الهندية.
● – **مصابيح السنة:**
للإمام محي السنة الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) بتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي وجماعة. الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ ببيروت
● – **مصنف عبد الرزاق:**
للصنعاني: أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت ٢١١هـ) ط/١- ١٣٠٩هـ
● – **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (وهو الموضوعات الصغرى):**
للقاري: علي بن سلطان القاري الهروي المكي (ت ١٠١٤هـ) بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة طبع عام ١٣٧٩هـ ثم ١٣٩٨هـ

● – **معجم ما ألف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:**
للدكتور صلاح الدين المنجد. الطبعة الأولى عام ١٤٠٢هـ دار الكتاب الجديد- بيروت

● – **معرفة السنن والآثار:**
للبيهقي: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق عبد المعطي قلعجي، ١٤١١هـ ط/١.

● – **معرفة علوم الحديث:**
للحاكم: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ) بتحقيق معظم حسين، بيروت، ط/٢- ١٩٧٧م

● – **معرفة النسخ والصحف الحديثية:**
للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد. طبع عام ١٤١٢هـ بالرياض.

● – **المغني في الضعفاء:**
للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ) دارالمعارف بحلب ١٣٩١هـ بتحقيق نور الدين عتر.

● – **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:**
للسخاوي- شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ) الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ بمصر.

● – **مقدمة ابن صلاح في علوم الحديث:**
لابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت ٦٤٣هـ) دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٨هـ

● – **المقنع في علوم الحديث:**
للحافظ سراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجديع. طبع عام ١٤١٣هـ بالسعودية.

● - **المنار المنيف في الصحيح والضعيف:**

للحافظ شمس الدين ابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ) بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. الطبعة الأولى عام ١٣٩٠هـ من مطبوعات المكتبة الإسلامية بحلب.

● - **من روى عن أبيه عن جده:**

لقاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة طبع عام ١٤٠٩هـ بالكويت.

● - **المنفردات والوحدان:**

للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ) بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداوي، طبع عام ١٤٠٨هـ ببيروت.

● - **منهج النقد عند المحدثين:**

للأعظمي: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الطبعة الثالثة عام ١٤١٠هـ بالسعودية.

● - **الموضح لأوهام الجمع والتفريق:**

للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) بتحقيق الشيخ عبد الرحمن يحي المعلمي، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ

● - **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات:**

لابن الجوزي: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، (ت ٥٩٧هـ) بتحقيق الدكتور نور الدين شكري، طبع عام ١٤١٨هـ.

● – **المُوقِظة في علم مصطلح الحديث:**

للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، طبع عام ١٤٠٥هـ بحلب.

● – **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:**

للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ) دار المعرفة بيروت ١٣٨٢هـ

● – **موافقة الخُبر الخَبَرِ في تخريج آثار المختصر:**

للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) بتحقيق الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ

● – **الموطأ:**

للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية مصر.

● – **نصب الراية لأحاديث الهداية:**

للزيلعي: عبد الله بن يوسف الزيلعي، (ت ٧٦٢هـ) الطبعة الثانية عام١٣٩٣هـ

● – **النكت على كتاب ابن الصلاح:**

لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ) تحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط/١- ١٤٠٤هـ.

● – **وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان:**

لابن خلكان: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان، (ت ٦٨١هـ) دار صادر بيروت ١٣٩٧هـ.

✿ ✿ ✿

فهرس الموضوعات

المحتويات	الصفحة
• المقدمة	٣
• الأثبات	٥
• أثبتُ البلاد في الحديث الصحيح	٧
• الأثر	٨
• الإجازة	٨
• الأجزاء	١٤
• الآحاد	١٤
• الأحاديث المنتقدة على الصحيحين	١٦
• أخبرنا	١٨
• أخبرني	١٨
• اختصار الحديث	١٨
• الاختلاط	١٩
• أخذ الأجرة على التحديث	٢٢
• آداب طالب الحديث	٢٢
• إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي	٢٦
• الأربعينيات	٢٧

المحتويات **الصفحة**

- الاستقراء ٣٠
- الأسد ٣٠
- أسماء رجال الكتب الستة ٣٠
- الإسناد ٣٤
- أصح الأسانيد ٣٦
- أصح شيء في الباب كذا ٣٩
- الأصول الخمسة ٣٩
- الأطراف ٤٠
- الاعتبار ٤٢
- الإعلام ٤٤
- الأفراد ٤٥
- أقسام الصحيح ٤٩
- الأقران ٥٠
- الإلزامات ٥٢
- ألفاظ الجرح والتعديل ٥٢
- الألقاب ٥٣
- إليه المنتهى في التثبت ٥٦
- إليه المنتهي في الوضع ٥٦
- إلى الصدق ما هو ٥٦

المحتويات الصفحة

- الأمالي ٥٧
- الأم ٥٨
- أمرنا بكذا ٥٨
- أمير المؤمنين في الحديث ٥٩
- أنبأنا ٥٩
- أنبأني ٦٠
- أنواع تحمل الحديث ٦٠
- أهل الحديث ٦١
- أهل السنة ٦٣
- أوثق الناس ٦٤
- أوطان الرواة وبلدانهم ٦٤
- أوَّل من دوَّن الصحيح ٦٦
- آية ٦٦

- البدعة ٦٧
- البدل ٧٤
- بندار ٧٤

- التابعي ٧٤

المحتويات **الصفحة**

- تاريخ الرواة ٧٧
- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٧٩
- تبع التابعين ٨١
- التتبع ٨٢
- التحريف ٨٢
- التخريج ٨٣
- التشيع ٩٥
- تصحيح الحديث في الأزمنة المتأخرة ٩٦
- التصحيف ٩٨
- تصنيف الحديث ١٠٠
- تعارض الروايات ١٠١
- تعريف علوم الحديث ١٠٢
- تغير بآخره ١٠٣
- تفرد الصحابي أو غيره ١٠٣
- تعرف وتنكر ١٠٣
- التفريق ١٠٣
- التقرير ١٠٤
- تقطيع الحديث ١٠٥
- التلقين ١٠٥

المحتويات الصفحة

• الثقات الذين ضعفوا ١٠٧
• ثقة ثقة ١١٠
• الثلاثيات للبخاري ١١٠

• الجامع ١١١
• جامع الأصول من أحاديث الرسول ١١١
• الجادة ١١٢
• الجبل ١١٣
• الجرح ١١٤
• الجرح لا يقبل إلا مفسرا ١٢١
• الجمع ١٢٧

• ح ١٢٨
• الحافظ ١٢٨
• الحاكم ١٢٩
• الحجة ١٣٠
• حدثنا ١٣٠
• حدثني ١٣١
• الحديث ١٣١
• الحديث القدسي ١٣١

المحتويات **الصفحة**

- الحسن ١٣٤
- حسن صحيح ١٣٧
- الحسن لغيره ١٤٧

- الخبر ١٤٨
- خبر الواحد ١٤٨
- الخصائص ١٤٨
- الخِلَعيات ١٤٩

- الدراية ١٥٠
- دلائل النبوة ١٥٠

- رجال الصحيح ١٥٢
- الرحلة للحديث ١٥٣
- رضي ١٥٦
- ركن من أركان الكذب ١٥٦
- رواية الآباء عن الأبناء ١٥٦
- رواية الأبناء عن الآباء ١٥٧
- رواية الحديث بالمعنى ١٦١

المحتويات الصفحة

- رواية الأكابر عن الأصاغر ١٦٤
- الرواية والدراية ١٦٦

- الزوائد ١٦٨
- زيادة الثقة ١٧٢

- السابق واللاحق ١٧٧
- سارق الحديث ١٧٨
- سبب ورود الحديث ١٧٩
- السماع ١٨٢
- السنة ١٨٣
- السنن ١٨٣
- السِلْفيات ١٨٤
- سنن ابن ماجه ١٨٤
- سنن أبي داود ١٨٧
- سنن الترمذي ١٩٠
- سنن النسائي ١٩٤

- الشاذ ١٩٨

المحتويات الصفحة

- شافهني ٢٠٠
- الشاهد ٢٠٠
- شبه الريح ٢٠١
- الشمائل ٢٠٢
- شيخ الإسلام ٢٠٢

- ص ٢٠٥
- الصحابي ٢٠٥
- الصحاح الستة ٢١١
- الصحيح ٢١٢
- صحيح ابن حبان ٢١٤
- صحيح ابن خزيمة ٢١٤
- الصحيح لغيره ٢١٦
- الصحيفة الصادقة ٢١٦
- صحيفة همام بن منبه ٢٢٠
- صحيح الإسناد ٢٢١
- صحيح البخاري ٢٢٢
- صحيح مسلم ٢٢٧
- الصحيح لا يُعل بالضعيف ٢٣٢

المحتويات **الصفحة**

- صلعم ٢٣٢
- صيغ الأداء ٢٣٢
- صيغ التمريض ٢٣٥

- الضبط ٢٣٦
- ضبط المشكل ٢٣٨
- الضعيف ٢٤٠
- ضعيف الإسناد لا يقتضي ضعيف المتن ٢٤٣

- طبقات الرواة ٢٤٤
- الطبقات عند المحدثين ٢٤٤
- طبقات النقاد ٢٤٨
- الطيوريات ٢٦١

- العالي والنازل ٢٦٢
- العبادلة ٢٦٨
- عدد الأحاديث ٢٦٩
- العدالة ٢٧٠
- العرض ٢٨٠

المحتويات **الصفحة**

- عرض الحديث على أصل آخر ٢٨١
- العزو ٢٨٣
- العزيز ٢٨٤
- عسى الغوير أبؤساً ٢٨٥
- عصر الرواية ٢٨٦
- علوم الحديث ٢٨٦
- العلم الصحيح ٢٨٨
- عن ٢٨٨
- العلة ٢٨٨

- الغريب ٢٨٩
- غريب ألفاظ الحديث ٢٨٩
- الغيلانيات ٢٩١

- فاحش الغلط ٢٩٢
- الفسق ٢٩٢
- الفوائد ٢٩٤
- الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب والحسان ٢٩٥
- فلان تعرف وتنكر ٢٩٦

المحتويات الصفحة

- فقه الحديث ٢٩٦
- الفهرس ٣٠٠
- فيه نظر ٣٠١

- قرئ على فلان ٣٠٢

- كان بحرا لا تكدره الدلاءُ ٣٠٢
- الكتابة ٣٠٢
- كتابة الحديث ٣٠٤
- كتب إلى ٣٠٩
- كتب التخريج ٣٠٩
- كتب الجرح والتعديل ٣١٣
- الكتب الستة لم تغادر من الأحاديث الصحيحة إلا النزر اليسير ٣١٥
- كتب السنة ٣١٦
- كتب عمن دب ودرج ٣١٧
- الكذب ٣١٧
- الكنى ٣٢٠
- كُنا نرى أو كُنا نفعل كذا ٣٢٤

المحتويات الصفحة

- اللحن في الحديث ٣٢٦
- لا أصل له ٣٢٩
- لا يساوي شيئاً ٣٣٠
- لا يُسَوِّي نواةً ٣٣٠
- لا يقبل الجرح في شخص أجمعوا على تعديله ٣٣١
- لنا ما روى لا ما رأى ٣٣٢
- ليس بشيء ٣٣٣
- ليس به بأس ٣٣٣

- المؤتلف والمختلف ٣٣٤
- المبهم ٣٣٦
- المتشابه ٣٣٨
- المتشابه المقلوب ٣٤٠
- المتصل ٣٤١
- المتابعة ٣٤١
- متفق عليه ٣٤٣
- المتفق والمفترق ٣٤٤
- المتهم بالكذب ٣٤٧
- المتواتر ٣٤٨

المحتويات الصفحة

- المجهول ٣٥٢
- المحامليات ٣٥٧
- المحدث ٣٥٧
- المحفوظ ٣٥٧
- المدبج ٣٥٧
- المدخل ٣٥٩
- المدرج ٣٦٠
- المُدَلَّس ٣٦٨
- محكم الحديث ٣٧٩
- المختارة ٣٨٠
- المخضرم ٣٨٠
- المذاكرة ٣٨١
- مراتب الأصحية ٣٨٢
- مراتب التعديل ٣٨٣
- مراتب الجرح ٣٨٦
- المردود ٣٨٩
- المرسل ٣٨٩
- مرسل الصحابي ٣٩٤
- المرفوع ٣٩٦
- المرفوع حكما ٣٩٦

المحتويات الصفحة

- المزيد في متصل الأسانيد ٣٩٧
- المسانيد ٣٩٩
- المساواة ٤٠٢
- المستخرج ٤٠٢
- المستدرك ٤٠٤
- المستفيض ٤٠٦
- المستملي ٤٠٧
- المستور ٤٠٨
- المسلسل من الحديث ٤٠٨
- المُسْنَد ٤٠٩
- المُسْنِد ٤١١
- مشكاة المصابيح ٤١١
- المشهور ٤١٤
- المشيخات ٤١٨
- مصادر الحديث الصحيح ٤١٨
- المصافحة ٤٢٣
- المصحف ٤٢٣
- مصطلح الحديث ٤٢٤
- المصنفات ٤٢٧
- المضطرب ٤٢٧

المحتويات الصفحة

- المعاجم ٤٣٠
- المعارضة ٤٣٠
- معرفة الإخوة والأخوات ٤٣٢
- المعروف ٤٣٣
- المُعضل ٤٣٣
- المعلق ٤٣٥
- المعلول ٤٣٩
- المعنعن ٤٤٤
- المفردات من الأسماء والكُنى ٤٤٨
- المقابلة ٤٥٠
- مقارب الحديث ٤٥١
- المفيد ٤٥٣
- المقطوع ٤٥٣
- المقلوب ٤٥٤
- المناولة ٤٥٧
- من حدَّث ونسي ٤٥٨
- من السنة كذا ٤٦٠
- المنسوب إلى غير أبيه ٤٦١
- المنسوب على خلاف الظاهر ٤٦٣
- المنقطع ٤٦٥

المحتويات	الصفحة
• المنكر	٤٦٧
• منكر الحديث	٤٧٠
• من معادن الصدق	٤٧٤
• الموافقة	٤٧٥
• الموالي من الرواة	٤٧٥
• موسوعة الحديث	٤٧٨
• الموضوع	٤٨٠
• موطأ	٤٩٠
• الموقوف	٥٠٥
• المهمل	٥٠٩
• الميزان	٥١٠

• النازل من الإسناد	٥١١
• ناسخ الحديث ومنسوخه	٥١٢
• ناولني	٥١٣
• نجوم الأرض	٥١٣
• نزكوه	٥١٣
• نسأل الله السلامة	٥١٤
• النسخة	٥١٥

المحتويات **الصفحة**

- نقد الحديث ٥١٦
- نسيج وحده ٥٢٠
- نقمة وعذاب ٥٢٠

- هذا الحديث أصح شيء في الباب ٥٢١
- هو شيخ ليس بذاك ٥٢١

- الوجادة ٥٢٢
- الوحدان ٥٢٢
- الوحشيات ٥٢٤
- الوصية ٥٢٥

- يحدث بأحاديث ليست بمضيئة ٥٢٦
- يعني ٥٢٧

والحمد لله رب العالمين